كتاب الأهالى

كامل زهيرى

النيل فى خطر



النيــل في خطــر

كامـل زهيـري

فهرس

عصر المبشرين ..وزمن المشوشين

لم يتغير هدف واحد مـن الأهـداف التـي دفعتهـا لإصدار "كتاب الأهالي" منذ خمس سنوات!

وعندما صدر الكتاب الأول من هذه السلسـلة، فـي مارس ١٩٨٤، قدمنا له فقلنا : إننا نصدر "كتـاب الأهـالي" ليكون بعض جهدنا المتواضع، في المعركة التي تدور علـى جبهة العقل.. بعد أن صمتت مدافع الأمة عن الدفاع، بينمـا حول العدو نيرانه إلى جبهة الوعي والانتماء، لذلك كان لا بد أن يصدر "كتاب الأهالي" ليكون محاولة لإعادة حرث التربية المصرية والعربية، وليطـرح بـرؤى العصـر، مشـاكلها وهمومها، فيعيد بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب، وبين المواطن والوطن، وبين الوطن والأمة، وبـين هـؤلاء جميعا والكون الذي نعيش فيه!

ورغم صعوبات الطريق ووعورته، لم نتخل طـوال السنوات الخمس التي انقضت عن هذا الهدف، ولم يتخل عنا القارئ، وأثبت أنه ما يزال يستطيع رغم زحام المطبوعـات

الذي يكاد يكتم الأنفاس، أن يشم رائحة الكتب التي تتحدث عن همومه، وتتفاعل مع رغبته في هدم بؤر العفن والصديد، واجتثاث الحلفا والصبار، وتسعى لشتل الزهور في أرض الغد الآتي!

* *

وكان لابد – بعد أربع سنوات من الصدور غير المنتظم وغير الدوري – من وقفة نعيد خلالها تقييم ما مضى، والتخطيط لما هو آت، فالتجربة التي خاضها "كتاب الأهالي" تؤكد أنه لا حد للحاجات الثقافية والفكرية، التي ينبغي على اليسار المصري والعربي، أن يسعى لإشباعها.

وهي تجربة تؤكد أن الجهد الذي يبذله اليسار في هذا الصدد – بما فيه جهد "كتاب الأهالي" نفسه – ما زال أقل بكثير من المطلوب!

ومن سوء الحظ أن أسبابا كثيرة، وظروفًا معقدة، قد انتهت بأن تراجع اليسار المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عن المكانة التي كان يحتلها – عن وعي وتخطيط – في مجال النشر، خلال الأربعينيات والخمسينيات.. بينما أدت الظروف ذاتها إلى هجوم كاسح من الأفكار المعادية

للتقدم، عداء صريحا أو مقنعا، فلم تعد هذه الأفكـار تحتـل فحسب مكان الصدارة في معظم ما يصدر من صحف، ومـا يبث خلال أجهزة الإعلام، بل وأسست لنفسها عشرات مـن دور النشر، وأصبحت تكاد تسيطر على سوق الكتاب، وعلى عقل القارئ!

* *

وقد آن الأوان للكف عن هذا التراجع المشين، الذي يفقد اليسار وجوده وتأثيره، ويصب حركته السياسية، ويحرم الأمة والوطن من جهده الذي لا غنى عنه في بلورة المفاهيم الأساسية للمستقبل العربي!

وبنظرة عامة إلى الخريطة الفكرية للوطن والأمـة، نستطيع أن نكتشف أنه لا حد للاحتياجات الفكرية والثقافيـة، التي تتطلب أن يعمل اليسار لإشباعها، ولا حد للتعقيدات التي تحيط بها!

لقد مضى جيل المبشرين الأوائل بالاشتراكية، بعد أن أدى دورا عظيما، أتاح للأجيال التي تلتـه أن تبنـي علـى الأساس الذي وضعه، وأن تنتقل من "التبشير" الذي يخاطـب العاطفة، إلى "التعميق" الذي يخاطب – أيضا – "العقل"، ومن

تناول "القضايا العامة" إلى الغـوص فـي أعمـاق القضـايا "النوعية".

ونحن نعيش الآن في عصر "ثورة الاتصالات"، التي لم تؤد فحسب إلى ثورة في المعرفة، ولكنها أدت أيضا إلـى تشويش على هذه المعرفة، بذلك الكم الهائل من المعلومـات التي يصعب تتبعها أو فهمها، أو تصنيفها في سـياق يعمـق معرفتنا بما يجري، وما سيجري، وبـذلك أصـبحنا نعـيش عصرا تؤدي المعرفة فيه إلى "تشويش" في "اليقين"، أكثر مما تقود إلى "تعميق" لهذا "اليقين"!

وربما لهذا السبب فإن حاجتنا إلى العودة إلى التبشير بالبديهيات وإعادة إحياء الذاكرة والقوميـة التـي طمسـتها الهجمة الإمبريالية لا تقل عن حاجتنا إلى التعمق الذي يحيى "اليقين" لا الذي يشوش عليه!

ويبقى بعد هذا، أننا في حاجة إلى حلول صـحيحة، لكي لا يكون "اليقين" قيدا على حرية الفكـر، أو عائقًـا دون الملاحة في البحار الصعبة، أو سدا عاليا أمام حـق البحـث العلمي المشروع.

وهو أمر لا يقل تعقيدا عن التنـاقض بـين تنـاول الأمور السياسية الآتية للوطن والأمة، وبين تناول أمور الفكر والوعي، ففي الحركة السياسية اليوميـة، يمكـن أن تكـون "الوسطية: و "النصفية" موقفًا مقبولاً، أو مطلوبا، ومنطق مثل هذه الحركة يحتمل المساومة البريئة وغير البريئة، أما فـي الفكر، وعلى صعيد "الوعي" و "الانتماء"، فإن جـوهر دور اليسار هو "الهدم" و "البناء"، لأن الأمر هنا، أمـر "تكـوين" و"تأسيس" يتجاوز ضرورات الحاضر، وقيوده، إلـى آفـاق المستقبل وأحلامه!

* *

ولا نزعم أننا قادرون – وحدنا – على حل كل هذه التناقضات!

لكننا مع ذلك سنحاول، وندعو جميع الـذين يهمهـم أمرها أن يحاولوا معنا!

أما الذي قررناه، فهو أن الأوان قد آن لتصدر هـذه السلسلة بشكل دوري، لكي يتاح لها أن تؤدي بعضا من تلك المهام المعقدة!

تلك مهام لن نستطيع أن نؤديهـا دون دعـم كافـة المثقفين المصريين والعرب الوطنيين والقوميين والتقـدميين، الذين نأمل أن يجدوا في "كتاب الأهالي" المنبر الذي ينشرون عبره مؤلفاتهم الحديثة، ونرحب – دون قيود – بكل إسـهام يرشحونه لنا لننشره!

ولن نستطيع أن نؤديها دون عون وتشجيع القـارئ الذي أعطى هذه السلسلة دعما يفوق كل ما تخيلنـاه عنـدما أصدرناها!

ونعلم أن بعضا من الكرام القارئين، وخاصـة بـين العمال والفلاحين والمثقفين من محدودي الدخل، قد اعترضوا لارتفاع أسعار بعض كتب هذه السلسلة، التي وصـل ثمـن بعضها إلى خمسة جنيهات مصرية، وما يزالون يعترضون!

ولن نعتذر بالارتفاع المتواصل في أسـعار الكتـب نتيجة لارتفاع أسعار الخامات، في ظل موجـات التضـخم المتصاعدة والمتوالية!

ولن نعتذر بأن الموزع يتقاضى ثلث الـثمن الـذي يدفعه القارئ، وبأن الباقي من الـثمن هـو تكلفـة الـورق

والطباعة، ولا بأن معظم الذين يؤلفون كتب هـذه السلسـلة لا يتقاضون أجرا، وكذلك الذين يشرفون على إصدارها!

تلك أعذار لا معنى لها أمام رغبة قارئنا المشروعة، في أن يتفاعل مع ما نكتب ولا حل أمامنا، إلا بأن نسـتجيب لرغبة القادرين من المثقفين والمهتمين بالدور الذي تلعبه هذه السلسلة، في دعمها بالتبرعات المادية، ليتاح لنا أن نخفـض سعر إصدارتنا، بحيث تكون في يد الأمناء على مستقبل الأمة من العمال والفلاحين والمثقفين، والعارفين في كل مكان!

وسوف نقبل بالشكر والتقدير كل دعم يقدم لنـا مـن أجل تحقيق هذا الهدف!

وإذ نبدأ – بهذا الكتاب – مرحلة انطلاق فـي حيـاة "كتاب الأهالي"، فلابد وأن نشكر، الدور الذي لعبه الأسـتاذ "لطفي واكد" في تأسيس هذه السلسلة، خلال المرحلـة التـي رأس فيها تحريرها، وهو دور يواصله من خـلال موقعـه الجديد، كرئيس لمجلس إدارة وتحرير جريدة "الأهالي" التـي تشرف على هذه السلسلة بالصدور عنها!

كامل زهيري

- ولد في مايو ١٩٢٧ في الجيزة.
- درس في كلية الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٤٧. وعمل بالمحاماة ثم سافر إلى الهند ليعمل مذيعا بإذاعتها العربية لمدة سنة. وأنهى في عام ١٩٥٠ دراسته العليا في الأدب بجامعة السوربون بفرنسا.
- عاد من فرنسا ليعمل بالمحاماة، والصحافة بمجلة روزاليوسف.
- أصدر أول كتبه "لمحات عن كافكا" بالاشتراك مع جورج حنين، ومجدي وهبه عام ١٩٥٤. وترجم كتاب "بدلاً من الخوف"، لأنورين بيفان.. ثم "الدولة" لهارولد لاسكي.
- تفرغ للصحافة منذ أواسط الخمسينيات. فعمل مديرا لتحرير روزاليوسف.. ثم رئيسا لتحرير مجلة الهلال [١٩٦٤ : ١٩٦٩]. ورئيسا لمجلس إدارة روزاليوسف (١٩٦٩ : ١٩٧١)، وفي فترة رئاسته

الأولى شارك فـي وضـع القـانون القـائم لنقابـة الصحفيين الذي يضمن لهم حقوقًا نقابية واسعة. كما انتخب رئيسا لاتحاد الصحفيين العـرب.. وسـاهم خلال رئاسته له في إنشاء نقابات للصحفيين فـي ٩ بلاد عربية.

- من الكتب التي ألفها: "مذاهب غريبـة"، و "ممنـوع الهمس"، و "منازعات في الديمقراطية والاشتراكية"، و "الصحافة بين المنح والمنع"، و "مزاعم بيجـين"، و "الغاضبون"، و "العام من ثقب البـاب". وأشـرف علـى تحريـر "موسـوعة الهـلال الاشـتراكية"، و "الموسوعة السياسية".

إلى "فتحي رضوان"

المعلِّم

والضمير

كامل زهيري*

يوليو ١٩٨٨

----

* أهدى المؤلف هذا الكتاب لفتحي رضوان قبل رحيلـه فـي ٣ أكتـوبر ١٩٨٨.

مقدمة الطبعة الثالثة

إذا كانت كارثة الجفاف قد خربت إثيوبيا والسـودان والصومال بالمجاعات المفزعة. فـإن هـذه الكارثـة كـان المحامي البليغ الذي دافع عن السد الذي ناله ما نـال عبـد الناصر من حملات وافتراءات.

والكارثة كشفت أن ما كنا نحذر منه من تحويل مياه النيل لإسرائيل – عامي ٧٩ و ١٩٨٠ – لأن مصر لا تملك ولا تستطيع الاستغناء عن قطرة واحدة – لم يكـن مجـرد معارضة "شخصية" للسادات.

فالكتاب لم يكن سياسيا ولا أدبيـا. ولكنـه صـرخة للتحذير من أن يتحقق وعد السادات لإسرائيل بتحويل ميـاه النيل لصحراء النقب عبر سيناء!

وكانت قد راجت في الصحف الرسمية فـي أواخـر ٧٩ وأوائل ٨٠ أن مياه النيل تفيض عن حاجة مصـر. وأن النيل الكريم يلقي بالمياه في البحر، بل قال السادات بنفسه في احتفال لنقابة المهن الزراعية (٦ نوفمبر ١٩٨٠):

- إننا نقذف إلى البحر الأبيض المتوسط بأكثر من ٦ مليارات متر مكعب من المياه العذبة! وكان الرئيس السادات أيامها سريع الأحاديث. وكان يخطب كثيرا. ويدلي بالأحاديث أكثر. وكان يهتم حتى بصحافة المكسيك واليابان، وأوروبا وأمريكا بالطبع.

وكان يتوه منا تصريحه الخطير أثناء زيارته لحيفا في ٤ سبتمبر ١٩٧٩، وكان هذا التصريح هو البداية.

وكان الرحلة نفسها غريبة. فقد تمت على الباخرة المصرية "الحرية" التي بنيت في عهد الخديو إسماعيل. وكانت تعتبر أقدم قطعة بحرية تجوب البحار في العالم. واستقبلت "الحرية" تشكيلات من الطائرات، وعشر سفن حربية إسرائيلية من حاملات الصواريخ!

وكان لقاء العمل الأول بين السادات وبيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الحين، وإسحق نافون الرئيس الإسرائيلي حينذاك. وكان المحور هو التبكير بموعد الانسحاب الإسرائيلي من سانت كاترين في سيناء.

ولكن السادات "فرقع" فكرته عن تحويل مياه النيل للقدس والنقب!

ومضى شهران، وكاد التصريح يضيع وسط زحـام التصريحات والبيانات، حتى جاء العدد ٤٦ من مجلة أكتوبر في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩، فإذا بها تنشر:

"أعلن الرئيس السـادات يـوم الثلاثـاء الماضـي ٢٧ نوفمبر ٧٩، أنه أعطى إشارة البدء في حفر ترعة السلام بين فارسكو والتينة عند الكيلـو ٢٥ طريـق الإسـماعيلية وبورسعيد لتتجه نحو قناة السويس لتـروي نصـف مليـون فدان. وقد التفت الرئيس السادات إلى المختصـين، وطلـب منهم عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه النيل إلى القدس لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصـى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى".

وقال الرئيس: "ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضـية الفلسطينية سنجعل هذه المياه مساهمة من المسـلمين تخليـدا لمبادرة السلام".

وقال: باسم مصر وأزهرها العظيم، وباسم دفاعهـا عن الإسلام تصبح مياه النيل هي آبار زمزم لكل المـؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة. ولما كان مجمع الأديان في سـيناء بالوادي المقدس طوى رمزا لتقارب القلـوب فـي وجهتهـا

الواحدة إلى الله سبحانه وتعالى، فكذلك ستكون هذه المياه دليلاً جديدا على أننا دعاة سلام وحياة وخير..

وقد كان من الصدفة إنني دائماً أتابع ما تنشره الصحف الإسرائيلية منذ أعقاب حرب أكتوبر أنني تذكرت أنني قرأت مقالاً عام ١٩٧٤ لرئيس هيئة تخطيط المياه في إسرائيل، واسمه المهندس اليشع كلي، ويقترح فيه شراء مياه النيل من مصر بعد إتمام السلام، لحل أزمة المياه القائمة والقادمة في إسرائيل!

وتداعت الذكريات. فتذكرت أنني كتبت في مايو ٦٨ مقالاً في مجلة الهلال الشهرية أرد فيه على عدد مجلة: الأزمنة الحديثة الذي خصصه جان بول سارتر للنزاع العربي الإسرائيلي، وأشرف عليه كلود لانزمان المعروف باتجاهاته الصهيونية، وصديق سيمون دي بوفوار. وذكرت فيه أطماع إسرائيل، واستحالة قيام اشتراكية على أرض محتلة. واعتمدت على: مذكرات تيودور هرتزل، مؤسس الفكرة الصهيونية حول استيطان اليهود في سيناء ومحاولة مد مياه النيل إليها، وكيف جاءت إلى مصر عام ١٩٠٣ بعثة

صهيونية ترأسها هرتزل نفسه على أيام بطرس باشا غـالي واللورد كرومر.

واكتشفت أن فكرة: كلي - رئيس هيئة تخطيط المياه الإسرائيلي عام ١٩٧٤ - تعتمد على فكـرة هرتـزل عـام ١٩٠٣. وتذكرت أيضا أن في مكتبتي بعض الكتب من بقايا مكتبة "لو جويل" رئيس تحرير جريـدة البـورص، وكـان صهونيا. وله كتاب عن مصر في الحرب العالميـة الثانيـة. وكتاب آخر عن دور إسرائيل القديمة بالفرنسية. وفي بقايـا مكتبته عثرت على كتاب قديم نادر ظهر عام ١٩٤٥ لمهندس أمريكي اسمه لودر ميلك. وهو الكتاب الـذي اسـتند إليـه جونستون المبعوث الأمريكي في فكرة استغلال ميـاه نهـر الأردن. وفي كتاب "فلسطين أرض الميعاد" يعلن لودرميلـك إيمانه بضرورة إنشاء إسرائيل، وإعـادة إحيـاء الحضـارة الزراعية النبطية التي أقامها الأنباط الـذين سـكنوا سـيناء وجزءا من الأردن، وكانت عاصمتهم الزاهرة هي البتـراء. ولهم فنون زراعية قديمة تعتني إسرائيل بإحيائها.

إذن، فالفكرة الإسرائيلية الجديـدة – عـام ١٩٧٤ – تستند إلى أفكار قديمة، والسـادات يحـاول إحياءهـا عـام ١٩٧٩.

وعكفت على الملفات والمراجع، حتى حصلت علـى الوثائق التي قدمها هرتـزل علـى كرومـر عـام ١٩٠٣، ومشروع الاتفاقية، وتقرير المهندسين، وكان هذا الكتاب.

وخرج كتاب: "النيل في خطر: في ظـروف ١٩٨٠ أثناء صدور قانون العيب، وقانون سلطة الصحافة، وتعـديل قانون الأحزاب، والاستفتاء الغريب الذي أجـراه السـادات لتأييد اتفاقيات السلام، ومنع المعارضين من تولي أي موقـع في أي حزب أو نقابة!

والتقط الخطر إبراهيم شكري، رئيس حزب العمـل، وقد هالته الفكرة، فأثارها في مجلس الأمة، ورد عليه رئيس الوزراء مصطفى خليل – آنذاك - نافيا وجود الفكـرة مـن الأصل!

ورغم تكذيب مصطفى خليل، رئيس الوزراء للفكرة، فقد خرج الرئيس السادات في حديثه مع مذيعـة التليفزيـون همت مصطفى في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩ يؤكد المشروع. وكان

حزب التجمع قد حرم من صحيفته بعد تعطيلهـا. واكتفـى بنشرة داخلية "التقدم".

وكان حزب العمل يعقد ندواته الأسبوعية في مقـره البعيد المحاصر بالقبة، وكان البوليس يقطع الكهرباء وسـط الندوة، حتى تعود الحاضرون على إحضار الكلوبـات التـي تضاء بالغاز، والميكرفونات التي تعمل بالبطاريـات تحسـبا لقطع الكهرباء! واستطاع السادات حل مجلس الأمة، لأن ١٩ نائبا عارضوا الاتفاقية. وبدأت المطاردة، واتهام المعارضـة بالخيانة، ودخل النظام في صراع عنيف مع أغلب التنظيمات من نقابات الرأي، بين المحامين والصحفيين، إلـى أحـزاب المعارضة، ووصل إلى الجماعات الدينية والكنيسة. وأذكـر أنني دخلت انتخابات نقابـة الصـحفيين رافعـا شـعار "أن عضوية النقابة كالجنسية لا يجوز إسقاطها". وكان السـادات يطلب إبعاد الصحفيين الذين ينتقدونه. وخاصة في الخـارج. وعمدت الحكومة إلى تأجيل الانتخابات مـن مـارس إلـى ديسمبر، ثم استطاع الصحفيون عقـد الجمعيـة العموميـة وانتخبت نقيبا، فشغلنا السادات باقتراح تحويل النقابة إلى ناد!

ونشبت معركة جديدة أو جبهة جديـدة فـي نفـس المعركة.

وقبل منعي من كتابة عمودي اليـومي (مـن ثقـب الباب)، الذي حملت فيه على مشاريع بيجين، كنت قد كتبـت في أحد الأعمدة: أن بيجن من هـواة التـراث والفولكلـور اليهودي، ويروى أن يهوديا أنجب تسعة أطفال، وعاش معهم في غرفة ضيقة مع أمه وزوجته، وضاقت به الدنيا فلجأ إلى الحاخام يطلب النصح. فأشار عليه الحاخام بأن يحضر مـع العائلة خنزيرا ليسكن معهم. وعاشت العائلة في كرب فظيع. وكاد اليهودي يجن. فلجأ ثانية للحاخام. فنصحه بـأن يبعـد الخنزير. ولما أبعده، أحس بالراحة!

وكتبت تعليقا على هذه القصة أن بيجن يطبـق مـع مصر قصة الحاخام والخنزير. فهو يتمسك بالمستعمرات. ثم يتنازل عنها. فنحس بالراحة تماما كما حدث في القصة!

ويبدو أن القصة أو غيرها أغضبت البعض!

فكان ما كان من منعي، فأخرجت الكتابين: "مـزاعم بيجين"، ثم "النيل في خطر".

وكانت المفاجأة أن الصحف اليومية الرسمية ظهرت ما بين ١٣ و ١٨ أغسطس ١٩٨٠، على صفحاتها الأولـى، بنصوص كاملة لخطابات رسمية أرسلها السادات إلى بيجين في ٤ أغسطس، وفيها يذكر ما يلي بالحرف:

"... وإني على ثقة من أنكم تذكرون ما تحدثت إليكم بشأنه في أسوان في صدد المستوطنات. فقد نصحتك حينئـذ بألا تحارب معركة خاسرة حيث إنه مهما أقمت أو فعلت في هذا السبيل فسوف يكون مصيره الفشل الكامل.

ولعلك تذكر أيضا أنني عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل القدس مارة عبر النقب، حتى أسهل علـيكم بنـاء أحياء جديدة للمستوطنين في أرضكم. ولكنـك أسـأت فهـم الفكرة وراء اقتراحي وقلت: إن التطلعات الوطنيـة لشـعبكم غير مطروحة للبيع.

في الواقع لم يدر هذا بخلـدي إذ عرضـت علـيكم تعاونًا، قد يؤدي إلى الخروج بحل مرض للطرفين. وبـرغم أن إزالة المستوطنات غير القانونية يجب ألا تعلق علـى أي شرط، إلا أنني على استعداد للذهاب إلى هذا المـدى لحـل المشكلة باعتبار أن ذلك إسهاما آخر لمصر للخروج من هذا

الموقف. ولكنه أمر مفيد أن تجد أو تأخذ في اعتبارك بعض البدائل والعروض..

وبعد خمسة أيام نشرت الصحف في ١٨ أغسطس ١٩٨٠ نص خطاب السادات للملك الحسن – ملك المغرب – وفيه يقول أيضا.

"... وانطلاقًا من هذا المفهوم فقد ذهبت إلى أبعد المدى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في إقناعه بالتسليم بضرورة احترام حقوق العرب والمسلمين في القدس وبوجوب وقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة والبدء بإزالة المستوطنات القائمة. وكحافز للجانب الإسرائيلي عرضت عليه إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر في مياه النيل لاستخدامها في إعادة تسكين المستوطنين في منطقة النقب بعد إجلائهم عن المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون إسرائيل معنا في حل مشكلتي القدس والمستوطنات".

وانفجرت تلك الخطابات الملغومة كالقنابل في الرأي العام.

فقد اكتشفت المعارضة أن مصطفى خليـل يكـذب. (وقد أنكر كمال حسن علي، في كتابه: (مفاوضـون)، هـذه الواقعة أيضا. وجاء اعتراف السادات في خطابيـه لمنـاحم بيجين وخطابه للحسن يقطع كل شك.

وشهدت مصر حملة غاضبة. وكتب عبـد الخـالق الشناوي، وزير الري، وعبد العظيم أبو العطا – الذي تـوفى بعد ذلك في معتقلات سبتمبر – وكتـب وخطـب: إبـراهيم شكري، وفتحي رضوان، ومحمد عصفور، ونعمات أحمـد فؤاد، وحلمي مراد، وحسين خلاف، وممتاز نصار، وأحمـد الخواجه، وسيد جلال. وعقدت نقابة المحامين نـدوتين عـن النيل وأصدرت بيانًا، وتجددت المعركة في مجلس الشـعب الجديد في ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠.

وقال إبراهيم شكري: إن رسـالة السـادات للملـك الحسن جاء فيها إن إمداد إسرائيل بمياه النيل لـيس قـرارا انفردت به، ولكنني قلبته عن جميع جوانبه مع نائب رئـيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووفد المفاوضات.

واشتغل غضب شعبي، لأن السادات يفكر بطريقـة البدائل التي ذكرها في خطابه إلى بيجين. فهو يخرج بفكـرة

من أغرب الأفكار لإنشاء مجمع للأديان الثلاثة السماوية في سيناء لتكون بديلاً عن القدس. وتارة يطرح فكـرة تحويـل النيل لتعمير النقب بديلا عن الضفة والقطاع!

وبدا لي الخطر في تلك العبارة الرهيبة التي يكررها الرئيس السادات:

- "أردت أن أذهب إلى آخر المدى".

وكما قفز السادات إلى القدس، كان يمكـن أن يقفـز أيضا لتحويل مياه النيل!

وبدت لي الفكرة الأخيرة أخطر من الفكرة الأولى.

لأن المعاهدات والاتفاقيات لها عمر افتراضي ما بين عشرين وثلاثين عاما. فمعاهدة ٣٦ بين مصـر وبريطانيـا انتهت عام ٥١. ومعاهدة فرساي ١٩١٩ انتهـت عـام ٣٩. ومعاهدة فيينا عام ١٨١٥ انتهت بثورات ١٨٣٠.

والمعاهدات تنتهي بـالحروب أو الثـورات وتغيـر الموازين.

لكن إعطاء إسرائيل مياه النيل بدا لي أخطر. لأنـه يحول العلاقة التعاقدية إلى علاقة ماء وحياة ويعطي إسرائيل حق ارتفاق على مياه النيل يدوم دوام جريان النيل.

ومصر لا تستطيع ذلك.

وقد أثبتت الأيام أن مصر فعلاً لا تستطيع ولا تملك أن تستغني عن قطرة واحدة من مياه النيل.

وقد كان هذا الحديث قبل الجفاف.

ولم يكن رجما بالغيب ولكن حفظًا للماء وحفاظًا على مصر.

وكان هذا الكتاب وكانت هذه الصيحة:

- النيل في خطر.

وكانت هذه الطبعة التي أضم إليها عددا من المقالات والتعليقات والوثائق للذين كان لهم فضل إثارة القضية ووصفها في حجم الخطر الوشيك.

وإليهم أهدي عرفاني وهو واجب أردت أن أسجله لأعيد الفضل لأصحابه في هذه الطبعة الجديدة.

كامل زهيري

٧ مايو ١٩٨٨

مقدمة الطبعة الأولى

عزيزي القارئ..

هذا الكتاب جديد موصول بكتاب قديم.

فقد نشرت منذ عامين كتاب "مزاعم بيجن، الرد عليها بالوثائق". جمعت فيه ما كتبته خلال شهر أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٧، في باب "من ثقب الباب" بجريدة الجمهورية، أفند فيه بعض الأكاذيب التي روجها رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجين، في تصريحات عديدة عبر الإذاعات والتليفزيون والصحف.

واقتضت خطورة تلك الأكاذيب المتعمدة، وفداحة أخطارها أن أضيف في كتابي أبحاثا مطولة، عمدت فيها إلى الاستناد على الوثائق التاريخية الثابتة، أو المصادر الصهيونية لتفنيد تلك المزاعم.

وقد تركزت تلك المزاعم "البيجينية" حول محاور ثلاثة:

المحور الأول: ذلك القول: إن وعد بلفور عام ١٩١٧. قد أعطى اليهود كل الحق في كل فلسطين.

وأي دارس لتاريخ الحركة الصهيونية، ونفوذها على السياسة البريطانية، يدرك أن ذلك الوعد المشئوم قد اتخذ عدة محاولات ومشاريع في المؤتمرات الصهيونية نفسها. كما عرض على الحكومة البريطانية عام ١٩١٧ بصورة متعددة تلاحقت عليها التعديلات. ولم تعد تفاصيل ذلك سرا مكتوما كما شاءت الصهيونية والدوائر الاستعمارية التي كانت تحتل عام ١٩١٧ أغلب الوطن العربي، وتتحكم في أخباره وأسراره. بل أصبح السر الآن شائعا يستطيع الحصول عليه أي قارئ مدقق أو دارس نزيه للتاريخ للحديث.

والمحور الثاني: تلفيق وتشويه تاريخ العلاقات العربية اليهودية، وذلك بتصوير اتفاقية فيصل – وايزمان عام ١٩١٩، على غير حقيقتها.

وقد اختلف المؤرخون العرب حول حقيقة هذه الاتفاقية أو تفسيرها. ما بين متحامل بعنف على فيصل وسيرته، وبين مدافع على هون عنه.

ومهما يكن الموقف، فقد اقتضى الإنصـاف تبديـد الزعم الذي روجه قصدا مناحيم بيجن، حين اجتـزأ بعـض فقرات من اتفاقيـة فيصـل – وايزمـان، وأغفـل بقيتهـا، مما تناقض حتى مع المصادر الصهيونية، بـل ومـذكرات حاييم وايزمان نفسه، واقتضـى ذلـك الـزعم الثـاني، أن أخصص فصلا آخر في كتابي "مزاعم بيجين"، أضيفه عـن "حقيقة اتفاقية فيصل – وايزمان" حتى تنكشف كل الحقيقة.

أما **المحور الثالث:** فهو التمسك بتلك الفرية الدعائية حول حقيقة حرب يونيو ٦٧، وهـو مـا نسـبته الدعايـة الصهونية، وروجته في العالم، وأكدته أبحاث أغلـب فقهـاء القانون الدولي الصهيونيين.

وقد ظل بيجين بفريته يروجها – من خلال الإذاعات والصحف – بأن حرب يونيو كانت دفاعيـة مـن الجانـب الإسرائيلي، ومن ثم مشروعة تمامـا. والغريـب أن عـام ١٩٧٢، وبعد خمس أعوام من حرب يونيو، شـهدت أيـام جولدا مائير بداية إزاحة الستار عن حقيقة تلك الحرب، على لسان بعض جنرالات إسرائيل. ثم جاءت مذكرات أبا إيبان، وزير خارجية إسرائيل في وقتها، ومذكرات ليندون جونسون

الرئيس الأمريكي أثناءها، وجاء عـدد وفيـر مـن الكتـب الصهيونية، ليكشف دقائق الإعداد لتلك الحرب من الجانـب الإسرائيلي، وأسرار مناقشات الوزارة الإسرائيلية منذ أزمـة مايو ١٩٦٧، فأكدت تلك المواقف المعروفة من قبـل، ممـا فرض علي العودة أيضا إلى كل المراجـع العربيـة التـي ظهرت عن حرب يونيو، ومنها ما ظهر حتى قبل أن يصبح مناحيم بيجن، رئيسا لوزراء إسرائيل، وإذا بكل تلك المراجع – على اختلاف منظورها أو مراميها - تكذب ذلك الـزعم البيجيني.

وليس عسيرا بعد ذلك أن ندرك أن مـزاعم بيجـين حول حرب يونيو ليست مجرد تصوير لأحداث الحرب، بقدر ما تدفعها رغبة دعائية خطيرة، لأن القول بالحرب الدفاعية، تعني أنها نوع من الدفاع الشرعي، ونتيجـة هـذه المقدمـة – منطقيا – أن تصبح إسرائيل غير ملزمة حتى بتنفيذ القرار ٢٤٢ بشأن الجلاء عن كل الأراضي العربية المحتلـة فـي يونيو ١٩٦٧، وهي كامل سيناء والقدس والضـفة الغربيـة وقطاع غزة والجولان.

وهو تصوير وتفسير يتناقضان تماما مـع قـرارات الأمم المتحدة – خلال أكثر من عشر سنوات، بل يهددان أية محاولة مخلصة – عالمية أو محلية – لإقامة سـلام شـامل ودائم.

وإذا كان كتاب: "مزاعم بيجن" قد ألقى الضوء – في حينه – على تلك الآراء التي يتمسك بها زعمـاء الحركـة الصهيونية وعلى رأسهم مناحيم بيجن، فإن هذا الكتاب الجديد يتصل اليوم بالكتاب القديم، لأنه يحاول كشف وتفنيد مشروع صهيوني خطير، هو "مشروع شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب"، وقد ظهر في الصحف الصهيونية منذ عـام ١٩٧٤، وعاد الآن يدق الأسماع بعنف شديد.

بل قد يكون الكتاب الجديد: "النيل في خطر" أخطـر لأنه لا يتعلق بتصحيح حقائق التاريخ فحسـب بـل يتعلـق بالخطر على المستقبل. وقـد عكفـت علـى هـذا البحـث ومختصرا – حتى يؤدي رسالته، لأنه يتوجه إلى كل وطني ووطنية وإلى الرأي العام بالدرجة الأولى.

وقد عالجت في البحث جذور الأطماع الصيهونية في مياه النيل منذ عام ١٩٠٣، أيام اللورد كرومر، وسعيت إلى

الاعتماد على الوثائق السرية، والمراجع المهجـورة – عـن عمد أو جهل – حتى أبين أخطار المشروع الصهيوني الجديد – منذ ١٩٧٤ – الذي إن تعدلت صورته، فلم تتعدل مقاصده ومراميه.

وإذا كان هذا البحث الجديد قد اعتمد أيضـا علـى الحقائق والوثائق، فلابد أن أعترف – للقارئ – أنني عانيت خلال كتابته كثيرا.

ولم يكن مرجع هذا العناء عقليا، ولم يكن سببه هـو قلة المعلومات. فلقد اندفعت إلى الكتابة خلال شهر سـبتمبر ٧٩، وكدت أفرغ منه تماما في وقت وجيـز بالنسـبة لمـا يحتاجه أي بحث. وقد ترجع السرعة أنني كنت قرأت مراجع صهيونية وتاريخية عديدة، ولم تحتج عودتي إليها إلى جهـد عقلي بقدر المعاناة النفسية، وخاصة أنني منذ سنوات أعمـد إلى تلخيص أغلب ما أقرأ حتى أعود إليه حين أبغي.

.. لم يكن العناء عقليا. بل كان نفسيا.

لأنني وددت دائما أن أتحدث إلى عقل القـارئ. وأن أضع عاطفتي جانبا.

ولهذا كتبت. وعمدت إلى الصمت وقتا. فلم أستطع عليه صبرا.

بل لابد أن أعترف أن الهواجس هجمت علي حتى ظننت أن النجاة بقلبي وقلمي في هجرة القلم. وظننت أن الحل هو عودتي مهاجرا إلى المحاماة التي كنت قد اشتغلت بها في الخمسينات. وأخذت أهون الأمر على نفسي قائلا: إن العلاقة حميمة بين الكتابة والمحاماة. وأن البون بينهما ليس بالكبير. فكلاهما – من خبرتي وفي ظني – يقومان على روح الاستقلال العقلي، وعاطفة العدل، والسعي وراء الإنصاف. والمحاماة والكتابة يتفقان معا في البحث الملح عن العدل، وإن كانت المحاماة في ظني هي البحث عن العدل الأصغر، والكتابة في النهاية، هي البحث عن عدل أكبر أو أكثر.

فالبحث عن قرار حق من حقوق المواطن في قضية بين شخصين حول حق أو حرية هو بحث يستحق العناء والعناية. والبحث عن تأكيد حق من حقوق الوطن في قضية عامة تتصل بالحريات أو حقوق الإنسان دافع عن العدل

الأكبر أو الأكثر، وهو بحث لا يكفيه العناء بل يفرض المعاناة.

وما أعظم البحث في الحالين عن العدل للوطن أو الإنصاف للمواطن!

وقد حسبت أول الأمر أنني مستطيع رغم ذلك أن أحبس قلبي وراء عقلي، وعقلي وراء قلمي. ولكني لم أستطع.

وكيف لي والنيل يبدو لي في خطر.

وكيف لي، وأنا بالذات قاهري المولد والمزاج. ولدت على ضفة النيل بالجيزة. وعشت دائما عاشقا لحضارة الأنهار، وتجولت ما بين السند والفرات والسين والنيل، وطوحت بي الأسفار بين الأنهار، فلم أجد في النهاية ما يعدل متعة النظر إلى فيض فضي، قادم من الجنوب، مهاجر إلى الشمال، متجدد دائما، خالد أبدا.

وكيف لي، وقد أنعم الله علي بنعمة الذاكرة البصرية، لا أكاد أنسى ما أرى، تدربت عيناي على الألوان، وتخلصت من أمية العين، فأصبحت أدرك معنى اللون الخفيف والكابي

والشفاف والصافي، والنيل معلم مجاني للعين والـروح فـي فنون الألوان والضوء والظلال.

وكيف لي وقد أنعم الله علي بنعمة السمع، فأصبحت أحس وقع اللفظ ودبيبه بأذني، وأدرك الصلة بـين المبنـى والمعنى، والصلة بين الماء والنماء، والمياه والحياة!

وكيف لي الصمت وفي قلبي من قديم هذا الصـوت الروحي من الماء أصل الحياة وبركتها. وفي الكتب المقدسة تقديس للطهر والماء، بل وقد ذهب أقدم القدامى إلى تقـديس النيل، بأسماكه وتماسيحه! ونسجوا حوله الأساطير القديمـة والحديثة حتى ارتقى بنا الحس الديني، وأصبح الماء الجاري هو الذي يعد الإنسان للقاء الله في الصلاة!

وكيف لي، وأنا الذي تدرجت في الدرس، وتسـلقت قمم المعاني، وسقطت في آبار الكلمـات، وتـدحرجت بـين السطور، واحتميت بانحناءات الحروف، وعلى قدر ما قرأت واستوعبت وتتلمذت، لم أجد قبل النيل أستاذًا.

فمصر من دون النيل تصبح قاحلة وقحطا. وغيرهـا من دول النيل تعيش على الري بـالمطر والنهـر، ومصـر تعيش على النهر فقط. والنيل بفيضه نعمة وفي غيضه نقمة.

وهو يحتاج إلى تنظيم وتخطيط وترتيـب وتنسـيق وحفـر وحرث وزرع. ومن هنا كانت الدولة ضرورة وفرضـا، إذا انتظمت واستقامت واعتدلت كانت نعمة ونظاما، وإذا غالـت ومالت كانت نقمة وظلما وظلاما.

وكيف لي السكوت بعد ذلك، والنيـل – مـن آلاف السنين – أول درس في التاريخ لوقـف الفيضـان الخطيـر أو القحط العجاف، ولست هنا أتباهى، مثـل هـؤلاء الـذين يعلقون أوسمة وهمية مظهرية على صدر شحاذ، بل مرجـع الفخر هو درس التاريخ العميق في مصر، لأن مصر ليست فقط التي عرفت أول دولة في التاريخ، ولكنهـا أيضـا أول أرض احتاجت إلى العمل والعلم. ورواها إلى جانـب النيـل عرق الإنسان.

إن مصر هي أقدم أرض في الكون عرفـت عـرق الإنسان. وهذا هو المغزى العميق لهذا الشرف الوطني الذي ينتقل من جيل إلى جيل، وهو ما يجعلني أختار عنوان هـذا الكتاب "النيل في خطر".

كامل زهيري

الفصل الأول

أصول مشروع تحويل مياه النيل إلى سيناء

وثائق تنشر لأول مرة. أصول فكـرة تـوطين اليهود في سيناء. مشروع هرتزل ١٩٠٣ أيـام الملكـة فكتوريا، واللورد كرومر، وبطرس باشا غالي. المراجع البريطانية والعربية كلها أغفلت ذكـر هـذه المحاولـة. أسباب السرية المطلقة. دزرائيلي وراء مشـروع إقامـة إسرائيل، وشراء أسهم قناة السويس. دزرئايلي ومجنـون ليلى. محمد علي يرفض قرضا بـ ٤ ملايين جنيه مـن آل روتشيلد. هرتزل تأثر بأفكار هيس وبنسكر. ويقنـع روتشيلد ودي هيرش بالاتجاه شرقا بدلا من الإرجنتـين. ميلاد فكرة الهجرة الجماعيـة المنظمـة فـي المشـرق العربي. مصر أولا.

لا يملك الإنسان سوى الذهول من أن تظهـر بغتـة على صفحات الجرائد تلميحات لوعود بمشروع خطير، لـو صحت حكايته لكان كارثة وطنية تهدد مصر وحياتها، بـل ومستقبلها لأجيال قادمة.

ونعني بهذا الوعد، أو المشروع تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء.

وما يثير الذهول والأسى أن مشروع تحويـل ميـاه النيل إلى سيناء هو فكرة قديمة ظهرت فـي مطلـع القـرن العشرين، تقدم بها الزعيم الصهيوني تيودور هرتـزل عـام ١٩٠٣ إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكـة فكتوريـا، واللورد سالسبوري، وجوزيف تشمبرلن، وآرثر بلفور، وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني، ومصطفى باشا فهمي، وبطرس باشا غالي، والمعتمد البريطاني اللـورد كرومر. وقد بذل هرتزل لتحقيق المشروع نشاطا، وأظهـر

دهاء لتوطين اليهود في شبه جزيرة سيناء كنقطة للوثوب على فلسطين.

والعجيب أن تُبعث هذه الفكرة القديمة من جديد، وبعد أكثر من ستة وسبعين عاما فيجري الحديث هذه الأيام "وإن كان سرا وتلميحا" عن تحويل مياه النيل إلى صحراء النقب في فلسطين المحتلة عبر شبه جزيرة سيناء. وهو مشروع – إن صح العزم عليه – فيه تفريط شنيع في هبة النيل لمصر – بل سيجعل مصر – في النهاية – للنيل بعد أن كان النيل لمصر. وكأننا نبدأ صفحة جديدة سوداء في النفوذ الاستعماري تشبه تلك الصفحة التي جعلت "مصر للقناة" قرابة قرن من الزمان، بدلا من أن تكون "القناة لمصر".

ومثل هذا البحث نقدمه حول الأصول التاريخية لمشروع تحويل مياه النيل إلى سيناء عبر قناة السويس عام ١٩٠٣، ولكن المشروع الجديد لتحويل مياه النيل إلى النقب يفرض علينا الاستناد إلى الوثائق وحدها، حتى لا يظن أحد بنا التحامل أو الافتراء.

وقد اقتضى هذا البحث الرجوع إلى الوثائق، التي ننشرها لأول مرة بالعربية – ومنها ما يتصل بمشروع

توطين اليهود في سيناء كما جاء في مذكرات هرتزل نفسه، أي في يومياته الكاملة والمنشورة في نيويورك عام ١٩٦٠، أي بعد أكثر من خمسين عاما من نهايتها، تحت عنوان:

The Complete Diaries of Theodor HERZL, edited by Rafael Patai, Herzl Press, New York, ١٩٦٠.

وقد اعتمدنا علـى مقارنتهـا بيوميـات هرتـزل، المترجمة إلى العربية عام ١٩٦٨، والتي أعـدها الـدكتور: أنيس صايغ، وترجمتها: هيلدا شعبان صايغ، وهي ترجمـة دقيقة أمينة لمقتطفات متتابعة ومصـنفة طبقـا للموضـوع، ومختارة من المجلدات الأربع التي تتألف منهـا اليوميـات، وتقع هذه المختارات في ٥٤٩ صفحة بالعربية.

والملفت للنظر أن المراجـع الإنجليزيـة [١] التـي عالجت هذه الفترة من تاريخ مصر قـد خلـت تمامـا مـن الإشارة لهذا المشروع، ومن أهمها كتاب اللـورد كرومـر المعتمد البريطاني: "مصر الحديثة" فـي جـزأين مطـولين نشرهما اللورد عام ١٩٠٨ بعد استقالته. كما خلـت أغلـب الكتب التي ألفها بعض كبار الموظفين البريطانيين، والـذين عملوا في خدمة الحكومة المصرية في هذه الفترة، مثل كتاب

سير رونالد ستورز: "شرقيات" [٢]، وهو الـذي لعـب دورا ضخما مع لورنس، وكان سـكرتيرا لكتشـنر، ثـم حاكمـا عسكريا للقدس. أي عاصر صدور وعد بلفور. وكذلك كتاب سير توماس راسيل: "في الخدمة المصرية من ١٩٠٢ إلـى ١٩٤٦"[٣]، وكتاب الفريد ملنر: "إنجلترا في مصر" [٤].

والملفت للنظر أن المراجع العربية [٥] على كثرتها – قد أصيبت أيضا بفجوات، فلم تشر في حينها، أو بعد ذلـك، لمشروع توطين اليهود في سيناء، وتحويل المياه إليها عـام ١٩٠٣، على الرغم من اهتمامها بحادث لاحق هـو حـادث طابه عام ١٩٠٦، وهو الحادث الذي كشف نزاعا حادا على حدود مصر الدولية أيام الخديو عباس حلمي الثاني،وكان من ورائه مشروع مد سكة حديد الحجاز إلى العقبـة، وتغلغـل النفوذ الألماني في الأستانة، والصراع الألماني البريطاني.

فهل ترجع تلك الفجوات في كتابة تاريخ مصر، إلى استخفاف المؤرخين المصريين بمتابعـة أخطـار التغلغـل الصهيوني منذ محاولات هـدم الاسـتقلال المصـري فـي منتصف القرن التاسع عشر، ومنذ وقعت قناة السويس بـين براثن الإنجليز وروتشيلد في عهد إسماعيل، أم أن اهتمامهم

كان قد انصرف في الأغلب إلى الأحداث السياسية المتصـلة بالاستقلال والدستور، دون الاهتمـام بالنشـاط الاقتصـادي والمالي، أم أن ذلك يرجع في النهايـة إلـى أن المشـروع الصهيوني عام ١٩٠٣ بتوطين اليهود في سيناء وتحويل مياه النيل قد أحيط بسرية كاملة من المنظمة الصـهيونية ومـن الحكومة البريطانية ومن المعتمد البريطاني ورجاله؟

وقد يكون هذا السبب الأخير هو السـبب الرئيسـي، لأن مذكرات هرتزل كشفت – بعد نشرها عام ١٩٦٠ – أنه فرض على رجال البعثة الصهيونية التي وصلت مصر عـام ١٩٠٣ أن يقسموا بعـدم إفشـاء أي سـر، أو الإدلاء بأيـة تصريحات صحفية، أو نشر مذكرات، أو حتى مجرد الإشارة العابرة إلى المشروع. وقد وضع هرتزل بنفسه صيغة القسم كما استلزم أن يوقع عليه أعضاء البعثة كتابة. وقد استمرت اتفاقية الجنتلمان بفرض السرية المطلقـة علـى المشـاريع الصهونية بين الحكومات البريطانيـة المتعاقبـة والحركـة الصهيونية، حتى بعد وفاة هرتـزل، واختفـاء سالسـبوري وجوزيف تشمبرلين وكرومر فإننا نجد نفس السرية [٦] قـد فرضت من سلطة الاحتلال البريطاني على مصـر، حـين

أرسلت الخارجية البريطانية التعليمات السرية بفرض الرقابة على الصحف المصرية خوفا من تسرب أية معلومات عـن وعد بلفور عام ١٩١٧.

وثيقتان خطيرتان

وقد استندنا في البحث عن مشروع توطين اليهود في سيناء، وتحويل مياه النيل إلى شبه الجزيرة، علـى وثيقتـين هامتين، ننقلهما حرفيا إلى العربية، لأول مرة، وهما:

١ - الوثيقة الأولى:

نص مشروع الامتياز الذي كان قد أعده هرتزل عام ١٩٠٣ لعرضه على الحكومة المصرية، أي علـى المعتمـد البريطاني اللورد كرومر، وبطرس باشا غـالي بالتحديـد، والمسئولين البريطانيين في وزارة الحقانية المصرية، وذلـك بعد نجاح مساعيه الأولية بقبول المشروع مبدئيا في لندن مع جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات.

وخطورة هذه الوثيقة، أنها تكشف عن الحجم المروع لأطماع الصهيونية في سيناء منذ مطلع القرن، وتصحح مـا شاع حول المشروع، واشتهر بين المؤرخين المدققين علـى

قلتهم من أنه كان مجرد مشـروع لتـوطين اليهـود "فـي العريش"، ويكشف نـص مشـروع الامتيـاز أن المنظمـة الصهيونية التي مثلها هرتزل، كانت ترمي إلى مـد امتيـاز التوطن وإنشاء الموانئ والفنارات الشـرقية للقنـاة وخلـيج السويس حتى حدود مصر وفلسطين (أي الحدود المنصوص عليها في فرمان تولية محمد علي المعروفة بالحدود الدولية) ومن البحر الأبيض شمالا، حتى خط عرض ٢٩ جنوبا، أي الخط الذي يمتد من أبي زنيمة على خليج السـويس متجهـا شرقا حتى الحدود.

٢- الوثيقة الثانية:

نص تقرير البعثة الفنية التـي أرسـلتها الحكومـة البريطانية، خلال شهري فبراير ومـارس ١٩٠٣، وزارت سيناء، بالاتفاق بين هرتزل وجوزيف تشـمبرلين واللـورد كرومر وبطرس باشا غالي.

ولا تكشف خطورة هذه الوثيقة الثانية عـن أطمـاع الصهيونية فقط، بل تكشف أيضا أن هذه البعثة التي اختارها هرتزل كانت تتكون من زعماء الحركة الصهونية في فيينا، وجنوب أفريقيا، ولندن والأرجنتين، ولم تكن مجرد بعثة فنية

من مهندسين وعسكريين للبحـث فـي إمكانيـات تـوطن الأوربيين "في سيناء". وإذا كانت هاتان الوثيقتـان تكشـفان بالقطع حجم مخططات الصهيونية منذ مطلع القرن، ومـدى أطماعها في سيناء ومياه النيل، فقد استلزم البحث بعد ذلـك الصعود ما وراء المشروع نفسه، وتعقب الارتباطـات بـين هرتزل وشخصيتين معاصرتين صهيونيتين – من أصـحاب الملايين، وهما البارون موريس دي هيرش، والبـارون دي روتشيلد.

وليس الهدف هو مجرد الكشف عن الصلات الوثيقة والمريبة بين الفكرة الصهيونية وبيوت المال اليهودية التـي تملكت نواصي الأمور في أوروبا في فرانكفورت وميـونخ وبروكسل إلى باريس وجنيف، وتغلغلت في الإمبراطوريـة العثمانية وممتلكاتها في البلقان، وفي مصر منذ هزيمة محمد علي، وخلال عهدي سعيد وإسماعيل، بل الهدف الأهم هـو بيان هذا الخطر الذي استمر بعد وفاة هرتزل، لأن البـارون موريس دي هيرش كان الممول الأكبر لتوطين اليهود فـي الأرجنتين، والبارون دي روتشيلد كان الممول الأول لتوطين اليهود في فلسطين، ثم أدمجت عام ١٩٢٢ مؤسستا روتشيلد

وهيرش تحت اسم "بيكو" اختصار لاسم "جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين"، وقد بلغ مجموع ما امتلكته هذه المؤسسة الموحدة خلال ربع قرن من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٨ ما مساحته ٤٥ ألف دونم، أي ثلث ما كان يحوزه اليهود من أراضي عند إعلان قيام إسرائيل.

وإنها لصفحات مجهولة حقا، أو مطوية قصدا، في تاريخ ما نسميه دبلوماسية البنوك التي استطاعت إقراض السلاطين والخديويين ومن ثم إخضاعهم ولا يزال هذا الدور الهائل في أغلبه سرا في الخفاء، إما لبخل أصحاب البنوك الكبرى في كتابة سيرهم، أو لأن كبرى الصفقات المالية تفرض الكتمان وضرب الحصار المطبق من السرية المطلقة.

وإذا كانت مصارف روتشيلد وأوبنهايم قصف بمدافعها المالية اقتصاد مصر، كما لعب درزائيلي دورا هاما في عهد الملكة فكتوريا في شراء أسهم قناة السويس عن طريق المليونير روتشيلد، ومهد ذلك لسلسلة من الصفقات والمؤامرات لهدم استقلال مصر، فإن مدافع البارون دي هيرش، الذي كانوا يطلقون عليه دي هيرش "التركي"، قد

لعبت دورا هاما في الفوز بصفقات هائلة عند مد سكة حديـد البلقان (في تركيا الأوربية)، ولعبت دورا هاما في الدين العام العثماني، وكان كل ذلك تمهيدا لتمزيق وانهيار الإمبراطورية العثمانية سياسيا واقتصاديا قبل انهيارها عسكريا.

من هو هرتزل؟

وطبيعي أن القارئ يلم حتما بـأطراف مـن حيـاة تيودور هرتزل. ولا شك أنه يعرف كذلك أطرافا من الدعوة الصهيونية إلى هجرة اليهود من شرقي أوروبـا، بالدرجـة الأولى، إلى الأرجنتين أو قبرص أو أوغندة وشرقي أفريقيا، أو سيناء، تمهيدا للانتقال إلى فلسطين.

ولم يكن هرتزل هـو أول داعيـة لإنشـاء الدولـة اليهودية في فلسطين. فالفكرة قديمة.

ويؤكد بعض المؤرخين أنها تعود إلى أيام كرومويل، وأنها كما قال أبا إيبان في كتابه: "شعبي" "تـاريخ الشـعب اليهودي"، في الطبعة الفرنسية الصـادرة عـام ١٩٦٩ (٧)، جاءت أيضا كوعد على لسان نابليون بونابرت أثناء حملتـه العسكرية على سوريا، حتى يستنهض معونـة اليهـود فـي

فلسطين والعالم لاحتلال سوريا بعد احتلال مصـر. ويقـول ليونارد شتاين في كتابه: "الصهيونية" المنشور عـام ١٩٣٢، بالفرنسية أيضا أن نـابليون دعـا يهـود أسـيا وأفريقيـا للاصطفاف خلف رايته "لإعادة القدس القديمة"، ويقول أيضا: إن هذا الوعد قد ظهر فـي جريـدة بونـابرت المـونيتير يونفيرسيل، وقد نقله سوكولوف، أحد مـؤرخي الصـهيونية الثقاة في تاريخه عن الصهيونية، وقد نشر في لنـدن عـام ١٩١٩. (المجلد الثاني، ص٢٣٠) [٨].

وقد ظهرت الفكرة من جديد – على ما يرى أبا إيبان نفسه – على لسان بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، فـي أغسطس سنة ١٨٤٠، حين أرسل إلى سفيره في الأسـتانة، يونسوبني، ما نصه:

"إن اليهود المشتتين في أنحاء أوروبـا يعتقـدون أن الوقت يدنو لبعث حقهم في فلسطين، وبالتالي فإن فلسـطين تستطيع الإفادة من هجرة مكثفـة. وواضـح أن السـلطان (العثماني) سيتهم بتشجيع عودة اليهود".

ثم نجد الفكرة مرة ثالثة، تظهر على لسان درزائيلي عام ١٨٧٨، حين اتفق مع اللورد سالسـبوري علـى تبنـي

الفكرة (وسالسبوري هو خال بلفور) وقد تقدم دزرائيلي بنفسه في مؤتمر برلين (١٣ يوليو ١٨٧٨) – بمـذكرة للمـؤتمر عنوانها "المسألة الصهيونية في المسألة الشرقية"، وقد نشرتها صحافة فيينا دون إشارة إلى اسم صاحبها دزرائيلي، الـذي قال في المذكرة ما نصه:

"ألا يجوز لنا أن نفترض أنه سيوجد خـلال نصـف قرن من الزمان شعب يهودي في هذا البلد وجمهـرة كثيفـة تناهز مليون نسمة، تتحدث لغة واحدة، وتحركها رغبة واحدة في الاستقلال" (ص٢٦٤ من كتاب أيبان).

دزرائيلي ومجنون ليلى

ويهمنا هنا إلقاء بعض الضوء على ما خفي من أراء درزائيلي الذي أصبح يحمل لقب "أيرل أوف بيكونز فيلـد"، وقصة شرائه لأسهم قناة السويس التي كان يملكهـا الخـديو إسماعيل قصة معروفة. ودور روتشيلد في إقراض بريطانيا معروف أيضا. ولكن قد لا يعرف الكثيرون أن دزرائيلي لم يكن نفسه يهوديا إذ كان أبوه إسحق دزرائيلي يهوديا تنصر، وقد هاجر من البندقية إلى لندن عام ١٧٤٨، واسم دزرائيلي

الأصل هو "دي إسـرائيلي"، أي الإسـرائيلي، كمـا تـذكر الانسكلوبيديا البريطانيـة. (ص٢٤٦ – ٢٥١، المجلـد ٣، طبعة ١٩٥٦).

وقد انتقل إسـحق دزرائيلـي مـن اليهوديـة إلـى النصرانية عام ١٨٣١، وانتقل كذلك أبناؤه الثلاثـة، ومـنهم الابن الأكبر بنيامين. ومن الثابت أن بنيامين لم يرغب فـي العمل بالتجارة كما رغب والده واشتغل بالصـحافة وكتابـة الروايات. والغريب أن إحدى رواياته الثلاثة الأولى – ولـم تلق جميعها نجاحا أدبيا كبيرا في لنـدن – كـان عنوانهـا "مجنون ليلى" (١٧٩٧)، وكانت الثانية بعنوان "الرائي" وهي رواية ألفها عن دافيد الرائي الذي ظهر في القـرن الثـاني عشر. واسمه مناحيم بن سليمان بن الروحي أو الرائي وقـد ولد في إقليم أحمدية. وحرض اليهود القاطنين في أذربيجـان على المسلمين، وتزعم حركة الاستيلاء على فلسـطين إثـر الصليبيين.ويبدو أنه كان ممسوسا، فأعلن العصيان وانتقـل إلى كردستان، ولكن أنصار حميه قتلوه اغتيالا.

وفي التاريخ الصهيوني تقديس لهذا الرجـل، وهـم يتبركون به، بل لقد ظهرت نحلة يهودية عرفت بالمناحميين

أو النحاميين تبركا باسمه وسيرته، وما اسم منـاحيم بيجـين إلا متصلا به. وقد صوره دزرائيلي فـي روايـة الحكايـة العجيبة للرائي "كمن يمتلك قوة خارقة للطبيعة لإعادة مملكة العبرانيين على أنقاض الخلافة الجديدة في بغداد".

ولكن دزرائيلي لم يكن روائيـا حالمـا بـل عمـل بالصحافة والأدب ثم السياسة وقد بدأ حياتـه برحلـة إلـى المشرق، وسافر فيها من أسـبانيا إلـى ألبانيـا، ثـم أثينـا والآستانة، وفلسطين ومصر، وأنفق ما كسبه مـن روايتـه "الدوق الشاب" وكانت خمسمائة جنيه إسترليني. ولسنا ندري حتى الآن شيئا عن تفاصيل لقائه مع محمد علي. ولكن عادة محمد علي كانت لقاء الكتاب والسائحين في قصره بالقلعـة، ومنهم عدد كبير من فرنسا مثل جيرار دي نرفال، وانفنتان، وعدد من السان سيمونيين أصحاب فكرة شق قناة السـويس وقناة بنما.

والأكيد أن محمد علي كان فطنا [٩] فقد رفض فكرة قناة السويس، خوفا من أطماع الدول الكبرى، وطلـب مـن السان سيمونيين أن يعكفوا على مشروع بناء القناطر الخيرية لتنظيم الري، وزيادة محصول القطن.

وكما كان محمد علي فطنا، كان أيضا حـذرا. فقـد رفض فكرة القـروض الخارجيـة حـين عـرض عليـه آل روتشيلد قرضا بأربعة ملايين جنيه،(١٠) وفضـل علـى القرض أن يصدر قرارا باحتكار الحريـر والتبـغ، ورفـع الضرائب على الأراضي في سوريا مما كان سببا في غضب الأهالي، ويسجل جبريل انكيري في كتابه: "إبراهيم باشـا"، هذه الواقعة الهامة حين كانت الخزينة المصرية تعاني مـن الضائقة بسبب الحرب.

ولكن دزرائيلي عاد من رحلتـه المشـرقية ليكتـب روايته التي لم يخف فيها أصله اليهودي مما أثار بعضا مـن أعضاء حزب المحافظين من زملائه.

وحياة دزرائيلي نفسها لم تلمع إلا بعد موت محمـد علي، وقد أصبح دزرائيلي نائبا عن مقاطعة بكنجهام، بعـد فشل متعدد ومتلاحق في الانتخابات، وقد استطاع دزرائيلـي التقرب – في أدب وتفان إلى قلب الملكة فيكتوريا، وخاصـة بعد وفاة زوجها. وهو الذي اقترح أن يضـاف إلـى لقـب فيكتوريا لقب "إمبراطورة الهند" عـام ١٨٧٦ وهـو الـذي استطاع أن يحصل من روتشـيلد علـى القـروض لشـراء

١٧٧,٠٠٠ سهما من أسـهم قنـاة السـويس عـام ١٨٧٥، واعتبرت فيكتوريا أن هذه الصفقة أكبر خدمة تاريخية أداها دزرائيلي لإنجلترا فأنعمت عليه بلقب اللورد، وانتقـل إلـى مجلس اللوردات.

وكان دزرائيلي هو مهندس الإمبراطورية، وخاصـة في سياستها تجاه المشكلة الشرقية، فكان من دعـاة الحفـاظ صوريا على بقاء الإمبراطورية العثمانية، وذلك خوفـا مـن تنازع روسيا القيصيرية، وألمانيا البسماركية على أملاكها في المشرق، وهو الطريق إلى الإمبراطورية البريطانية في الهند مصر وإفريقيا.

وإذا ما نشبت الحرب التركية الروسية، عام ١٨٧٨ وانتهت بهزيمة تركيا، انعقد مؤتمر برلين برئاسة بسـمارك "المستشار" الحديدي" وقد حضر دزرائيلي وسالسبوري هـذا المؤتمر، ولم يتخذ قرارا بشأن المذكرة – المسألة الصهيونية في المسألة الشرقية – ولكن المؤتمر انتهى إلى معاهدة برلين التي نصت في أحد بنودها "على التزام الباب العـالي بعـدم التفرقة ضد أي شخص في تولي الوظائف، أو نيله الأوسمة، أو ممارسته المهن والصناعات، وعدم التمييز أمام القضـاء

بسبب الدين، ومساواة جميع الحجاج ورجال الدين في تركيا الأسيوية وتركيا الأوربية".

والجدير بالذكر أن مذكرة دزرائيلي حـول المسـالة الصهيونية لم يكن يسعفها الواقع في ذلك الوقت – لأن عـدد اليهود في فلسطين، على ما يروي أبا إيبان نفسه – لم يكونوا يزيدون على ٢٠ ألف نسمة، - وكانوا يتركزون في القدس، وصفد وطبرية، والخليل. وتكشف هذه الوقـائع أن الفكـرة الصهيونية نفسها لم تكن قد تبلورت، ويرجع أصلها تارة إلى نابليون لأسباب استعمارية، وتارة إلى دزرائيلـي لأسـباب تخـتلط فيهـا الرومانسـية بالعاطفـة الدينيـة بالمصـالح الاستعمارية، وبهذا يظهر السؤال:

- من أين أتى هرتزل بأفكاره؟.

وينكر هرتزل في مذكراته وكتابه "الدولة اليهوديـة" أنه قرأ شيئا مما كتبه سابقوه عن الصهونية منذ ظهر كتـاب موسى هيس: "روما والقدس" عام ١٨٦٢، أي بعد عامين من ميلاد هرتزل. وكان هيس معاصرا لـ ـ: لاسـال وكـارل ماركس، وقد تحدث هيس – وهذا أيضا ملفت للنظر – عـن مشروع شق قناة السويس، وإنشاء خط سكة حديـد الشـرق

السريع. وفي كتابه: "آمال وتمنيات" بأن تعاون فرنسا في إقامة بعض المستعمرات اليهودية التي قد تمتد يوما، كما قال في كتابه "ما بين السويس والقدس وعلى ضفتي الأردن".

والأكيد أن البعثة السان سيمونية، صاحبة فكرة شق قناة السويس، قد وصلت عام ١٨٣٤ في عهد محمد علي، وغادرتها بعد عامين، وقد عرف فردنان دي لسبس بالفكرة عند وصول هذه البعثة، لأنه كان في عهد محمد علي نائبا لقنصل فرنسا في الإسكندرية، وقد استقبل أعضاء البعثة من خريجي مدرسة البولتكينك الفرنسية، على ما تروي سوزان فوالكان في كتابها: "يوميات سان سيمونيه في مصر" في طبعته الوحيدة التي ظهرت بباريس عام ١٨٦٦ [١٢]. ولعل هيس قرأ شيئا من مطبوعاتهم بعد عودتهم إلى فرنسا، وقد نشطوا إلى الدعوة للفكرة رغم رفض محمد علي لها.

وينكر هرتزل أيضا أنه تأثر بكاتب صهيوني آخر هو: ليوبنسكر (١٨٢١ – ١٨٩١) صاحب كتاب: "الانعتاق الذاتي" من جماعة "أحباء صهيون"، ومن الذين سبقوا هرتزل إلى الاستعانة بأموال أصحاب الملايين اليهود وعلى رأسهم

البارون موريس دي هيرش، لمساعدة اليهود على الاستيطان بالأرجنتين.

ولكن مؤرخي الصهيونية، ومنهم ليونارد شتاين فـي كتابه: "الصهيونية في اتجاهاتها وتعاليمها" (لوزان ١٩١٩)، يقول في (ص٢١):

- كان بنسكر يتحدث عن "النهضة الوطنية"، بينمـا كان هيس يتحدث عن فكرة "الدولة".

وأغلب الظن أن هرتزل قرأ هؤلاء، ولكنها واقعـة غير ذات بال، إذ أن هرتزل شق طريقا خاصا ليس فيه مـن الفكر العميق شيء، ولكن فيه الكثير من الـروح العمليـة، والقدرة على التأثير والتفاوض ما جعله يقنع هيرش بالعدول عن فكرة الهجرة إلى الأرجنتين والاتجاه شرقا.

وهو بلا شك يتفق مع بنسكر وهيس في معارضـة فكرة الاندماج، أي انصهار اليهود فـي المجتمعـات التـي يقيمون فيها، مهما بلغوا من شأن، وحتى لو وصـلوا إلـى مراتب الوزراء، أو تملكـوا كبـرى البنـوك والشـركات، وأصبحوا بها ملوكا غير متوجين.

لقد كانت خطورة هرتـزل فـي رفضـه القـاطع للاندماج، ورفضه القاطع للهجرة السـرية إلـى فلسـطين، والهجرة المتوزعة الفردية إلى الأرجنتين، بل كانت أحلامـه أكبر وأخطر.

هوامش الفصل الأول

(١) ومن أهمها كتاب اللورد كرومر.

Modern Egypt, Earl of Cromer, ٢ vol. Macmillan, London, ١٩٠٨.

(٢) كتاب سير رونالد ستورز، شرقيات، الطبعة الأولى ١٩٣٧، الطبعة الثانية والمنقحة ١٩٤٩.

Orientations, by Ronald Storrs, Nickobonk Waston, London.

(٣) كتاب سير توماس راسيل: "في الخدمة المصرية من ١٩٠٢ – ١٩٤٦".

Egyptian Service, ١٩٠٢ – ١٩٤٦ by Sir Tomas Russel Pasha Bulter, Tanner, ١٩٤٠.

(٤) كتاب ألفريد ملنر، إنجلترا في مصر.

England in Egypt, by Viscount Milner.

الطبعة الرابعة المنقحة حتى أحداث عام ١٩٠٤، طبع.

Edhard Arnold, London, ١٩٠٩.

(٥) عالجت كتب عربية كثيرة قرية **طابـه**، حـين احتـل الأتراك العثمانيون هذه القرية عام ١٩٠٦، وهي قريـة داخل الحدود المصرية، في مواجهة ميناء العقبة، وكان الألمان والعثمانيون يستعدون لمد سكة حديد الحجـاز، وكانت لهذه الواقعة أهمية استراتيجية كبيـرة، لتوغـل النفوذ الألماني في الإمبراطورية العثمانيـة، وشـمال أفريقيا، وتأزم الموقف بين اللورد كرومـر والسـلطان عبد الحميد، وأثيرت قضية فرمان تولية عباس حلمـي الثاني ١٨٩٣، بدعوى أنه لم يشمل كل سيناء، ولكـن المواجهة شبه العسكرية بين تركيا وبريطانيا، وتحـرك الجيوش العثمانية إلى حيفا، والبريطانية إلـى رودس، أوصل الأزمة إلى حافة المواجهة العسكرية. وتخلـت فرنسا وألمانيا عن مساعدة تركيـا، وانتهـت الأزمـة بتكوين لجنة مشتركة انتهت إلى تأكيد حـدود مصـر الدولية مع فلسطين، والاعتراف بالحدود الـواردة فـي فرمان تولية محمد علي.

وكان لهذا الحادث أهمية كبرى حتـى علـى مصـير الحزب الوطني بقيادة: مصطفى كامل ومحمد فريد.

ومن الملاحظ أن كتب المؤرخ الأستاذ: عبد الـرحمن الرافعي قد خلت من الإشارة إلى مشروع توطين اليهود في سيناء، على الرغم مـن تسـجيلها الـدقيق لأهـم الأزمات بين مصر وبريطانيا ابتداء من السودان، إلـى تعيين الموظفين، إلى أزمة الضباط، إلى حادثة طابـه، ثم دنشواي.

كما خلت أيضا كتب الزعيم مصطفى كامـل، ومنهـا كتابه (المسألة الشرقية)، وخلت كذلك أوراق محمد فريد (١٩٠٤ – ١٩١٩) على صـراحتها، راجـع المجلـد الأول، طبع مركز وثائق وتاريخ مصـر المعاصـر، سلسلة المذكرات التاريخية، طبعـة الهيئـة المصـرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

(٦) من الوثـائق السـرية للحكومـة البريطانيـة وثيقـة F.o/٣١١/٣٠٥٤ أرسلت الحكومة البريطانيـة إلـى المعتمد البريطاني في القاهرة وينجت برقية بنص وعد بلفور، مع أوامر صريحة بأنه مـن المرغـوب فيـه ممارسة رقابة دقيقة على تعليقات الصـحف، بحيـث لا يجب أن تؤذي المشاعر العربية"، راجع كتاب: كامل

زهيري "مزاعم بيجين"، فصل عن حقيقة وعد بلفـور، طبعة ١٩٧٨.

(٧) كتاب أبا إيبان، شعبي، أو تـاريخ الشـعب اليهـودي، بالفرنسية، طبعة ١٩٦٩.

ABBA EBAN, Mon Peuple, Histoire du Peuple Juif, Buchet/ Chastell, ١٩٦٩.

(٨) كتاب:

Le Sionisme, ses tendances et son organization, Dr. S. Bernestein, Lauzanne, ١٩١٩.

(٩) يذكر جبريل انكيري في كتابه "إبراهيم باشـا" (١٩٤٨) ص٣٠٠، أن حرب مصر ضد تركيا ونفقـات إعـادة تنظيم سوريا أرهقت ميزانية محمد علي. وكان يأمـل الحصول على قرض من الخارج. وكـان لابـد مـن حصوله على موافقة الباب العالي، لكنه رفـض. وقـد أبدى آل روتشيلد اسـتعدادهم لتقـديم قـرض قيمتـه ٤ ملايين جنيه، ولكن الشروط المعروضة لـم تـرق لمحمد علي. ومنذ بداية عام ١٨٣٤ أصبحت الخزانـة المصرية في أزمة، مما اضـطر محمـد علـي إلـى

الاعتماد على سوريا. فأصدر قـرارا باحتكـار كـل الحرير والتبغ، وفرض ضرائب مرتفعة على الأراضي والمنازل والمحلات التجارية. وكذلك الجمـارك. ممـا كان سببا في ضيق الأهالي.

Ibrahim Pach (١٧٨٩ – ١٨٤٨), Par Gabriel Enkiri, ١٩٤٨ Préfaec Par llhami Hussien Pach, Impermeire Française, Le Caire.

(١٠)

Diplomacy in the Near and Middle East. Vol., l, A Documentary Record (١٥٣٥ – ١٩١٤), by J. C. Hurewitz, ١٩٥٦, U. S. A., D. Van Norstad Co.

في صفحتي ١٧٧ و ١٧٨، نص المذكرة البريطانية للحصول على قرض من آل روتشيلد لشراء أسـهم قنـاة السـويس، وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ وفي صـفحتي ١٧٨ و ١٧٩ – نص الاتفاقية لشراء أسهم القناة، ٢٥ و ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥، بين القنصل العام البريطاني في القـاهرة المـاجور إدوارد ستانسون، وإسماعيل صديق باشا وزير الماليـة المصـري، وعلى الصفحات من ١٨٠ إلى ١٨٥، نص دفاع دزرائيلـي عن الصفقة في مناقشات مجلس العموم في فبرايـر ١٨٧٦،

وفيها دفاع عن آل روتشيلد، وبيان بالتزامهم السرية الكاملـة في إتمام الصفقة.

(١١) المرجع السـابق، ص١٨٩و ١٩٠ و ١٩١، نـص معاهدة برلين ١٣ يوليو ١٨٧٨، وقد صـدقت عليهـا ألمانيا بتاريخ ٣ أغسطس ١٨٧٨، وتركيا العثمانية في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨، وجـاء فـي المـادة ١٢ مـن المعاهدة: أن الباب العالي قد أبدى رغبته في الحفـاظ على الحرية الدينية، وأن يشملها بأوسع مدى، وقد أخذ الأطراف علما بهذه الرغبة التلقائية.

ولا يجوز في أي جزء من الإمبراطوريـة العثمانيـة اعتبار الاختلاف الديني أساسا للإبعاد، أو عدم الأهليـة للحقوق المدنية والسياسية أو تولي الوظائف العمومية، أو المراتب، أو الرتب، أو مزاولة المهن والصنائع.

(١٢)

Voilquin Suzanne, Une Saint – Simonienne en Egypte, ou mémoires d'une fille de people, Pris, ١٨٦٨.

تروي سوزان فولكان، إحدى السـان سـيمونيات اللائـي حضرن إلى مصر عام ١٨٣٤، قصة مقابلـة دي لسـبس،

نائب القنصل الفرنسي بالإسكندرية، يـوم وصـولها إلـى الإسكندرية، ١٣ نوفمبر ١٨٣٤.

الفصل الثاني

البحث عن عباءة

هرتزل يقابل مصطفى كامل عام ١٨٩٧. الرسائل السرية بين مصطفى كامل، وعبد الرحيم أحمد، والخديو عباس الثاني. مصطفى كامل يبحث عن أصدقاء لمصر، فرنسا وألمانيا وروسيا، وهرتزل يتجه اتجاها مضادا. البارون دي هيرش يحصل على امتياز مد السكة الحديد في دول البلقان، ويمول هجرة اليهود إلى الأرجنتين. هرتزل يقابل الإمبراطور الألماني ولهلم الثاني في إحدى المستعمرات اليهودية في فلسطين. ويستعين بقسيس إنجليزي من أصل ألماني يؤمن بعودة المسيح.

لماذا ترك هرتزل تركيا وألمانيا واتجه إلى تركيا؟

مصطفى كامل يتجه إلى جلادستون زعيم الأحرار، وهرتزل يتجه إلى سالسبوري، خال بلفور وزعيم المحافظين.

يطلقون في بريطانيا على العقود الأخيرة من القـرن التاسع عشر "العصر الفكتوري"، فقد حكمت فكتوريا إنجلترا خمسين عاما، واستحقت فيه الإمبراطورية البريطانيـة هـذا الوصف أنها "لا تغرب عنها الشمس".

كما يطلقون في فرنسا على نفس الفترة اسم "العصر الجميل" وفيه انطلقت الإمبراطورية الثانية فـي مغـامرات استعمارية من الجزائر إلى أفريقيا إلى الهند الصـينية، ولـم تكن ألمانيا أقل طمعا أو طموحـا، لأنهـا – وهـي الدولـة الرأسمالية الأوروبية الثالثة، ضربت ضربتها فـي الشـرق الأقصى، وفي أفريقيا شرقا وغربا.

وفي هذه السنوات، وفي ستينات القرن التاسع عشر، ولد تيودور [١] هرتزل في بودابست (٢ مايو ١٨٦٠). وكان أبوه تاجرا من أثرياء عاصمة المجر، وأصبح مـديرا لبنـك هنجاريا. وقد درس هرتزل القانون، وقبل للمرافعـة أمـام

محاكم فيينا في ٣٠ يوليو ١٨٨٤. ولكنه فضـل الصـحافة والسياسة على المحاماة.

والغريب أن تيودور هرتزل – داعية الدولة اليهودية – التقى بالزعيم الوطني مصطفى كامل داعية جلاء الإنجليز عن مصر. وفرق كبير بين الرجلين، والأكيـد أن تيـودور هرتزل التقى بمصطفى كامل في رحلة إلى ڤينا عام ١٨٩٧، ولكن اللقاء بينهما كان لقاء عابري طريق.

وتكشف الخطابات السرية التي كـان قـد أرسـلها مصطفى كامل إلى صديقه عبد الرحيم أحمد، وكيـل الإدارة العربية "بالمعية السنية" أي قصر الخديو عباس حلمي الثاني، وقد اشترت دار الوثائق المصرية بعابدين ١٨ رسـالة مـن ورثة عبد الرحيم أحمد عام ١٩٦١، أن عبد الرحيم كان حلقة الاتصال بين مصطفى كامل والخديوي، وقد ظلـت العلاقـة بينهما طيبة حتى انقلاب الخديوي بعد الوفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا، والذي أطلقت فيه فرنسا يد إنجلترا في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب العربي.

والخطابات في غضون عام ١٨٩٥. وكان مصطفى كامل يقيم بباريس ٣٢ شارع الجامعة [٢]، وكان ينتقل منهـا

إلى بودابست وفيينـا، لأهميـة الإمبراطوريـة الهنجاريـة النمساوية، ولأهمية ألمانيا القيصرية، وتصحح هذه الخطابات ما شاع من أن مصطفى كامل اعتمد على فرنسا وحدها أثناء النزاع بين لندن وباريس. فقد نشط هـذا الشـاب الـوطني، برومانسية شرقية وثقافة فرنسية، بين عواصم أوروبا، يكتب ويخطب، ويتصل بكبار الصحفيين والكتاب والساسة.

وتكشف هذه الخطابات أن عبد الرحيم أحمد، الـذي كان قاضيا في المحكمة المختلطة بالمنصورة، وكان من قبل مدرسا للعربية في باريس، قبل تولي منصب وكالـة الإدارة العربية بعابدين كان يعمد إلى الخروج من البـاب الخلفـي لسراي عابدين، بعيدا عن جواسيس اللورد كرومـر لمقابلـة مصطفى كامل، وأن مصطفى كامل كان يرسل إليه خطاباته من باريس أورتولز عن طريق "البوستة الفرنسـاوية" حتـى لا تقع في أيدي الإنجليز، وكـان الخـديوي قـد اصـطدم بالإنجليز منذ عام ١٨٩٣ عن تأليف وزارة مصطفى باشـا فهمي. واصطدم مرة ثانية في حادثة الحـدود عـام ١٨٩٤، حين اصطدم الضباط المصريون في الجيش المصري بالقادة

الإنجليز، وقد رأى عباس ردا على سياسة كرومر الحديدية والمتغطرسة أن يستعين بالمثقفين والضباط.

ووسط هذا الصراع العنيف بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وروسيا القيصرية – كان لابد من الاستفادة من المتناقضات والمصالح المتنافرة. وهكذا كان مصطفى كامل يتحرك وسط جو من الدسائس الشخصية، وتحت رقابة صارمة من سلطة الاحتلال، حتى أن كرومر كان يرسل جواسيسه بانتظام ليسأل عن أقارب مصطفى كامل، وعائلته، وظل يضايق شقيقه على فهمي كامل – وكان ضابطا في الجيش، حتى أنزله إلى رتبة نفر، وأرغمه على المشاركة في حملة السودان!

والأكيد أن صورة هذه الصراعات الدولية كانت واضحة أمام الشاب مصطفى كامل، ويبدو أن رحلاته واتصالاته كشفت له الصورة كاملة. ولهذا فهو ينصح الخديوي في تقريره السري المؤرخ ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ – "باستخدام كل الأجناس دون أن نفوض لأي أجنبي كان أمرنا، ونستودعه أسرارنا، لأن الأوروبي مهما بدت عليه علائم الصدق والإخلاص لسدة الأمير ولمصر، فهو لا يبحث

إلا عن منفعته الخاصة. فإن عرف أمورنا وأسـرارنا ورأى في إفشائها لأعدائنا منفعة واحدة لا يتأنى لحظة عن إفشائها".

وهو ينصح أيضا في نفس التقرير بالتودد إلى ألمانيا والتقرب منها، بكل الوسائل الممكنة – على حد قولـه فـي التقرير – ويشير إلى "استخدام جريدتين أو ثلاثة ألمانية، بل ويقترح "على الخديوي دعوى أبناء الإمبراطور غليوم لزيارة مصر في فصل الشتاء".

ففرنسا وحدها لم تكن تكفي لمنافسـة إنجلتـرا. ولا يكفـي هـذا السـباق المحمـوم للاسـتفادة مـن الغيـرة أو المتناقضات، بل إن ألمانيا أيضا تدق بعنف أبواب الشرق وأفريقيا. وهي في الدرجة الأولى حليفـة السـلطان. ومنـذ اضطر المستشار الحديدي بسمارك للاسـتقالة عـام ١٨٩٠ لخلافه مع الإمبراطور ولهلم الثاني، وكان شـابا متحمسـا أيضا للسيطرة العسكرية. وقد استطاع بسمارك منذ هزيمـة فرنسا عام ١٨٧٠، أن يصبح مهندس الحلف الثلاثـي بـين ألمانيا وروسيا والنمسا. وبدأت سياسـة إنقـاذ ألمانيـا مـن الاشتراكية "بإصلاحات عمالية ضـخمة، وانفتحـت شـهية الألمان أيضا داخل الإمبراطورية العثمانيـة حتـى حصـل

"دويتش بنك" عام ١٨٩٨ على امتياز مد سكة حديد بغـداد. وكان السلطان العثماني في ضائقة مالية. وقد تجمدت أطراف إمبراطوريته الشاسعة وجفت مواردها الاقتصادية، بل اهتزت سمعتها منذ عصيان محمد علي على الباب العالي ورغبتـه في الاستقلال بمصر.

وهكذا كان هذا اللقاء الغريب بين هرتزل ومصطفى كامل لقاء عابري نفس الطريق، ولكن كلا منهما كان يتجـه اتجاها مختلفا.

مصطفى كامل كان يرتب أموره على أساس الحفاظ على الصلة مع تركيا العثمانية، والتقارب مع فرنسا منافسـة إنجلترا، والتودد لألمانيا المنافس والخصم القوي الجديد. أما هرتزل فقد كان يتجـه، أو علـى الأقـل ينتقـل بـالفكرة الصهيونية، من الأستانة وبرلين، ومن بودابست وفينـا إلـى لندن، عاصمة الاستعمار الأقوى والأكثر ضمانا.

لقاء في فندق متروبول

ويقول المؤرخ الـوطني عبـد الـرحمن الرافعـي (ص ٧٧، من كتاب مصطفى كامل): "أراد مصطفى كامـل

أن يسمع صوته أكثر عدد من رجال السياسة فـي النمسـا، فأقام وليمة كبرى في فنـدق متروبـول مسـاء الأربعـاء ٢٤ مارس ١٨٩٧، دعا إليها نيفا وثمانين مدعوا من النواب والصحفيين، ومنهم الدكتور رزنر، النائب النمساوي والطبيب الشهير، وبعد أن تناولوا العشاء وقف الـداعي، وذكـر رد الاحتلال البريطاني قالوا إنه الاحتلال لستة شهور، وله اليوم ١٥ عاما، أي ثلاثون ستة شهور. وقد أشار مصطفى كامـل في خطابه إلى أن الخديوي عباس تلقى علومه في النمسا".

ويروي هرتزل فـي مذكراتـه (ص٦٢٥) بتـاريخ ٢٤ مارس ١٨٩٧ ما نصه:- "الموفد المصري، مصـطفى كامل الذي كان قد زارني من قبل زارني ثانية. إنه في رحلة أخرى لجمع المشاعر المؤيدة لقضية الشعب المصري الـذي يسعى للخلاص من السيطرة البريطانيـة. إن هـذا الشـاب المشرقي يعطي انطباعا ممتازا. وهو مثقـف وراق وذكـي وبليغ. وقد دونته في ذاكرتي لأنه قد يلعب يوما ما دورا في سياسة الشرق، حيث قد نلتقي مرة ثانية".

ويقول هرتزل: "إن سليل مضهطدينا فـي مصـرايم (أي مصر) يتنهد اليوم من عذاب الرق، وتقوده طريقه إلـي

أنا اليهودي، طالبا مساعدتي الصحفية... أشعر، مع أنني لـم أخبره بذلك، بأنه مما يفيد قضيتنا أن يضطر الإنجليـز إلـى مغادرة مصر، فإنهم سيضطرون آنذاك أن يبحثوا عن طريق آخر إلى الهند بدل قناة السويس، التي ستضيع منهم، أو على الأقل تصبح غير مأمونة. آنذاك تصبح فلسـطين اليهوديـة الحديثة مناسبة لهم في الطريق من يافا إلى الخليج الفارسي".

هرتزل في باريس

وقد اشتغل هرتزل أول الأمر محررا أدبيا في جريدة "فينر الجماين زايتونج"، أي جريدة فيينا العامة، ثـم عينتـه جريدة "نوي فريي بريس" أو الجريدة الحرة كبرى الجرائـد اليومية في فينا مراسلا دائما في باريس. ولا نجد دليلا على موهبة أدبية أكيدة، ولكنه على أي حال وصل باريس، وسط نشاط مالي وصراع محموم بين الحكومات الأوربيـة حـول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وشهد تلك الحروب العنيفـة بين بيوت المال اليهودية والكاثوليكية، ووسط تلـك الحمـى حول سندات قناة السويس ومشروع قناة بناما.

فإذا وصل تيودور هرتزل باريس، إذا به يرى ويلمس تلك الصراعات السرية – والعلنية أحيانا – وتنكشف له تلك التيجان المعلقة على رؤوس ملوك غير متوجين من أصحاب رؤوس الأموال اليهودية، وفوق هذه الرؤوس ملكان هما البارون موريس دي هيرش، والبارون إدمون دي روتشيلد.

ويصف دافيد س. لاندر، أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا، في كتابه "بنوك وباشوات" [٣] وكان قد حصل على منحة دراسية للاطلاع على طرف من الأرشيف السري لأحد البنوك الفرنسية التي أقرضت الخديو إسماعيل، تلك الفترة الخطيرة من دبلوماسية البنوك، كما يكشف صراعات الأقليات الدينية التي تربعت فوق عروش المال.

فقد صعدت تلك الأقليات، وعلى رأسها الأقلية اليهودية، وتركزت في ألمانيا، ثم انتشرت بغير جلبة أو ضوضاء، وسط بلاطات الملوك والأمراء والقياصرة، ثم تبعتها أقلية أخرى هي جماعة الكلفيين، أتباع كلفن، بعد هروبهم من الفلاندرز وفرنسا في القرن ١٦. (وتبعهم اليونانيون، والكويكرز)، ومثل هذه الشبكات المالية عبر

القارة الأوربية، ثم عبر البحار، كانت تتطلب فـي الدرجـة الأولى السرية والثقة وروابط القربى بين العائلات. بالـدين والمصاهرة.

وقد كسبت تلك البيوت المالية الكبرى مـن الحـرب والسلام معا.

فكانـت وراء حـروب نـابليون، ووراء هزيمتـه. وكسبت من التدمير والتعمير معا. فـالحرب تحتـاج إلـى القروض والأموال والتجهيزات والمعدات، والسلم يحتاج إلى التعمير بعد الدمار، وإذا بـأكبر بيـت مـالي، هـو بيـت آل روتشيلد، وقد بدأ في فرانكفورت فـي العشـرين عامـا الأولى من القرن التاسع عاشر، ثم تربعوا من غير منـازع في الفترة ما بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨، وظهرت في أمريكا تلك المجموعة القائدة في النصف الأول من القرن التاسع عشـر، في عائلة براون، وقد بدأوا في بلتمور باسم الكسندر بـراون وشركاه، وبدأوا بتجارة الكتان واستيراده، ثـم انتقلـوا إلـى البنوك حوالي ١٨٣٥، فأسسوا فروعا في نيويورك وفلادلفيا وليفربول. ثم ظهرت العائلات السويسرية أيضا مثل هينش،

واوديز، وكانوا يرسلون أبناءهم إلى باريس لإنشاء البيـوت المالية بالتعاون مع أقاربهم في جنيف.

وإذا بألمانيا قد أصبحت وطن تلك العروش الماليـة، وكان أغلبهم من اليهود، فكانت عائلة أوينهايم فـي كولونيـا وعائلة بامبرجر في مينز، وعائلة هابر في كارلسرو، وعائلة هاين وفابرج فـي هـامبروج، وتليهـا عـائلات شـترن، وداوخستر، وجولد سميدت، وبعد ذلك أو قبل ذلك مجموعـة فرانكفورت التليدة ، وأقوها آل روتشيلد (٤).

ووسط هذا الجو، استقر هرتزل في باريس، وسـط فضيحة قناة بناما، وهي فضيحة هزت فرنسا لإفلاس الشركة التي لم تتم أعمالها، وكان بطلا هذه الفضيحة: فردنانـد دي ليسبس الذي تألق نجمه بعد إتمام قناة السويس، وقد تأسسـت الشركة العالمية لقناة بناما في عام ١٨٨١، والبطل الثاني هو المهندس إيفل، مصمم ومنفذ برج إيفل الشهير، وقد فضحت هذه الفضيحة القروض الربوية الهائلة التي قامت بها البنوك، مما أثار موجة من معاداة السامية، أو مـا عـرف بقضـية الضابط دريفوس، اليهودي الفرنسي الـذي اتهـم باتصـاله

بألمانيا، وقد انقسم الرأي العام الفرنسي حولها [5]، (وقد بدأت القضية ١٨٩٤ وانتهت ١٩٠٦).

وانعكست القضية على مفكري وكتاب فرنسا، فظهر الكاتب إدوار درمون Edouard Drumont والـذي ألـف كتاب: "فرنسا اليهودية" عام ١٨٨٦، وفيـه يتحـدث عـن مؤامرة "يهودية ماسونية" ضد فرنسا. وأصبح درمون نائبـا عن الجزائر، وكان معارضي قـانون ٢٤ أكتـوبر ١٨٧٠، الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر. بل وطالب بإلغاء هذا القانون حتى طرد من البرلمان.

وقد حاول هرتزل الكشف عن مواهبه الأدبية، فألف مسرحيته: "الجيتـو الجديـد" Le nouveau Ghetto ولـم تكشف عن مواهبة ذات بال، ولكنها انتهت بهـذه السـطور الموحية:

"أيها اليهود. يا أخوتي. حتـى يـأتي اليـوم الـذي يتركونكم فيه تعيشون بسلام. لماذا يتمسكون بنا بمثـل هـذه القوة؟ أريد الخروج.. الخروج.. الخروج أخيرا من الجيتو"؟

وهكذا كشفت المسرحية أن هرتزل يريد الخروج من الجيتو اليهودي الذي فرضه الإقطاع الأوربي، وأنـه يريـد

وداع هذا الجيتو الذي يخنـق إمكانيـات التوسـع المـالي والتجاري والذي يتراءى أمام بيوت المال التي كانـت قـد نشرت شبكاتها عبر أوروبا، وعبـر البحـار، و ضـربت ضربتها العنيفة من السويس إلى بنما، ومن فرانكفورت إلـى الأستانة. وقد ظهر أن الطموح الصهيوني لا يقنع بمسـاواة اليهود بغير اليهود في فرنسا، منذ قرارات نابليون بونابرت، ولا يقنع كذلك بإصدار كريمييـه بإعطـاء يهـود الجزائـر الجنسية الفرنسية عام ١٨٧٠، وكـذلك لا يقنـع بنصـوص معاهدة برلين عقب الحرب الروسية التركية، بعدم التفرقة في الإمبراطورية العثمانية في أسيا وأوروبا على حـد سـواء، بسبب الدين أو العقيدة.

الخروج.. إلى أين؟

وهنا يظهر دور هرتزل، الذي لم يكـن مـن أهـل الفكر، بل كان من أهل الحركة والعمـل، التقـت أحلامـه بنشاطات ملوك المال. فأولى وجهه أول الأمر وجه البارون دي هيرش، وهو سليل بيت مالي عتيد لعب دورا كبيرا فـي حروب نابليون حين زادت الاحتياجات للقروض، وتجهيـز

الجيوش بالمؤن والمعدات، وقد استقر يعقوب دي هيرش في ميونيخ عاصمة بافاريا وحصل على لقـب بـارون توارثـه أبناؤه من بعده، وقد اشتغل صراف البلاط، وكسـب لأبنـاء ديانته حقوقا كثيرة (بعد أن كانت ألمانيا قد طـردت الجاليـة اليهودية في العصور الوسطى، عـادت لتسـمح لبعضـهم بالإقامة المقيدة، كمنعهم من امتلاك الأراضـي الزراعيـة، أو الخدمة في الجيش، أو تولي المناصب الحكومية، وكانـت ولاية فرانكفورت لا تسمح لليهود بأكثر من ١٢ زيجة فـي السنة، بقصد تحديد عدد اليهود)، فإذا أزاحت الحـرب تلـك السدود، صمد نفوذ آل هيرش، ولعبت دور التمويل لخطوط السكك الحديدية في أوروبا.

ويصاهر البارون "التركي" عائلة يهودية مالية أخرى هي عائلة شوفنس هايم، المستقرة في بلجيكا، وقد لعبت هذه العائلة دورا كبيرا في إقراض الخديوي إسـماعيل. وكانـت عائلة كلارا شوفنس هايم تملك شبكة من البنوك تمتـد فـي القارات الأربع، من الأستانة إلى القاهرة إلى لنـدن وسـان فرانسيسكو. وقد خدع البارون "التركي" رجل بروسيا القوي، حين عرض مشروع تشغيل خط سـكة حديـد لكسـمبورج

بدعوى أن الحكومة الفرنسية قد تخلت عن المشروع لكثـرة خسائره. وبعد أن وافق بسمارك - عـدو فرنسـا - علـى التمويل انقلاب دي هيرش إلى الحكومة الفرنسـية يخطرهـا بقرار غريمها، فأسرعت فرنسا بالموافقة على المشروع.

وانتقل دي هيرش من ألمانيا إلى بلجيكا، بدعوى أن تصبح زوجته كلارا بالقرب من أمها، وأغلب الظن أن انتقاله لم يكن حبا لحماته، ولكن خشية غضب بسـمارك، وكانـت كلارا زوجته تعمل من قبل سكرتيرة لأبيها الممول الكبيـر. وكانت مدربة على الشؤون المالية، فعاونته معاونـة كبيـرة للتعرف على ممول بلجيكي كاثوليكي هو الكونت لانجـران دومنسو. ولأول مـرة يتحـالف الرأسـمال اليهـودي مـع الكاثوليكي. فقد كان المليونير الكونـت دومنسـو صـاحب إمبراطورية مالية ضـخمة، ضـمت ٣٢ بنكـا ومؤسسـة للرهونات والتأمين، والمضاربة في الأراضي. وكان دمنسو داهية هو الآخر، فقد أقنع البابا بيوس التاسع بأن يعاونه فـي تأسيس إمبراطورية مالية كاثوليكية تواجه الإمبراطوريـات المالية اليهودية، وحصل على عون البابا وبركته، بل وعلى لقب الكونت بقرار من قداسته.

والغريب أن دومنسو أفلس فجـأة وسـط ظـروف غامضة ومفاجئة، وقد أرجعها الـبعض إلـى المضـاربات الحمقاء، وأرجعها البعض إلى دسائس دي هيرش الخفية.

وكانت خاتمة تلك الصفقة اليهودية، الكاثوليكية دمارا لإمبراطورية دومنسو، ولكنها أيضا كانت خيـرا علـى دي هيرش، لأنه ورث أكبر صفقة في حياته، أو صفقة العمـر، وهي امتياز شبكة السكة الحديدية في الجزء الأوروبي مـن تركيا العثمانية.

وفي ٧ ديسمبر ١٧٦٩، صدر الفرمـان العثمـاني الهمايوني بمنح البارون موريس دي هيرش حق الامتيـاز، وأنفق دي هيرش من الرشاوي عن سعة، ولم يبخل حتى عن الصدر الأعظم، (وقد بلغت الرشوة ٤٠٠ ألف ليرة عثمانية)، واستغرق المشروع عشرين عاما، وفاحت رائحة التلاعـب، واصطادت الصحف الألمانية المترصدة الفرصة فنشرت نتفا من التعديلات التي أجراها هيرش عند التنفيذ، وقـد أزعـج الألمان هذا التغلغل المستفحل داخل الإمبراطورية العثمانيـة الحليفـة. وكشـفت الصـحف أن الخـط الحديـدي امـتلأ بالانحناءات والانعطافات، لتطويل خطوط السكة الحديد، لأن

الحساب كان بالكيلومترات! وكشف كـذلك أن دي هيـرش ضرب عرض الحائط بمسألة تعويض الأهالي الذي يمر في أملاكهم خط السكة الحديد.. إلى غير ذلك مما حدا الحكومـة التركية إلى المطالبة بالتعويض (وقد طالبت بـ ١٣٢ مليون فرنك. بعد وساطة بريطانيـة أمريكيـة تزعمهـا الملـونير شتراوس).

وهكذا أصبح البارون التركي – بتلك الصـفقة مـن أغنى الأغنياء، وعلقت بسمعته الأوحال، ولكنه ظل متربعـا على عرشه، يحمل أربع جنسيات في وقت واحـد، إذا مـا أغضب بسمارك انتقل إلى بروكسل، وإذا أغضب السـلطان سعى لإرضاء خصومه ... وقد اعتبره اليهود ملكـا غيـر متوج، حتى أنهم كانوا يطلقون على أبنائهم اسمه، (وله فـي القدس، ومدن إسرائيلية الآن شوارع باسمه)، واتجه البارون إلى تأسيس الأليانس الإسرائيلي العالمي، لمعاونة يهود روسيا على التوطن في الأرجنتين. وكانت الأرجنتين، ضمن بـلاد أمريكا اللاتينية، وقد خلت من السكان ولم يزد عدد سـكانها على مليون ونصف مليون، في عام ١٨٧٠، وقد انتقلت إليها رؤوس الأموال الأوروبية، وتوغل فيها النفوذ الألماني ومن

هنا جاءت فكرة التوطين والاستعمار اليهودي في الأرجنتين، وتوطن فيها المهاجرون البيض من إيطاليا وأسبانيا والباسك.

ويقابل هرتزل في عام ١٨٩٥، البارون موريش دي هيرش، يحمل مذكرة من ٢٢ صفحة، يعرض فيهـا أفكـاره عن إحياء الدولة اليهودية، ويعرض فيها عليـه أن يتـزعم اليهود الفقراء، ولكن هيرش لا يلقى إليه بالا، إذ لم يقرأ غير بضعة صفحات من مذكراته، ويبدو أنه كان قانعـا بفكـرة الأرجنتين، وراغبا في بقاء فكرة الاتجاه بالتوطن اليهـودي بعيدا عن العثمانيين والألمان.

وهنا يتوجه هرتزل إلى ملك آخر، هو البـارون دي روتشلد، وكان قد كتب هذا الكتيـب الـذي اعتبـر إنجيـل الصهيونية وهو لا يحتوي فكرا كثيرا، ولا تأملا عميقا فـي المشكلة اليهودية، قدر ما يحمل من خطط عمل، وانتقال من الفكر إلى التنفيذ، بحماسة الخارج من الجيتو، والمنطلق إلى آفاق المستعمرات الجديدة.

ويسجل حاييم وايزمان، أن هذا الرجل، أي هرتزل، لفت النظر بحميته وحماسه، فقد كان رجل عمل وتنفيذ أكثر منه رجل فكر وتأمل. وفي هذا الكتيب لم يذكر هرتـزل أن

الدولة اليهودية ستنشأ بالضرورة في فلسطين، كما لم يـذكر أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية.

ولكنه تحدث بطريقة عملية عن فكرة إنشاء مـؤتمر أو جمعية عمومية أو برلمان ينطق باسم "كـل اليهـود فـي العالم" ثم تحدث عن إنشاء صندوق مالي يجمع التبرعات من أغنياء اليهود (وفقرائهم أيضا)، وتحدث كذلك عـن منظمـة عالمية دائمة، وعن عدد من المهندسين والفنيـين المهتمـين بالصناعة الحديثة.

وفي الكتيب – بعد ذلك – شذرات عن بعث اليهود، وحديث عن جيل جديد يبعث رسالة المكابيين (الذين حاربوا تهلين اليهود في فلسطين)، وقد ختمه، كما خـتم مسـرحيته الغثة، بشعار مدوي:

- "سوف يتحرر العالم بتحررنـا، وسـوف يثـري بثرائنا، وسيعظم قدره بعظمتنا".

النجاح في لندن

ومن يتفحص مذكرات هرتزل يكتشف أنه كان يبحث عن عباءة، أي عن دولة كبرى تحمي فكرتـه. فـلا زالـت

أصداء نداء نابليون تتردد في أذنيه. وقد كشـف هرتـزل – ولابد من الاعتراف – من مهارة بالغة في الانتقال من عباءة إلى أخرى.

فبدأ عام ١٨٩٦، يحاول إقناع السفير العثماني فـي ڤيينا، بأن حل مشكلة الإمبراطورية العثمانية هـي أن يقـدم اليهود لها قرضا تسوي به مشاكلها المالية وتنفذ إصلاحاتها. بل حاول إقناعه أيضا بأن اليهود يستطيعون تنظـيم التعلـيم "في الإمبراطورية" حتى لا يتأثر الطلاب الأتراك بالأفكـار الضارة.

وظل يتربص بالإمبراطوريـة العثمانيـة، متمنيـا استمرار بؤسها الاقتصادي حتى قال: (ص ٤٦٥):

"جاءت من لندن أخبار عن تفكير الدول في خلع عبد الحميد وإذا تحقق ذلك ماتت الفكرة الصهيونية مدة طويلة من الوقت. فإن السلطان الجديد سيجد المال، ولن يحتاج إلينـا"، ولا يخفي هرتزل مخاوفه من أن ينجح السلطان في الحصول على قرض روسي فرنسي فيقول (ص ٤٩٤):

"يهدد الصهيونية الآن خطر جسيم. هناك إعداد لعون روسي – فرنسي للمالية التركية. إذا تحقق ذلك فشلت آمالنا

بالحصول على فلسطين. لذلك على كبار المصرفيين اليهـود ألا يساعدوا في تحقيق ذلك. وقد تكلمت أمس في الموضوع في الاتحاد المحلي، وأوعزت إلى لجنتي في إنجلترا بالشروع في حملة تعارض هذا القرض".

وقد تمنى هرتزل بقاء الرجل العثمـاني المـريض مريضا، ولكنه نفض يديه تماما من الاتجاه إلى الباب العالي والقيصر الألماني حين رحب السلطان بالقرض "اليهـودي"، مع السماح باليهود في الإمبراطورية شرط عـدم المسـاس بالقدس، وعدم تجمع اليهود معا.

وفي نفس هذه الفترة العثمانية الألمانية من دبلوماسية هرتزل نكتشف أنه يحاول أيضا لبس عبـاءة ألمانيـا. وقـد استعان بقس إنجليزي، من أصل ألماني، كان مربيـا لابـن دوق بادن الكبير، وصديقا لولهم الثاني قيصر ألمانيـا. وقـد وفق هرتزل في الاختيار. لأن القس هكلر كتب كتابـا عـام ١٨٨٢ عنوانه "دعوة اليهود إلى فلسطين حسـب النبـؤات". وكان راعي السفارة البريطانية في فينيا من أنصار الفكـرة الصهيونية "لأنه قام بحساب يستند على نبؤة في عهد عمـر، أنه بعد اثنين وأربعين شهرا تنبؤيا ستعود فلسطين لليهـود،

وهذا التـاريخ يوافـق ١٨٩٧ – ١٨٩٨". (ص ٣١٠ مـن مذكرات هرتزل).

ويستغل هرتزل هذا القس العجيب "الذي يحضر في غرفته خريطة لفلسطين (معدة لضباط الحربية البريطانيـة) ويفرد له خريطة تغطي كل أرض الغرفة، قائلا":

"لقد هيأنا لك الأساس".

والمهم أن هرتزل يستطيع مقابلة ولهلم الثاني مرتين وتتم المقابلة في فلسطين، عام ١٨٩٨، وكان ولهلـم الثـاني يتودد إلى السلطان والمسلمين، وقد حصـلت ألمانيـا علـى امتياز سكة حديد بغداد وكانت تقديرات هرتزل في هذه الفترة أن فرنسا ضعيفة منذ هزيمة ١٨٧٠، وروسيا تريد التخلص من اليهود، ولذلك عرض هرتزل على ولهلم فكـرة إقامـة شركة يهودية للأراضي في سوريا وفلسطين تحـت حمايـة ألمانيا. وحاول إقناعه بالتوسط لدى السلطان.

ويستقبل ولهلم الثاني هرتزل في القدس، أثناء زيارته لإحدى المستعمرات الصهيونية، وهـي مسـتعمرة "تكهفـا إسرائيل"، ولكن الحديث لا يطول، لأن القيصر كـان علـى صهوة حصانه (١٨ أكتوبر ١٨٩٨)، وفي المرة الثانية يلقى

هرتزل عليه خطابا يعرض الفكرة (في ٢ نـوفمبر ١٨٩٨)، قائلا: - إننا سنبعد اليهود عن الأحزاب الثورية. (ص ٧٢٨ من مذكرات هرتزل).

وأي ذكاء جهنمي هذا الذي يوحي لهرتـزل بهـذه الفكرة، وهو يعلم أن ولهلم يريد – فعلا – تخليص ألمانيا من الأفكار الاشتراكية بسياسته الإصلاحية، وأي ذكاء هذا الذي جعله – في نفس الوقت يحس باتجـاه الـربح. فـلا تركيـا العثمانية ستنصفه، ولا ألمانيا القيصرية ستساعده، ولا حـل إلا الاتجاه إلى لندن، عاصمة العواصم الاستعمارية... حيث سالسبوري، خال آرثر بلفور، وحيث جوزيف تشمبرلين.

فإنجلترا قد طرحت فكرة الجلاء عن مصر نهائيا بعد وعودها المتكررة وإنجلترا يحكمها حزب المحافظين، وفيهـا سالسبوري الذي أوحى إليه دزرائيلي منـذ معاهـدة بـرلين بتقديم مذكرة "المسألة الصهيونية فـي المسـألة الشـرقية". وإنجلترا تحارب حرب البوير، في جنوب أفريقيـا، ويهـود جنوب أفريقيا يملكون المناجم، ويستطيعون تمويل الحملـة، وإنجلترا فوق ذلك لها رجل قوي في مصـر هـو الـلورد كرومر، الذي بلغ من سطوته أن الأميرة نازلي (الملكة فيما

بعد) كانت تحكي أن الخديو توفيق حين كان يسمع أصـوات السياس الذين يسبقون مركبة "اللورد"، كان لونه يبيض مـن الخوف. بل يروي سير رونالد ستورز أن كرومر بلغت بـه السطوة والجبروت، أنه طلب مقابلة الملـك إدوارد، خلـف فكتوريا، وأراد أن يقابله في اليوم التالي وحدد القصر الملكي موعدا بعد ثلاثة أيام، فرفض كرومر، وأصر علـى تحديـد الموعد الذي أراده، لأنه يريد الذهاب لتمضية أجازتـه فـي اسكتلنده.

وقد قال الملك إدوارد:

- إن كرومر يظن أنني خديوي مصر [٦].

إذن لقد عرف هرتزل اتجاه الرياح. ومن هم الرجال الأقوياء الذين سيعطونه امتياز توطين اليهود في سيناء.

وهنا نصل في نهاية عام ١٩٠٢ وبداية عام ١٩٠٣، عندما بدأت أول محاولة لتوطين اليهود في سيناء بالقرب من فلسطين. ولم تكن في الحقيقة محاولة ساذجة. بل كـان كـل شيء قد أعد تماما، من اتصالات، وعـروض، وخـرائط، وشخصيات.

لقد وجد هرتزل أخيرا عباءته التـي يرتـديها إلـى فلسطين، وهي عباءة "بريطانيا العظمى".. الدولـة الأعظـم والأقوى بين دول أوروبا قاطبة.

وهرتزل نفسه يقول منـذ عـام ١٨٩٨، وفـي ٢٢ فبراير ما نصه:

- "منذ اللحظة الأولى التي دخلت فيهـا الحركـة – توجهت عيناي ناحية إنجلترا". وكانت إنجلتـرا نفسـها قـد اهتمت بفلسطين منذ عام ١٨٦٥ منذ بداية أعمال صـندوق اكتشاف فلسطين. وقد قام كتشنر بعمل خرائط فلسطين مـن عام ١٨٧٢ إلى ١٨٧٨، وطالب بتعيين قنصل بريطاني فـي حيفا باعتبارها أقرب الطرق إلى الهند. وقد كان حلم هرتزل هو الوصول إلى امتياز لشركة، كما حصل روديـس علـى امتياز شركة جنوب أفريقيا البريطانية، حتى أنـه قـال: إن الشخصيات التي تلعب في رقعة شـطرنجي هـي: سيسـيل روديس، الذي سأقابله بعد عودته من اسـكتلنده، وروزفلـت الرئيس الجديد من خلال جومتهيل، وملك إنجلترا من خـلال أسقف ريبون، والقيصر من خـلال الجنـرال فـون هـس" (مذكرات هرتزل، المجلد ٣، ص ١١٧٩).

وليس غريبا إذن أن يقـول هرتـزل أثنـاء انعقـاد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن:

- "إنجلترا العظيمة. إنجلترا الحرة. إنجلتـرا التـي تنظر بعيونها إلى كل البحار، سوف تفهمنا، وتدرك أهـدافنا. إن الفكرة الصهيونية سوف تزداد ارتفاعا وشأننا مـن هـذا المكان" (٧).

هوامش الفصل الثاني

(١) تدل كلمة "هرتزل" على الطـابع الألمـاني لعائلـة "هرتزل". فقد ولد في النمسا، وهرتزل تصغير لكلمة "هيرتز" المرادف الألماني لكلمة "قلب". والمـرادف بالعبرية "ليب"، أو "لوبيل"، أو "لويـب"، أو "لـو". وكانت كلها أسماء للعائلة.

ولم يعرف عن هرتزل تمسكه بأهداب الـدين. كمـا عرف بإعجابه الشديد بشخصية فردنـان ديلسـبس، الذي كان نموذجا للاستعماري الناجح. (راجع كتاب هرتزل، ص٤٤ و ٤٥ لديزموند استوارت).

(٢) صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامـل، نشرها وقدم لها: د. محمد أنـيس (مـن ٨ يونيـو ١٨٩٥ – إلى ١٩ فبراير ١٨٩٦)، مكتبة الأنجلـو المصرية ١٩٦٢. ويقول الصحافي العجوز، توفيق حبيب، في جريدة الأهرام، تحـت عنـوان: "علـى الهامش"، نوفمبر ١٩٣٩: ومـن هـؤلاء الأبطـال

المجهولين عبد الرحيم أحمد بك، وقـد نشـأ فـي الأزهر، وزامل فيـه سـعد زغلـول، وإبـراهيم الهلباوي، ثم دخل دار العلوم في نشـأتها الأولـى، وانتدب لتدريس سمو الخديو وسمو الأميـر محمـد علي توفيق اللغة العربية وأصول الدين في أوروبا، وانتهز فرصة تعيينه مدرسا للعربية في السوربون، ثم درس الحقوق، وعين وكيلا للنيابـة المختلطـة بالمنصورة، ولما تولى الخديو عباس الحكـم عـام ١٨٩٢، أمر بنقل عبد الرحيم إلى المعية.

(٣) كتاب دافيد س. لاندر، "بنوك وباشـوات"، يكشـف الحرب السرية بين الفريد أندريه وإدوار دبرفيو، من جانب، وبين آل روتشيلد، حول السـباق لإقـراض الخديو إسماعيل، وشراء أسهم قناة السـويس. وقـد وجدت في إحدى حجرات أرشيف بنك فرنسا رسائل تكشف أطرافا من هذه الحـرب. وكانـت جامعـة هارفارد قد عاونت المؤلف للقيام بهذا البحث عـام ٤٨ و٤٩ وعـام ٥٢ و ١٩٥٣، تـرجم الكتـاب: د. عبد العظيم أنيس، طبعة دار المعارف ١٩٦٦.

(٤) يصور مؤرخو الصهيونية دعوة هرتزل أنها رد فعل للمعاداة السامية، وخاصة بعد قضية الضابط ديفوس. ولكن تحليل الفكر الصهيوني يثبت أن الصهيونية ترفض فكرة الاندماج أصلا، أي ترفض تطور الديمقراطية في البلاد الغربية، واكتساب اليهود لصنعة المواطنة والمساواة أمام القانون. وقد بدأ هرتزل رفض الاندماج قبل قضية دريفوس. بل إنه يعتبر أن المعاداة للسامية تساعد على تقوية الفكرة الصهيونية، وهو يقول:

إن معاداة السامية، وهي قوة ضخمة لا واعية بين الجماهير، لن تؤذي اليهود. وأنا أعتبرها حركة مفيدة بالنسبة للشخصية اليهودية (مذكرات هرتزل الكاملة – الطبعة الأمريكية ص١٠).

وقال:

أنا أتهم معاداة السامية. لقد احتفظنا نحن اليهود بأنفسنا، رغم أن ذلك لم يكن بسبب خطأ من جانبنا، كجسد أجنبي بين الأمم المختلفة. ولابد أن تستفيد شخصياتنا هنا عن طريق نوع آخر من أنواع

الضغط. وفي الواقع أن معاداة السامية هـي إحـدى نتائج تحرير اليهود. (المذكرات الكاملـة – الطبعـة الأمريكية ص٩).

(٥) كتاب رونالد ستورز، المرجع السابق.

(٦) مذكرات الخديوي عباس حلمـي الثـاني، جريـدة المصري مايو ١٩٥١.

(٧) كتاب

Israel Cohen, The Zionist Mouvement (N. Y. ١٩٤٦). P. ٧٦.

الفصل الثالث

مدافع الصهيونية كاتمة الصوت!

ماذا قال هرتزل لروتشيلد. ولماذا رفض التوطن في العراق؟ مفاوضات هرتزل مع تشمبرلين حول قبرص. تشمبرلين لا يعرف مكان سيناء بالتحديد. من هم أعضاء البعثة الصهيونية إلى مصر عام ١٩٠٣. تعليمات بالسرية المطلقة. خرائط جيولوجية لمصر لألماني قبل الاحتلال. ثلاث خرائط لسيناء. واحدة مع المندوب، وواحدة مع البعثة. وثالثة مع هرتزل في فيينا. كل شيء معد حتى شراء الأوراق، والأقلام من الإسكندرية.

كيف تم كل شيء في سرية كاملة.

أدرك هرتزل أن الطريق إلى سيناء لا يمر في الأستانة أو برلين، أو ڤيينا فلا السلطان يسعفه، ولا القيصر يستطيع. ولكن لندن، والإمبراطورية العظمى هي أول الطريق. وتبدأ رحلة المفاوضات والضغوط. وقد تخلص نهائيا من فكرة البارون دي هيرش لتوطين اليهود في الأرجنتين. وتخلص نهائيا من إمكانية تقديم قرض للسلطان العثماني. ونستطيع أن نكشف ذلك تماما من اتجاه المؤتمرات الصهيونية التي كان هرتزل يتزعمها. فقد انعقد المؤتمر الأول في بازل في أغسطس ١٨٩٧، والثاني في نفس المكان بعد عام واحد في نفس الشهر، والثالث في نفس المكان بعد عام آخر في نفس الشهر عام ١٨٩٩.

وقد انتقل هرتزل في السنة الرابعة بالمؤتمر الرابع إلى لندن في أغسطس عام ١٩٠٠، وكما انتقل هرتزل من الأستانة، وڤيينا وبرلين إلى لندن، كذلك انتقل من المليونير دي هيرش إلى الملك الثاني المليونير روتشيلد.

والآن، اختمرت الفكرة تماما، وانتهت إلـى حركـة "عالمية" ليهود العالم، وإلى إنشاء "صندوق قومي" ولم يبـق غير الحصول على الامتياز للبـدء فـي هجـرة جماعيـة ومنظمة. ووقع الاختيار على شبه جزيرة سيناء.

وبنفس السرية، يجتمع هرتـزل، ٤ يوليـو ١٩٠٢ بالمليونير روتشيلد على الغـداء. ويقـول (الجـزء ٤ مـن مذكرات هرتزل ص ١٢٩٤) [١].

قلت له، أي لروتشيلد.

فيجيبه روتشيلد بخبرة المالي الكبيرة:

- أريد مطالبة إنجلترا بالتنازل لنا عـن امتيـاز إنشـاء مستعمرة يهودية.
- إن كلمة "امتياز" لا تحظى بسمعة طيبة..
- سمها ما شئت. إن ما أريده، هو مستعمرة يهودية، فـي إحدى الممتلكات البريطانية.
- خذ إذن أوغنده.

ويعترض هرتزل، مشيرا إلى الحاضرين في قاعـة الطعام، وأنه لا يستطيع الحديث بملء حريته، ويتناول ورقة، ويكتب عليها الكلمات الآتية:

"شبه جزيرة سيناء، فلسطين المصرية، قبرص".

وهنا يسلم هرتزل ورقة أخرى لروتشيلد كتب عليها:

- اتصل بالسلطان للحصول على المال.

فيرد عليه:

- بالرغم من أنني تمكنت من وقـف الاعتمـادات لرومانيا بسبب سياستها المناهضة لليهود، إلا أنني لا أستطيع تحقيق ما تطلبه؛ لأنه فوق طاقتي، وإذا علمت الدول العظمى عن إنشاء خط سكة حديد عبر الأناضول، فليس في مقدوري وقف مشروعاتها.

ويعود هرتزل إلى القول:

- لقد عرض السلطان وادي الفرات (العراق).

ثم تبدو الدهشة على وجه روتشيلد فيتساءل:

- وهل رفضت؟

فيقول هرتز: نعم!

مفاوضات تشمبرلين

وقد سهل له الصحفي البريطاني الصهيوني جاكوب جرينبرج[٢] وكان على صلة وثيقة بوزير المستعمرات جوزيف تشمبرلين، لقاء هذا الرجل، كما سهل له روتشيلدي آخر وهو اللورد ناتان روتشيلد، عضو البرلمان البريطاني، نفس المهمة.

ويقول هرتزل في مذكراته عن هذا اللقاء:

حين بدأت الاقتراحات حول تخصيص قبرص للهجرة اليهودية، قال لي تشمبرلين:

ولكن من الصعب طرد هؤلاء الناس المسيحيين والأتراك المسلمين من أجل استيطان مهاجرين يهود.

وقال تشمبرلين:

- كما أن هناك صعوبات دولية جمة "إذ ستقوم قيامة روسيا، وقيامة اليونان، وكذلك مقاومة أهل الجزيرة أنفسهم، ولا سيما العمال الذين سوف يشعرون بوطأة المنافسة اليهودية، أسوة بما وقع من نقابات العمال في إنجلترا".

وقال جوزيف تشمبرلين:

- إني كوزير في الحكومة التي يرأسها آرثر جيمس بلفور، لا أستطيع الإقدام على مثل هذا الإجراء ضد رغبـة الأهالي، ولا سيما إذا كانوا من البيض.

وإذا أشرتم علي بأي جزء آخـر مـن الممتلكـات البريطانية التي لا يوجد فيها سكان بيض فإني على اسـتعداد للمناقشة.

فرد هرتزل بقوله:

"إذا استطاعت شركة يهودية وضع أقدامها في سيناء والعريش فلا شك أن القبارصة أنفسهم، سـيبهرهم الـذهب السائل الذي سيتدفق على المنطقة! وقد يذهب المسيحيون إلى اليونان وجزيرة كريت، كما يذهب المسـلمون إلـى تركيـا ويكونون سعداء لو باعوا لنا أراضيهم بأسعار سخية".

وعندئذ تحول النقاش إلى منطقة العريش في سيناء.

ويحكي هرتزل أن جوزيف تشمبرلين نهض ليلقـي نظرة على الخريطة للتحقق من موقعها ولمـا تبـين لـه أن العريش تقع في شبه جزيرة سيناء على الحـدود المصـرية التركية.

قال الوزير:

- إن هذا لا يقع في اختصاصي، وأية مفاوضات في هذا الشأن يجب أن تجرى مـع اللـورد كرومـر المعتمـد البريطاني في مصر.

ويبدو أن تشمبرلين – مثـل غيـره مـن الساسـة البريطانيين – كانوا لا يرون مانعا مـن تشـجيع الحركـة الصهيونية، منعا لهجرة اليهود إلى بريطانيا ذاتها، كوسـيلة لخضوعهم للمصالح والسياسة البريطانية لو اسـتقروا فـي فلسطين أو أوغنده أو قبرص.

وفي اليوم التالي، لمقابلة هرتزل لتشمبرلين، وبنـاء على اقتراح الوزير، قابل هرتزل الماركيز لانسدون "وزيـر الخارجية" [٣].

وقد وافق لانسدون على مشروع هرتـزل، وأبـدى استعداده لكتابة رسالة إلى المعتمد البريطاني اللورد كرومـر يرسل بها الصحفي جرينبرج للقاهرة – كمندوب من هرتزل – لبحث الصفقة.

ويقول هرتزل في مذكراتـه بتـاريخ ٢١ ديسـمبر ١٩٠٢ (ص ١٢٨١).

- استلمت أمس جواب الماركيز لانسدون، وقد كتبه سيرت. هـ. ساندرسون وهو وثيقة تاريخية.

اللورد كرومر يقول: إن مشروع شبه جزيرة سـيناء سيكون محتمل التحقيق، إذا وجـدت اللجنـة أن الظـروف الراهنة تسمح به. ستشترط الحكومة المصرية فقط الحصول على الجنسية العثمانية، ودفع تبرعات سنوية لحفظ النظام في الداخل والخارج.

ويقول في ص ١٣٨٢:

- سأرسل بعثة إلى هنـاك: مرمـورك المهنـدس المعماري، وكسلر المهندس والبروفيسور واربرج، وهو أحد خبراء الزراعة في فلسطين، وعالم الهندسة جنيينج، وبراملي من السودان الذي أوصى به كرومر.

... وعلى أساس هذه الإنجازات يتحتم على اللـورد روتشيلد أن يعطي جمعيـة الاسـتعمار اليهوديـة مليـونين أو ثلاثة ملايين جنيه على الأقل للشركة اليهودية الشـرقية، والباقي يجمع بالاكتتاب.

ويكتب هرتزل (ص ١٣٨٢ من المذكرات) أنه كتب إلى لانسدون: وزير خارجية بريطانية قائلا:

- ولما كانت بعض الأمـور تحتـاج إلـى شـرح شخصي، فإنني آمل زيارة فخامتكم في لندن في عيـد رأس السنة لاجيب على الاعتراضات حول "حقوق الاستعمار" وقد خطر ببالي ليلة أمس الأمر التالي: "ربما استطعنا أن نـروي الصحراء من النيل. مثلا خط أنابيب بسـيط، ولكـن هـذا مستحيل بسبب قناة السويس، إن الماء يجب أن يضـخ مـن فوق علو السفن، أو يضخ من تحت على عمق كبير".

"هذه الطريقة الثانية تبدو أسهل بكثير. وقد يكلف هذا الضخ مليونا، ولكن ليس هذا بكثير على مثل هذا المشروع. أو يؤخذ الطمي، على سفن، ويوضع في العريش، أو تبنـى سفن خاصة يصفى فيها الطمي، فيرسب في أعماقها ويرسل إلى العريش، وقد تكون هناك وسائل أخرى لتحقيـق ذلـك، وسأعهد بهذا الأمر، وبأمر الفوسفات إلى مرموك و واربرج (اللذين قبلا المهمة) وسيكون عملها سريا".

فإذا جاءت سنة ١٩٠٣، كان هرتزل لا يـزال فـي لندن، فيتقابل في لندن مع روتشيلد فـي ١٣ ينـاير ١٩٠٣ ليقول:

- وشرحت له كل شيء على مـدى ثلاثـة أربـاع الساعة، كما أعطيته الرسائل المتبادلة بيني وبـين الحكومـة ليقرأها وقد اهتم بها، وكذلك أخبرته عما أريد منه: وهـو أن يؤمن لي ثلاثة ملايين جنيه من جمعية الاستعمار اليهوديـة للشركة اليهودية الشرقية".

وتستمر الدبلوماسية "السـرية" لتحقيـق المشـروع، ونقول سرية باعتراف هرتزل نفسه، فهو لا يسمح لنفسه في لقائه بروتشيلد في المطعم أن ينطق باسم سيناء ويتبادل معه الحديث مكتوبا على الورق، وهو يبلغ كذلك لانسـدون بـأن العمل سيبقى سريا تماما، وهو يستخدم في تلك الاتصـالات ما بين سبتمبر ١٩٠٢ ويناير ١٩٠٣ شبكة من مندوبيه، مـا بين الأستانة والقاهرة ولندن، وكل ذلك يتم في الخفاء، فيقول في ٢٣ أغسطس ١٩٠٣ لمندوبه في تركيا (ص ١٣٤٢):

- سأخبرك، وأرجو أن تحفظ هذا سرا بيننـا، عمـا أتوقع أن أعمله، سأحاول الحصول على المقاطعات اللازمـة لاستيطاننا في إحدى الممتلكات البريطانية. كان هذا هو مـا فعلته في رحلتي الأخيرة إلى لندن.

وهو يؤجل زيارته إلى مصر – بناء على نصـيحة مندوبه في القاهرة حتى يحصل على الاتفاق من حكومة لندن أولا، وينتهي هرتزل في الفصل ١٣ من يومياته بقوله:

"... عقدت اتفاقا مع المهندس كسلار ليكـون رئيسـا للحملة، ولكسلار الخبرة والهدوء اللازمان للمهمة. أما أوسكار مرمورك فصاحب مزاج فني وقد سبب خلال بضـعة أيـام بعض المشاكل في برلين بسبب تهـوره وتسـرعه، سـتبدأ الحملة رحلتها من تريستا في التاسع والعشرين.

سأقوم بتهيئة كل ما يلزم. وأنا الآن أدرس خـرائط البلاد.. "[٤].

ويقول هرتزل بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٠٣، (ص١٣٩٧ من المذكرات)..

- "أعطيت اليوم تعليمات إلى كسلار، عليه أن يقـدم لي تقريرا عن إمكانية الاستيطان في البلاد حتى أسـير فـي العمل للحصول على الميثاق والمال، وكذلك أسررت إليه أنني أرغب في الحصول على قبرص وحيفا مع مينائها، وأننـي أنوي بدء الاستعمار بأفضل الأراضي.

أعطيت تعليمات لجرينبرج بخصـوص الميثـاق – يجب أن يكون موجزا ومرنا. عليه أن يأخذ كل مـا يمكـن الحصول عليه من الحكومة المصرية، ولكن ليطلب أكثر مما يمكنه طلبه، لأن نوعية الامتياز تقرر كميـة المـال الـذي يستثمر وإمكانيات النجاح..

ما زلت أعمل في تنظيم الرحلة..

جاءني اليوم صباحا كسلر وكولونيل جولـد سـميد وممثل عن شركة كوك. أكملت الترتيبـات اللازمـة حتـى الإسماعيلية، بعدها يتولى كسلر الأمور، أعطيـتهم فقـط.. الترتيبات الأولية.

ستسير الحملة من الإسماعيلية (وليس بورسعيد) مع طريق القوافل إلى بحيرة سبريوبنا (البردويل) ثم إلى الجانب الشرقي من البلاد، وهناك تقيم أول معسكر لها.

سيحضر كولونيل جولد سميد خرائط جيدة من وزارة الحربية وسيكون على العموم مفيدا لنا جدا "ص ١٣٩٤".

"عملت أمس حتى المساء مع أعضاء بعثتـي.. وإن رزانة كسلر تجعلني أحب أن يكون رئيسـا (للبعثـة)، أمـا كولونيل جولد سميد، فإنه يفيدنا بعمـل خـرائط المـوظفين

والبحرية التي يقوم بها الآن، د. ج. هـ. ستفنس المهنـدس الزراعي، بثبات الرجل الإنجليزي، يعمل بحمـاس، تحـدثنا أول الأمر عن مسألة الميناء في بحيرة سيربونيا (البردويل) يريد أن يمد قناة المياه العذبة الذي تجري من النيل، إلى قناة السويس. هذه القناة كانت قد أقيمت من أجل العمال أيـام دي ليسبس (ص ١٣٩٧).

وقد نظم وخطط هرتزل لرحلة البعثة في دقة وسرية كاملتين ويقول:

- كسلر – "جولد سميد ولورينت (الذي قابلتـه فـي باريس وكسبته إلى صفنا)، وربما ستفنس أيضـا يصـلون الإسكندرية يوم ٢ فبراير، وهناك ينضم إليهم براملي الذي لم أسمع عنه بعد، ويوف الذي سيهتم بالجمال والعتاد وغيرها.. في هذا الوقت يذهب كسلر وبراملي إلى القـاهرة إذا كـان هناك ما يجب عمله. ويذهب أوسكار أيضـا إلـى القـاهرة ليتفرج على الأساليب الهندسية المصرية الجديدة لعل رؤيـة القناطر القوطية العالية تبعث فيه الحماس.

الأربعاء ٢ فبراير، يجتمـع كسـلر وبراملـي مـع جرنبرج في بورسعيد، يتعرف جرينبـرج ببراملـي أثنـاء

الرحلة إلى الإسماعيلية، الخميس ٥ فبراير، تبدأ الرحلة بالقوافل. من الإسماعيلية أو من القنطرة في اتجاه بحيرة سبريونيا التي يتم التعرف على ما حولها أول الأمر حتى يدرس أمر صلاح البحيرة بعد تجفيفها لتكون ميناء ومكانا للبناء.

ويذهب جرينبرج إلى القاهرة ليتباحث في أمر الامتياز.

تقوم البعثة بإرسال جميع التقارير إلى جرينبرج الذي يقوم هو بدوره، بإرسال هذه التقارير لي أما تليفونيا أو عن طريق الخطابات.

أما مهمة ستيفنس فهي دراسة الميناء، والقنوات من النيل، وحفر الآبار وإقامة السدود.. أي جميع المسائل المائية ومهمة لورينت هي المسألة الزراعية...".

ويقول في ص١٤٠٠ :

مهمة جولد سميد أكثر رونقا. لكنه سيظل مسئولا عن التعامل مع السلطات الإنجليزية، وإذا لزم الأمر يهتم بأمور الحماية العسكرية وكمسؤول عسكري عليه أن يتولى

قيادة التحركات التي يتم الاتفاق عليها فـي مجلـس البعثـة برئاسة كسلر.

ويقوم أوسكار مرمورك بوظيفة السكرتير العام إلـى جانب اختصاصه في مسألة الاستيطان والبيوت وبناء الطرق وتخطيط المدن... إلخ.

ودكتور يوف (إذا ذهب معهـم) عليـه أن يـدرس الطقس والأمور الصحية ويقدم تقريرا عنها:

براملي: يقوم بجولات الاستكشاف في البلاد...

كسلر هو الرئيس وأمين الصندوق وخبير التربة. لقد طلبت من وارنبرج أن يبرق إلى بلانكنهورن أن يبعث إلينـا بتقرير مختصر (وسندفع) عن الأمـاكن الصـالحة لإقامـة المخيمات، وآمل أن أجد هذا التقرير في انتظاري في ڤيينـا لأعطيه لكسلر.

ثلاث خرائط قيد التحضير. واحـدة يأخـذها أفـراد البعثة معهم.. وواحدة تبقى مع جرنبرج في القاهرة والثالثـة تبقى معي..

كنت أود أن أقترح تقسيم الخريطة إلى مربعات حتى تكون التقارير عن المربع الذي تكون فيه البعثة في الوقـت

المعين.. ولكن الكولونيل جولد سميد كان قد أعـد شـبيها، أو بالأحرى أفضل للجيش الإنجليـزي، أوراق شـفافة ذات مربعات، يمكن إلصاقها على الخريطة، والمربعات مرقمـة بحروف وستستخدم ذلك.

أظنني لم أنس شيئًا لأكتب القـوانين ولا التأمينـات على حياة المسافرين ولا الصور التي عليهم أن يسـتعملوها في خيامهم لتسلية البدو في الصحراء كما أنوي شراء هـدايا للبدو غدا في ڤيينا.

وقد أرسل هرتزل رسالة إلى كسلر رئيس البعثـة، نكتشف فيها مدى السلطة التي كان يتمتع بها، فيقول:

بموجب السلطة التي لـي بصـفتي رئـيس اللجنـة التنفيذية في الحركة الصهيونية، وباسم لجنة العمل الداخليـة الصهيونية في ڤيينا، وبالنيابة عنها، أعينك رئيسا للحملة التي أوكلناها بدراسة إمكانية الاستيطان في القسم الشمالي من شبه جزيرة سيناء. يرجى منك اتباع التعليمات، حسـبما تسـمح الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها بالتفصيل الآن.. إن مهمتك هي أن تبحث وتقرر بمسـاعدة رجـال الحملـة، الفـرص والإمكانيات التي تسمح الفرص والإمكانيـات التـي تسـمح

باستعمال الأرياف والمدن في المنطقة الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، بين قناة السويس والحدود التركية، وكذلك على الساحل.

تبدأ الرحلة من الإسماعيلية: القنطرة إلى بحيرة سبريونيا (البردويل)، وفيما بعد حسب التقارير اليومية تسيرون في التقدم إلى الهدف الذي يجب أن يكون منطقة مستودعات البترول قرب السويس (ولكن غير مقيدين بهذا الهدف).

ستكون أنت رئيسا للجلسات وتدلي بصوتك في الآخر، فيكون صوتك الذي يرجح في حالة تساوي الأصوات، ويكون الدكتور يوف كاتب وقائع الجلسات، وإلى جانب سجلات الأعمال اليومية – يجب كتابة سجلات تقارير نتائج هذه الأعمال، ويحسن إلى جانب هذا أن يقوم كل عضو بكتابة يومياته، (تشترون دفاتر اليوميات وأقلام الحبر من الإسكندرية)، وتبعثون بمختصر منها في البريد الذي يجب أن يرسل إلي باستمرار. ويجب أن تصلني النشرات الإخبارية (نسخ منها) مطولة مع كل بريد.

ويقول هرتزل (١٤٠٢):

أما هؤلاء الذين لم يتعهدوا لي في لندن أو بـاريس ألا ينشروا أي خبر عن الحملة إما بكتابـاتهم هـم أنفسـهم، أو بمقابلة معهم، فإنني أطلب منهم أن يقدموا لي تعهدهم الآن قبل السفر، والأفضل أن يكون التعهد بصيغة موحدة يوقعهـا الجميع ونص التعهد كما يلي:

"نحن الموقعون أدناه أعضاءه الحملة المنظمة تحـت إشراف الحركة الصهيونية لدراسة إمكانيات استيطان شـبه جزيرة سيناء، نتعهد هنا ونقسم بشرفنا ألا ننشر أي شيء عن الحملة عن طريـق كتابتنـا، ولا عـن طريـق الخطـب، أو المقابلات إلا إذا سمح رئيس لجنة العمل".

وهكذا أعد هرتزل بنفسـه الخـرائط والتعليمـات، والاتصالات، ولم ينس الأبحاث الجيولوجيـة السـابقة عـن سيناء، أو فكرة توصيل مياه النيل أثناء حفر القناة، كمـا لـم ينس أن يصدر تعليماته إلى أعضاء البعثة، بأن يكتبـوا لـه أو أن يبرقوا بانتظام. وتم كل شيء في الكتمان المطلق، رغم الصراع العنيف بين الخـديوي وكرومـر، وبـين الحركـة الوطنية بقيادة مصطفى كامل والإنجليز، وبـين الفرنسـيين

والإنجليز، ورغم أن أحداثا أقل أهمية حظيت بانعكاس فـي جريدتي المؤيد واللواء.

لقد كانت مدافع الصهيونية مجهزة تماما حتى بكـاتم الأصوات!.

هوامش الفصل الثالث

(١) ص٢٧٢ من كتاب أبا إيبان، المترجم إلى الفرنسـية ١٩٦٩.

(٢) حياة تشمبرلين، لجوليان آمـري، ص٢٥٦، طبعـة لندن ١٩٥١.

The life of Chamberlain, by Julien Amery, P. ٢٥٦.

(٣) الماركيز لانسدون، وزير خارجية بريطانيا، اسـمه الأصلي هنري شـاركز كيـت بيتـي فترمـورس (١٨٤٥ – ١٩٢٧)، كان حاكمـا لكنـدا (١٨٨٣ – ١٨٨٨)، ثم نائبا للملكة في الهنـد مـن (١٨٨٨ – ١٨٩٣)، ووزيرا للحربية (١٨٩٥ – ١٩٠٠)، ثـم وزير خارجية بريطانيا حتى عام ١٩٠٩.

(٤) لودفيج بول بلانكهنـر نـورن (١٨٦١ – ١٩٤٧)، جيولجي ألماني، درس جيولوجية مصر مـا بـين (١٨٩٧ و ١٨٩٩)، وألف كتابا عن ذلك.

الفصل الرابع

الامتياز

برقية وزارة الخارجية البريطانية للاستعانة بخبير بريطاني في سيناء. مندوب هرتزل يكسب اللورد كرومر وبطرس باشا غالي. النص الكامل لمشروع توطين اليهود في سيناء عام ١٩٠٣. هرتزل يقترح امتياز لمدة ٩٩ عاما، على مرحلتين. نص مشروع الامتياز ونص تقرير البعثة الصهيونية ٢٦ مارس ١٩٠٣. البعثة تخفي حقيقة عدد سكان سيناء. هرتزل يبشر بنجاح المشروع في ١٨ مارس ١٩٠٣.

أعد كل شيء بالتفصيل الدقيق، وفي سرية تامة، وقد طلب هرتزل من الجيولجي الألماني بلانكينهـورن تقريـرا وأعد الخرائط العسكرية لسيناء، واستعان بكتـب براملـي، البريطاني الذي تخصص فـي استكشـاف ربـوع سـيناء وصحراء التيه، وقام برحلة استكشافية عبـر سـيناء قبـل الاحتلال البريطاني بسنوات قليلة جدا وأصدر كتابـا عـام ١٨٧١ بعنوان [١] : "صحراء التيه: رحلات على الأقدام في متاهات الأربعين عاما" وقد نشرته جامعة كامبردج.

وأرسلت الخارجية البريطانية إلى اللـورد كرومـر تطلب إعارة براملي لمرافقة البعثة الصهيونية، وهـذا نـص البرقية:

وزارة الخارجية

٢٠ يناير ١٩٠٣

٤ بعد الظهر

برقيتكم رقم ١ بتاريخ ٢ يناير، وبرقيتـي رقـم ٨ بتاريخ ٩ يناير، طبقا للخطة الحالية تغادر اللجنة تريستا في ٢ فبراير.

هرتزل يقترح أن يطلب من حكومة السودان إعـارة خدمات براملي ويقترح أن تسهل له الاتصالات المباشرة مع الأخير للاتفاق على التفاصيل. هل هو مستعد للانضمام إلى اللجنة عند وصولها أم أن هناك أي أسباب لتأجيل السفر؟

ولكن براملي يعتذر لارتباطه بالعمل في السـودان، وتسافر اللجنة الصهيونية برئاسة ليوبلد كسـلر، وعضـوية والبرت جولد سميد، وجورج سـتنفس، ود. س. سوسـكين ودكتور هيليل يوف، وأوسكار مرمورك، وهم الذين وقعـوا على التقرير النهائي للبعثة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٠٣. بمدينة الإسماعيلية.

وجدير هنا أن نبين من هي الشخصيات التي تكونت منها البعثة الصهيونية، لأن ليوبولد كسلر (١٨٦٤ – ١٩٤٤) هو مهندس يهودي من جنـوب أفريقيـا، تـرأس الجمعيـة الصهيونية في الترنفسال ما بين عام ١٨٩٩ وعـام ١٩٠١،

وقد انتقل إلى لندن عام ١٩٠١، وبعد عودته مـن سـيناء، أشرف على جريدة جويش كرونيكل.

أما ألبرت جولد سميد أو جولـد سـميت (١٨٤٦ – ١٩٠٤) فهو كولونيل ولد مـن يهـودي تنصـر، واعتنـق اليهودية من جديد، وهو الذي أدار مستعمرات البـارون دي هرش في الأرجنتين بين عامي ١٨٩٢ – ١٨٩٣، وقد أسس فرقة الشبان اليهود، عـام ١٨٩٥ وتـرأس جمعيـة أحبـاء صهيون البريطانية، ونظمها على أسس عسكرية أما جـورج ستنفس، فهو مهندس بريطاني وقد عمل في بنـاء الطـرق والكباري والمواني في الهند وإنجلترا وغرب أفريقيا وجـزر الهند الغربية ما بين ١٨٧٩ و ١٨٩٧. وعمل س. سوسكين. وهو مهندس زراعي بإدارة إحدى المستعمرات الصـهيونية في فلسطين، والدكتور هيليل يوف رئـيس مستشـفى يافـا الإسرائيلي وأخيرا أوسكار مرمورك وهـو مهنـدس مـن البولتكنيك النمساوي في ڤيينا وعضو لجنة العمـل الداخليـة الصهيونية من زعماء صهيوني ڤيينا.

وإذا كان هرتزل قد أعد للبعثة كـل معـداتها مـن اتصالات وخرائط، فإن جرينبرج، مندوبه، كان قد قام بزيارة

مصر بناء على رغبة هرتزل، وكان يحمل رسالة الماركيز لانسدون، وتوصية تشمبرلين.

وقد سجل في ١٣ نوفمبر ١٩٠٢ عبارة هامة جاءت كالتالي:

"عاد جرينبرج من القاهرة حيث أحرز نجاحا تاما. لقد كسب اللورد كرومر إلى صفنا كما كسب بطرس باشا غالي. وأهم من ذلك أنه استمال بعض كبار الموظفين البريطانيين هناك كالمستر بويل والكابتن هنتر.

ويقصد هرتزل "هاري بويل" المستشار الشرقي للسفارة البريطانية، والكابتن هنتر الذي أصبح فيما بعد هنتر باشا.

وقد وصلت البعثة إلى مصر في آخر يناير.

وننقل هنا من تقريرها المؤرخ ٢٦ مارس ١٩٠٣ بعض الفقرات الهامة، ويقع التقرير في ثماني صفحات وقد جاء في صدره ما يلي:

تقرير عن البعثة المعينة للبحث في الإمكانية العملية لإقامة مستعمرات من البلاد الأوروبية وذلك في الأراضي

الخاضعة للاختصاص المصري، والواقعة شرقي القناة والخليج.

١- وقد بدأت البعثة استكشافاتها في ١١ فبراير ١٩٠٣ بدأ من القنطرة وانتهت، ٢٥ مارس، حيث وصلت إلى السويس وقطعت ٥٩٨ ميلا، وتم اكتشاف البلاد سيرا على الأقدام وعلى ظهور الإبل. لأن ندرة المياه تعرض الخيول للخطر.

وكان معظم الطريق بعيدا عن الطرق المعبدة ومن غير المعروفة إلا قليلا وذلك أن الخرائط الحالية خاطئة وغير كاملة "في بعض النواحي".

٢- وقال التقرير:

يمكن تقسيم الأرض المكتشفة إلى خمس مناطق:

(أ) سهل الفرما.

(ب) المنطقة الرملية جنوب بحيرة البردويل، والواقعة بين وادي الفرما ووادي العريش.

(ج) وادي العريش وملحقاته وكذلك صحراء التيه.

(د) سلسلة جبال التيه ومناطق مساقط المياه.

(هـ) الجبال والأودية والساحل الواقع بين المنطقـة السابقة والسويس. ويمكن تلخيص ملاحظات اللجنة تحت هذه البنود.

أ- السكان:

موزعون جدا.. في المنطقة (أ) فرع وادي الفرما، لم نقابل أي مخلوق بعد مغادرة القنطرة، وفـي المنطقـة (ب) البدو القليليون الموجودون أغلبهم مـن النسـاء والأطفـال ويعيشون في خيام بدوية وسط تـلال رمليـة ومسـتنقعات وبعض الصيادين في فم البردويل أو مدخل البحيـرة. وفـي المنطقة (جـ) العريش مقر المدير أو الحاكم. وهي المدينـة الوحيدة، وعدد سكانها طبقا لأقوال المـدير ٤٠٠٠ نسـمة، ويعتقد أن عدد سكان المنطقة بأكملها، بما فيها شبه جزيـرة سيناء، يبلغون ١٦٠٠٠ ألف نسمة.

وباستثناء القرية الواقعة مقابل ضفة الوادي ومدينـة العريش، فالقرية الأخرى أو البيوت التي رأتها اللجنة تقع في النخل، وسكانها ١٠٠ نسمة وأغلبهم مـن حـراس القلعـة وعائلاتهم.. وقد شوهد عدد قليل من البدو في هذه المنطقـة وهم غالبا من النساء والأطفال. وتنطبق نفس الملاحظة على

المنطقة (د) و (هـ) وترجع قلة الذكورة حسب ما عرفنا إلى قلة سقوط المطر هذا الموسم مما اضطر الرجال إلى البحث عن مراعي إبلهم ومواشيهم في مناطق أفضـل حظـا فـي فلسطين ومصر.

ب- الحياة الحيوانية:

الحيوانات قليلة في البلاد بشكل عام.. ويبـدو وادي الفرما خاليا من الحيوانات تقريبا.. والحيوانات المعتادة فـي المناطق الأخرى هي الإبل والخراف والمعيز..

ويتعرض التقرير بعد ذلك للحياة النباتيـة وطبيعـة الأرض، والمعادن والطاقة والميـاه والأحـوال الصـحية، والجو.

٤- وينتهي تقرير اللجنة بأن أبحاثها انتهت إلـى أن الظروف القائمة تجعل المنطقة غير صالحة بشكل ما لتوطن الأوربيين، ولكن فيما شاهدته اللجنة، ومن تجارب أعضائها، ويستطيعون أن يؤكدوا بثقة أنه إذا ما توفر الماء، فإن أحوال التربة، والصحة والجو، يمكن في المنطقـة الصـحراوية أن يستوعب عددا كبيرا من السكان.

وباختصار فإن المسألة كلها هي توفير الميـاه ممـا يستوجب نفقات كبيرة..

ويقول التقرير:

١- إن المنطقة (أ) في وادي الفرما، يمكن إزالة ملوحـة تربتها، وإعدادها للزراعة، والسـبيل الوحيـد لهـذا الهدف، وما بعد ذلك من أجل الري هو توصيل ميـاه النيل عن طريق القنوات، والصحارات الكبيرة التـي تقام تحت قناة السويس.

٢- والمنطقة الثانية (ب)، بحفر الآبار فيها.

٣- والمنطقة الثالثة (جـ) باسـتغلال الميـاه الجوفيـة بالإضافة إلى بناء الخزانات التي تحفظ مياه الأنهـار المنحدرة من الجبال قبل أن تصب في البحر الأبيض.

وتشير اللجنة إلى المشكلة التالية بعد حـل مشـكلة المياه وهي تحسين وسائل المواصلات... وتشير بعـد تلـك المرحلة بإنشاء السكة الحديدية تبعا لدرجة تطور البلاد.

وبالنسبة للمنطقة (أ) ، (ب) يمكن العنايـة باختيـار الأرض ولا يصعب انتقال الطريق بأرخص النفقات.

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى المرحلة التاليـة: بعـد المياه المواصلات والطرق إلى الزراعة ثم إقامة الصناعات المناسبة.

وترى اللجنة استخلاصا من مستشاريها الـزراعيين الفنيين، ومن خبرات أعضائها في مصر والهنـد وجنـوب أفريقيا..، ومما شاهدوه مزروعا في ظروف بدائية أنه يمكن زراعة المحصولات التالية: القمح والذرة والشعير والبقـول كالعدس والفول والفاصوليا والفاكهة كالبلح والتين والبرتقـال والليمون والزيتون والخروب والخضروات وبعض الأشجار الخشبية كالكافور والجازورينا وغيرها، وكذلك المزروعات اللازمة للصناعات كالقصب والقطن والسـوداني وبالتـالي يمكن إنشاء صناعات مثل تجفيف الفاكهة والزيوت والنبيـذ والصمغ العربي... إلخ.

٩- وقد أوصت اللجنة بناء على ما سبق:

أولا: بأن تكون حدود المناطق المستعمرة كالتـالي: شاطئ البحر الأبيض شمالا، والحدود التركية شرقا، والحدود الجنوبية مساقط مياه وادي العريش ومرتفعات التيه، أي خط

عرض ٢٩ تقريبا، وتكون الحدود الغربية هي قناة السـويس والخليج..

كما أوصت اللجنة في النهاية تنفيذ المشروع علـى أسس تجارية بحتة، وضـرورة الحصـول مـن الحكومـة المصرية على السلطات التي تمكـن الشـركة مـن تنفيـذ مشروعات الري اللازمة ومد الخطـوط الحديديـة وإقامـة المرافق، ومحطات دراسة الجو، وإقامة السـدود وتخـزين المياه.

وقد وقع على التقرير والذي لخصنا أهـم نقـاط – أعضاء البعثة الستة، وهم كسلر، وجولـد سـمد، وسـتفنس وسوسكين، ويوف، ومرموك، وبقراءة هذا التقرير – بشيء من الإمعان – نستطيع أن نلاحظ:

١- أن اللجنة أخفت أن المشروع لتوطيد اليهود، وتحـدثت عن توطيد مهاجرين من الدول الأوروبية، على الـرغم من أن المشروع كله – كما بينا – مـن أوراق هرتـزل وبرقيات وزارة الخارجية البريطانية، كان لتوطين اليهود وتوطيدهم.

٢- أن اللجنة قللت جدا من عدد السكان في سيناء، ولا يخفى أن ذلك كان دافعه هو إزالة اعتراضات الحكومة البريطانية أو مخاوفها أو أية اعتراضات أخرى.

٣- أن أوراق هرتزل تثبت أن هناك تقارير أخرى كان أعضاء اللجنة يرفعونها إليه، ولم نعثر على أحد منها حتى الآن.

ولكن الخطير هو أن اللجنة قد حددت المنطقة التي تطالب بها، وهي تصل إلى خط عرض ٢٩ تقريبا أي ما يوازي أبو زنيمة، وهو يكشف عن فداحة أطماع الصهيونية في سيناء، وفي مياه النيل، بل يكذب ما اشتهر في الكتب النادرة التي تناولت هذا المشروع بأنه مجرد توطين اليهود في العريش.

ومشروع الاتفاقية أخطر

وبناء على هذا التقرير الفني، تقدم تيودور هرتـزل بمشروع الاتفاقية التي أراد بها التعاقد مع الحكومة المصرية للحصول على امتياز الاستيطان في شـبه جزيـرة سـيناء، ولخطورة المشروع ولأنه يكشـف أن هرتـزل كـان يـود الحصول على تعاهد لمدة ٩٩ سـنة قابلـة للتجديـد بـنفس الشروط. وأنه نص أيضا على منع الحكومة المصرية مـن التصرف في بقية سيناء تمهيدا للتعاقد عليها بنفس الشـروط، فإننا نترجم هذا المشروع بالنص، وهو كما يلي:

تم الاتفاق بين:

١- الحكومة المصرية.. طرف أول.

٢- والدكتور تيودور هرتزل، نيابـة عـن شـركة تحـت الإنشاء.. طرف ثان على ما يلي:

البند الأول:

تمنح الحكومة المصرية الدكتور هرتزل، أو الشركة التي يؤسسها، الحق في احتلال الأرض الكائنة شرقي قنـاة

السويس البحرية وحق استعمارها وتتكون مـن... كيلـومتر مربع.. ويحدها شمالا البحر الأبـيض المتوسـط.. وشـرقا الحدود العثمانية التي تكون معترفا بها بغير منازع.. وجنوبا الخط الموازي لخط عرض ٢٩..

البند الثاني:

يمنح الامتياز لمدة ٩٩ سنة وللحكومـة الحـق فـي إلغائه بعد إخطار مدته ستة شهور، إذا لـم تنفـذ الشـروط الأخرى الواردة في عقد الامتياز.

البند الثالث:

للشركة الحق في اسـتغلال الأراضـي الممنوحـة، كشيء تملكه as a thing belonging to it باستثناء حقوق أطراف معينة، كامتيازات التعـدين وغيرهـا التـي تكـون الحكومة المصرية قد منحتها قبل هذا التاريخ.

البند الرابع:

يصبح المستعمرون القادمون إلى المنطقة الممنوحـة عن طريق الشركة من الرعايا المحليين، وعلـى كـل مـن

لا يتمتع بالرعوية العثمانية أن يقرر كتابة وبصـفة قاطعـة قبوله اختصاص السلطات المحلية الإدارية والقضائية، وعليه أن يرفق مع هذا الإقرار شهادة من سلطات دولته الأصـلية بشرعية اكتسابه الجنسية العثمانيـة، وفـي كافـة الأحـوال ألا تعتبره هذه السلطات رعية من رعاياها أو شخصـا يقـع تحت حمايتها.

البند الخامس:

تخضـع الأراضـي موضـع الامتيـاز وكـذلك المستعمرون في كل الوجوه للقوانين واللوائح التـي سـتحكم الأراضي.

وكذلك السلطات "الأهلية" وذلك فيما عـدا الأحـوال الشخصية التي تقع في اختصاص السـلطات الدينيـة التـي يقيمها المستعمرون، وذلك بنفس الشروط التي تحصل عليها الطوائف غير الإسلامية ولابد من اعتراف الحكومة مسـبقا بهذه السلطات الدينية.

البند السادس:

تعفى الأراضي موضوع الامتياز باعتبارها غير مزروعة مطلقا، من أية ضريبة لمدة خمس سنوات وبعد ذلك تدفع إيجار يحل محل الضرائب والرسوم عن الأرض أو المستعمرين، ويعادل هذا المبلغ ١/٢٠ من صافي دخل المستعمرة.

البند السابع:

يصرح للشركة بإنشاء الموانئ في الأرض الممنوحة، وللشركة إقامة كافة الخطوط، ووسائل المواصلات كالطرق والسكك الحديدية، وخطوط البرق والهاتف.. إلخ. كما تقوم بكافة المشروعات أيا كان نوعها.

البند الثامن:

للشركة الحق في تحصيل رسوم الموانئ، والمنائر، ويستثنى من ذلك رسم دخول الموانئ للسفن التابعة للحكومة المصرية.

البند التاسع:

لتحديد الدخول المذكورة آنفا في البند السادس والتي ستكون أساسا لتحديد دخل الحكومة، تمسك الشـركة دفـاتر منتظمة يمكن أن تخضع لرقابة الحكومة المصرية..

وكل خلاف على تقدير الإيرادات يعرض لجنة ثلاثية تعين الحكومة المصرية عضوا فيها، والشركة عضوا ثانيـا ويترأسها العضو الذي تعينه الحكومة البريطانية.

البند العاشر:

تحرص الحكومة بقدر ما تستطيع على تعيين القضاة والمـوظفين والمسـتخدمين وفقـا لرغبـات المسـتعمرين ومصالحهم.

وعندما يسمح تطـور الاسـتعمار Colonisation تأخذ الحكومة في اعتبارها كل مطالب لإنشاء بلديات، طالمـا أنها لا تتعارض مع المبادئ السابقة.

البند الحادي عشر:

لا تمنح الحكومة المصرية أي امتياز على الأراضي المتنازل عنها طوال مدة المنحة.

البند الثاني عشر:

بعد انتهاء مدة الامتياز، للشركة الحق فـي تجديـده لمدة مماثلة، وذلك بأن تدفع المستحقات المقررة، على أساس ١/٢٠ من متوسط إيراد الخمس عشر سنة الأخيرة.

البند الثالث عشر:

تتعهد الحكومة المصرية بالامتناع من الآن عن منح أي امتياز لمدة خمس سنوات عن الجزء المتبقي مـن شـبه الجزيرة، وغير الواقع في حدود التعاقـد الحـالي، ويجـوز للشركة الحصول على امتياز عن بقية شبه الجزيـرة علـى أساس الاتفاقية الحالية.

البند الرابع عشر:

تكون مسألة توفير مياه النيل لشبه الجزيرة موضـع اتفاق لاحق.

مفاجأة

ومن الواضح أن هرتزل بقي في تريستا، ينتظر التقارير المتتابعة، وكان يلاحق انتقال البعثة طبقا للمربعات التي اتفق عليها مع رجال بعثته. ويبدو أن أعضاء البعثة لم يخذلوه في تنفيذ تعليماته بدقة. وحتى قبل أن يعودوا إلى القنطرة لكتابة تقريره النهائي ويوقعونه، كانوا يخطرونه بالتفاصيل. وفي ١٨ مارس ١٩٠٣، يكتب هرتزل إلى روتشيلد يطلب منه عقد اجتماع في باريس للرجال الذين يديرون "صندوق هيرش". ويقول: إن ثلاثة من أعضاء اللجنة قد عادوا، بينما خمسة ما زالوا يمسحون المنطقة الجبلية الجنوبية بسيناء. ويقول هرتزل في خطابه [٢] لروتشيلد: ولكن حتى النتائج التي تحت أيدينا في التقارير والمذكرات تبين أن المنطقة التي نفكر فيها مناسبة لإقامة مستعمرة كبيرة. وبالإضافة إلى هذا فقد تلقينا تأكيدا مبدئيا مكتوبا من الحكومة المصرية بمنح المستعمرة المرغوب فيها للحركة اليهودية من ناحية المبدأ.

ولكن هرتزل لم يطق أن يبقى من بعيد يتابع تحركات البعثة، كما يسجل في مذكراته (التي لم تنشر في

حينها) مخاوفه من مندوبه جرينبرج الذي يريد أن يقترب من روتشيلد على حسابه، وقد يفوز بالصفقة والزعامة والصداقة معا. فيقرر هرتزل أن يبحر من تريستا إلى الإسكندرية فـي طريقه لمقابلة كرومر وبطرس غالي. كما يقـرر أن يـزيح جرينبرج من رئاسة البعثة.

هوامش الفصل الرابع

(١)

Palmer, E. H.

Central Asia journal,

The Desert of the Exodus Journeys on foot in the will Derness of the forty wandering, Cambridge, ١٨٧١.

(٢) انظر نص خطاب هرتزل لروتشيلد، في

HERZL year book, Vol. I, p. ١١٤.

والمذكرات الكاملة الصفحات (١٤١٧ و ١٤٢٠ و ١٤٢٨ و ١٤٣٧).

الفصل الخامس

هرتزل في القاهرة

القاهرة تحت الحكم البريطاني. كرومر وبطـرس غالي. هرتزل لا يصبر ويصل للقاهرة ويقيم فـي فنـدق شبرد. تفاصيل حواره مع لورد كرومـر وبطـرس باشـا غالي. هرتزل ينحي جرينبرج. غطرسة كرومـر ونفـوذ روتشيلد. مناقشة فنية حول مياه النيل – وكمياتها. خبـراء الري يرفضون المشروع. لماذا؟

خزان أسوان انتهى عام ١٩٠٢ هل هي المناقشة بين آل بارنج وآل روتشيلد؟ بريطانيـا تسـتعد للحـرب العالمية الأولى. مشروع للمواساة يمنح الصهيونية ٦٠ ألف فدان في كوم امبو ٧ ديسمبر ١٩٠٣. سير أرنست كاسـيل وسوارس مؤسسا البنك الأهلي يحصلان على الاتفاقية.

صعد القاهريون من النهر إلى التل، ومن النيل إلى المقطم ثم هبطوا إليه خلال ألف عام. فالقاهرة ست مدن أو سبعة على الأقل. وهي عدة مدن متلاحقة متلاصقة. وفي البدء كانت الفسطاط، وقد أقيمت على عجل، ولأسباب عسكرية في الأغلب، وإن كان الفتح العربي قد توج بجامعة منيف هو جامع عمرو. ولم تكد تستقر الأمور حتى ابتعد القاهريون عن النيل ليطلوا عليه، واختاروا لأسباب صحية التلال، ومنها تل بني يشكر الذي أقيمت فوقه القاهرة الطولونية. ومنذ ذلك الحين ظلت القاهرة الحاكمة متمسكة بهذا الاكتشاف فشيدت القلعة والقصر في حضن جبل المقطم بعيدا عن البرك والفيضان وسواء كانت القاهرة فاطمية أو أيوبية فإن القلعة كانت مقر الحكم، وكان الحي هو حي الخليفة، وظل ذلك التقليد حتى محمد علي. وكان إسماعيل هو الذي هبط إلى قصر عابدين. وأنشأ عشرات القصور من القبة إلى قصر الجزيرة الوسطى على النيل، وشهد مغاني

أوجيني في بداية حكمه، واغتيال إسماعيل صـديق المفـتش أخيه في الرضاعة ووزير ماليته. وكان الاغتيـال بـأوامر خديوية [١] وقد شهدت الحلمية الجديدة قصر عبـاس حلمـي الثاني. وكان إسماعيل قد بـدأ اسـتخدام هوسـمان عظـيم المهندسين الذين شقوا الشانزلزيه وميدان الأتوال ببـاريس. وبنفس الطريقة كان شارع محمد علي وعبد العزيز. ولكـن القاهرة الإفرنجية أو الرومية كانت قد بدت على استحياء في عهد محمد علي كما يقول الجبرتي. وإذا بهـا تصـبح هـي الصيحة المدوية في عهد إسماعيل وكأن القاهرة الإفرنجيـة أرادت أن تدير ظهرها إلـى القـاهرة المعزيـة الفاطميـة والأيوبية، فكانت الأبواب الخلفية لمسـرح الأوبـرا تعطـي ظهرها للأزهر والقلعة، وتفتح أبوابها على حـي الإفـرنج وحديقة الأزبكية والمباني المشيدة على الطراز الإيطالي.

وإذا كان "مبنى صندوق الدين" قد أخذ جـواره إلـى الأوبرا الخديوية، فلم يكن ذلك الجوار موقعا جغرافيا، لكنـه كان أيضا رمزا تاريخيا، وعبرة للعابرين، فقد أصبح برمـز البذخ الإسماعيلي هو صندوق الدين.. الذي انتهى إلى تأليف اللجنة الأوروبية لبحث اقتصاديات مصر وماليتهـا، تمهيـدا

لدخول وزيرين أجنبيين في الوزارة المصرية، وكان أيرفنج بارنج – أوالإيرال أوف كرومر بعد ذلك – أن عرف مصر أولا من اقتصادياتها، إذ كان عضوا في لجنة التحقيق في أحوال مصر المالية، قبل أن يعين قنصلا عاما لبريطانيا وحاكما بأمره!.

وكان الإنجليز عام ١٩٠٣ قد استقر بهم الحال، فقد قضوا تماما على الثورة العرابية، وبلغ من استقرارهم أنهم أعادوا عبد الله النديم، ثم البارودي وعرابي. وكانت القاهرة "الإنجليزية" لا تظهر فيها قوات الاحتلال كما يروي الخديوي عباس حلمي في مذكراته [٢]. فقد فضلوا "الانزواء" أو "الاختفاء" حتى ينسى الناس وجود الاحتلال العسكري. ويتعجب عباس حلمي من حادثة دنشواي – عام ١٩٠٦ – لأنه لم تكن من عادة القوات الإنجليزية أن تظهر كثيرا، ويبدو أن الإنكليز – منذ ذلك الوقت – كانوا يجربون الخيول الاسترالية في الطرق الريفية المصرية، ولعلهم كانوا يستعدون لتجربتها في طرق زراعية أخرى، وما كان ذلك إلا تمهيدا للحرب العالمية في المشرق... وعبر سيناء بل وفي فلسطين. وكان من نتيجة هذه التجارب أن أخذت

أرجلهم في الطرق الريفية، ومن هنا كانت حادثـة احتكـاك بعض الجنود الإنجليز بالفلاحين المصريين، وكانت حادثـة دنشواي الشهيرة التي نفخت في الروح الوطنية من جديـد، وقضت على سطوة كرومر، وأدت إلى استقالته.

ولكن عام ١٩٠٣ شهد عز الاحتلال وكمـا يقـول عباس حلمي: لم يكن الوجود العسكري هو الظاهر، بل كان الوجود الإداري. فقد استتب للإنجليز وجود إداري ضخم في كل شيء من الري إلى البوليس، ومن التعليم إلى الصـحافة. وكان هذا الوجود الإداري ممثلا في لورد أريفـنج بـارنج، سليل عائلة بارنج الشهيرة في عالم البنوك البريطانية. وكان كرومر نموذجا للحاكم البريطاني سليل العائلة الأرستقراطية، الحاكمة في المستعمرات، وكانت معه مجموعة من الموظفين والمستشارين الذين ينزلون أيضا من عائلات أرسـتقراطية، ينقسم نصف أبنائها إلى الخدمة في الجـيش الإمبراطـوري، والنصف الثاني في عالم المال والدبلوماسية. وكـان شـقيق بارنج ضابطا في الجيش البريطاني في الهنـد، وقـد قابـل مصطفى كامل عام ١٨٩٥، وكان يارنج نفسه مـن الـذين

يديرون مصر على الطريقـة الهنديـة أو طريقـة العقـول بريطانية والأيدي مصرية!

والذين زاروا الهند والعراق والسودان، يعرفون تماما الشبه العجيب في هذه البلاد التي ترويها الأنهار، سواء أكان الفرات أو النيل أو السند؟، وقد يلاحظون وجه الشبه العجيب في استراحات الري المنتشرة على طول تلك الأنهار العظمى التي كانت منذ قرن مهدا لحضارات زراعية عظمى. وكـان الإنجليز يحكمون الريف بالري والتحكم في المياه، ويحكمون العاصمة بالبوليس والإدارة والبنوك.

وكانت القاهرة نموذجا صارخا لهـذه المتناقضـات. على السطح قوات الاحتلال وخبراؤه ورجال البوليس، وفـي الأحياء "الوطنية" تغلي أو تفور أو تركـد الوطنيـة كأنهـا موجات تعلو وتهبط أو تهبط لتعلو من جديد!

وإذا كان الوجود العسكري قد انزوى جانبا، فقد طفح الكيل من الوجود الإداري والمالي. وكان هذا الوجود ممـثلا في القنصل العام، صاحب القوة الفعلية، التي تنازع بلا شـك السلطة الرسمية، وفـي المسـلك الصـارخ لـذلك الحـاكم البريطاني الذي يعتبر نموذجا "مصبوبا" لحكام المسـتعمرات

وشبه المستعمرات، وهو نسخة من اللوردات المتحدرين من الأسر البريطانية المحافظـة، بقواهـا الماليـة، وتجربتهـا العسكرية ومكانتها السياسية.. ولا يختلف في ذلك كرومـر عن كيرزون عن جوردون أو بيرسـي عـن جورسـت أو كتشنر أو ستورز أو دانلوب.

وكان اللورد إيرفنج بارنج، سليل آل بارنج، أصحاب البنوك البريطانية الشهيرة، وهو كما يقول ويلفريد بلنت "من أسرة تمارس أعمال المصارف، وكان من أصـل هولنـدي، ويقال بوجه عام إنه من عنصر يهودي" [(٣)] ومـن ثـم فهـو ينتمي من بداية حياته إلى صميم طبقة الماليين العليـا فـي أوروبا. وكان قد تعلم في الجيش أولا، ولم يوفد إلى الهند إلا في الحادية والثلاثين من عمره، كسكرتير خاص لابن عمـه لورد نورثيروك، نائب الملكة. وسرعان ما ظهرت قدراتـه، فأصبح بعد ثماني سنوات على أعتاب دوره الضخم كحـاكم حقيقي لمصر. ويقول بلنت: إنه "لم يكن على معرفة بحقيقـة الشرق وكان يقضي نهاره في مكتبه عاكفـا علـى الأوراق الرسمية، وأمسياته في المجتمع الأوروبي بالقـاهرة. ومـن

الطبيعي أنه كان موضع نقد زملائه، الذين كانوا أقل تزمتـا في الاستقامة، حتى لقد نظم فيه أحدهم هذه الأبيات الساخرة:

فضائل الصبر معروفة ولكني لا أظن أنها وضـعت موضع الاختبار.

فأهل مصر سيقولون وهم يئنون: أن بارنج فيه مـن الشر فوق ما ينبغي.

وإذا كان وسط القاهرة قد تحرك من العتبة الخضراء والأزبكية صوب النيل تجاه جاردن سيتي والزمالـك، وقـد اهتم مهندسو الزمالك ببناء البيوت أو القصور على الطـراز البريطاني، من الداخل، والطراز الإمبريالي من الخارج حيث الحدائق التي تجدها في الخرطوم أو بغداد أو دلهي الجديـدة أو القاهرة السابعة. وقد انزوى أكبـر فنـدقين فـي عهـد الفرنسيين، وهو فندق الشرق أو لوريان في ميدان الخازندار، وحيث نزل فيه أغلب كتاب وسياح فرنسا من شاتوبريان إلى جيرار دي نرفال، أو فندق النيل – وهو أكثر تواضعا – في الموسكي. فقد تربع فندق شبرد على مسـاحة عظمـى مـن قصر الألفي، الذي كان مقرا لبونابرت، والذي اغتيـل فـي حديقته كليبر.

وفي هـذه المنطقـة كانـت القـاهرة "البريطانيـة" و "الإفرنجية" وفيها الشوارع الحديثة وحيث يقع مطعم سـان جيمس، والتورف كلوب، الذي ظل فـي شـارع المغربـي (شارع عدلي) حتى احترق في حريق القاهرة عـام ١٩٥٢. وكان هذا النادي هو المفضل للمـوظفين الإنجليـز، حيـث يحتسون الويسكي، ويخدم عليهم بارمان يوناني، اشتهر على صفحات جريدة "الاجبشيات جازيت". ولم يكن صغار كبـار الموظفين الإنكليز يترددون كثيـرا علـى نـادي الجزيـرة سبورتنج كلوب، الذي كان منحة للإنجليز من الخديو توفيـق على مساحة ٤٠٠٠ فدانا، يلعبون فيه البولو وسباق الخيـل والجولف، ولم يكن دخول النادي مسموحا به حتى أنـه لـم يسمح لمحمد باشا محمود الصعيدي نجل محمود باشا سليمان وخريج أكسفورد بأن يلعب التنس، هذا النـادي – القاصـر على الأعضاء فقط كان حدثا قاهريا ملفتا للنظر!

وكانت القصور الثلاثة في القاهرة هي قصر عابدين أو السلطة الرسمية، ولاظـوغلي، أي الحكومـة، وقصـر الدوبارة، أو أصحاب السـلطة الفعليـة. وكـان كرومـر، بعنجهيته، وشاربه الذي أصبح نموذجا لكبار موظفي بدايـة

القرن، هو الرجل القوي الذي لا ينازعه أحد. بينمـا كـان لاظوغلي يشهد "المصريين" المتعاونين أو الراضخين، ومـن بينهم بطرس غالي الذي بدأ أيضا في نظارة المالية قبـل أن يصبح ناظرا للخارجية.

ومن يقرأ صحف تلك الأيام، يجد أن القاهرة بدت في الظاهر خاضعة تماما، بينما الغضب الوطني يتجمع سحبا من بعيد، ويكتشف أن بارنج لم يكن حاكما سياسيا، يمسك بخيوط الحكم فقط، بل كان أقرب إلى "المقاول" الاسـتعماري يهـتم بحركة الأسعار والسوق العالمية والمصنوعات البريطانيـة، وتنشر صحيفة "الأجبشيان جازيت" في نفس الأسبوع الـذي وصل فيه هرتزل إلى القاهرة، نص خطاب كرومـر إلـى وزير الخارجية البريطانية اللورد لانسداون، وفيـه يكشـف كرومر عن آرائه الاقتصادية بعد عودتـه مـن السـودان، ويتحدث عن مصر والسودان كسوق فسـيح للمصـنوعات البريطانية.

ففي ٢٥ مارس ١٩٠٣، كتب كرومر فـي خطـاب لوزير الخارجية البريطانية أنه لاحظ أثناء رحلته الأخيرة في أعالي النيل أن كل المصنوعات القطنية، والمعروضة للبيـع

تأتي من "أميركا"، "وأنه لاحظ بعد البحث أن "الأهالي" يفضلون البضائع الأمريكية على البريطانية. وأن السير ريجوندوينجت (حاكم السودان) قال له: إن الحبشة تستورد كل مصنوعاتها القطنية من أمريكا. وأن بريطانيا – حتى ذلك الوقت – تورد مصنوعاتها للسودان، ولكن يعتقد أن الأهالي لو انتبهوا إلى البضائع الأمريكية، فسوف يضيع السوق السوداني من بريطانيا".

ويتحدث كرومر في نفس الخطاب عن المناجم التي حصلت عليها بريطانيا في السودان، كما يتحدث عن ازدهار المصرفين الإنجليزيين بالخرطوم، وعن معونة الحكومة البريطانية "المتواضعة" لإحدى شركات النقل النهري البريطانية في النيلين الأبيض والأزرق. ويدعو في نهاية خطابه إلى تشجيع زيارة أصحاب الأعمال البريطانيين للسودان، لأن كثيرا من اليونانيين وغيرهم يتدفقون هناك"[(٤)].

وهكذا لا يتحدث كرومر كسياسي بل كرجل أعمال محنك. وهو يتحدث عن زراعة القطن، واستهلاك المصنوعات القطنية كخبير. وكان ماء خزان أسوان الذي بدأ عام ١٨٩٨ قد تم عام ١٩٠٢، وقد حضر الخديوي حفل

افتتاحه، كما حضرته الليدي كونوت، واللورد كرومر، وكان واضحا أن مصر تتحول كما قيل بحق فيما بعد إلى "مزرعة لانكشاير"، ولم يكن ذلك منفصلا عـن مشـروعات الـري البريطانية في الهند أيضا، حتى أن مشروع "تونجـا بـادرا" شرقي الهند ظهر في نفس العام لينافس مشروع أسوان، بـل ليسبقه. وقيل إن مقدرة البحيـرة الهنديـة سـتكون خمسـة أضعاف البحيرة المصرية [٥].

وهكذا بدأت بريطانيا تجني ثمار احتلالهـا لمصـر والسودان وأعالي النيل والهند وعدن حين ظهر هذا الزائـر الغريب تيودور هرتزل في القاهرة.

وصول هرتزل

ولم يطق تيودور هرتزل صبرا، وعز عليه أن تبقى بعثته في مصر وأن يظل هو في تريستا، أكبر ميناء في إمبراطورية آل هابسبورج، يتابع تنقلات البعثة في سيناء، واتصالات مندوبه بالقاهرة جرنبرج الصهيوني الذي يطمع في إزاحته عن المشروع، ونجد في مذكرات هرتزل تفاصيل زيارته لمصر. وفي صحف القاهرة البريطانية إشارة عابرة لوصوله.

وقد وصل تيودور هرتزل على السفينة النمساوية "سميراميس" يوم ٢٣ مارس ١٩٠٣. وكانت عادة "الأجبشيان جازيت" أن تنشر عن وصول ومغادرة علية القوم والمشاهير على البواخر الأوروبية الكبرى. ونجد اسم "الدكتور هرتزل" في نهاية قائمة المسافرين الذين وصلوا ذلك اليوم، وعددهم ٢٢ مسافرا. ولا تحفل الصحافة به كثيرا لأنه كان من ركاب الدرجة الثالثة، ولا يحفل هو بذكر أي شيء عن المهمة الخطيرة والسرية التي جاء من أجلها. فتسجل صحف تلك الأيام وصول ملكة البرتغال، ومغادرة الموسيقي الفرنسي

الشهير سان سانس، ومحاضرة الأثري الفرنسي مارييت عن مقابر سقارة، ومحاضرة أخرى – تهمنا – هـي محاضـرة الخبير البريطاني في الري، ويلكوكس.

وتقرأ على صحفات "نيو فري بـريس"، انطباعـات هرتزل، وقد صدرها بهذه العبارة اليونانية الموحيـة التـي اقتبسها فوق بيلو من بندار: "إن الماء أحسن شيء! ومصـر تقع بين حلمين، الأول هو الذهاب إليها والثاني هـو العـودة منها".

ويصف هرتزل جلسته في شرفة فندق شبرد الشهير، وهو يشهد "الحفلة التنكرية"، "وتجلس في الشـرفة، وبيـدك منشة للذباب، وتدع الأشياء تأتيـك، وتمـر بـك الألـوان والصفحات، ومئات من العروض من التجـار والتراجمـة. صبيانية الشرق وقذارته (كذا). غير أنك في وسط كل هـذا تجد عددا من رجال البوليس الجادين المنتبهين الممتـازين. فيلق من الأسكتلندنيين قاطني الجبال يمرون في سـراويلهم المصنوعة من ذلك القماش المقلم. شباب أنيق مـرح.. إنـه الاحتلال. وإنجليز آخرون. وضباط يرتدون الطربوش. وهو

أكثر ارتفاعا من مثيله التركـي. ولكـنهم يعرفـون كيـف يحافظون على النظام، دون وحشية ودون جنون استوائي"!

وإذا كان هرتزل قد كتب مثـل هـذه الانطباعـات الصحفية السياحية، فلم يكن ذلك سوى ملءٍ لصفحات جريدته وأداء لمهمة ثانوية، فقد كان بلا شك في القاهرة يفكـر فـي أمور أخطر وأعمق، تكشفها مذكراته السرية، قبـل مجيئـه بأسابيع.

ويكتب هرتزل في مذكراته بتاريخ ٣ مارس ١٩٠٣:

"الحالة الراهنة كما يلي: إن الوجود في شبه جزيـرة سيناء مختلطة بشكل هو في صالحنا وجب أن أوضـح مـا يتلخص في: امتلاك، قوة، حق، الامـتلاك بيـد الحكومـة المصرية، والقوة بيد الحكومة الأجنبية، أما الحق فللحكومـة التركية لذلك يجب أن أحصل على الملكيـة مـن الحكومـة المصرية، ثم الحكومة الإنجليزية بأكثر ما يمكنها إعطاؤهـا، وأخيرا أحصل على الحق من الحكومة التركيـة بالبقشـيش. ستكون تعليماتي للمفاوضين الجدد جولد سمد وكسلار متمشية مع هذا المخطط".

هرتزل يقابل كرومر

وبعد يومين أي ٢٥ مارس ١٩٠٣ يقابـل اللـورد كرومر ويذكر هرتزل أنه دخل في الموضوع وتحدث عـن مد السكة الحديد "وأننا سوف نحتاج إلى الماء ومن النيل".

فقال كرومر لا أستطيع أن أعطيك جوابا باتا.. حتى يرجع الخبير الذي وكلته بهذا، وذكر اسمه في خلال شـهر (يقصد كرومر السير ويليام جارستن وكيل وزارة الأشـغال العمومية).

وقال هرتزل: نحن نطلب فقط من النيل مياه الشـتاء الزائدة التي تجرى عادة إلى البحر ولا يستفاد منها.

وعرض هرتزل على اللورد كرومـر برقيـة مـن روتشيلد كان قد تسلمها في اليوم السابق لكي يعـزز حديثـه باسم روتشيلد. ولكن كرومر ينظر إليـه متعاليـا ويكتفـي بالتعليق.

- إنه متحفظ جدا: إنه يتباحث فقط..

ويتجاهل هرتزل برود اللورد الإنجليزي، أو يصطنع ذلك، ويخرج من جعبته برقية ثانية سابقة كان قد تسلمها من روتشيلد في ٣ فبراير.

ويقول هرتزل: أظن أن كلا منهما لا يرتاح للآخر.. لابد أنه يظن أن روتشيلد وثيق العلاقة بنا.. وتبدلت لهجتـه إلى برود.

- ويقول: وسألته إذا كان علـي أن أزور بطـرس (يقصد بطرس باشا غالي) فقال: نعم وقد أخبرته أنك هنا.

- وهل أزور المفوض التركي؟

فقال لا: لا يمكنه أن يقول شيئا بهذا الخصوص، وأنا لا أعترف به، لا تتصل به، أبدا... والآن.. سأنتظر رجـوع بعثتك.

ثم ذهبت لأرى بطرش باشا غالي..

ويقول (ص١٤٤٦) [٦]:

- وزارة مصرية لا يستطيع المصـريون فيهـا أن يعطوا أي أمر.. خدم كثيرون يتسكعون في غرف الانتظـار الواسعة..

أرسلت بطاقتي فأسرع بطرس إلى استقبالي وهو... متقدم في السن بدين مترهل..

بدأنا بحديث السياح ثم انتقلنا إلى الموضوع...

وسأل هو أيضا: من أين تجيئون بالماء؟ فأطلعته باختصار على مشروع الري الذي هيأناه: والذهب أيضا سيكون ريا آخر.. وظل يوافقني ونحن نشرب القهوة التركية، إلى أن أعلن قدوم القنصل النمساوي وعندئذ تركته.

محاضرة ويلكوكس

ويبدو أن تيودور هرتزل لم يضع وقته في شرفة شبرد لمشاهدة الحفلات التنكرية، أو في ردهاته لسماع موسيقى الفرقة الكلاسيكية التي كانت تعزف في الفنادق الكبرى، فقد كانت البعثة الصهيونية قد أشرفت على ختام أعمالها، وأخذت تكتب تقريرها النهائي، وانطلق هرتزل في الرابعة مساء نفس اليوم الذي قابل فيه كرومر وبطرس غالي، ليحضر في الجمعية الجغرافية الخديوية، في قاعة المحاكم المختلطة، محاضرة لأكبر خبراء الري وهو السير ويليام ويلكوكس (٧).

وكان عنوان المحاضرة "مصر الجديدة".. وقد بلـغ من أهمية الرجل والمحاضرة أن حفلا آخر أقامتـه الليـدي وينجت في نادي الجزيرة، لسيدات الطبقـة الراقيـة، قبـل مغادرتها القاهرة إلى لندن، وقبل عودة زوجها وينجت إلـى الخرطوم، وقد نشرت الصحف أن الحفل أمه عِلْيـة القـوم، رغم أنه جاء في نفس موعد محاضرة ويلكوكس.

وقد تحدث ويلكوكس في محاضرته عن الحضارات الزراعية القديمة، وحضارات الأنهار، وتحدث أيضـا عـن مشاريع الري عند الكلدانيين، وقال ما نصه:

- "ملعون هذا الفرعون الذي قـال بفخـر. ألسـت فرعون ملك مصر؟!

ولو أنه شهد العراق لقالها بتواضع."

هذه هي كلمات الخليفة المأمون بن هارون الرشـيد، حين هبط من المقطم، ورأى أرض مصر تحت قدميه.

وقال ويلكوكس:

- ولا شك أن الخليفة المأمون بالغ في قوله. فمصر، ستبقى ملكة البلاد المروية. وقد تأتي بعد مصر – في القديم – البلاد التي يرويها دجلة.

وما بعث ذلك التاريخ بصعب أو عسير"..

ويروي هرتـزل فـي مذكراتـه عـن محاضـرة ويلكوكس:

- "لعل أعظم ما أثار اهتمامي هو العدد المذهل من الشبان المصريين الأذكياء الذين امتلأت بهم القاعـة. إنهـم سادة المستقبل. ومن الغريب أن الإنجليز لا يبصرون ذلـك. فهم يعتقدون أنهم سيتعاملون مع فلاحين إلى الأبد. إن قواتهم اليوم التي يبلغ عددها ١٨ ألفا تكفي لهذا البلد الكبير. ولكـن إلى متى سيستمر ذلك؟".

وإذا كانت ظاهرة "المصريين" الأذكياء قد لفتت انتباه هرتزل، وهم يحضرون محاضرة ويلكوكس، فـلا شـك أن خطط الصهيونية قد أعمته عن معرفة الحقيقة. فلم يكن هـذا "العدد المذهل" من الشبان المصريين سوى الجيل الرابع مـن أجيال المهندسين المصريين الذين تخصصـوا فـي الـري والنهر، وكان أولهم في العصر الحديث محمد مظهر باشا(٨) أول مبعوث في مدرسـة البولتكنيـك عـام ١٨٢٦، ومعـه مصطفى بهجت باشا، والأول كان تلميذا لاوجست كونـت، وهو الذي شارك في بناء القناطر الخيرية، وسافر إلى فرنسا

لمقابلة المهندس موجيل عند ظهـور بعـض العيـوب فـي الفتحات الشرقية عام ١٨٤٢.

وقد أعقبه جيل علي باشا مبارك، ثـم تـلاه جيـل إسماعيل بك سري ولا شك أنه كان يحضر هذه المحاضرة، لأنه كان مفتش الري لوسط الدلتا، وهو أيضا خريج مدرسة السنترال (والد حسين سري باشا)، وسوف نلتقي به في نهاية العام ١٩٠٣ عند رفضه لتنفيذ مشـروع صـهيوني آخـر، لتوطين الصهاينة في كوم أمبو!.

اجتماع مع البعثة

وأخيرا تكتـب البعثـة الصـهيونية تقريرهـا فـي الإسماعيلية في ٢٥ مارس، وتجتمع مع هرتزل الذي يقـدم بعض الملاحظات، وأهمها:

١- أنه كان يفضل لو أن القسم الأول من الجملـة، جاء كما يلي:

"لا يمكن السكنى فيها في الحالـة الحاضـرة، ولـو توفرت المياه يمكن السكن فيها".

٢- "وكان يفضل أيضا ألا يذكر السبب الـذي مـن أجله نريد أن تصل البلاد إلى خط العرض ٢٩".

ومعروف أن خط عرض ٢٩ يسير موازيا لـ "أبـو زنيمة" تقريبـا علـى خلـيج السـويس، أي أن المشـروع الصهيوني كان يأمل الحصول على أكثر من ثلثـي مسـاحة سيناء، وليس كما شاع – على استحياء – بعد ذلك، وعـرف بمشروع "العريش".

ومن الواضح أن هرتزل كان يريد إخفاء مقاصـده، ومطامعه، فهو تارة يريد إخفاء صلاحية المنطقـة للسـكنى وعدد سكانها، للتهوين من خطر المشروع، وتارة يريد إخفاء حجم المساحة المطلوبة، حتـى لا يشـق علـى الحكومـة المصرية ابتلاع المشروع.

تقرير جارستين

وإذا كانت لندن قد رحبت وشجعت، نتيجة ضغوط روتشيلد وجهود هرتزل وسعيهما لدى تشمبرلين ولانسدوان، وإذا كانت القاهرة استقبلت البعثة وسهلت مهمتها، وفاوضتها ثم تحفظت حتى يأتي رأي الخبراء، فقد جاء القول الفصل من خبراء نظارة الأشغال العمومية، حين كتب السير ويليام إدمون جارستن [٩]، وكيل النظارة، (١٨٤٩ – ١٩٢٥) تقريرا نهائيا.

وكان جارستين في ممباسا بكينيا، وكان براملي كذلك معه ولذلك اعتذر عن اللحاق بالبعثة الصهيونية، رغم برقية وزارة الخارجية البريطانية، التي أشرنا إليها في الفصل السابق.

وقد عاد جارستين قبل أسبوعين من الموعد الذي حدده كرومر لعودته، وانتهى في ٥ مايو ١٩٠٣ من كتابة تقريره بالاشتراك مع فيرشويل المفتش العام لري الدلتا. ويناقش هذا التقرير الفني بالأرقام المشروع الصهيوني طبقا

للافتراضات المقدمة، ليصل إلى ضرورة المشـروع، لأنـه سيؤثر دون شك على ري الأراضي داخل مصر [١٠].

ويفند التقرير الفني تقديرات المشـروع الصـهيوني تأسيسا على أن ري ٦٠ ألف متر مكعب فـي الثانيـة، و ٤ مليون و ٣٤٠ ألف متر مكعب في اليوم، وهو ما لا تستطيع ترعة الإسماعيلية توفيره. ويذكر أن الخزانـات المطلوبـة ستزيد من ملوحة الأرض، وقد سبق لشركة ري البحيرة أن قامت بتجربة مماثلة في البراري، ثم اضطرت للتخلي عـن المشروع.

ويرجح التقرير أن الخزانات المقترحة في المشروع الصهيوني قد لا تأتي بالنتائج المرجوة. وبهذا فسوف تبـذل "الشركة" كل جهد لإرغام الحكومة المصـرية علـى مـدها بالمياه الصيفية من القناة. وفي حال فشل الخزانات، سـوف تدعو الشركة "الصـهيونية" الحكومـة "المصـرية" لتقـديم المساعدة. وستواجه الحكومة موقفا حرجا: "فإمـا أن تشـهد خراب مشروع هام، وإما أن تعطي الميـاه علـى حسـاب الأرض في مصر ذاتها".

وينتهي تقرير جارستين أيضا، بأن الأنفاق المقترحة تحت قناة السويس، ستثير مصاعب فنية ومشاكل ضـخمة، لأن تمرير ٥١ متر مكعب في الثانية خلال هذا النفق، يتطلب على الأقل مد ثمانية أنابيب، قطر كل منها متران ممـا قـد يؤدي إلى تعطيل الملاحة في القناة.

ويقول جارسـتين: "وانطبـاعي الماضـي، وهـو مستخلص من تجربة طويلة، أن مثل تلك الحالات.. يصحبها ضغط شديد، وسترغم الحكومة على الرضوخ للطلبات، ومن أجل هذا فإنني لا أوصي بقبول المشروع".

ضغوط جديدة

ويبدو أن هرتزل أحس بالجو في القاهرة، ولم تخدعه الموافقة المبدئية من كرومر وبطرس غالي، كما لم يسـتطع في النهاية إخفاء حجم المشروع، ولا تأثيره علـى الميـاه، وخاصة أن عام ١٩٠٣ كان العام التالي لإتمام خزان أسوان، فأسرع بالسفر إلى لندن عن طريق باريس ليقابل تشـمبرلين في ٢٣ أبريل.

ويقول هرتزل في مذكراته:

- قال لي تشمبرلين العظيم. لقد عثرت لكم على بلاد مناسبة أثناء سفري، وهي أوغنده. وهي حارة على السواحل، ولكن الطقس ممتاز في الداخل حتـى بالنسـبة للأوربيـين. وتستطيعون أن تزرعوا فيها القطن والسكر. وقد قلت لنفسي وأنا هناك: إن هذه البلاد تصلح للدكتور هرتزل.

ولكنك طبعا، تريد الـذهاب إلـى فلسـطين أو مـا يجاورها.

وأجاب هرتزل:

- يجب أن تكون قاعدتنا في فلسطين، ثم نستطيع بعد ذلك أن نستوطن في أوغنده، ذلك أن هناك عددا كبيرا جـدا من اليهود يودون الهجرة. ولكن يجب أولا أن نضع أساسـا قوميا، ولهذا فكرنا في العريش لوضع سياسة جذابة، ولكنهم لا يفهمون ذلك في مصر. ولم أستطع أن أوضح لهم الأمور كما أفعل هنا في لندن...

ويجب أن يكون واضحا أننا لن نضع أنفسنا تحـت حكم مصري، ولكننا نريد حكما بريطانيا".

ويروي هرتزل أن تشمبرلين قال له:

- إن الأوضاع ستبقى على ما هي (عليه. فلن نترك مصر. وأنا أعرف ذلك لأني كنت في الحكومة. وكنـا قـد قررنا الانسحاب من مصر في الثمانينات. ولكننا اسـتثمرنا فيها كثيرا من الأموال، وأصبحت لنا مصالح جديـدة إلـى درجة لا نستطيع معها أن نترك مصر.

.. وهكذا يمكنك، والوطن الذي نعمل من أجلـه، أن تستفيدوا من الممتلكات البريطانية. وأنا علـى يقـين أنكـم تستطيعون أن تستفيدوا.

أما إذا ساءت الأمور على غير هذا النحو، فأنا متأكد أنكم ستستطيعون أيضا أن تثبتوا أنفسكم جيدا.

وقال تشمبرلين لهرتزل:

- إن مصالحنا (أي مصالح بريطانيا) تقل يوما بعـد يوم في أسيا الصغرى. وسيأتي الوقت لا محالة الذي يشـب فيه الصراع حول هذه المنطقة بين فرنسا وألمانيا وروسـيا، بينما نحن نتراجع إلى المناطق الأبعد. وفي هذه الحال، ماذا سيكون مصير مستعمرتكم اليهودية في فلسطين، إذا قامـت في ذلك الوقت؟

وقال هرتزل لتشمبرلين:

- أظن أن ذلك سيكون في صالحنا، لأننـا سـنكون دولة "حاجزة".

ومتى تركونا في العريش، تحت الحكم البريطـاني، فإن فلسطين أيضا ستصبح ضمن السلطة البريطانية".

وبدا على تشمبرلين أنه اقتنع إلـى حـد مـا بهـذا الرأي[١٠].

ورغم أن اللقاء انتهى بوعد تشمبرلين بالحديث مـع وزير الخارجية لانسدوان، للضغط مرة ثانية على كرومـر، إلا أن التقرير الفني – في ٥ مايو ١٩٠٣ – قطع كل سـبيل للاجتهاد، وقد أرسل بطرس غالي باشا، بعد أسبوع واحد من التقرير، في ١١ مايو، خطابا إلى الكولونيـل جولـد سـمد، الضابط الصهيوني، ومندوب هرتزل الجديد الذي حل محـل جبرنبرج خطابا ينص على أن الحكومـة المصـرية نظـرا لتقرير جارستين لا تجد بدا من رفض المشروع.

ويشكو هرتزل في مذكراته – على طريقته – من أنه "يبدو أننا أخطأنا بإعطاء مسودة المشروع لكلوديت بـوزارة الحقانية المصرية، لأن فيها كثيرا مـن التفاصـيل، بينمـا مذكراتي "كانت أقل تفاصيل، وتبدو خالية من الأذى".

وأيا كان الأمر، أو الدافع، فإن الحكومة المصرية رفضت المشروع الصهيوني بتوطين اليهود في سيناء، ومدهم بمياه النيل عبر القناة، وقد يبدو التساؤل:

كيف رفضت الحكومة المصرية ذلك المشروع رغم الضغوط الصهيونية النشيطة على تشمبرلين ولانسدوان، ورغم نفوذ روتشيلد الضخم؟!

والجواب في ظني لا يرجع إلى مجرد "الكراهية" الخفية بين كرومر سليل آل بارنج، أصحاب البنوك البريطانية الذين ذاقوا الأمرين على يد آل روتشيلد، وليست تلك الكراهية هي التي تصنع التاريخ.

ولكن أكبر الظن أن الأسباب العامة كانت أقوى من الخاصة. وقد شرحها تشمبرلين – بإخلاص وصدق – لهرتزل. فبريطانيا كانت تدرك أن القارعة سوف تحدث خلال عقد أو عقدين لتصفية الإمبراطورية العثمانية، وسوف تندفع روسيا القيصرية وألمانيا وفرنسا اندفاعا عنيفا لتتقاسم تلك الإمبراطورية. وإذا كانت بريطانيا قد لعبت دور الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، من الناحية القانونية والشكلية، حتى يقف هذا سدا في وجه الأطماع الأخرى، وإذا كان هذا

قد صح طوال القرن التاسع عشر، فإن ثمار هذه السياسة قد حان قطافها مع مطلع القرن العشرين، بعد أن استتب الأمـر لإنجلترا ما بين المحيط الهندي والبحـر الأحمـر والبحـر الأبيض.

ومن خلال هذا "المنظور" الاستعماري البحت لم تعد بريطانيا مستعدة لزرع المشروع الصهيوني، ذلـك الوقـت بالذات. وقد أعقب هذا الرفض عام ١٩٠٣ – بعـام واحـد، الاتفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤، الذي زلـزل توقعـات الحزب الوطني المصري، وكان إيذانا بأن فرنسا وإنجلتـرا سوف يتقاسمان الشرق العربي، تمهيداً لمواجهة العدو الجديد الخطير، ألمانيا الذي بدأت قدراته البحرية العسـكرية تثيـر القلق والخوف. فأصبح عدو الأمس حليف اليوم، وكان لابـد من تأجيل مشروع "الدولة" الحاجز التي وصفها هرتزل بأدق الأوصاف إلى عقد آخر. وقد حدث ذلك عام ١٩١٧.

فإذا أضفنا على ذلك العامل الاستراتيجي العام، خطة بريطانيا في مصر والسودان، وأعالي النيل، وهـي الخطـة التي بدأت فور احتلال مصر عام ١٨٨٢، وأعادت احـتلال السودان عام ١٨٨٩، والاندفاع لتنظيم الري ببنـاء خـزان

أسوان الذي انتهى عام ١٩٠٢، وربط الزراعـة المصـرية بالصناعة البريطانية، والقطن المصري بالنسيج البريطـاني، فقد توفرت لدى بريطانيا – إذن – أسباب اقتصـادية هامـة لعرقلة المشروع الصهيوني، حتى لا تتهدد خططها الخاصة.

مشروع آخر للمواساة

ولم يكن معنى رفض المشروع تخلي بريطانيا عـن الصهيونية، ولا خلع هرتزل للعباءة البريطانية إذ أننا نقرأ – ويا للعجب – في جريدة الأهرام فـي عـددها ١٩ ديسـمبر ١٩٠٣، أي بعد سبعة شهور فقط، من انهيار المشروع الأول مشروعا بديلا، وهذا نص ما نشرته الأهرام:

"يعرف قراؤنا خبر ابتياع الخواجات سوارس والسير أرنست كاسل لسهول كوم أمبو بحري أسوان من الحكومـة المصرية على شروط بيناها في ذلك الحين، وخلاصـتها أن حضراتهم يأخذون من الحكومة المصرية ٣٠ ألـف فـدان فيصلحونها ويدفعون للحكومة ثمن الفدان الواحد ٢٠ قرشـا، أي حوالي ٦ آلاف جنيه من ثمن الأرض كلها فإذا نجحـوا في إصلاح ثلاثين ألف فدان كان لهم في السـنوات العشـر

الآتية أخذ السهل كله ومساحته نحو من مائة ألف فدان بالثمن ذاته. وتعهدت لهم الحكومة بمنحهم رخص وابورات للـري تروي تلك الأرض كلها، وقد أعطـتهم أول رخصـة لـري عشرة آلاف فدان، وستعطيهم في العام المقبل الرخص لري باقي الثلاثين ألف فدان، على شرط أن يدفعوا ١٠ قروش من ري كل فدان في السنة الأولى، و٢٠ في السنة الثانية، و٢٥ في السنة الثالثة، و٣٠ قرشا من ابتداء السنة الرابعة، وتعفى الأرض في السنوات الأولى من كل ضريبة ثم تضرب عليها ضريبة خفيفة حتى ١٥ سنة تمر على عمرها".

"ومعلوم أن الخواجـات سـوارس والسـير كاسـل أصحاب الأرض قد عينوا عزتلو المهندس الشهير إسـماعيل بك سري لوضع الرسوم براتب ١٢٠٠ جنيـه فـي السـنة، وطلبوا منه أن يتجرد لخدمة هذه الأرض فيعطونـه ٣ آلاف جنيه في السنة فأبى. وقد علمنا من الثقاة الخبيرين إن هـذا السهل سيكون بعد إصلاحه مسـتعمرة صـهيونية إذ يـؤتى لزراعته وإصلاحه بالفلاحين الإسرائيليين المعسـرين، كمـا فعل روتشيلد في فلسطين، وقد انتدب الآن أصحاب الأرض بعض الإسرائيليين للشروع بالأعمال الابتدائية وهكذا ألفـوا

مستعمرة صهيونية في أرض مصرية، وأغنوا الصهيونيين عن السفر إلى شرقي أوغندة ومجاهل أفريقيا كما أرادت إنجلترا".

وقد استمر هذا المشروع، الذي اشتراه سوارس وكاسل، وهما أيضا من كبار مؤسسي "البنك الأهلي المصري" عام ١٨٩٨، وقد تأسس هذا البنك بقيادة سلفاجو وكاسيل ورافائيل سوارس، ولعب سوارس دورا كبيرا جدا في الاقتصاد المصري، وقد تدفق الرأسمال الأجنبي منذ دكت دعائم الاستقلال الاقتصادي المصري، فنجد البنك العقاري المصري يتأسس في أول يناير ١٨٨٠، ويشترك فيه سوارس ورولو وقطاوي وهم من أثرياء اليهود، وقد شارك في بنوك السوسيتية جنرال، والكريدي ليونيه وكنتوار ناسيونال ديسكونت. وظل آل سوارس يتضخمون في أعمال البنوك وشراء الأراضي الزراعية والعقارية. فأسس جال سوارس البنك التجاري المصري، بل وتأسس بنك سوارس عام ١٩٣٦، وكان الأخوة رافاييل وجاك وكارلو من اشتهر رجال المال وأخطرهم.

وإذا كان إسماعيل بك سري قد رفض أن يتفرغ لهذا المشروع رغم الإغراءات المالية الضخمة، فإننا نجده بعـد ذلك وزيرا للأشغال العمومية ابتداء من ١٩٠٨، ويحتل هـذا المنصب ثماني مرات في ثماني وزارات كان آخرهـا عـام ١٩٢٣.

ولكننا نكتشف أمر إحدى الشخصـيات الصـيهونية الهامة في تاريخ النشاط الصهيوني بمصـر واسـمه: بـن "عاداه"، هو الذي تولى إدارة المشروع في بدايته، ثم تـولاه بعده طلعت حرب، وكيل الإدارة القانونية في الدائرة السنية، ومدير أعمال ممتلكات سلطان باشا، وقـد احتفلـت جريـدة اللواء عام ١٩٠٥ بتولي طلعت حرب هـذا المنصـب فـي موجة المطالبة بتمصير المناصب!

وقد حدث تغير في اتجاه المشروع إذ أننا نلاحظ أن الملكية بقيت للأجانب، ولكن هجرة جمـوع مـن الفلاحـين اليهود المعسرين على حد قول الأهرام قد اتجهت فـي عـام ١٩٠٧، في الموجة الثانية لهجرة اليهود، إلى فلسطين وإلـى "داجانيا" على الشاطئ الغربي لبحيرة طبرية.

وقد بدأت هذا العام – والأعوام التي تلته – أكبر موجة هجرة "منظمة" ومخططة "إلى فلسطين. وفي داجانيا ولد أول جيل "الصابرا"، ومنهم: موشى دايان قبل أن ينتقل إلى فهلال غربا.

ولا يذكر المخضرمون الذين عاشوا تلك الأيام شيئا عن هذا المشروع، لأن الرقابة على الصحف الوطنية امتدت عام ١٩٠٩ بإعادة قانون مطبوعات ١٨٨١، ولأن سياسة ضرب صحافة الحزب الوطني انتهت إلى إغلاق اللواء والعلم والجرائد الأجنبية الناطقة بلسان هذا الحزب..

ولا يذكر المخضرمون الذين عاشوا في القاهرة في الأربعينيات سوى أن سوارس أول منشئ لأول مستعمرة صهيونية في مصر، كان له شأن كبير في حياتنا الاقتصادية، بل كان له ميدان أطلق اسمه عليه في وسط القاهرة، وهو ميدان مصطفى كامل الآن.

فإذا لم يذكروا ذلك، لعلهم يذكرون عربات سوارس التي كانت تجرها الخيول والبغال، والتي بقيت لتنقل القاهريين من قاهرة المعز إلى قاهرة الأيوبيين، ومن باب النصر أو باب زويلة إلى القلعة، ومن ثم يذكرون تلك

الأبيات المريرة الساخرة التي قال فيهـا "بيـرم التونسـي" قصيدته الوصفية الشهيرة ومطلعها:

"ركاب سوارس بعيد عنك شاق هلافيت".

هوامش الفصل الخامس

(١) "كفاح شعب مصر فـي القـرنين التاسـع عشـر والعشرين"، محمد صبيح، الطبعة الثانيـة، ١٩٦٦، ص٢٤٧ – ٢٥٠.

(٢) مذكرات الخديو عباس حلمي – جريدة المصري – مايو – يونيو ١٩٥١.

(٣) النيل الأبيض، تـأليف: الآن مورهيـد، ص١٩٨، طبعة ١٩٦٢.

(٤) اجبشيان جازيت، ٢٥ مارس ١٩٠٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المـذكرات الكاملـة لتيـودور هرتـزل، الطبعـة الأمريكية، ص١٤٤٦.

(٧) اجبشيان جازيت، ٢٦ مارس ١٩٠٣.

(٨) راجع مقالي كامل زهيري، مجلة الهـلال، عـددي سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٨، السان سيمونية في مصر.

(٩) نص تقرير ويليام جارستين في ملاحق هذا الكتاب.

(١٠) المذكرات الكاملة لهرتزل.

الفصل السادس

المشروع الصهيوني الجديد

- ماذا وراء إحيـاء مشـروع ١٩٠٣ لتحويـل ميـاه النيـل إلى سيناء؟
- المشروع الجديد إحياء لمشروع ١٩٠٣ بالإضافة إلى أخطار عسكرية وعمرانية وسياسية.
- تفاصيل مشروع بيع مياه النيل لإسرائيل.
- ماذا نشرت جريدة معاريف ١٩٧٤.
- ما هي أخطار المشروع الصهيوني؟

يدور الحديث الآن تلميحا وتلويحا وتصريحا، حـول تحويل مياه النيل على النقب في إسرائيل!.

والتلميح يظهـر أحيانـا فـي الصـحف العالميـة أو التصريحات الرسمية. والتلويح من الدبلوماسـيين الـذين يظنون أنهم يستطيعون اللعـب بورقـة ميـاه النيـل فـي المفاوضات مع إسرائيل، لعلها تخفف مـن ضـغطها علـى الضفة الغربية، وقطاع غزة "وتتوقف عن عرقلة مفاوضـات إذا لاح لها بريق الأمل في الحصول على صـفقة العمـر"، وهي شراء مياه النيل بكميات وفيرة تكفي لتعميـر النقـب، وهي ثلثي إسرائيل.

أما التصريح، فهو في الجرائـد الإسـرائيلية التـي تتحدث عنه من غير خفاء، وبصراحة تامة.

ولقد كشفنا في الفصول السابقة من هذا البحـث، أن فكرة مشروع تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتـوطين اليهود فيها يعود إلى عام ١٩٠٣، وبينـا خطـورة وجديـة

المفاوضات بين هرتزل وتشمبرلين، وبينه وبين كرومر وبطرس غالي، وكشفنا كذلك بعض أسباب فشل هذا المشروع، ومنها ما هو فني يتصل بكميات مياه النيل التي طلبتها الصهيونية لري سيناء، ومنها صعوبة تنفيذ فكرة الأنفاق تحت قناة السويس فنيا – وهو ما لم يعد صعبا الآن بعد تطور الفنون الهندسية الحديثة.

والخطير هو ظهور هذا المشروع الآن على صفحات الصحف الإسرائيلية دون أن تنتبه إليه تماما الصحافة العربية، أو تعلق عليه بما يتناسب مع خطورته.

وحتى لا يكون حديثنا ضربا من التهويل أو التكهنات، فإننا ننقل ما نشرته جريدة "معاريف" الإسرائيلية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨، ونكتفي بهذا ونغفل بقية التلميحات أو التلويحات الأخرى!

قالت الجريدة الإسرائيلية ما نصه:

"كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة شهور، بأن هناك اقتراحا إسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لإسرائيل. وبالفعل فإن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية. وهي فكرة المهندس اليشع كلي، الذي يعمل في شركة تاحال،

الذي نشر منذ أربع سنوات ونصف مقالا عن هذا الموضوع في مجلة "أوت"..

وقد كان ذلك بعد حرب يوم الغفران بفترة قصـيرة، عندما حلم الرجل بمبادرة السادات. وبالتأكيد أنه لم يكن يحلم بإمكانية تحقيق هذا المشروع فـي القريـب العاجـل بـين الدولتين، لأن جراح الحراب الدامية لم تكن قد التأمت بعد".

وتقول معاريف:

لقد كان عنوان مقال اليشع كلي هو "ميـاه السـلام"، وقد كتبه "لحل مشكلة المياه التي ستضطر إسرائيل لمواجهتها لبضعة سنوات قادمة".

ويرى اليشع كلي أن حل المشكلة موجود، في جلـب مياه من دول مجاورة، أي "إحضار مياه من نهر النيل إلـى النقب الشمالي" وقد أضاف إلى قوله – "إن هذا شيء منطقي ليس فقط على خريطة وهمية لا توجد فيها حدود سياسية، بل أيضا على خريطة واقعية بها حدود سلام".

"وتنفيذ هذا المشروع – لا يتطلب فقط ظروفا سياسية مثل تلك الظروف القائمة الآن، ولكن لابد أن تكـون هنـاك أيضاً فائدة اقتصادية من المشروع". وقد شـرح المهنـدس

اليشع كلي كلامه بقولـه: "إن هنـاك دولا كثيـرة مسـتعدة للمتاجرة في مورد طبيعي حتى مع دول معادية، مثل الصين التي تبيع المياه لعدوتها هونج كونج".

"والفائدة التي يمكن أن تقدمها مصر في حقيقة الأمر نابعة من هذا الاتجاه. ومن أن تبيع مياه إسـرائيل لزراعـة القطن بنفس الثمن الذي تبيع به القطن نفسه، وهـذا الشـيء نافع لإسرائيل حيث يستطيع المزارع الإسـرائيلي أن ينـتج بواسطة متر مكعب من الماء ستة أضعاف ما ينتجه الفـلاح المصري من القطن بنفس كمية المياه" (كذا).

وتضييف جريدة معاريف في تحقيق ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ قولها:

- ولهذه الإضافة أيضا مغزى هام، لأن مشاكل المياه لدى إسرائيل يمكن أن تحل على المـدى البعيـد بواسـطة استخدام نسبة ١٪ من مياه نهر النيل (٠,٨ مليار متر مكعب في السنة من حوالي ٨٠ مليار متر مكعب في السنة).

وقد أعطى اليشع كلي في مقاله تصـورا اقتصـاديا تستطيع به إسرائيل الإمداد بالقدر المطلوب من المياه، وهـو

حوالي ٣٠ متر مكعب في الثانية. ويتم نقل المشروع بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية، وفي الجانب الآخر، تصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة، تقع شمال غرب، بالقرب من طريق العريش – القنطرة. ومن هناك تسير بمحاذاة طريق "غزة – العريش" حتى خان يونس. وهناك في خان يونس – يتشعب مجرى مياه واحد لقطاع غزة، ومجرى آخر للنقب في اتجاه أوفاكيم وبيرسبع".

"وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بكل تفرعاتها حوالي ٢٥٠ كيلومتر".

وتضيف جريدة معاريف في نفس المقال:

"عندما نشر مقال اليشع كلي حسب الكثيرون أنه قد ضل الطريق. ولكنه – على حد قوله – يرى أن كل من يمعن النظر في المشروع بعيدا عن الظروف السياسية سيكتشف أنه مهم وجدير بالدراسة. واليوم نجد أن هناك إحساس يفسر الكثير من الإقرار الآن بأن هذا المشروع ليس طائشا.. كما بدا عند نشره (عام ١٩٧٤). ويقول المهندس كلي – مع التحفظ – إنهم يدرسون في شركة تاحال كيفية استيعاب هذا الموضوع المعقد، ويحتمل أن يقوموا في

القريب العاجل بتخصيص مجهودات لهذا المشروع، واحتمالات إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ احتمالات كبيرة الآن".

المهندس والشركة؟!

وقبل أن نمضي في تحليل هذا المشروع وآثاره الخطيرة، لا بد أن نتساءل:

- من هو كاتب المقال، المهندس اليشع كلي؟

والجواب ننقله عن معاريف نفسها، إذ تقول إنه مدير التخطيط طويل المدى في شركة تاحال.

ومعروف أو غير معروف، أن شركة تاحال هي شركة مساهمة إسرائيلية تملك الحكومة الإسرائيلية ٥٢٪ من اسهمها، ويملك الباقي مناصفة الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

ومعروف أيضا أن مهمة الشركة هو التخطيط لاستثمار الموارد المائية في إسرائيل، والقيام بالدراسات اللازمة.

وفي إسرائيل ست مؤسسـات، أو هيئـات تتصـل بالمياه. أولها وزارة الزراعة – التي يتولاها دائما عسكريون من دايان إلى شارون. وهي التي تختص وحـدها بإصـدار تراخيص حفر الآبار، واستغلال المصادر المائية، والإشراف على الأبحاث. وهناك مجلس المياه الذي أُنشئ عـام ١٩٥٩، ويترأسه وزير الزراعة، وتشترك فيه بقية الهيئات المائيـة. ويتولى المجلس وضع سياسة أسعار المياه التي تختلف بـين المدن والمصانع والمستوطنات. وتدعم الحكومة الفارق بـين تكلفة المياه وسعرها المنخفض الذي تبيعه للزراعيين.

وهناك بعد ذلك، شركة "ميكورت"، وهـي شـركة تتملكها بالتساوي الحكومة، والهستدورت (ولاتحـاد عمـال إسرائيل نشاطات مائية وصناعية ضخمة) والوكالة اليهوديـة والصندوق القومي اليهودي. وشركة "ميكورت" هي التي تنفذ ما تضعه شركة "تاحال" من خطط.

ومعنى ذلك أن المشروع المقترح لأول مـرة عـام ١٩٧٤، والذي ظهر على السطح عام ١٩٧٩، تتولاه شركة تاحال، وهي مؤسسة هامة في إسرائيل، بل هـي المؤسسـة

المنوطة بتخطيط المياه ودراسة المشاريع، وهي التي وضعت كل مشاريع المياه منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن.

وقد يكون من المهم أيضا أن نعرف، نقلا عن معاريف، أن المهندس اليشع كلي، كان في بعثة نيكاراجوا لمدة عام، ليدرس تخطيط وتنفيذ الأنهار فيها.

ومعنى ذلك أيضا أننا أمام مشروع جاد، وليس مشروعا طارئا أو حلما من أحلام المهندسين.

أهمية النقب

وسوف نبعد عن الحديث أي إشارة إلى الأطماع "التقليدية" للحركة الصهيونية في موارد المياه العربية. فقصة مشروع تحويل مياه شبه جزيرة سيناء عام ١٩٠٣ طبقا مشروع تيودور هرتزل، وجوزيف تشمبرلين، قد تناولناه تفصيلا وبالوثائق في الفصول السابقة.

ومشروعات الحصول على مصادر المياه العربية ظهرت منذ عام ١٩١٩ في المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر السلام بباريس، وكان تنص على "أن تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض بالقرب من صيدا،

وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبال لبنان حتى جسـر الفرعون، ثم إلى البير، وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم، وتتمه جنوبا، لتتبع الخط الفاصـل بـين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ".

وإذا كان مشروع ١٩٠٣ قد تحطم، أو تأجل، بسبب الظروف الدولية التي فرضت على إنجلترا سياسـة الوفـاق الودي مع فرنسا عـام ١٩٠٤، تأهبـا لمواجهـة ألمانيـا، واستعدادا للصدام مع تركيا وألمانيا عند الانتقال إلـى تنفيـذ سكة حديد الحجاز، كما حدث تماما في عـام ١٩٠٦، فـي الحادث المعروف بحادثة طابة، وكل ذلك تمهيـدا للحـرب العالمية الأولـى، وللانتهـاء مـن تنـافس ألمانيـا داخـل الإمبراطورية العثمانية سواء في اتجاه الحجـاز أو العـراق أو سوريا، فإن نفس المشاريع والأطماع الصهيونية بقيـت، أو على الأدق تأجلت لموعد لاحق!

ومعروفة كافة المشاريع الصهيونية، قبـل ظهـور إسرائيل، ومنها اقتراح عام ١٩٤١ الذي قدم للرئيس اللبناني الفريد نقاش عام ١٩٤١ لاستثمار المصادر المائية في لبنان.

وقد انكشفت أبعاد هذا المشروع، ومراميه. وأوقفته الأصوات الوطنية في حينه.

وتأتي بعد ذلك سلسلة من المشاريع الأمريكية مـن لورد ميلك عام ١٩٤٤ إلى مشروع جونستون ١٩٦٥، وكلها تعني "التربص" بالميـاه العربيـة شـمالا وشـرقا وجنوبـا والانقضاض عليها كلما حانت الفرصة!!

الخطر الجديد

ولسنا هنا نناقش جدية المشروع الصهيوني الجديـد ولا شك في جديته، لأنه صادر من هيئة التخطيط الرسـمية، وهو ليس مجرد شطحة مهندس حالم، ولكننا نتوقـف عنـد نقطتين هامتين:

أولا: أن المهندس اليشع كلي عرض الموضوع بنفس الطريقة التي عرضتها به البعثـة الصـهيونية الفنيـة عـام ١٩٠٣.

تهوين شديد. وتبسيط أشد. فمشـروع ١٩٠٣ كـان أيضا يخفى "عدد سكان" سيناء، ويقلـل مـن كميـة الميـاه المطلوبة، وذلك حتى تتم الصفقة، وخاصة أن من لا يملـك

كان يعطي من لا يستحق، إذ أن الصفقة كانت تتم في الدرجة الأولى بين إنجلترا في عنفوانها الاستعمارية، والصهيونية في عنفوانها العنصري.

واليوم، يطرح المهندس الصهيوني مشروعه الجديد، قائلا: إن حل مشكلة المياه في إسرائيل لا يحتاج إلى أكثـر من ١٪ من مياه النيل سنويا (٠,٨ مليار متر مكعـب فـي السنة من حوالي ٨٠ مليار متر مكعـب). وهكـذا يصـوغ المشروع بطريقة "إعلامية" هذه للتهوين من الكمية، والتقليل من أهميتها.

ولكننا إذا علمنا أن مصر كلها، تقتطع طبقا لاتفاقيـة ١٩٢٩، ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وإذا قارنا بين عدد سـكان مصر الذين يتزايـدون بسـرعة تلـتهم كـل الإصـلاحات الزراعية، وجدنا أنفسنا قاب قوسين أو أدنـى مـن كارثـة حقيقية!.

مشكلة المياه في إسرائيل

إن شركة تاحال – إياها – وضعت ثـلاث خطـط لزيادة كمية المياه في إسرائيل. الأولى من عام ٥٣ إلى ٦٠،

لزيادة كمية المياه من ٨١٠ مليون متر مكعب، إلـى ١٧٣٠ مليون متر مكعب. والخطة الثانية عشرية مـن ١٩٥٦ إلـى ١٩٦٥ لزيادة مساحة الأراضي المروية من ٨٨٠ ألف دونم إلى ٣ ملايين دونم، أما الثالثة، وهي من عـام ١٩٦٦ إلـى عام ١٩٧٤، فترمي لزيادة كمية المياه ٩٢ مليون متر مكعب لتصل في المرحلة الثانية إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب.

والمعروف أن الاتجاه الجديد في إسرائيل هو الاتجاه جنوبا، إلى النقب.

ومساحة النقب [١] ثلثا مساحة إسرائيل. وقد حصلت عليها إسرائيل بعد اغتيال الكونت برنادوت الوسيط الـدولي بدعوى أنه يتحيز للعرب في مشروع التقسيم. والنقب محاط أيضا بهالات من القدسية شأن الدعوى الصهيونية التي تخلط الأطماع السياسية بالعقيدة، والأخطـر أن زراعتـه تسـهل استيعاب مزيد من يهود (المنفى" أو الدياسبورا، ولا نضـيف جديدا إلى أن انتفاخ إسرائيل، بإصلاح النقب – سواء عـن طريق بيع مياه النيل، أو المشاركة في مشروعات مشتركة – سيؤدي إلى إضافة ٤ ملايين صهيوني، وهـو مـا يجعـل إسرائيل على مدى عشرين عاما أقوى دولـة فـي الشـرق

الأوسط بلا منازع. وسيؤدي ذلك إلى اخـتلال أي تـوازن، حتى التوازن الذي يفترضه القرار ٢٤٢، لأن درجة الزيـادة في الدول العربية من سوريا أو العراق أو لبنان أو الكويـت والسعودية لا يمكن أن تسير بنفس هذه الدرجة.

إن الزيادة السكانية في هـذه الـبلاد هـي الزيـادة الطبيعية عن طريق التناسل، وحتى لو بلغت الدول العربيـة أكبر نسبة في العالم، فإن الزيادة "الصناعية" فـي إسـرائيل، عن طريق نقل اليهود من الخارج، ستضيف اختلالا فظيعـا لهذا التوازن الديموجرافي، بل سيركل بأقدامه أي تصور عن أي توازن مفترض!

وحتى نبدد أي ظن بأن هذا المشروع هـو مجـرد شطحة هندسية، فإننا نورد الأسباب العديدة لجديته ومنها:

أولا: إن إسرائيل قد أتمت مشروع طبريـة النقـب لتحويل مياه الأردن، وقد مدت في ذلك القنـوات المغلقـة، أو الأنفاق وسط الجبال، ومد القنوات الخرسانية، والأنابيـب الحديدية، وتبدأ هذه القناة الطويلة من شرقي إسـرائيل إلـى غربها إلى وسطها، فتسير في محاذاة السهل الساحلي، مـن الطابغة إلى أيشد كينريت إلى تل العريمة إلى سهول الغوير،

إلى نفق عيلبون أو عبلين إلى سهل الطوف، ونزية عرابـة، ووادي مالك، إلى نهلال في مقاطعة يزراعيل في مرج ابـن عامر على طريق حيفا الناصرة. وتنتقل هـذه القنـاة إلـى كيبوتز مسمارها عمق، ثم رأس العين، وبتـاح تكفـا، إلـى العوجا (اليركون)، ثم طيرة يهودا، ونوجـا فـي مقاطعـة عسقلان، وجثيم في مقاطعة بير سبع قرب حدود غزة حتـى مستعمرة ماجن شمال النقب. (انظر الخريطة).

وقد استنفدت إسرائيل المياه، أو كل قطرة ماء، مـن الأنهار، سواء الأردن أو العرجون، وكل قطـرة مـاء مـن الأمطار، أو تحلية المياه المالحة، أو حتى إعادة تصفية ميـاه المجاري.

وامتداد المشروع الصهيوني الجديد، معناه نقل ميـاه النيل إلى النقب الشمالي الغربي لتتصل هذه القنوات "الجديدة" بالقنوات القديمة، وبذلك تتصل مياه النيل بمياه الأردن، وتمتد شبكة مائية إلى الجنوب لتعميـر النقـب بشـريا وزراعيـا وصناعيا بل وذَريا (لأن ديمونا تقع في شرقي بير سبع)!

ثانيا: إننا لا نستهين بهذا المشـروع، لأن إسـرائيل تعتمد في دراستها على مشاريع قديمة، للري، وأبحاث قديمة

في الحفريات والآثار تعود إلى أيام الانتداب ومـن أهمهـا أبحاث لودرميلك صاحب فكرة مشروع تحويل نهـر الأردن إلى النقب. وقد لا يعرف الكثيرون أن لودرميلك قـد نشـر كتابه "فلسطين. أرض الميعاد" ١٩٤٥، بعد أن مسح صحراء سيناء والنقب، وهو يعتمد في أدائه علـى أبحـاث مكانيـة، وتصوير من الجو، وأبحاث أثرية، تؤكد أن منطقتي النقـب وسيناء أيضا تعود إلى حضارة زراعية كانت أيام الأنباط[٢]، وهم أصحاب حضارة زراعيـة، وكـانوا عربـا توطنـوا، وازدهروا تجاريا وزراعيا، أيام سوريا البيزنطية.

ويقول لودرميلك في كتابه (ص١٢٨) [٣] : "نجد دليلا على أن هناك شعبا نشيطا ومزدهرا عاش، هذه النواحي، في العهود التالية للإنجيل، وهذه الأدلة بقايا ست مدن، وقد وصل إلى قمة ازدهاره، عصر جوستنيان الإمبراطور البيزنطي".

وقد كانت عاصمة البيزنطيين هي البتراء في شرقي الأردن الآن، وتؤكد اكتشافات ليونارد ودلي، ولورنس فـي كتابهما "التيه" عام ١٩١٤ أن الأنباط اعتمدوا علـى خـزن المياه، وقد تفوقوا في الهندسة الزراعية.

بل ويذهب أيضا الماجور جارفيس (حـاكم سـيناء البريطاني) في أبحاثه في سيناء والنقـب (ومنشـورة فـي Royal Central Asia journal عام ١٩٣٨) أن العوجـة والخالصة ورحيب وعبده كرنـب وغيرهمـا كانـت آهلـة بالسكان الذين يعتمدون على الزراعة.

ولا شك أن إسرائيل أيضا تعتمد على أبحاث سـير جون سيمبسون الذي أرسلته الحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ لرصد إمكانيات الزراعة فـي فلسـطين، وهـو يؤكـد أن "إمكانيات زراعة منطقة بير سبع إذا توفرت المياه إمكانيات مؤكدة".

ثالثا: من الملفت للنظر أن الاستيطان أو الاسـتعمار الصهيوني قد بدأ بطريقة عفوية منذ ١٨٧٩ و ١٨٨٢ علـى يد جماعة البيلو، فقد بدأت المرحلة الثانية لهجـرة منظمـة ومخططة عام ١٩٠٧، ثم استمرت موجات الهجرة والتوطن وشراء الأرضي، مصحوبة دائماً، بالبحث العلمي، والتدريب العسكري، والأيدلوجية الصهيونية، وقد تركزت في أغلبهـا وحتى عام ١٩٤٨، في الشمال حيث المياه، وحيث إمكانيات الزراعة والصناعة، ولكنها بعد إنشاء إسرائيل اتجهت جنوبا

– على استحياء – ولكن بتخطيط عسكري اقتصادي، تجـاه الحدود المصرية بين سيناء والنقب.

ويمكن أن نعتبر أن عام ١٩٧٤ هو عام الانطـلاق جنوبا للتركيز على النقب، وبتحليل المستعمرات والمراكـز الصناعية أو العلمية أو الذرية التي أقيمت من عـام ١٩٤٨، وخلال ثلاثين عاما، في النقب، أن كل شيء قد أعـد تمامـا حتى إذا وصلت شرايين المياه، اتصلت الحياة الاسـتيطانية، وتضاعف عدد يهود إسرائيل (حتى ضمن الحـدود الدوليـة التي تعترف بها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨)، وهـو مـا يصل بنا إلى تنبؤ رهيب بإمكانيات الاتجاه جنوبا على حدود السعودية والأردن ومصر، بما يحويه ذلك مـن إمكانيـات عسكرية خطيرة قد تبررها – من وجهة نظر غير عربية – خطورة أهمية منابع البترول في العالم العربي.

الأساطير العلمية

ويهمنا هنا، ونحن نناقش هذا المشروع أن نرد على هذه الموجة المرتفعـة ممـا أسـميه الخرافـات العلميـة، أو الأساطير التنبؤية، التي تعتمد عليها بعـض المؤسسـات العربية التي تدعي أنها تعتمد على علم "التنبؤات" أو قيـاس احتمالات المستقبل.

ولا ينفع ذلك أن تستعين هـذه العقليـة "الخرافيـة" بالكمبيوتر، والأدمغة الإلكترونية!

وقد هبطت علينا أخيرا بعض الكتابـات "العربيـة"، للأسف، التي يتحدثون فيها عن احتمالات المسـتقبل للعـالم العربي عام ٢٠٠٠، على ضوء التسوية الثنائية، أو التسوية الشاملة!

ومن المضحك المبكي أن تضع هذه الكتابـات كـل الاحتمالات، وتتناول كل التفاصيل، من تأثير كامـب دايفيـد على التغيير الاجتماعي، أو السياسي، بل وأحيانا على بنيـة المجتمع الإسرائيلي، وأن تهمل في نفس الوقت هذا المشروع المحوري الخطير.

وفي ظني أن مثل هذه الروح التنبؤية ليست من العلم في شيء إذا أغفلت المشاريع الفعلية أو المحتملة في القريب العاجل.

والدراسة العلمية الحقيقية لا تعني حشو الأدمغة الإلكترونية بأسئلة ساذجة للحصول على حلول أكثر سذاجة.

الدراسة العلمية للصراع العربي الإسرائيلي، مثله مثل أي صراع آخر، لا تنفصل عن المشاريع الاقتصادية والمالية المطروحة.

ومن أجل هذا، كانت دراستنا عن مشروع مياه النيل عام ١٩٠٣. وكان بحثنا في هذا الاقتراح الخطير الجديد عن تحويل مياه النيل الآن.

إن دراسة الشرق الأوسط في الربع الأول من القرن العشرين لا يمكن أن ينفصل عن مشروع مد سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد وعن المنافسة – بالتالي – بين المشاريع الألمانية والمشاريع البريطانية والفرنسية. بل إن حرب ١٩١٤ – ولو في شقها الشرق الأوسطي – لم تكن سوى حربا حول هذه المشاريع.

وكما ارتبط مصير مصر بقناة السويس لأكثر مـن سبعين عاما، فإن دراسة احتمالات المسـتقبل لا يمكـن أن تنفصل عن دراسة مثل هذه المشـاريع الخطيـرة، القائمـة والقادمة!.

من أين تأتي الأموال؟

والمضحك المبكي حقا أن هؤلاء الدارسين لمسـتقبل المنطقة، يغفلون دور البتـرول وأهميتـه، ودور الممـرات البحرية والموارد المائية وأهميتها، وهم كـذلك يغفلـون أن إسرائيل – وهي في حاجة ملحة إلى مزيد من المياه ومزيـد من الدعم البشري من الخارج، سوف يزداد احتياجهـا إلـى مزيد من الدعم المالي من الخارج لتحقيق مثل هذه المشاريع.

فليس في إسرائيل – داخليا – مدخرات تكفي لتمويل هذا المشروع الذي سوف يتكلف مئات الملايـين بـل ألاف الملايين من الدولارات.

ومعنى ذلك أن إسرائيل ستستمر "دولة محمية" مـن الولايات المتحدة – حتى لو اشتركت فـي التمويـل رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية – وسوف تستمر إسرائيل فـي

نفس ظاهرة "جنوب أفريقيا" التي كانت تستغل مناجم الذهب، وفي نفس الوقت تحتاج إلى مزيد من الأيدي العاملة السوداء من "الأهالي".

ولهذا فنحن أمام خطرين، ينـافس الخطـر منهمـا الخطر الآخر.

١- أولها، هو سياسة الافتقار المتزايـد، أو اتسـاع الفرقة الاجتماعية في المجتمع المصري، سوف تدفع بمزيـد من الأغنياء إلى أعلا، ومزيد من الفقراء إلى أسفل، وسوف يتدافع هؤلاء الفقراء، مع ضيق الأرض الزراعية، واخـتلال الصناعة الوطنية، إلى الارتماء فـي أحضـان مثـل هـذه المشاريع.

وقد يرتفع أجر العامل المصـري، نسـبيا، ولكنـه سيتحول إلى "جيش" من المرتزقة أو عمال التراحيل، وهـي نفس الظاهرة التي تولدت عن الوجود الفرنسي في الجزائر، بل وتونس، إلى طرح أكثر من مليـون عامـل جزائـري يعملون في الأعمال الشاقة الأوروبية".

إنني أكاد أسمع أصداء صرخات فلاحي مصر حين كانوا يعملون في السخرة أيام حفر قناة السويس!

وبعد..

هذا النيل الذي أصبح معبودا أيـام الفراعنـة: بـل وتكونت حوله أساطير أوزوريس وإيـزيس، ووصـل فيـه التقديس إلى إلقاء الأحياء في مجراه قربانا، بل وصـل فيـه التقديس إلى حد رفع الغرقى فيه إلى مرتبة القديسـين، بـل وتحريم كل ما يعيش في النيـل كالسـمك وفـرس النهـر والتماسيح، والذي كان الفراعنة يقسمون فصولهم إلى فصول ثلاثية، تبعا لحركته من فيضان وهبوط، وأحاطوه بـالخوف والتمني، وربطوه بالنجم الشعري الذي كان يظهر في وقـت بداية الفيضان!..

وهذا النيل الذي ارتبط الماء فيه بالدماء حتى وصف هيرودت مصر، بأنها هبة النيل، وهو الـذي ارتـبط فيـه السودان بمصر بوشائج القربى والدين والدم، وهـو الـذي أخرج عباقرة المهندسين المصريين في العصر الحديث، فقد أصبح محمد مظهر، ومصطفى بهجت أول مبعوثين مصريين لدراسة الهندسة عام ١٨١٦ في مدرسة البولتكنيك ببـاريس، من كبار رجال الري، ومن بعدهم علـي مبـارك، وأمـين سامي، حتـى سـميكة وعثمـان محـرم وموسـى عرفـة

والشرباصي وغيرهم مئات، كانوا أقرب إلى أمهـر "القـادة العسكريين" لتنظيم الري، ومنع أخطار الفيضان، وهذا النيل الذي دارت حول مشروع السد العالي أحد الحـروب، كمـا دارت حول قناة السويس حـرب ثانيـة، مـاذا تخبـئ لـه "التنبؤات"؟!

لقد أصبح الصراع على مصـادر الطاقـة المائيـة، لا يقل عن الصراع على الطاقة الحرارية، وخـلال أعـوام سيصبح سلاح "القمح" لا يقل خطرا عن سلاح "البترول".

فأين نحن من هذه المشاريع؟!

ومتى يتحدث مهندسونا وزراعنا وفلاحونا ومثقفونـا – ومصر زاخرة بالوطنيين في كل مكان.

إن أخطار المشروع الصهيوني للحصول على ميـاه النيل لا تقل عن إنشاء إسرائيل نفسها عام ١٩٤٨.

وليس هذا الكتاب سـوى وثيقـة اتهـام للأطمـاع الصهيونية.. وكلمة دفاع من وطن عـرف أهميـة العمـل والعرق. بل عرف أول عريضة تطالب بالعدل، وهي شكوى "الفلاح الفصيح" منذ خمسة آلاف عام!

إنها صرخة تحذير وتنبيه لا عرق وطن في العـالم عرف العمل وعرق الإنسان!!

هوامش الفصل السادس

(١) يقول كتاب "دليل إسرائيل" ص١٤٩، إن النقب لم يكن في يوم من الأيام منعزلا عن الاتصال المباشر بالناس. فإن بئر السبع كانت مدينة في عهد إبراهيم، مشهورة بمصادر مياه الشرب الدائمة من الأبار والينابيع، وموقعها الهام على طريق التجارة. وفي عهد قريب تم العثور على مساكن في جوف الأرض يرجع تاريخها إلى ما قبل إبراهيم بألفي عام.

... وفي السنوات الأخيرة حدد الأثرى الأمريكي د. نلسون جلويك Nelson Gluek حوالي ثلثمائة مكان كانت مأهولة بالسكان. إذ بعد أن سحق الإمبراطور الروماني أدريان الأنباط في القرن الرابع الميلادي، قام الحكام البيزنطيون الجدد لفلسطين بإحياء بعض مدن الأنباط التي كانت تقع على طريق التجارة الهامة.

(٢) تقول الانسكلوبيديا البريطانية الجزء ١٦ ص٥٦ من الطبعة ١٩٥٦، إن الأنباط أو النبطيين شعب عربي قديم عاشوا حوالي ٣١٦ ق.م، بين سوريا والعربية إلى البحر الأحمر. وقد ظل النبطيون أهل تجـارة وزراعة. وانتشرت حضارتهم الزراعيـة، وكـانوا يتخذون البترا عاصمة لهم وهي تقع فـي الأردن. وبترا معناها باللاتينية الصخر، ومنها اشتق البترول أي زيت الصخر. وقد قضى الإمبراطور تراجـان على مملكتهم المزدهرة.

وقـد كشـفت الأثريـة ديانـا كيربـردج Diana Kirbridge أن ١٣ معبدا وجدت في البترا، وتنور وقصر الدرع وجرش ورباح وسيناء.

Le Temple Nabateen de Ram, son evolution architectural.

ويقول د. "فيليب حتى" في كتاب: "تـاريخ سـورية ولبنان وفلسطين" (ج١)، إن حضارة الأنباط عربيـة في لغتها، آرامية في كتابتها، سامية فـي ديانتهـا، ويونانية رومانية في فنها وهندستها المعمارية، وهي

لذاك حضارة مركبة، سطحية في مظهرها الهليني، ولكنها عربية في أساسها، وبقيت كذلك.

وقد أصاب المؤرخون القدامى سترابو ويوسيفوس دويودورس بإطلاق اسم العرب على الأنباط.

وقد كانت ديانة الأنباط من النوع السلمي الشائع وأساسها طقوس الخصب المتصل بالزراعة (ص٤٢٨).

... وكانت مدينتهم المدينة الوحيدة بين الأردن والحجاز التي توجد فيها مياه غزيرة ونقية... ولم يكتف مهندسو المياه الأنباط بمياه ينابيعهم، ولذلك أصبحوا بارعين في استخراج المياه الباطنية، وفي استخدام مياه الأمطار القليلة.

١- l'Agriculture en Israel edité par le centre Israllien de documentation pour les pays de langue française, Ambassade d'Israel, ١٩٦٣.

٢- The Master Plan for Isarel irrigation development Tel Aviv, Jun ١٩٥٦.

٣- Water works in Israel, Forecast and Implication, Publication No. ٣ Ministry of Agriculture, water commissioner Economic section, June ١٩٦٦.

(٣) من المراجع الهامة عـن الميـاه والزراعـة فـي إسرائيل :

Palestine, Land of Promise.
By: water clay Lowdermilk,
With a forward by Sir E. John Russel, London, ١٩٤٥.

ملاحق

* الأحزاب والقوى السياسية في مصر تدخل معركة الدفاع عن النيل

*

١- المراسلات المتبادلة بين السادات وبيجين والملك الحسن

٢- مجلة "أكتوبر": "مشروع زمزم الجديدة" ١٦ ديسمبر ١٩٧٩

٣- "التقدم": شريان مصر لإسرائيل ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩

٤- شفيق أحمد علي: ما بين النيات الطيبة والالتواء المتعمد "روزاليوسف"–١٠ مارس ١٩٨٠

٥- د. حلمي مراد: محاكمة مصطفى خليل "الشعب" ٢٦ أغسطس ١٩٨٠

٦- د. أحمد فؤاد الخولي: مياه النيل هل تكفي مصر؟ "الشعب" ٩ سبتمبر ١٩٨٠

٧- د. نعمات أحمد فؤاد: قضية حياة أو موت؟ "الشعب" ٩ سبتمبر ١٩٨٠

٨- د. حامد ربيع: حول شرعية التبرع بماء النيل "الشعب" ٩ سبتمبر ١٩٨٠

٩- د. محمد عصفور: الأرض.. والمياه.. والاستقلال "الشعب" ٩ سبتمبر ١٩٨٠

١٠- إبراهيم شكري: لا لتحويل مياه النيل "الشعب" ٩ و ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

١١- ممتاز نصر: عرض غير قانوني "الشعب" ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

١٢- رفعت سيد أحمد: مياه النيل وأزمة المشاركة السياسية "الشعب" ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

١٣- كامل زهيري: النيل في خطر "الشعب" ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

١٤- حسين خلاف: قرار باطل لا يصححه الاستفتاء "الشعب" ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠

١٥- عبد العظيم أبو العطا: النقب هبة النيل!! "الشعب" ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠

١٦- ممتاز نصار: أطماع إسرائيل وأحلامها "الشعب" ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠

١٧- حلمي مراد: متناقضات غريبة "الشعب" ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠

١٨- ندوة نقابة المحامين حول مد مياه النيل لإسرائيل "الأحرار" أكتوبر ١٩٨٠

١٩- فتحي رضوان: عتاب ثان للمعارضة "الشعب" ٢١ أكتوبر ١٩٨٠

٢٠-نعمات أحمد فؤاد: النيل هو مصر "الشعب" ٢١ أكتوبر ١٩٨٠

٢١-المؤتمر الأول للفلاحين المصريين "التقدم" ديسمبر ١٩٨٠

٢٢-ما لم تنشره الصحف من الجلسة التاريخية لمجس الشعب ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠

٢٣-مجلة ATIVALITA الإيطالية ١٥ ديسمبر ١٩٨٠

المراسلات المتبادلة بين السادات وبيجين والحسن حول مشروع "زمزم الجديدة"

[١]

عزيزي رئيس الوزراء بيجين.

أرجو أن تكونوا قد عوفيتم تماما مما ألم بكم. واستعدتم صحتكم لتتمكنوا من مواجهة المسئوليات الضخمة التي تحملونها في هذه المرحلة الدقيقة، وإنه لواجب كل منا في الواقع أن يتعامل مع العديد من المشاكل وبخاصة في ضوء الظروف الراهنة سواء على مستوى المنطقة أو عالميا. كما أنه لا خيار لنا حقا إلا بمواجهة هذه المشاكل بمزيد من وضوح الرؤية والشجاعة حيث لا يمكن لأي منا أن يتجاهل الأحداث التي تحيط بنا وآثارها بعيدة المدى.

وفوق كل شيء، فإن واجبنا هو إتمام العمل الذي بدأناه على طريق السلام. وإني لواثق أنني لست بحاجة لأن أذكركم بما التزمنا به في اجتماعاتنا التي تمت في مصر

وإسرائيل وكامب ديفيد من العمل بلا كلل نحو تسوية سلمية في الشرق الأوسط.

ولعلك تذكر أن كثيرين كانوا متشككين فـي فـرص نجاح المسيرة نحو السلام الشامل. وذلك لأسباب تعلمونهـا ولا شك. ومع ذلك فقد بقيت ثابت العزم في متابعـة قضـية السلام النبيلة بصرف النظر عن الكم الهائل من الجهود التي تتطلبها مثل هذه المهمة الجليلة. فبالعزم والتصميم فقط أمكننا في العام الماضي أن نحقق ما كان يعد من قبيل المسـتحيل. ولكن من ناحية أخرى فما زال أمامنا الكثير لنعمله إذا كـان لنا أن نواصل مسيرة السلام لصالح جميع شعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الإسرائيلي طبعا. بل لصالح جميع الشـعوب في العالم كله. إنه من أجل ذلك كان التزامنا الذي عبرنا عنه في الخطاب المشترك المؤرخ يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ من أننا سوف نتفاوض باستمرار وبحسن نية.. حتى نصل إلى اتفاق حول إقامة سلطة الحكم الذاتي الكامل في الضـفة الغربيـة وقطاع غزة في أقرب وقت ممكن.

وكما سبق أن أشرت في أكثر من مناسـبة خـلال محادثتنا، فإن تحقيق تقدم ملموس نحو هدفنا هذا هـو أمـر

يحقق مصالح الشعب الإسرائيلي بنفس القدر الذي يحقق بـه مصالح الشعب الفلسطيني.

إن فَقْد هذه الفرصة المتاحة لبـدء عمليـة التوفيـق والتعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا شك يكون خطـأ فادحا ذا أبعاد ضخمة. ومن ثم فإنه من الضروري أن نبـدأ هذه العملية بدون أي تأخير حتى يمكن لنا فـي النهايـة أن نضع حدا للعنف في الأرض المقدسـة، إن هـذه الفرصـة المواتية الآن قد لا تتوافر مرة أخرى في المستقبل المنظور.

كما تعلم جيدا. فإن التفاوض بحسن نية يتطلب سلوكا عمليا معينا من قبل كافة المشاركين فيه. وأول متطلبات هذا السلوك هو أن تلتزم الأطراف جميعا بضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع روح التفاوض أو يكـون من شأنه أن يضر بعملية السلام بأي شكل كان. فليس مـن حق أي طرف أن يحاول أن يجعل موضوعا معينا غير قابل للتفاوض، أو أن يجابه الأطراف الأخرى بمحاولة خلق أمـر واقع عن طريق اتخاذ إجراءات من جانب واحد، المقصـود منها أن تؤثر في نتائج المفاوضات بشكل أو بآخر. كما أنـه لا يصح لأحد الأطراف أن يفرض شروطا مسـبقة. وذلـك

بصرف النظر عن دعاوى هذا الطرف أو ذاك. إن جـوهر عملية التفاوض هو أن تمكن الأطراف من تسوية خلافـاتهم والتوصل إلى اتفاق على الموضـوعات الخلافيـة بطريقـة جماعية وعن طريق المشاركة والتبادل وليس عـن طريـق الأعمال الانفرادية. وعليه فإن أي محاولة مـن قبـل أحـد الأطراف ليبرم أو يقرر منفردا أمرا مطروحا للتفاوض إنما يشكل تعارضا كاملا لأساس التفاوض ومبدئـه. صـحيح أن هذه الأعمال الانفرادية إنما تعتبر خالية تماما من كل شرعية في مواجهة الأطراف الأخرى. إلا أنها تؤدي ولا شك إلـى تسميم الجو، كما أنها تؤدي إلى ردود فعل غير مواتية لعملية السلام لدى دوائر يعتبر تعاونها أساس لنجاح مسيرتنا.

ولناق سويا نظرة على ما تم عملـه فـي الماضـي القريب بهدف تقييم الموقف بوضوح ومناقشة أفضل الطـرق لخدمة أهدافنا:

(١) لقد بدأنا عملية التفاوض الحالية في العام الماضي بهدف التوصــل إلــى اتفــاق قبــل ٢٦ مــايو ١٩٨٠. إلا أنه لم يمكن تحقيق هذا الهدف لأسباب لن أناقشها حاليا. ومع ذلك فقد قررنا الاستمرار فـي التفـاوض

بالنظر إلى خطورة الموضوعات المطروحة ولرغبتنا في إعطائكم الوقت الكافي للقيام بالتطويرات اللازمـة في مواقفكم.

(٢) ولقد سلكنا هذا المسلك بالرغم من أن المطـروح فـي المرحلة الحالية ليس إلا إجراءات انتقالية وليس تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية، فنحن نقوم بمجـرد فـتح الباب أمام هذه التسوية عن طريق إقامة نظام انتقالي لفترة محدودة بهدف تمكين الفلسطينيين من مباشـرة نصيبهم من المسئولية.

(٣) إلا أن أسفنا كان كبيرا. وكذلك كانت دهشة كثير مـن أصدقاء إسرائيل إذ لم تأخذ الأحداث الطريـق الـذي أمل الجميع أن يقربنا من الاتفاق، بل على العكس فإن أعمالا استفزازية وسلبية عديدة اتخذت في تحد سافر لمسيرة السلام وجوهرها.. ومع ذلك فقد كان أملنا أن تختفي العوامل التي أدت بكم إلى اتخاذ هذا المسـلك السلبي وتترك مكانها للإيجابيات والتجـاوب. إلا أن هذه الآمال لم تتحقق. ومن ثم فقد استمر الموقف فـي التدهور.

(٤) وإنني أشير في ذلك إلى الإجراءات التي اتخـذت فـي صدد القدس والمستوطنات وكذلك أعمال القمع التـي جرت في الضفة الغربية وغزة.

(٥) وهنا فقد يكون مفيدا أن أنعـش ذاكرتـك فـي صـدد موضوع القدس: فلعلك تذكر أن هذا الموضوع كـان أول أمر أثيره معك ومع زملائك عندما بدأت مبادرة السلام. وقد أكدت لك طوال حـديثنا مركزيـة هـذا الموضوع والأهمية الكبرى التي يحتلها فـي قلـوب وعقول ثمانمائة مليـون مسـلم ولعـدد أكبـر مـن المسيحيين. كما أشرت لك في مناسبات عديدة أخرى وفي أوضح عبارة إلى أن تحقيـق تقـدم فـي هـذا الموضوع بالذات يمكن أن يعطي مسيرة السلام دفعة أقوى من أي دفعة يحققها أي تقدم آخر.

(٦) ولعلك تذكر أنني ذكرت لك في اجتماعنا بالعريش فـي مايو ١٩٧٩ بأنها مناسبة تاريخية لنا أن نسـتمر دون أي تأخير في مسيرتنا نحو التسوية الشاملة خاصة وقد بدأنا بالتنفيـذ النـاجح لمعاهـدة السـلام المصـرية الإسرائيلية.

(٧) ولعلك تذكر أيضا أنني في هذا الاجتماع ذاته. وكـذلك في لقاءاتنا بالإسكندرية وحيفا وأسوان ركزت علـى موضوع القدس، وذكرت أنه إذا كان هذا الموضـوع يمثل مصلحة حيوية لـ ١٨ مليون يهودي في العـالم كله فهو حيوي وحساس كذلك لثمانمائة مليون مسلم.

ومن ثم فإنه من المستحيل أن نتجاهل هذه الحقيقـة أو أن نصم الآذان عن هذا الجانب الروحـي والثقـافي. إن ملايين المسلمين في شتى أنحاء العالم إنما يحكمـون علـى إسرائيل من واقع مسلكها نحو القدس. فلماذا تفقـدون ثقـتهم وثقة كثيرين غيرهم بينما أمامنا بدائل عديدة صالحة ومقبولة. إنني أقولها لك مرة أخرى.. إنني أعتقد بأن هـذه المشـكلة ليست أكثر المشاكل التي نواجهها صعوبة. وإنه من الممكن أن نجد لها حلا يوفق بين احترام الحقـوق والتجـاوب مـع الآمال التي يتطلع إليها الطرفان.

(٨) إننا واعون لحقيقة أن اتفاقا شاملا حول وضع القـدس يمكن أن يؤجل إلى مرحلة التفاوض حـول التسـوية النهائية. ومع ذلك فإن ثمة حقيقـة أخـرى هـو أن موضوع القـدس يتـداخل مـع عـدد كبيـر مـن

الموضوعات محل النظر حاليا. ومن هنا كـان مـن الطبيعي أن تثار مسألة القدس في مختلف الاجتماعات التي تمت في إطار المفاوضات سواء على المسـتوى الوزاري أو على مستوى اللجـان وبالـذات اللجنـة القانونية ولجنة الانتخابات.

(٩) وقد يقول البعض: إن هذه الإجراءات التي اتخـذتموها فيما يتعلق بالقدس بواسطة عدد من فروع حكومتكم.. إنما تمثل مجرد موقف تفاوض لا يجـب أن يؤخـذ مأخذ الجد. وبخاصة في ضوء الحقيقة التي تقضـي بأنها جميعا إجراءات خالية من كل شرعية. ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الحقائق التالية:

أ- إنها إجراءات تمثل خرقا واضحا لقرار مجلـس الأمن رقم ٢٤٢ الذي التزم كل منـا باحترامـه وتنفيذه. وفي الواقع ورغم أنني لسـت بحاجـة لشرح تفصيلي لهذه المسائل القانونية.. فإنه مـن الواضح أن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة تمثل توسعا إقليميا واستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. وهو الأمر الذي حرمه القرار ٢٤٢ وقد

يكون من المناسب أن أذكر هنا أن حكومتكم قـد أعلنت في مناسبات قريبة أنها لن تقبل أو تتسامح مع أي تلاعب بهذا القرار.

ب- كما أن هذه الإجراءات تتعـارض مـع نـص وروح كامب ديفيد. حيـث تخـرق نصـوص.. "إطار السلام في الشرق الأوسـط".. باعتبارهـا تخرق نصوص القرار ٢٤٢ الذي يشكل الأساس القانوني الثابت لهذا الإطار، ولقد تعهدنا بأن نحل كافة خلافاتنا سوية وبروح التوفيق ولـيس عـن طريق أعمال تتخذ من جانب واحد. ولقـد كـان مفهوما تماما ونحن نوقع الاتفاقيات أن أحدا منـا لن يلجأ لفرض الأمر الواقع على الآخر.

جـ- وكذلك فإن هذه الإجـراءات تتعـارض مـع نصوص اتفاقية جنيف الرابعة التي تمنـع ضـم الأراضي المحتلة.

وعندما عبرت لك عن اعتقـادي بأنـه لـيس مـن المستحيل أن نجد حلا سعيدا لمسألة القدس. فقد صرحت أمام العالم أجمع بأن مثل هذا الحل لا يجب أن يؤدي إلى تقسـيم

المدينة أو إقامة الحواجز التي يمكن أن تعوق حرية المـرور أو العبادة. وقد اقترحت صيغة تمثل نموذجا مشرفا للتعـايش وحسن الجوار بين المسلمين والمسيحيين واليهود. وجـوهر هذه الصيغة يطالب باسـتعادة الحقـوق العربيـة القانونيـة والتاريخية في المدينة مع إبقائها مدينـة موحـدة للـدواعي العملية.

وبكل صراحة فإنني أشعر بأن الأفكار التي قـدمتها ونشرتها في هذا الصدد لم تلق منكم الدراسة اللازمـة؛ فلـم أتلق منكم أي رد أو تعليـق موضـوعي يتعلـق بالصـيغة المقترحة التي تؤمن مصالح المعنيين كافة. وتقدم خدمة قيمة لقضية السلام، كما تعد إسهاما ضخما فـي المسـيرة نحـو الوفاق بين العرب واليهود.

كما أن حكومتكم تبنت سياسة سلبية وضـارة فيمـا يتعلق بموضوع حساس آخر هو موضـوع المسـتوطنات. ولست أرى أنني بحاجة إلى شرح الرفض العالمي والإدانـة الشاملة لهذه السياسة سـواء علـى الصـعيد القـانوني أو الأخلاقي، أو أن أعدد الآثار الخطيرة لتلك السياسة ويكفي أن أؤكد ما سبق أن قلته من أن هذه المستوطنات التي أقيمت في

الضفة الغربية أو غزة إنما تشكل عقبة حقيقية في طريق السلام ومن ثم فتجب إزالتها سواء أكانت قديمة أم حديثة.

وأنا على ثقة من أنكم تذكرون ما تحدثت إليكم بشأنه في أسوان في صدد المستوطنات. فقد نصحتك حينئذ بألا تحارب معركة خاسرة حيث إنه مهما أقمت أو فعلت في هذا السبيل فسوف يكون مصيره الفشل الكامل.

ولعلك تذكر أيضا أنني عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين في أرضكم، ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحي وقلت إن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع. وفي الواقع فلم يدر هذا بخلدي إذ عرضت عليكم تعاونا قد يؤدي إلى الخروج بحل مرض للطرفين. ورغم أن إزالة المستوطنات غير القانونية لا يجب أن يعلق على أي شرط إلا أنني على استعداد للذهاب إلى هذا المدى لحل هذه المشكلة باعتبار ذلك إسهاما آخر لمصر من أجل السلام، إنني على علم بأنك لا تحتاج لأي أحد آخر ليجد لك سبيلا للخروج من هذا الموقف. ولكنه أمر مفيد أن تجد أو تأخذ في اعتبارك وجود بعض البدائل والعروض.

وأحيانا فإن أخوتنا العرب يحتاجون أيضا لمثل هذه السبل بالنظر إلى عدد من التعقيدات التي تواجه موقفهم. وهذا عبء أتحمل به كرئيس للشعب المصري الذي وضعه قدره في مقدمة الأحداث والتطورات في المنطقة بأسرها. هذا هو تراث ماضينا ووعد مستقبلنا.

ولقد توصلنا إلى تفاهم معكم بأن تقوم إسرائيل باتخاذ عدد من إجراءات بناء الثقة بدون تأخير وقبل بدء المرحلة الانتقالية، وكان الهدف من ذلك كما حددناه سويا هو رفع المعاناة عن الفلسطينيين، وتحسين الجو في الضفة الغربية وقطاع غزة تمهيدا لانتخابات السلطة الفلسطينية، وقد تحدثنا بالذات عن مجموعة من الإجراءات التي حوتها مذكرة قدمت إليكم بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٨، وأثناء محادثات بلير هاوس. إلا أنه من الواضح أن الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تتحسن بالمرة بل على العكس فإنها شهدت تدهورا ملموسا. فهل هذا هو الطريق لكسب تأييد وثقة الذين عناهم، وخاطبهم إطار كامب دافيد.

وقد كان موقفنا واضحا وثابتا منذ بدأت مسيرة السلام بمهمتي في القدس.

وربما يكون من المفيد أن أكرره على الوجه الآتي:

أولا.. تظل مصر قلبا وقالبا ملتزمة بالسلام. فالسلام بالنسبة لنا هدف استراتيجي مقدس.. وسوف نستمر في النضال من أجله حتى ولو احتاج الأمر إلى مضاعفة جهودنا نحوه.

ثانيا.. إننا نلتزم بنص وروح كامب دافيد وندعو إلى الاحترام الدقيق لكافة الالتزامات التي تتضمنها هذه الوثائق التاريخية.

ثالثا.. تظل مصر على استعداد لمساعدة شركائها في عملية السلام. تمدهم بحلول وسبل نحوها. حتى إذا فشلوا في رؤية واقع الأمور، أو حكمة هذا العمل أو ذاك. ونحن في ذلك نطبق على إسرائيل ما كنا نطبقه مع أخوتنا العرب.

رابعا.. إننا نعتقد بيقين بأن كافة الأمور سوف تسوى في النهاية حيث إن تلك رغبة كافة شعوب المنطقة والعالم ولا يمكن لأحد أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء. أو أن يضع المنطقة مرة أخرى في ظلام الحرب والخراب.

خامسا.. نحن نرفض كافة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل من جانب واحد تحديا للإجماع العالمي.. فيما يتعلق بالقدس، أو في صدد المستوطنات. فهذه الإجراءات باطلة بطلانا مطلقا.

سادسا.. إن الحقوق التاريخية والقانونية للعرب والمسلمين في القدس لابد أن تحترم، مع إبقاء مختلف وظائف المدينة موحدة. وفي الوقت نفسه فلابد من ضمان حرية العبادة والحركة فيها.

سابعا.. يجب أن توقف إسرائيل كافة الأنشطة المستوطنات، كما تجب إزالة كل المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى إزالة جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة الأخرى.

ثامنا.. ليس لأي دولة وبالتأكيد ليس لمصر أو لإسرائيل، أن تحدد مستقبل الشعب الفلسطيني فإنه حقهم الذي منحهم إياه الله، والذي لا يمكن حرمانهم منه تحت أي ظرف من الظروف.

تاسعا.. في حالة التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني فنحن على استعداد لبدء التنفيذ في

قطاع غزة كخطوة أولى يتبعها التنفيذ فـي الضـفة الغربية.

عزيزي رئيس الوزراء بيجين:

إنني على يقين من أنك تعرف، من أعماق قلبك، أنه في حكم المستحيل أن نواصل التفاوض إذا اسـتمر المسـلك الحالي على ما هو عليه.

وانطلاقا من روح الرحلة التي قمت بهـا للقـدس. وروح اتفاقيات كامب دافيد فـإنني أهيـب بـك أن تتخـذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لإزالة العقبات التي وضـعت في طريق السلام في الأشهر القليلة الماضية. وإنني أترك لك اختيار الطرق والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك. إننا إذا فشـلنا في إزالة هذه العوائق والعقبات في الوقت المناسب فسـوف نجعل من عملية المفاوضات الحيوية مجرد عمل لا معنى له ولا يخدم هدفنا العزيز في السلام. وإنني على ثقـة مـن أن أحدا منا لا يريد، بل لا يستطيع أن يفعل ذلك. وأخيرا فإنني أتوقع أن يصلني منكم رد إيجابي حتى يمكن للمفاوضات أن تستمر. في جو مفعم بالأمل وبأسرع وقت ممكن.

مع أطيب تمنياتي إليك وإلى مسز بيجين.

أنور السادات

الأهرام – ١٣ أغسطس ١٩٨٠

* * *

[٢]

عزيزي رئيس الوزراء بيجين:

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٤ أغسطس، وقد سرني أنكم قد استعدتم صحتكم تماما وأصبحتم قادرين على مباشرة مسئولياتكم.

وقد سرني كذلك أنكم كررتم مرة أخرى التزامكم بالعمل على التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، وهذا الالتزام – الذي هو أمر مشترك بيننا – يشكل أساس عملية السلام التي بدأت برحلتي للقدس وتعززت بجهدنا المشترك بعدها، ومع ذلك فلا شك أنكم تتفقون معي على أنه لكي يكون هذا الالتزام ذا معنى فإنه يجب ألا يقف عند حد تأكيد بالقول، بل يجب أن ينعكس في السلوك الفعلي للأطراف المعنية.

هذا وقد تحدثتم في رسالتكم عن ضرورة الدخول في حوار بيننا حول النقاط الأساسية التي هي محل بحث، وأنا أتفق مع هذا، ولكن يجب أن نتفق أولا وقبل كل شيء على أن الحوار الحقيقي يتطلب تبادلا صادقا في وجهات النظر بهدف التوصل إلى اتفاق، فإذا ما أثار أحد الأطراف نقاطا

موضوعية معينة، فلابد أن تدرس هذه النقاط بكل اهتمام وأن تُولى العناية اللازمة من جانب الطرف الآخر بروح التفـاهم المتبادل والسعي إلى التوفيـق، ويجـب أيضـا أن يمتنـع الأطراف عن الجدل الذي يقصد به تصعيد الخلاف وافتعـال شقاق لا مبرر له، وإنما يجب أن يكون العامل الأساسي هـو البحث عن الحقيقة والمصلحة المشتركة.

واسمح لي أن أناقش معك نقطة فرعية أخرى قبل أن أصل إلى النقاط الرئيسية فـي الموضـوع، ذلـك أن عـدة مسئولين إسرائيليين يرددون في مناسبات مختلفـة علانيـة أو فـي لقـاءات خاصـة – أن إسـرائيل تعتبـر جميـع الموضوعات قابلة للتفاوض، وعلـى ذلـك فهـي مسـتعدة لمناقشتها، وعلى سبيل المثال فإنني أعلم أنك ذكرت لـرئيس الوزراء البريطاني السابق كالاهان أنكم تعتبرون كل شـيء قابلا للتفاوض ما عدا أمرا واحدا.. هو تـدمير إسـرائيل.. وهذا اتجاه محمود وسليم، ولكن دعنا نتفق أولا على معنـى عبارة "**قابل للتفاوض**" ففي تقديري أن مغزى هـذه العبـارة ينصرف إلى ما هو أبعد من النطاق الشـكلي أو الإجرائـي الذي يتحقق بمجرد وضع المسألة على جدول الأعمال فـي

المفاوضات، فهناك جانب موضوعي وعملي لا يقل عن هذا أهمية، وهو أن كلا الطرفين يجب أن يكـون منفتحـا، وأن يرجئ إصدار قرار أو اتخاذ إجراء معـين إلـى أن تنتهـي المفاوضات، لأن جميع الإجراءات أو التصرفات يجـب أن تكون انعكاسا صادقا لمحصلة المحادثـات، ولـيس الإرادة التحكمية التعسفية لطرف واحد، وعلى الطرف الذي يتصرف بحسن نية أن يبذل قصارى جهده للحافظ على الموضوع في حالة حياد طوال سير المباحثات، حتى يتمكن المفاوضون من التوصل إلى حل موفق بكل حرية وبروح التبادل والمشاركة، وعلى الأطراف كذلك أن يمتنعوا عن أي إجراء أو تصـرف يقصد به أو يمكن أن يترتب عليه أن يحـدد سـلفا نتيجـة المفاوضات، تلك هي القابلية للتفاوض كما أفهمها.

بعد هذا، أرى لزاما علي أن أحسم عدة نقاط أشـرتم إليها في رسالتكم وأنا أفعل هذا ليس فقط من أجل الحقيقـة، بل من أجل السلام والتفاهم بين شعبينا، وهذا هـو الأهـم، وكعهدكم بي، فسوف أقصر حـديثي علـى ذكـر الحقـائق بأسلوب موضوعي، آملا أن يمكننا هذا من رؤية الأحـداث وانعكاساتها بوضوح، وفي كل هذا، فـإنني متـأثر بالبقعـة

الفريدة التي أقف عليها، فقد بدت لي الخواطر التي أطرحها عليكم الآن وأنا أقف على قمة جبل موسى أتلو القرآن وأعبد الله في تلك البقعة من أرض مصر الطيبة التي شهدت مولد رسالة عظمى، وإذا كنت أرتل القرآن في هذه البقعة التي لا مثيل لها، ازداد يقيني عن أي وقت مضى بأن مبادرتي للسلام كانت مهمة مقدسة، لقد بدأت قصة بني إسرائيل على أرض مصر، ويبدو أن الإرادة الإلهية العليا شاءت أن تكون نهاية القصة في مصر أيضا، وهذا قدر مصر وشعبها، وتلك هي المهمة المقدسة التي وكلت إليه، وما كان هناك شعب آخر أكثر جدارة منه على أدائها.

والآن، دعنا نستعرض معا الحقائق التالية..

أولا – إن الصيغة التي اتفقنا عليها في كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لا تشكل تسوية نهائية، وهذا ثابت، وليس فقط من منطوق إطار السلام في الشرق الأوسط، بل أيضا على أساس أن جميع الأطراف في كامب ديفيد لم يكونوا يملكون أن يفرضوا حلا على الشعب الفلسطيني، وتذكر أنني قررت هذا في أول لقاء جمعنا هناك، ومن ثم فإن ما اتفقنا عليه كان مجرد ترتيب انتقالي لفترة

محدودة، ويترتب على هذا أن كافـة الأحكـام والترتيبـات الخاصة بتلك المرحلة الانتقالية هي أحكام وترتيبات مؤقتـة بطبيعتها، ومن الخطأ القول بأن إضافة عبارة – وما بعدها – في الجزء الخاص بترتيبات الأمن في "إطار السلام" تعني أن أيا من هذه الترتيبات التي يتفق عليها للفترة الانتقالية تمتـد تلقائيا إلى ما بعد تلك الفترة، وإنما جـاءت هـذه الإضـافة كتذكير بالحاجة إلى الاتفاق على ترتيبات أمن معينـة فـي مفاوضات المرحلة الثانية لمصلحة كلا الطرفين.

وحيث إنها فترة انتقالية لا أكثر، فقد أرجـئ البـت النهائي في بعض الموضوعات إلى المرحلـة القادمـة مـن المفاوضات التي سيكون بوسع الفلسطينين أن يشتركوا فيهـا مشاركة فعالة ويدلو بآرائهم ويعبروا عن مطالبهم ويسـهموا في التوصل إلى نتيجة المفاوضـات، وتلـك الموضـوعات المؤجلة تتصل بالوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، ولكـن من جهة أخرى فإن الإطار قد أرسى عدة مبـادئ ومعـايير يهتدي بها المفاوضون في المرحلة القادمة لكيلا يبدأوا عملهم من فراغ.

ثانيا: ويتصل بهذا حقيقة أن ميثاق كامب ديفيد اهتم بمسألة القدس وتعرض لها، ومن الخطأ القول بـأن صـيغة كامب ديفيد جاءت خلوا من أي إشارة للقدس، وتذكرون دون شك أن موضوع القدس كـان بـارزا وهامـا فـي جميـع المناقشات التي دارت بيننا في كامب ديفيـد، وقـد تضـمن المشروع الذي قدمته لك ولصديقنا الرئيس كارتر في السادس من سبتمبر ١٩٧٨ – أي فـي اليـوم السـابق علـى بـدء المحادثات في كامب ديفيد – مادة عن مسألة القدس، وأتـى بصيغة شاملة تضمن مصالح جميع الأطراف المعنية، وكذلك فإن أربعة مشروعات أمريكية – قدمت فـي ١١، ١٢، ١٣، ١٦ سبتمبر – تضمنت نصوصا مماثلة، وإن لم تكن بـنفس شمول وعمق الصيغة المصرية، وعندما وجـدت الصـيغة المقترحة مبهمة وقاصرة، طلبت من الرئيس كارتر حـذفها وبذلك يرجأ الحل النهائي لتلك المشكلة إلى مرحلة التسـوية النهائية، وكما سجل الأطراف الثلاثة في مباحثـات كامـب ديفيد مواقفهم – كل على حدة – فإن الإطار تعرض لـبعض جوانب المشكلة على نحو مباشر أو غير مباشر حتى أثنـاء الفترة الانتقالية، فقد نص الجزء الأول من الإطار على إقامة

نظام انتقالي في الضفة الغربية وغزة، واصطلاح [الضفة الغربية] يشمل القدس بأي معيار جغرافي أو سياسي وهذا أمر ينعقد عليه الإجماع العالمي بحيث لا تستطيع إسرائيل أن تنال منه، فلم تعترف دولة واحدة بضم إسرائيل للقدس العربية، ولأن القدس تعتبر حتما جزءا من الضفة الغربية فإن ممثليكم في مفاوضات الحكم الذاتي قبلوا أن يبحثوا مع مفاوضينا مسائل مثل حق الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي.

ومن جهة أخرى، فإن الفقرة [١ – ٣] من الإطار عندما نصت على الأساس القانوني للتسوية النهائية التي سيتم التوصل إليها عن طريق المفاوضة تضمنت البند التالي:

[جميع الأحكام والمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢] وكما تعلمون جيدا، فإن هذا القرار يتضمن تحريما قاطعا للاستيلاء على الأرض بطريق الحرب، ولما كانت إسرائيل قد احتلت القدس الشرقية خلال حرب ١٩٦٧، فإن هذا النص ينطبق عليها، لا في رأينا فقط، بل أيضا من وجهة نظر المجتمع الدولي بأسره، فإلى أي مدى يمكن الاستمرار في تجاهل هذه الحقائق؟ وقد فرقتم – في خطابكم

– بين حقوق ومشاعر المسلمين والمسيحيين بالنسبة للقدس من جانب، وحقوق ومشاعر اليهود من جانب آخر، وأعتقد أن هذه التفرقة لا مبرر لها ولا أساس، لأن جميع المؤمنين الذين أنزلت إليهم الكتب السماوية يضعون هذه المدينة في مرتبة فريدة في عقولهم وقلوبهم، وهي جزء من تراثهم الحضاري والروحي، وهم جميعا مشددون بحقوق وروابط روحية وثيقة بهذه البقعة المقدسة التي تجسد وحدة الحقيقة الإلهية، ولست في حاجة إلى الإسهاب في شرح الأبعاد التاريخية والروحية لتلك الرابطة الفريدة، وبالنسبة للشعب الفلسطيني؛ فإن القدس العربية تكتسب بعدا آخر باعتبار أنها جزء من حقوقهم الوطنية بالإضافة إلى تلك الرابطة، وتلك حقيقة لا يستطيع أحد الهرب منها أو المساس بها.

وقد ذكرت في خطابك أيضا أن الصيغة التي طرحتها لحل مشكلة القدس تشكل ما أسميته [تناقضا ظاهرا] ولكني لا أجد أي تناقض بين وجود سيادتين منفصلتين، وبين توحيد المدينة إداريا أو بلديا، ولم يعجز كثير من الإسرائيليين والشخصيات البارزة في الجاليات اليهودية في الخارج عن رؤية المنطقة في هذه الصيغة المبدعة للمصالحة والتعايش

في سلام بين أتباع الديانات الكبرى في عالمنـا هـذا، أمـا الإصرار على صيغة جامدة تقوم على مبدأ [كـل شـيء أو لا شيء على الإطلاق] وهو ما ينادي به الرافضـون مـن الجانبين – فإنه يشكل خطأ تاريخيا جسيما، إذ لا يترتب عليه سوى استمرار الصراع وتعميق التوتر بين أبناء العمومة في وقت يتعين عليهم فيه أن يواجهوا جهودهم إلى ما هو خيـر وأبقى.

ثالثا – وقد تساءلت في خطابـك عمـا إذا كانـت المستوطنات قد جاء ذكرها في ميثاق كامب ديفيد، ودعنـي أغتنم الفرصة لتوضيح هذه النقطة بالذات، فأنتم تذكرون دون شك أننا تحدثنا في كامب ديفيد طويلا عن ضرورة وضع حد لجميع صور النشاط الاستيطاني فـي الأراضـي العربيـة المحتلة وسحب سكان المستوطنات وإعادة تسكينهم في بلادهم بدلا من أرض الغير، وبالنظر إلى الموقف الذي اتخـذتموه والاعتبارات التي أبديتموها فإن التعهدات التي قدمتموها فيما يتعلق بالمستوطنات لم تدرج في صلب إطار السلام، وإنمـا أخذت شكل تعهدين منكم للرئيس كارتر الذي أبلغنـا بهمـا، وكان **أولهما** متعلقا بالمستوطنات في سيناء، أما **الثاني** فيدور

حول المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، وفـي التعهـد الأول، وعدتم بتقديم اقتراح للكنيست بوقف بناء مسـتوطنات جديدة أثناء سير المفاوضات، وكان المفهوم لجميع الأطراف أن "المفاوضات" المشار إليها في هذا التعهد هي مفاوضـات الحكم الذاتي، وقد قمتم بـاحترام تعهـدكم الأول [الخـاص بمستوطنات سيناء"، وهو ما أسهم إلى حد كبير في بدء تنفيذ مواثيق السلام. ولست بحاجة لأن أذكر مصير التعهد الثـاني الذي قطعتموه على أنفسكم، فليس هـذا هـو الهـدف مـن رسالتي، وإنما يكفي أن أقرر أن المفهـوم كـان أن مسـألة المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وغزة ستكون من بين المسائل التي تتناولها المفاوضـات التـي سيشـترك فيهـا الفلسطينيون.

ولا شك أنكم تدركون مدى رفض المجتمع العـالمي لسياسة المستوطنات التي تتبعها حكـومتكم، لأن رد الفعـل المضاد ليس قاصرا على مجموعة دولية معينة، بل إن معظم أنصار إسرائيل التقليديين يشاركون غيرهم في انتقـاد هـذه السياسة بما فيهم الجاليات اليهودية في كل مكان، وربما كان مناسبا أن أكرر لكم – في هـذا المقـام – مـا قلتـه عـن

المستوطنات في خطابي أمام نادي الصحافة الأمريكية في العاشر من إبريل ١٩٨٠.

"إن سياسة بناء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تشكل عقبة كؤودا في طريق السلام. وهي سياسة غير قائمة على أساس سليم، فضلا عن أنها غير قانونية ولا شرعية، وهي تولد الكراهية والشقاق، وهي أسوأ صيغة للتعايش، بل إنها في الواقع تعتبر دعوة لمزيد من العنف والتوتر، وقد قيل الكثير عن حق اليهود في أن يعيشوا في أي مكان، ولا شك أن جميع الشعوب يجب أن تعامل على قدم المساواة ودون أي تمييز أو تفرقة، ولكن ليس لأي شعب الحق في أن يعيش على أرض غيره دون رضاهم الحر، وإذا قلنا بغير هذا فإننا نكون قد انتهكنا أبسط مبادئ القانون الدولي والشرعية، كما أننا نكون قد أوجدنا سابقة خطيرة لا يستطيع أي منا أن يعيش معها، ويجب أن توجه الجهود التي تهدر في هذه المخططات العقيمة إلى طرق خلاقة للدعوة إلى السلام وعلاقات حسن الجوار].

هذا هو ما قلته في نادي الصحافة القومي بواشنطن، وربما كان من المفيد أن أعينك على تذكر محادثاتنا في

العريش وهي محادثات لم يكن يسـوغ أن تثيـر الخـلاف والجدل، ودون الدخول في التفاصيل، فإن جوهر ما قلته لك في هذا اللقاء كان إننا يجب أن ينظر إلى القضية ككل ومـن جميع جوانبها، وليس من الزاويـة المصـرية الإسـرائيلية فحسب، وفي هذا السياق ذكرت أننا إذا توصـلنا إلـى حـل لمسألتي القدس والمستوطنات، فإننا نكون مستعدين – عندئذ للنظر في إمدادكم بالميـاه بهـدف إعـادة تـوطين سـكان المستوطنات في مراكز جديدة في صحراء النقـب، أي فـي أراضيهم، وكما ذكرت لك آنذاك فإنني كنت علـى اسـتعداد لأن أفعل هذا كوسيلة للخروج مـن هـذا المـأزق لجميـع الأطراف المعنية، ومن الحقائق المعروفة للكافة الآن أننـي آخذ على عاتقي أن أوجد مخرجا لأشقائي العرب، ولو أنني لست ملزما بذلك، يحدوني في هذا التزامي الحـازم بقضـية السلام بين العرب واليهود، ولم أتردد في ارتيـاد المخـاطر سعيا وراء هذا الهدف، ولا زلت على اسـتعداد لمضـاعفة جهودي رغم المسلك السلبي لهؤلاء الذين كان مفروضـا أن يتحملوا المسئولية معي، فتلك مهمة تاريخية أقبلها عن طيب خاطر، وإذا كانت العروض الكريمة التي أقدمها مـن أجـل

السلام لا تلقى التقدير والقبول الواجبين، فمن المتعين أن نبدأ بصفحة جديدة، ولكن هذا لن يثبط عزيمتنا في سعينا حثيثـا من أجل السلام والعدالة لجميع شعوب المنطقة.

ويؤسفني أنك ذكرت في رسالتك إنه لن تُزال أبـدا مستوطنة من المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطـاع غزة ومرتفعات الجولان، ومن الواجب تجنب إطـلاق مثـل هذا القول تحت أي ظروف، وعندما تقول ذلك فهل تسـتبعد احتمال اتفاق الأطراف فـي المسـتقبل علـى إزالـة هـذه المستوطنات؟ وهل هذا هو مفهومـك لقابليـة كـل شـيء للتفاوض؟

رابعا – وأعتقد أن من الإساءة لميثاق كامب ديفيد أن يقال إنه لم يتضمن كلمة واحدة عن حق الشعب الفلسـطيني في تقرير المصير، فكما تعلم، فإن صيغة كامب ديفيد تجعل تقرير الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة محلا للتفـاوض في المرحلة القادمة التي ستبدأ مفاوضاتها في غضون ثلاثـة أعوام، ومع ذلك فهناك مؤشرات لا يمكن أن يخطئها المـرء تدل على الاتجاه الذي سيأخذه تقرير هذا الوضـع النهـائي،

وأود أو استشهد في هذا الشأن بنص الفقرة [أ – جـ ـ] مـ ن الإطار:

"ويجب أن يتوافق الحل الذي ينبثق عن المفاوضـ ات أيضا مع الحقوق المشروعة"..

فماذا تكون تلك الحقوق إذا لم تكـ ن تتضـ من حـ ق تقرير المصير، الذي هو حق أساسي يعتبره مجتمعنا العالمي المعاصر من القواعد الآمرة التي لا يجـ وز الاتفـ اق علـ ى مخالفتها.

وعندما ندعو إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فليس هذا بجديد، ففـ ي الخطـ اب الـ ذي وجدته للشعب الإسرائيلي في ٢٠ نـ وفمبر ١٩٧٧، حـ ددت موقفنا بكل وضوح من هذه المسألة حين قلت:

"إذا كنت قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن قومي على أرض لم تكن كلها ملك لكم، فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه".

خامسا – ويرتبط بهذا قولكم أن قرار مجلس الأمـ ن رقم ٢٤٢ لا يدعو إلى انسحاب القـ وات الإسـ رائيلية إلـ ى

خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، وإزاء عزوفي عن الدخول في جدل من هذا القبيل، فإنني أقرر أنه يجب ألا ننزلق إلى حجج كلامية تنتمي إلى الماضي، **فالمسألة ليست متوقفة على إدراج أداة التعريف في النص أو إسقاطها منه، بل إن الوضع المثالي هو ألا يكون الأمر متوقفا على نص أي وثيقة، لأن الأمر أخطر وأجل من أن يتوقف على كلمة أو عبارة أو نص بأكمله، بل هو أمر يتعلق بإدارة إحلال سلام عادل تستفيد منه جميع الأطراف المعنية، أما باقي التفاصيل فلا تعدو أن تكون مسائل فنية لا يصعب التعامل معها، وإذا كانت المسألة مسألة تفسير منطوق القرار ٢٤٢، فإنه قد استقر بما لا يدع مجالا للشك أن عدم وجود أداة التعريف في العبارة التي تحدثت عن انسحاب القوات الإسرائيلية هو أمر لا أثر له ولا تعويل عليه، وقد وضعنا في معاهدة السلام سابقة طيبة حين حافظنا على مبدأ الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية لكل طرف، وكان هذا تنفيذا سليما للقرار ٢٤٢، أثمر نتائج إيجابية كان من المستحيل أن تراود المرء حتى في الأحلام قبل أشهر معدودة، فلماذا لا نتبع هذا المثل الناجح الموفق على الجبهات الأخرى؟** ودعني هنا

أسترجع إلى ذاكرتك ما قلته عن هذه النقطة في خطابي أمام الكنيست:

"وبكل صراحة، وبالروح التي حدت بي إلى القـدوم إليكم اليوم، فإنني أقول لكم: إن عليكم أن تتخلوا نهائيا عـن أحلام الغزو، وأن تتخلوا أيضا عن الاعتقاد بأن القـوة هـي خير وسيلة للتعامل مع العرب.

هناك أرض عربية احتلتهـا – ولا تـزال تحتلهـا إسرائيل بالقوة المسلحة، ونحن نصر على تحقيق الانسـحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية.. القدس التي حضـرت إليها باعتبارها مدينة السلام، والتي كانت وسوف تظل علـى الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث."

سادسا – وقد وجهت إلي في رسالتك سؤالا، هو من قبيل الجدل، عمـا إذا كانـت مصـر تسـتطيع أن تـأتي بالفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات، ودعني أسألك بـدوري عما فعلتموه لتشـجيع الفلسـطينيين علـى المشـاركة فـي المفاوضات هل تعتقد حقا أن تلك الإجراءات والتصـريحات التي تصدر عنكم حول القدس والمستوطنات تمثل أي إغراء لهم؟ وماذا عن تصعيد أعمال القمع في الأرض المحتلة، عن

رفض حظر التجول لمدد طويلة دون مبرر وأبعاد العمد، وإغلاق الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى؟

وهل تشكل التصريحات السلبية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة أي حافز حتى لأكثر العناصر اعتدالا من الفلسطينيين.

أما ما قدمته مصر فأنت تعلم تماما العلم فداحة العبء الذي نتحمله في أصعب الظروف.

وقد ذهبنا إلى حد أن نعرض عليكم شريان الحياة – مياه النيل – إذا نجحنا في التوصل إلى حل لمشكلة القدس والمستوطنات: وما كان بوسع أحد آخر أن يفعل مثل هذا من أجل التسوية الشاملة، وقد تطوعنا بعرض هذه الفكرة عليكم بالرغم من التجاوزات التي نتعرض لها من أشقائنا العرب وسوء الفهم الذي نتلقاه من جانبكم، ولكن هذا هو دورنا الذي قدر لنا أن نلعبه في المنطقة وهذا هو التزامنا للسلام.

سابعا: وقد ذكرت في رسالتكم أن مصر قد خالفت معاهدة السلام عندما تعرضت بالنقد لبعض أوجه السياسة الإسرائيلية، ودعني أصحح لك تلك النقطة الهامة التي

لا يصلح أن تؤخذ ببساطة، فقد أعلنا مرارا أننا سوف نفي بالتزاماتنا النابعة من المعاهدة، وبالمثل فلم أتردد أبدا في أن أرحب بقيامكم بتنفيذكم لتعهداتكم الناشئة عن المعاهدة بحسن نية، إنني أرى أن من المهم كثيرا أن نعزز ثقة شعوبنا في عملية السلام، وعلى ذلك، فلست أعتقد أن إثارة مثل هذه النقاط – خارج السياق السليم – يخدم أي غرض بناء. بالتعهد بالامتناع عن شن الحملات الدعائية المعادية لا يعني إطلاقا أن على أي طرف أن يقبل سياسات الطرف الآخر أو أعماله سواء رآها سليمة أم خاطئة، ويظل كل منا حرا في أن يختلف مع الآخر حول موضوعات معينة وينتقد سياسته، فتلك طبيعة الحياة الدولية، وهذا هو السائد في المعاملات حتى بين من تربطهم صداقة قديمة، ونحن نعيش في عصر التنوع والتعدد.

وفي حين أنني ذكرت في عدة مناسبات سابقة أنني لا أوصي بالهجوم على الأشخاص في الصحافة لأي سبب، فنحن لا نستطيع قط أن نمنع صحافتنا من تفنيد تصرفات أو تصريحات معينة، لأن قانون الطبيعة، ليس فقط في علم الفيزياء – إن لكل فعل رد فعل مماثل له في النوع والحجم،

وعلى ذلك فإن التطرف والسلبية لا يمكن أن يترتب عليهما سوى ردود فعل حادة، وكم كان بودي أن نستغني عن كل من الفعل ورد الفعل.

وقد بدرت منكم ملاحظة مؤداها أن الصحافة المصرية ليست بعيدة عن النفوذ الحكومي، وتلك مغالطة كبيرة وغير موفقة، فكان المفروض أن تعلم الآن أننا نعتز بأننا أقمنا نظاما ديمقراطيا للحكم، يتمتع الجميع فيه بالحرية في اعتناق أي آراء يجدونها متفقة مع معتقداتهم، والحكومة المصرية نفسها تتعرض يوميا للانتقاد حول موضوعات مختلفة، وهو ما نعتبره علامة مشرقة على طريقنا الديمقراطي.

وأخيراً، فقد شكوت من أن المسئولين لدينا يؤثرون على الحكومات الأفريقية حتى لا تعيد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وهذه مقولة مبنية على معلومات خاطئة، وعلى الاعتقاد الخاطئ بأن الحكومات الإفريقية تضع سياستها وتتخذ قراراتها على أساس التأثير الذي تتعرض له، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، لأن أشقاءنا الأفارقة الذين يباشرون المسئولية في بلادهم كلهم مناضلون متمرسون

وأصحاب رؤية ثاقبة وبصيرة وقيم أخلاقية رفيعـة، وهـم يبنون سياستهم طبقا لما تمليه عليهم ضـمائرهم، وتقـديرهم المستقل للأحداث، وتصورهم للمصلحة الإفريقية الواحـدة، وهم يعتزون كثيرا بالاستقلال الذي حصـلوا عليـه بشـق الأنفس.

وهل تعتقد حقا أن الإجراءات المتبعة فـي الضـفة الغربية وغزة والتصريحات السلبية التي صدرت في الأشهر الأخيرة يمكن أن تستميل الزعماء الأفارقة إلى جانبكم؟ وهل خطر لكم أن تتساءلوا عن سبب وقوف جميع الحكومات في أرجاء العالم المختلفة هذا الموقف من سياستكم؟

عزيزي رئيس الوزراء بيجين:

ربما كان أكثر من آسف له هو أنك لم ترد بإيجابيـة على كثير من النقاط التي أثرتها في رسالتي السابقة، وعلـى هذا فإن العقبات القائمة في طريق السلام تظل كمـا هـي، ولست أدرى كيف يمكن أن نستأنف المفاوضات في ظل هذه الظروف، وكما ذكرت لك فإن إخلاصـي لقضـية السـلام يمنعني من قبول وضع تحول مفاوضات السلام إلى مجـرد لقاءات عقيمة تنال من ثقة شعبنا في السلام، وليس في نيتـي

أن أدخل في جدل لفظي لا يخدم مصالحنا، ناهيك عن مصلحة السلام وحيث إننا قطعنا على أنفسنا عهدا بأن نواصل عملنا حتى نتوصل إلى حل سلمي للنزاع، فإنني أعتقد أن أفضل أسلوب نتبعه هو عقد مؤتمر قمة في محاولة لاقتلاع جذور هذه الخلافات التي طال عليها الأمد قبل أن تتفاقم وتهدد مهمتنا. ومن جهة أخرى فليس من الإنصاف والمجاملة أن نفرض مشكلتنا هذه على صديقنا وشريكنا الرئيس كارتر في هذا الوقت، بالنظر إلى المشاغل الأخرى التي يواجهها والتي هي أكثر إلحاحا، وأنت تذكر أنني وصفته في كامب ديفيد بأنه الجندي المجهول الذي وهب نفسه لقضية السلام، وأول ما يجب علينا أن نعمله اعترافا منا بإسهامه الكبير هو أن نقدر موقفه وأن نعقد المؤتمر عندما تنتهي مشاغله تلك، وأنا موقن من أنكم تشاطرونني هذا الرأي.

مع أطيب التمنيات.

محمد أنور السادات

الأهرام – ١٦ أغسطس ١٩٨٠

[٣]

جلالة الملك الحسن الثاني.. تحية طيبة وبعد:

فقد تلقيت رسالتكم الكريمة التي عبرتم فيها عن تقديركم العميق لدور مصر وجهادها وتضحياتها في سبيل نصرة الإسلام وعزة المسلمين، وإعلاء كلمة الله ونشر الحضارة الإسلامية، وتحملها عبء الذود عن مقدسات الأمة العربية والدفاع عن قضاياها العادلة.

وأود أن أسجل تقديري البالغ لهذه المشاعر، وللروح التي حدت بكم إلى تقدير هذه الحقائق التاريخية الثابتة، بعد تجاهلها والافتئات عليها في غمرة الأحداث التي صاحبت عقد الاجتماع الأخير لما يسمى بـ "المؤتمر الإسلامي" في عاصمتكم، والتصرفات غير المسئولة التي صدرت في حق مصر وشعبها الذي قبل – بكل رضا واقتناع – المسئولية التي قدر له أن يتحملها ويتصدى لحمل الأمانة دون من على أحد، ودون أن ينتظر كلمة وفاء، أو شهادة صدق بما قدمه أو يقدمه من أجل نصرة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، لأنه يؤدي هذا الدور من منطلق ثباته على المبدأ، ووفائه

للحق وقبوله لقدره، وولائه لتعاليم الخالق جل شأنه، لا سعيا وراء نفع ذاتي أو انتظار لآيات الحمد والثناء.

واجب – بعد هذا – أن أؤكد أنني لا أبعـث بهـذه الرسالة سعيا لحضور أي مؤتمر يعقد في بلادكم الشقيق، الذي يقوم شاهدا على الروابط الوثقى التي جمعت شعبنا الأصـيل بشعوب أمتنا المجيدة على امتداد تاريخه الحافل، فـلا شـك عندي أنكم تعلمون جيدا أن مصر – التي تحملت الإساءة تلو الإساءة جزاء ما قدمته من تضحيات – لا يهمها فـي قليـل أو كثير أن تحضر مؤتمرات لتجمعات فقدت أهليتها للتعبيـر عن إجماع الأمة والجهاد في سبيل الله والحق والخير.

تلك أمور قد ولت وطرحناهـا جانبـا، لأن مصـر الكريمة الشامخة التي حملت الراية ولم تتردد في التضـحية بأغلى ما تملك في سبيل الله والحق، لا تكترث قط بالصغائر، ولا تتوقف عن تصرفات عابثة غير مسئولة، من قوم عجزوا عن الارتفاع إلى مستوى الأحداث، وعن مواجهة المسـئولية التاريخية، ثم إذا بهـم يتنكـرون لشـعب مصـر الصـابر فيناصبونه العداء ويوجهون إليه الافتراءات والإساءات، ظنا منهم أنهم يستطيعون مصالحته واسترضاءه بعد كـل هـذا

وكأن شيئا لم يكن، فتلك مواقف تكشف عن مدى غيبة الشعور بالمسئولية، والاستخفاف بمصالح الأمة، والانزلاق إلى الهوى والغرض، في وقت تجد أمتنا نفسها فيه مواجهة بتحديات عاتية، لا سبيل إلى التهرب منها أو خداع النفس إزاءها، لأنها تمس قدرتها على أن تكون أو لا تكون.

وليس مما يشرف الأمة الإسلامية والعربية ويصون كرامتها أن تكون التنظيمات والتجمعات التي تدعي تمثيلها خاضعة لنزوات فردية لفئات اختلطت عليها الأمور، فلم تفرق بين مسئولية القيادة والاستسلام للانقياد، ولم تميز بين الجوهر الذي ينفع الناس ويحقق مصلحة الأمة، وبين الزبد الذي يذهب جفاء، وعجزت عن رؤية الخط الفاصل بين ما هو استراتيجي ثابت وما هو عرض زائل، فلم يكن غريبا والحال هذه أن يمر العالم الإسلامي بمرحلة من التمزق لا تتفق مع العقيدة السامية، والقيم الرفيعة التي أنزلها الله سبحانه وتعالى إلينا، فإذا بهؤلاء الذين نكبت بهم الأمة يحولون عناصر قوتها ومجدها إلى عوامل ضعف وتمزق، وإذا بالجماعة الواحدة تصبح شتى، تتصارعها الأحقاد والخلافات المدمرة، وإذا بمن ينتسبون إلى الأمة يتقاتلون فيما

بينهم، وينصرفون عن الجهاد الصحيح ضد أعدائها والأخطار المحيطة بها، وإذا بهم يهدرون طاقات شعوبهم في صراعات وهمية ومغامرات فاشلة، لا تمت إلى الدين الحنيف والمصالح القومية بأدنى صلة، بل إنها تعود على الجماعة الإسلامية بأكبر الضرر وأوخم العواقب.

وفي هذا المناخ الذي استشرى فيه العبث وضاع فيه الحياء، اختفت معايير التمييز بين الصواب والخطأ، والهدى والضلال، والحق والباطل، وما يجب وما لا يجوز، وضاعت كلمة الحق وسط صياح العابثين والمتجرين باسم الأمة الذين زينت لهم أنفسهم أنهم جديرون بالتحدث باسمها وإعلان كلمتها، ويكفي أننا نرى رجلا يتمسح في الإسلام ورسالته، في إيران المسلمة الشقيقة، يزيف العقيدة الإسلامية ويتجرأ على رسول الله الكريم ويوجه له أبلغ الإساءة، وينشر البدع والفتن التي هي أبعد ما تكون عن الفكر الإسلامي السليم، ويبشر بقدوم المهدي المنتظر وغير ذلك من الخرافات والخزعبلات الدخيلة على الإسلام وفلسفته وتعاليمه، المناقضة لعقيدة أساسية نؤمن بها جميعا وهي أن محمد عليه الصلاة والسلام كان خاتم المرسلين، فقد أتم الله

بالإسلام دينه، وارتضاه منهجا متكاملا للعبادات والمعاملات فكيف يتأتى بعد هذا أن يسكت هؤلاء الذين يدعون لأنفسهم قيادة الشعوب الإسلامية عن هذا الافتراء والزيف، ويغضوا الطرف عن تلك البدع التي لو كانت قد ظهرت أيام مجد الأمة الإسلامية لقومها المسلمون بحد السيف، واعتبروها ضلالا مبينا يهدد الإسلام في أحد أركانه الأساسية وركائزه التي لا يصح أن تكون محل جدل أو مناقشة، وليس من الإسلام والإيمان في شيء، أن يتخلى هؤلاء عن مسئوليتهم في الدفاع عن دينهم ومقدساتهم، فكيف تأتمن الأمة على الدنيا من عجز عن حماية الدين، وكيف تطمئن قلوب المسلمين إذا كان حكامهم يقيسون الأمور بمدى ما تحققه لهم من نفع أو ضرر، ويصدرون في تصرفاتهم عن الخوف والجهل والهوى؟!

وكيف تضع مصر يدها في أيدي هؤلاء الذين يسكتون على اعتداء صارخ يقع على الشعب المسلم في أفغانستان الشقيقة، لا يحركون ساكنا وهم يرون مئات الآلاف من الأبرياء يتعرضون للأعمال الوحشية التي هي أقرب ما تكون إلى عمليات الإبادة الجماعية والأساليب البربرية. ثم

إذا ببعض الحكام العرب لا يكتفون باتخاذ موقف سلبي عاجز إزاء هذه المحنة التي يمر بها شعب شرفنا جميعا أن ينتسب معنا إلى الإسلام وحضارته، بل إنهم يتسابقون في تبرير هذا العدوان الغاشم، ومحاولة إضفاء الشرعية عليه فـي الوقـت الذي لقي فيه هذا العدوان إدانة جماعية من الأسرة الدوليـة، ومن شعوب لا تربطها بالشعب الضحية مثل الروابط التـي تربطنا جميعا به، فهل هناك ما هو أبلغ من هذا في الدلالـة على غيبة الحق وضياع الإيمان عن هـؤلاء القـوم الـذين يرفعون فيه رايات حمراء لقوى أجنبية حاقدة على الإسـلام والمسلمين، في الوقت الذي تدوس في دباباتها أخوتنا في الله وشركاءنا في العقيدة والمصير؟ وهل أدل على انحدار القـيم والأخلاق من أن يباهي بعض هؤلاء الحكام، كل يوم، بأنهم سفكوا دماء المئات من أبناء الشعب المغربي الشـقيق فـي معارك وهمية ما كان يصح أن تدور أصلا بين المسلم وأخيه المسلم، فهما كما قال رسول الله صـلى الله عليـه وسـلم: كالبنيان يشد بعضه بضعا، فإذا بهؤلاء الخوارج الجدد الذين يريدون أن يعودوا بالأمة إلـى عصـر الجاهليـة الأولـى، يفتعلون الشقاق بين أبناء الأمة الواحدة، ويثيـرون الأحقـاد

والفتن، ويبذرون بذور الوقيعة والدسائس التي هي أبعد مـا تكون عن روح الإسلام، ثم لا يكفون بعد كل هذا عن التشدق بالنضال والكفاح، في الوقت الذي لم يسهموا فيـه فـي أي معركة من معارك الجهاد بشروي نقير؟!

فهل ينتظر من شعب مصر أن يضع يده في أيـدي هؤلاء؟! وعلام ينعقد الإجماع وهذا حالنا؟ وهل يشـرفنا أن نضم صوتنا إلى تلك الأصوات الضالة التي تنكبـت سـواء السبيل وسلكت طريق الهوى، وكفرت بكتاب الله وما حوى؟ وأي إضافة يحققها كل هذا لرصيد المسلمين من الكفاح فـي سبيل الله والحق؟

إنكم تعرفون شعبنا المؤمن في مصر، وتعلمون أنـه شعب عريق لا يقبل الزيف والرياء، ولا يرضى بالافتراءات على الله وشريعته، لا يقول مالا يفعل، بـل يرعـى مبادئـه ومعتقداته على الدوام ويؤدي رسالته في ظل أقسى الظروف، لا يبالي بالمخاطر، ولا يأبه بالتحديات، ولا يكترث بالصراخ والعويل من هؤلاء الذين يحاولون سدى أن يوقفوا المسـيرة ويفرشوا الأرض بالأشواك والأحقاد والأسى.

ولستم بحاجة إلى أن أذكر لكم ما فعلته مصـر فـي سبيل نصرة العرب والمسلمين، بعد أن عبرتم عن هذا أبلـغ تعبير وأصدقه، كما أنني لست بحاجة إلـى أن أسـرد لكـم الخطوط الأساسية للسياسة التي تتبعها مصر فـي جهادهـا المرير على جميع الجهات، ذلك أن سياستنا واضحة تتحدث عن نفسها، فنحن – اهتداء بتعاليم ديننا وقيمنا الحضـارية – نسير على سياسة واحدة ولا نفرق بين السر والعلن، بل إننا نعلن كل شيء على الملأ، لأننا لا نخطو خطوة إلا إذا كانت متفقة مع الحق محققة للخير والنفع ولا يهمنا بعـد هـذا أن يتقبلها هذا أو ذاك، طالما أننا نرعى وجه الله وحق أمته.

وربما كان من المناسب – في هذا الصدد – أن أشير إلى بعض ما قامت به مصر في الآونة الأخيرة للحفاظ على عروبة القدس، والدفاع عن الحقـائق القانونيـة والسياسـية للمسلمين فيها، في الوقت الذي اكتفى فيه الآخرون بإصـدار البيانات واستنزال اللعنات والصياح أمام مكبرات الصـوت، ظنا منهم أن الصراخ والعويل يمكن أن يكون بديلا للجهـاد الذي فرضه الله علينا جميعا فرض عين في هذه الظـروف

القاسية التي تتعرض فيها إرادة الأمـة الإسـلامية لاختبـار لا سبيل إلى التهرب منه أو المراوغة فيه.

وإذا كانت مدينة القدس والأخطار المحدقة بهويتهـا العربية والإسلامية تتطلب منا جميعا موقفا مسئولا مسـتقيما لا يعرف الالتواء والتذبذب، فجدير بنا أن نلقي معـا نظـرة على ما قمنا به في هذا الشأن حتى نستخلص من هذا الدرس والعبرة، وحتى يتعرف كل منا – بدقة وأمانـة – عمـا تـم إنجازه وما بقي علينا أن نحققه، إذا حرصنا على أن نكـون أمناء مع أنفسنا أوفياء لمبادئنا وقيمنا.

ومن المهم أن نقرر – منذ البداية – أن ما تتعـرض له القدس العربية والإسلامية لم يبدأ بالأمس القريب، بل إنها محاولات ومخططات قديمة قطعت فيهـا إسـرائيل شـوطا طويلا، مستغلة في هذا سلبية العرب والمسلمين، واكتفـاءهم بالصراخ والعويل، في مواجهة الفعل والتحرك، وترتب على هذا أن وصلنا إلى تلك المرحلة التي تعكس اختلالا كبيرا بين موقف طرف يملي إرادته مستغلا احتلاله للأرض وسيطرته على مقاليد الأمور، وآخر يتواكل في سلبية مـدمرة، تشـل حركته، وتجعله واقعا تحت تخدير الاعتقاد بأن الكلمة قادرة

على تغيير الواقع، والاستسلام للتمني، كما لو كانت الأحداث تقع عفوا أو تتم اعتباطا.

وحين اتخذت قراري بزيارة القدس بعد أن استلهمت الحكمة من ربي ومن شعبنا المؤمن، فقد كان هدفي أن أغير هذه المعادلة الجائرة تغييرا جذريا عميقـا، بحيـث يصـبح العرب والمسلمون قادرين – لأول مرة منذ نشأ الصـراع – على وقف التدهور في موقفهم، وحرمان الخصم من ميـزة تغيير معالم الأرض العربية وهويتها، والبدء فـي اسـترداد الحقوق العربية والإسلامية التي طال عليها التقادم، وبـذلك كانت زيارتي للقدس إعلانا عن إصرار على تصحيح مسار التاريخ والعودة به إلى وضع يضمن لنـا حقوقنـا العادلـة وأمانينا المشروعة.

وحين توجهت بالخطاب إلـى الشـعب الإسـرائيلي والمجتمع الدولي بأسره من فوق منبر مجلسه التشريعي فـي ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧، ذكرت ما يلي بالحرف الواحد:

"الحق أقول لكم إن السلام لن يكون اسما على مسمى ما لم يكن قائما على العدالة وليس على احتلال أرض الغير، وأنه لا يسوغ أن تطلبوا لأنفسكم ما تنكرونه على غيركم.

وبكل صراحة، وبالروح التي حدت بي إلى القـدوم إليكم اليوم فإنني أقول لكم.. إن عليكم أن تتخلوا نهائيا عـن أحلام الغزو، وأن تتخلوا أيضا عن الاعتقاد بأن القـوة هـي خير وسلة للتعامل مع العرب.

إن عليكم أن تستوعبوا جيدا دروس المواجهة بيننـا وبينكم، فلن يجديكم التوسع شيئا.

ولكي نتكلم بوضوح، فإن أرضنا لا تقبل المسـاومة، وليست عرضة للجدل.

إن التراب الوطني والقومي يعتبر لدينا فـي منزلـة الوادي المقدس طوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السـلام ولا يملك أحد منا، ولا يقبل، أن يتنازل عن شبر واحد منـه، أو أن يقبل مبدأ الجدل فيه والمساومة عليه.

هنا أرض عربية احتلتها إسرائيل ولا تزال تحتلهـا بالقوة المسلحة، ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامـل منها بما فيها القدس العربية.. القدس التي حضـرت إليهـا باعتبارها مدينة السلام، والتي كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث، وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القـدس

في إطار الضم أو التوسع، وإنما يجب أن تكون مدينة حـرة مفتوحة لجميع المؤمنين، وأهم من كل هذا فإن تلك المدينـة يجب ألا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرا ومقاما لعدة قرون، وبدلا من أحقاد الحروب الصليبية، فإننـا يجـب أن نحيي روح عمر بن الخطـاب وصـلاح الـدين.. أي روح التسامح واحترام الحقوق.

إن دور العبادة الإسلامية والمسيحية ليسـت مجـرد أماكن لأداء الفرائض والشعائر، بل إنها تقوم شـاهد صـدق على وجودنا الذي لم ينقطع في هذا المكان سياسيا وروحيـا وفكريا.

ومن هنا، فيجب ألا يخطـئ أحـد تقـدير الأهميـة والإجلال اللذين نكنهما للقدس، نحـن معشـر المسـيحيين والمسلمين".

هذا ما قلته للإسرائيليين والمجتمع الـدولي جهـارا، وأكثر منه ما قلته للمسئولين الإسرائيليين منذ بـدأنا معهـم جهود السلام، فلم أترك مناسبة تمر دون أن أنبه إلى الأولوية التي نعطيها لمسألة القدس، واستحالة تحقيق السلام الشـامل دون إعادة الحقوق القانونية والتاريخية للمسلمين والعـرب،

وتعلمون أنني ركزت على هذه القضية في مباحثات كامب ديفيد، وتقدمت بمشروع إطار للتسوية الشاملة، نص على وجوب انسحاب إسرائيل من القدس العربية باعتبارها جزءا من الضفة الغربية، يسري عليه ما ينطبق عليها من مبادئ، وفي مقدمتها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق الحرب.

وبعد مباحثات مضنية وجدل مرير، تقدم الرئيس الأمريكي كارتر – وأنتم تعرفون الدور الكبير الذي قام به – بصيغ عديدة حاول فيها التوفيق بين وجهتي نظر كل من الطرفين، واسمحوا لي أن أذيع لكم سرا لأول مرة، وهو أنني وجدت هذه الصيغ وكانت آخرها مقدمة بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٧٨، أي في اليوم قبل الأخيرة للمؤتمر، مبهمة وقاصرة عن تسوية المشكلة بما يحفظ الحقوق العربية والإسلامية، ففضلت حذف تلك الصيغة، وترك المسألة لمزيد من التحرك مع الجانب الإسرائيلي، بعد أن نسجل موقفنا ومطالبنا بكل وضوح في خطاب رسمي مكمل لمواثيق السلام، ونحث الجانب الأمريكي على تسجيل موقفه هو الآخر، بما يضمن ثبات هذا الموقف وعدم اهتزازه أو تآكله.

ولم نكتف بهذا الموقف الصلب، ولم ننتظـر حتـى يحين موعد إجراء المفاوضات الخاصة بالتسـوية النهائيـة للمشكلة الفلسطينية، وهي مفاوضات سيكون أمـام الشـعب الفلسطيني فرصة كاملة للمشاركة فيها والتعبير عـن رأيـه والمطالبة بحقوقه بكل حرية بعد أن ترتفع عنه معظم مظاهر المعاناة والتسلط، بل إننا أثرنا المشكلة من شـتى جوانبهـا السياسية والقانونية والمعنوية منذ بدأت مفاوضـات الحكـم الذاتي، وأفهمنا الجانب الإسرائيلي – بعبارات قاطعة لا تدع مجالا للشك – إنه لا سبيل إلـى تجاهـل حقـوق العـرب والمسلمين ومشاعرهم، وإنه لا يمكن أن يتخذ شعار توحيـد مدينة القدس ذريعة لضم القدس العربية إلى إسـرائيل، وقـد حرصت على أن أتوجه بالخطاب في هذه النقطة الحساسـة الهامة إلى المسئولين وغيرهم من أفراد الشعب الإسـرائيلي حتى يستقر في أذهانهم جميعا أننا نولي هذا الموضوع أهمية قصوى، ونعتبره من الركائز الأساسية التي لا غنـى عنهـا للسلام، ومن المناسب أن أسرد لكم في هذا المجال مقتطفات من الرسالة التي وجهتها لرئيس الوزراء بيجين في الثاني من شهر أغسطس:

وربما كان من المفيد أن نسترجع معا بعض الوقائع فيما يتعلق بالقدس فأنت تذكر – بادئ ذي بـدء – أن هـذا الموضوع كان أول موضوع أثرته معك ومع زملائك منـذ بدأت مبادرة السلام، وطوال المحادثات التـي دارت بينـي وبينكم، حرصت دائما على أن أبرز لكـم جميعـا الأهميـة القصوى التي يحتلها هذا الموضـوع فـي عقـول وقلـوب ثمانمائة مليون مسلم وعدد أكبر من المسيحيين، وأوضـحت لكم بعبارة قاطعة أن أي انفراج في هذه المسألة كفيـل بـأن يعطي عملية السلام قوة دفع أكثر من أي عمل آخر.

وتذكر أيضا أنني ذكرت لك أثنـاء اجتماعنـا فـي العريش في مايو ١٩٧٩ أن هناك فرصة تاريخية نادرة لكي نتجه دون إبطاء إلى التسوية السلمية الشاملة بعد أن بدأنا ننفذ بنجاح معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

وتذكر أيضا أنني ركزت في اجتماعاتنا التالية فـي الإسكندرية وحيفا وأسوان على مسألة القدس، وذكرت لـك أنها إذا كانت مسألة حيوية بالغة الأهمية لثمانية عشر مليونا من اليهود في العالم، فإن لها نفس القدسية والأهمية لثمانمائة مليون مسلم، ومن المستحيل تجاهل هذه الحقيقـة والتعـامي

عنها أو الاستخفاف بالروابط الروحية والثقافية التـي تـربط المسلمين بها، ودعني أقل لك أن كثيرا من المسـلمين فـي العالم يميلون إلى الحكم على نوايا إسـرائيل بمسـلكها فـي موضوع القدس، فلماذا تفقدون ثقتهم وثقة كثيـرين غيـرهم وأمامكم بديل جذاب وممكن التحقيق؟

وكما أخبرتك، فإنني أعتقد أن هذه المسـألة ليسـت أكثر المسائل تعقيدا وأعصاها على الحل، وأن من الممكن أن نجد لها حلا يصون حقوق كلا الطرفين ويحترم مشاعرهما.

ورغم أنه من المتفق عليه أن التسوية الشاملة لمسألة القدس يمكن أن ترجأ إلى مرحلة التفاوض حـول التسـوية النهائية، فإنه من الحقائق أيضا أن موضوع القدس يتـداخل مع موضوعات أخرى عديدة يتم التفاوض عليها حاليا، ومن ثم فقد كان طبيعيا أن تتطرق المفاوضات الدائرة الآن حـول إقامة الحكم الذاتي إلى القدس من أكثر من زاوية، سواء على مستوى اللجنة العامة للمفاوضات أو على مسـتوى اللجـان الفنية، وبالذات اللجنة القانونية ولجنة الانتخابات.

وربما قال البعض إن الإجراءات التي اتخذت بشـأن القدس بواسطة الفروع المختلفة للحكومة الإسـرائيلية هـي

مجرد موقف تفاوض لا يصح أن يؤخذ بجدية، خاصة فـي ضوء حقيقة إنها إجراءات باطلة قانونا، ومع ذلك فلا يمكـن أن يتجاهل المرء الحقائق التالية:

أ – أن هذه الإجراءات تشكل خرقا للقـرار ٢٤٢ الـذي التزمنا جميعا باحترامه وتنفيذه.

ولست بحاجة هنا إلى الإسهاب في المسـائل القانونيـة، ولكن من الجلي أن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة تشكل توسعا إقليميا واستيلاء على الأرض بطريق الحرب، وهو أمر يحرمه القرار ٢٤٢، ولعل مـن المفيد أن نذكر أن حكومتكم أعلنت في مناسـبات قريبة أنها لن تتسامح أو تقبـل أي مسـاس بهـذا القرار.

ب – ومن ناحية أخرى، فإن هذه الإجـراءات تنـاقض كامب ديفيد نصا وروحا، فهي تخـالف منطـوق "إطار السلام في الشرق الأوسط" من حيـث إنهـا تخالف القرار ٢٤٢ الذي هو الأساس القانوني لهذا الإطار، أما عن مخالفتها لروح كامب ديفيد، فإنني أعتقد أننا تراضينا على أن نحل خلافاتنا معا بروح

التوفيق وليس بالأعمال المنفردة، وقد كان مفهوما لنا جميعا عندما وقعنا إطار السلام أن أيا منا لـن يلجأ إلى فرض أمر واقع على الآخر.

جـ - وغني عن البيان أن هذه الإجراءات تناقض أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر ضم الأراضـي المحتلة.

ثم كررت لرئيس الوزراء الإسرائيلي موقف مصـر الثابت من مسألة القدس على النحو التالي:

نحن نرفض جميع الإجراءات والتصـرفات التـي قامت بها إسرائيل من طرف واحد ضد الإجمـاع العـالمي بالنسبة للقدس والمستوطنات، ونعتبر هذه الإجراءات باطلـة ولا أثر لها على الإطلاق.

ولابد من احترام الحقوق التاريخية والقانونية للعرب والمسلمين مع الحفاظ على المرافق المختلفـة فـي المدينـة موحدة، وضمان حرية التنقل والعبادة للجميع..

هذا هو ما قلته لرئيس الوزراء الإسرائيلي وأذعنـاه على الملأ حتى يكون تحت بصر الشعب الإسرائيلي وغيـره من المهتمين بتلك المسألة، ولا يختلف عنه كثيرا مـا قلتـه

للمسئولين الأمريكيين والشعب الأمريكي كله بما يضم من جماعات التأثر، وذلك في خطاب ألقيته في نادي الصحافة الأمريكية بواشنطن يوم ١٠ أبريل ١٩٨٠.

وتستحق مسألة القدس أقصى قدر من اهتمامنا، فهي تثير عديدا من المصالح والمشاعر بما لها من مركزية بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود.

ونحن نريد أن نقيم في تلك المدينة نموذجا للتسامح والتعايش معا بين المؤمنين كافة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف الحالية، لأن ضم الإقليم بالقوة واغتصاب أرض الآخرين هي أمور لا يمكن أن تساعد على التعايش الذي ننشده ونسعى إلى تحقيقه.

ولا يصح أن يستغل شعار توحيد المدينة كستار للتوسع وإنكار الحقوق.

ولذلك فقد طرحنا صيغة بناءة كفيلة بإحياء تقاليد الأخوة بين المؤمنين في هذه المدينة المقدسة، وبمقتضاها تحترم السيادة العربية والحقوق الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية مع الحفاظ على وحدة المرافق والخدمات في

المدينة، كل هذا ومع جعل المدينة مفتوحـة لجميـع عبـاد الرحمن، والسماح بحرية التنقل..

وثمة مسالة أخـرى أحـب أن أطرحهـا للحقيقـة والتاريخ، فرغم الإساءات التي وجهت لمصر مـن تجمـع ينتحل صفة الإسلام بعد اجتماع عقد في عاصمة بلادكم، فقد ظلت مصر حافظة لمسـئوليتها، وفيـة لمبادئهـا وقيمهـا، حريصة على موقعها في طليعة المسيرة القومية التاريخيـة، وعلى قيادة كل عمل جاد يقوم به العرب والمسلمون للـذود عن المصلحة العربية والإسلامية العليا، والتصدي للتحديات التي تواجه أمتنا في حاضرها ومستقبلها، وفي الوقت الـذي يتنصل فهي الآخرون من مسئوليتهم ويكتفون بـأن يقولـوا: **اذهب أنت وربك فقاتلا**...، فإن مصر لا تتردد في أن تعطي بسخاء في سبيل تحقيق الأهداف القومية، وأن تقتسم قوتهـا ومواردها مع أخوتها في العقيدة، مهما صادفت من تجاوزات ونكران للجميل.

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد ذهبت إلى أبعد المدى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في إقناعه بضرورة احتـرام حقوق العرب والمسلمين في القدس، وبوجوب وقف النشاط

الاستيطاني في الضفة الغربيـة وغـزة، والبـدء بإزالـة المستوطنات القائمة، وكحافز للجانـب الإسـرائيلي، فقـد عرضت عليه إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر في مياه النيل لاستخدامها في إعادة تسكين المستوطنين في منطقـة النقب بعد إجلائهم عن المستوطنات القائمـة فـي الضـفة الغربية وغزة، وعلقت هذا الموضوع على شـرط تعـاون إسرائيل معنا في حل مشكلتي القدس والمستوطنات.

هذا هو قدر مصر وكرم شعبها وشـعوره الأصـيل بالمسئولية التاريخية مهما حاول الـبعض أن ينـاولوا منـه ويفتروا عليه ويتنكروا لدوره على امتداد تاريخنا المشترك.

ولم يكن هذا العرض قرارا انفردت به، بـل إننـي بحثت الأمر وقلبته من جميع جوانبـه مـع نائـب رئـيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووفد المفاوضات، وكان هدفنا جميعا هو دفع مسيرة السلام قدما إلـى أن تكتمـل بشـموخ مصر وتضحيات شعبها العريق، وأن للمرء أن يتساءل عما إذا كان أحد هؤلاء الذين اجتمعوا لديكم في الرابط وتطاولوا على مصر ودورها يستطيع أن يرتفع إلـى هـذا المسـتوى ويقدم جانبا يسيرا من هذه التضحية فـي سـبيل الآخـرين،

ويجود بقطرات من شريان حياته حتى يرفع المعاناة عن أخوة له مقهورين مغلوبين على أمرهم.

وإذا كان البعض يتصور أن الحقائق يمكن أن تختلط بالأكاذيب وأن الحق يتوه في غمرة الباطل، فإن الله لا يترك كبيرة أو صغيرة إلا أحصاها وسجلها في اللوح المحفوظ، ويستطيع كل منا أن يراجع نفسه ويتساءل – قبل أن يرمي الآخرين زورا وبهتانا – عما قدمت يداه:

من ذا الذي حرك ساكنا للتصدي للتجاوزات الإسرائيلية في القدس؟، وما هو المعيار السليم للمواجهة في مثل هذه الأحوال؟، أهو الصياح والوعيد أم التحرك المحسوب بقصد التأثير على الموقف تأثيرا فعليا يترك بصمته على الأرض ويحدث التغيير الكفيل برد الحق لأصحابه؟، وما الذي قدمه هؤلاء المزايدون من أجل نصرة شعب فلسطين والذود عن مقدسات المسلمين؟، هل اكتفوا بإهدار موارد شعوبهم في المؤامرات والفتن أم أنهم فكروا لحظة واحدة في التضحية بأي شيء – مهما تضاءل – في سبيل إنقاذ الأرض واسترداد الحق؟.

ومن منهم تصدى لهذه المفتريات التي تتعرض لهـا العقيدة الإسلامية التي كرمها الله حين قال سبحانه وتعـالى: **﴿إنا نَحن نَزلْنَا الذكْر وإنا له لَحافِظُون﴾**.

وكيف يواجه هؤلاء الأدعيـاء الـذين يحـاولون أن يفرضوا قيادتهم على جمهور المسلمين والعرب أنفسهم قبـل أن يوجهوا غيرهم، وهم يغضـون الطـرف عـن عـدوان يتعرض له شعب مسلم شقيق يقاتل في سبيل الله والحق، بل إن بعضهم يتحالف مع المعتدين ولا يتـورع عـن تبريـر أعمالهم وتزييف الحقائق مرضاة لهم في عمالـة رخيصـة لا تتفق مع شموخ الإسلام وكرامة الأمة التي كانت خير أمة أخرجت للناس؟

أما آن الأوان لكي يراجع كل منا نفسه وينظر إلـى عمله بمنظار الشعور بالمسئولية التاريخية الجسـيمة التـي نواجهها جميعا وليس بمنظـار المصـالح الذاتيـة الضـيقة والرؤية الأنانية المدمرة؟

وكيف نسير على طريق العمل الواحد وهذا حالنا من التمزق والتفسخ؟!

وإذ أعبر لكم عن تمنياتي الطيبة لكم ولشـعب المغـرب الشقيق في هذه الأيام المباركة، أحب أن أكرر لكم ما ذكرته فـي مستهل خطابي من أن مصر لا تسعى ولا تقبل أن تشـارك فـي أعمال تراها من قبيل العبث وإهدار الجهد وإضاعة الوقت فيما لا يعود على الأمتين العربية والإسلامية بالخير والمصـلحة، مهمـا كانت الواجهة التي تدور خلفها هذه الأعمال، ومهما حاول البعض أن يضفوا عليها أهمية كاذبة، أو يصوروا لأنفسهم أو لغيرهم أنها سوف تحقق البطولات والمعجزات.

وستظل مصر على الدوام وفية لمبادئهـا وتراثهـا وتاريخها، أمينة على مقدساتها ورصيدها الحضاري الكبير، ولو كره الجاحدون.

ولينصرن الله عباده المؤمنين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد أنور السادات

في ٤ شوال ١٤٠٠هـ

الموافق ١٤ أغسطس ١٩٨٠م

القاهرة

الأهرام – ١٨ أغسطس ١٩٨٠

[٤]

عزيزي الرئيس السادات..

أود أن أشكر لكم خطـابكم المـؤرخ ٢ أغسـطس ١٩٨٠ والذي قمت بدراسته بالعناية اللازمة مساء أمس..

وإني أحمد الله فصحتي طيبة، وبهذه المناسبة فأود أن أنقل إليكم بعضا من أفكاري التي راودتني خـلال مرضـي المفاجئ، فقد وضعني الأطباء في آلة صنعت في إسـرائيل هي فريدة في تقدمها، وأعتقد أنكم رأيتموها في حيفا، ونحـن نصدرها حتى إلى الولايات المتحدة.. وبعد حوالي الساعتين من المعاناة حصلوا على صورة لقلبي، وقرر الأستاذ المعالج أن يطلعني عليها.

وهنا تساءلت: ما هو القلب البشري؟ إنـه ببسـاطة مجرد مضخة فالإنسان يشعر ويفكر ويتكلم ويكتـب ويحـب أسرته، ويبتسم ويبكي ويستمتع بالحيـاة ويغضـب ويمـنح صداقته ويكتسب الصداقات، ويصلي ويحلم ويتذكر وينسـى ويتسامح ويؤثر في الناس ويتأثر بهم، وباختصار هو يعيش، فإذا توقفت المضخة، انتهى كل شيء..

أي معجزة هذه التي بدونها يتوقف العقل أيضا، ومن هنا فإن من واجب كل مـن يـدعى لخدمـة شـعبه وبلـده والإنسانية أو للعمل في سبيل قضية عادلة أن يفعل كل ما في وسعه طالما ينبض قلبه.

وإني أتفق معكم من كل قلبي أنه ليس هناك أنبل من العمل في سبيل السلام، سلام شامل بين كل الأمم، وبالـذات بين شعوبنا التي نبعت وتعيش في منطقتنا التي تعرف باسـم الشرق الأوسط..

ولعلك يا سيادة الرئيس تمنحني بعض العـذر لهـذه المقدمة شبه الفلسفية، فهي مرتبطة بما نحـن بصـدده.. إن شعبينا ينطلقان إلى السلام، وأعتقد أن كلينـا أيضـا يريـد السلام، وعليه فبهذه الروح من منطلق الإخلاص والرغبة في الوضوح أراه واجبا علي أن أسجل بعض الملاحظات فيمـا يتعلق بخطابكم المفصل، حيث إنكم كلما ذكرتم اجتماعاتنا في كامب ديفيد أو الإسكندرية أو أسوان.. إلخ فدوما تـذكرونني بما قلتموه لي، ولكن ماذا قلته أنا؟

لعلكم تتفقون معي أنه في كافة اجتماعاتنا كان حديثنا متصلا فتكلمتم ورددت، وتكلمت ورددتم، وعلى سبيل التذكير:

١- فقد قلتم في الفقرة الرابعة عشرة من خطابكم "لعلكم أيضا تذكرون أنني اقترحت (في العريش) أن أمدكم بالماء الذي يمكن أن يصل إلى القدس عبر النقب.. وأنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحي، وقلت إن التطلعات القومية لشعبكم ليست للبيع"..

وأعتقد يا سيادة الرئيس أن حديثنا القصير في العريش كان على النسق التالي:

أ- اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب، وفي ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء إلى القدس مطلقا.

ب- ومن ناحيتي فلم أذكر أن التطلعات القومية لشعبي ليست للبيع، وأعتقد أن مثل هذه اللهجة فيها تجاوز كبير لم أستخدمه مطلقا في أحاديثنا.

لقد أخذتم المبادرة وقدمتم إلي اقتراحا مزدوجا.. قلتم: يجب أن نتصرف بحكمة وروية وأنا على استعداد

لأدعكم تحصلون على الماء من النيل لري النقب، ودعنا نحل مشكلة القدس فإن حلها حل لكل شيء..

وكان ردي يا سيادة الرئيس: إن نقل الماء من النيل إلى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة حقا، ولكننا يجب أن نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس، وبين النواحي المادية، فلنفصل بين الموضوعين القدس من ناحية وماء النيل للنقب من ناحية أخرى.

٢- ولسوف أعود بالطبع إلى موضوع القدس، ولكنني أود الآن أن أرد على نقطة أخرى جاءت في خطابكم وهي نقطة أعطيتموها الكثير من التركيز وهي: حسن النية والتفاهم المتبادل ودعم السلام والتعاون.

والحقيقة هي:

أ- أن وزير الدولة المصري للشئون الخارجية الدكتور: بطرس غالي، يزور الدول الإفريقية ليؤثر في حكوماتها حتى لا تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.. ألا يعتبر هذا العمل الانفرادي خرقا واضحا للمعاهدة المصرية الإسرائيلية التي تنص في ملحقها الثالث – المادة الخامسة فقر ٣ – على:

"يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر".

إنه بالقطع دعاية معادية لدى دول أخرى سبق أن أعلنت أنها لن تعيد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل طالما أن هناك حالة حرب بينها وبين دولة أفريقية (مصر).. ولكن الآن هناك سلام بين مصر، ووقعت معاهدة سلام بيننا وتم التصديق عليها، وعليه فلماذا هذا العمل المعادي لإسرائيل؟

ب- أليس تصديق المندوب المصري في الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح أكثر القرارات معادة لإسرائيل منذ قرار مساواة الصهيونية (أكثر حركات التحرر القومية إنسانية في التاريخ) بالعنصرية "التي نعتبر نحن اليهود أول ضحاياها" عملا انفراديا معاديا ويتعارض مع معاهدة السلام..

جـ- لقد صوت المندوب المصري لصالح قرار يطالب إسرائيل بانسحابها من يهودا والسامرا – كما أسميهما – وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس قبل ١٥ نوفمبر. أليس هذا يشكل تناقضا فاضحا مع اتفاقية كامب ديفيد التي ذكرت: "سوف يتم انسحاب للقوات الإسرائيلية، ويعاد توزيع

القوات الإسرائيلية المتبقية على نقاط أمن محددة" وذلك بعـد انتخاب سلطة الحكم الذاتي (المجلـس الإداري).. كمـا أن اتفاقية كامب دافيد نصت على أن "كافة الإجراءات اللازمـة سوف تتخذ لضمان أمن إسرائيل وجيرانهـا خـلال الفتـرة الانتقالية وما بعدها": فأما الفترة الانتقالية فهي خمس سنوات طبقا للاتفاق بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وأما ما بعدها فلا نهاية له. وبالنسبة للقوات المتبقية فتعني وحـدات من الجيش تبقى في يهودا والسامرة وقطاع غزة.. ومع ذلك فقد صوت مندوبكم في الأمم المتحدة في صالح إنذار نهـائي لإسرائيل لتبدأ انسحابها من هذه الأراضي في أقل من خمسة شهور..

د- إن المندوب المصري ألقى بيانا في الأمم المتحدة قال فيه:

(١) "إن إسرائيل يجب أن تنسحب إلـى خطـوط ٥ يونيو ١٩٦٧ سواء في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية أو قطاع غزة.. أين نجد هذا مكتوبا في اتفاقية كامب دافيـد يا سيادة الرئيس؟ إن ما اقتبسته آنفا يعني شيئا مختلفا تماما..

(٢) إن انسحاب إسرائيل يجب أن يكون كاملا بما في ذلك القوات المسلحة مع فك المستوطنات وإخراج المستوطنين.. أين نجد هذا مذكورا في اتفاقية كامب دافيد؟ هل ذكرت المستوطنات على الإطلاق في إطار كامب دافيد؟

(٣) يجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه الثابت والأساسي في تقرير المصير دون تدخل خارجي بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة..

هكذا قال مندوب مصر في الأمم المتحدة..

ومع ذلك فليست هناك كلمة واحدة عن حق تقرير المصير "الذي يعني بالطبع إقامة دولة" أو عن دولة "فلسطينية" مستقلة في أي صفحة أو فقرة أو قسم أو فرع.. إلخ من اتفاقية كامب ديفيد..

لقد قام الدكتور غالي "متحدثا باسم مصر" بعدد من التحويرات غير المفهومة والتناقضات الكاملة لاتفاقية كامب دافيد التي وقعناها سويا، والتي وقعها صديقنا الرئيس كارتر كشاهد، والتي نعتبر جميعا ملزمين بتنفيذها بحسن نية طبقا للقاعدة الذهبية القديمة "العقد شريعة المتعاقدين".

ليست إسرائيل يا سيادة الرئيس هي التـي تخـرق معاهدة السلام أو الجزء الآخر الذي لم يتحقق بعد من اتفـاق كامب دافيد، إن من يخرقهما هم المتحدثون المصريون على مختلف المستويات.

٣- وهنا فأرى من واجبي أن أسترعي انتباهكم من جديد إلى أن واحدة من صحفكم الرسمية شـبهتني بـأدولف هتلر، الذي تتجسد فيه شرور الإنسانية جمعـاء: كمـا قـال تشرشل: ولم أكن لأشير إلى هذا الوصف المخزي لـولا أن هذه الدعاية المعادية التي تعهدت مصـر بالامتنـاع عنهـا لا تزال مستمرة، وفي صحافة ليسـت حـرة مـن التـأثير الحكومي. كما نعتتني إحدى الصحف المصـرية بـأنني – شيلوك – وهو وصف ألقى علي اليهود بواسـطة كـارهيهم الذين سموا في ألمانيا بأعداء السامية (وطبعا نحـن عربـا ويهودا كلنا ساميون).. وسوف أمتنع عـن ذكـر الأسـماء الأخرى والمقالات واللعنات.. ولكن هل هذا يا سيادة الرئيس هو "تشجيع التفاهم المتبادل؟".

٤- وبالنسبة للقدس فتجدون مرفقـا بخطـابي هـذا مستندات ثلاثة:

أ- خطابي للرئيس كارتر في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨..

ب- قانون الأماكن المقدسة الصادر من الكنيست في يونيو ١٩٦٧.

جـ- القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل، الصادر من الكنيست في الأسبوع الماضي..

وأنا على بينة من أنكم كتبتم للرئيس كـارتر بشـأن القدس، كما أن الرئيس كارتر كتب إلي خطابا بعد أن سحب الصيغة الأولى لخطابه، وقد قلنـا لأصـدقائنا الأمـريكيين، بالنسبة لهذه الصيغة الأولى، إنه إذا أصبحت هـذه الصـيغة خطابا رسميا فلن نوقع اتفاقية كامب دافيد التـي كانـت قـد اكتملت بالفعل يوم الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨.

ومن ثم فإنني أضع أمامكم سؤالا منطقيا بسيطا: بأي خطاب يجب على إسرائيل أن تلتزم؟ بخطابكم أمام الـرئيس كارتر، أم بخطاب رئيس وزراء إسرائيل الذي يتحدث فـي هذا الصدد باسم ٩٥٪ من شعب إسرائيل وبصـرف النظـر عن الانتماء الحزبي؟؟

إنني لم أخدعك أبدا، كما لم أخدع أحدا آخر. ولقـد قلت مرارا وتكرارا إن القـدس – كلهـا – هـي عاصـمة إسرائيل.. مدينة وحدت ولن تقسم لجميع الأجيال..

حقا إن هناك في القدس أماكن مقدسـة للمسـيحيين والمسلمين، ونحن نحترمها ولم يكن الوضـع كـذلك حتـى الاحتلال الأردني فيما يتعلق بالأماكن اليهودية المقدسـة. إن إسرائيل تضمن لكافة الرجال والنساء مـن جميـع الأديـان مرورا حرا تماما إلى الأماكن المقدسة بالنسبة لهم، وهو مـا ضمنه القانون الأساسي إلى الأبد. نحن نعلم أنه من الناحيـة الدينية فالقدس مقدسة بالنسبة للمسيحيين والمسـلمين، وأمـا بالنسبة لليهود فهي ليست فقط مقدسة.. إنها تاريخهم لثلاثـة آلاف سنة، إنها قلبهم، إنها حلمهـم، إنهـا الرمـز الحـي لخلاصهم القومي..

إنك تؤكد لي يا سيادة الرئيس أنك تؤيد وحدة القدس، ولكن في خطابك في نادي الصحافة القومي بواشـنطن منـذ شهور قليلة طالبت بوضع القدس الشـرقية تحـت السـيادة العربية، وهذا موقف يقوم على تناقض، فإن قيام سيادتين في مدينة واحدة يعني العودة إلى تقسيمها.. مستحيل.. إن القدس

واحدة وسوف تبقى كذلك تحت سيادة إسرائيل عاصمتها التي لا تقسم، وحيث يعيش اليهود والعرب في سـلام واحتـرام للإنسانية..

إن مـن يعلـن أن الأعمـال السـيادية لبرلماننـا الديمقراطي باطلة وملغاة، فإنما يصدر إعلانا باطلا وملغيا..

ونفس الأمر ينطبق على مسـتوطناتنا فـي يهـودا والسامرة وقطاع غزة ومرتفعات الجـولان، إنهـا جميعـا شرعية ومشروعة كما أنها جزء لا يتجزأ من أمننا القـومي ولن تُزال أي منها أبدا.. ولقد ألقيت بيانا بذلك في أسوان في حضوركم، وأمام الصحافة والإعلام العـالمي وقلـت نفـس الشيء طبعا للرئيس كارتر وكررته منذ يوليو ١٩٧٧.

٥- ولقد أشرتم إلى القرار ٢٤٢، وكما تتذكرون فإن هذا القرار يشير إلى انسحاب القوات الإسرائيلية مـن أراض وليس من الأراضي، كما أن مؤلفي القرار أكدوا باسـتمرار أن القرار لا يلزم إسرائيل للانسحاب إلى ما وراء خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧..

السيد الرئيس..

لقد قطعنا شوطا طويلا نحو السلام.. لقد كانت هناك مناقشات واجتماعات ليلية، وأزمات وجهود متجددة – ودعنا لا ننسى أبدا جهود الرئيس كارتر حتى تؤتي أعمالنا ثمارها، فلنستمر، إننا نريد أن يكون هناك ممثلون للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطـاع غـزة "ولـيس منظمـة التحريـر الفلسطينية" حول مائدة المفاوضات، وأما إذا تأثروا وشـحنوا بالأعمال الإرهابية، وأعمال الإثارة التي تقوم بهـا منظمـة التحرير الفلسطينية فلن يحضروا من البداية..

إننا لا نستطيع إجبارهم على الحضور فهل تسـتطيع مصر؟ إنكم تعلمون الحقائق كما أعلمها، لقد دعونـا جميعـا الملك حسين، ولكنه أعلن أخيرا أنه لن ينضم أبدا للمفاوضات التي تجرى طبقا لاتفاق كامب دافيد.. فهل يستطيع أي منـا تغيير مسلكه؟.. لقد قرأت خطبكم وبياناتكم في هذا الصدد.

لقد أوردت إسرائيل حسن نيتها.. كان يمكن لنـا أن نقول فلننتظر بالنسبة لمفاوضات الحكم الذاتي حتـى ينضـم للمحادثات الأردن وممثلون للفلسطينيين العرب.. ولكننا لـم نقل ذلك، وكنا على استعداد لبدء هـذه المفاوضـات وقبلنـا التفاوض معكم..

ومع ذلك فقد أوقفت مصر منفردة هذه المفاوضـات أربع مرات، فهل تسهم هذه الإيقافات المتكـررة فـي دعـم الحاجة العاجلة لحل المشاكل التي تعرض لها اتفاق كامـب دافيد؟؟

فلنقلـع إذن عـن الوقـف المنفـرد للمفاوضـات ولنستأنفها.. إن بيننا خلافات في وجهات النظر.. ولكن هـذه الخلافات لا تستبعد، أو لا يجب أن تستبعد توصلنا إلى اتفاق آخر على الحكم الذاتي الكامل لسكان الضفة الغربية وغـزة (يهودا والسامرة وقطاع غزة) كما نص عليه في اتفاق كامب دافيد..

دعنا نتفـاوض، ولنتفـق علـى تـاريخ اسـتئناف المفاوضات، فنعلقها سويا كما فعلنا من قبل ونتفاوض حتـى نصل إلى اتفاق ونمهد الطريق للسلام في هذه المنطقة التـي هي منبع حضارة الإنسان..

مع أطيب تمنياتي لكم ولحرمكم.

مناحم بيجين

(٤ أغسطس ١٩٨٠)

الأهرام – ١٩ أغسطس ١٩٨٠

* مشروع "زمزم الجديدة"

مجلة أكتوبر: ١٦ ديسمبر ١٩٧٩ – العدد – ١٦٤ – السنة الرابعة

* يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر الماضي أعطى الرئيس السادات إشارة البدء في حفر "ترعة السلام" فيما بين فارسكو والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الإسماعيلية – بور سعيد؛ لتتجه تحت قناة السويس إلى سيناء لتروي نصف مليون فدان.

وقد التفت الرئيس السادات إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس، لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى.

وقال الرئيس: ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية سنجعل هذه المياه مساهمة من الشعب المصري وباسم مئات الملايين من المسلمين تخليدا لمبادرة السلام.

وقال: باسم مصر وأزهرها العظيم وباسم دفاعها عن الإسلام تصبح مياه النيل هي "آبار زمزم" لكل المؤمنين

بالأديان السماوية الثلاثة. وكما كان مجمع الأديان في سيناء بالوادي المقدس طوى رمزا لتقارب القلـوب فـي وجهتهـا الواحدة إلى الله سبحانه وتعالى، فكذلك ستكون هـذه الميـاه دليلا جديدا على أننا دعاة سلام وحياة وخير.

* * *

* شريان مصر لإسرائيل

التقدم [*]: ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩

هذا الخبر الذي نشرته مجلة أكتوبر يحتاج إلى وقفة طويلة.. فالواقع أن الشعب المصري لا يمكن أن يقبل أن يمد شريانه الحيوي ممثلا في ميـاه النيـل لتـروي الأراضـي الإسرائيلية حتى وصولها للقدس، التي تضم إسرائيل علـى أنها "عاصمتها الأبدية" حسب تصريحات بـيجن! والشـعب المصري هو الذي رد هرتزل مؤسس الحركـة الصـهيونية خائبا على أعقابه عام ١٩٠٣ حين جاء إلى مصر يطلب مد مياه النيل إلى منطقة العريش حتـى يسـتطيع أن يسـتوطن حولها الصهاينة، وأعلن بطرس غالي باشا وقتها... وكـان رئيسا للوزراء – رفضه القاطع خوفا علـى حكومتـه مـن السقوط أمام معرفته بموقف شعب مصر من هذه المسـألة.

---

[*] التقدم – نشرة داخلية يصدرها حزب التجمع – حاولت أن تسد الثغـرة التي أحدثها احتجاب جريدة "الأهالي" عـن الصـدور فـي أكتـوبر ١٩٧٧ بسـبب مصادرات السادات المتوالية. فنشرت مشروع زمزم الجديدة.

على أن كرومر نفسه شارك في الرفض تقديرا منه لحاجـة مصر المستعمرة لهذه المياه وصعوبة إقناع القوى السياسـية الوطنية الناهضة في ذلك الحين بمثل هذا المشروع!

وشعب مصر يعلم أن دعم إسرائيل بمياه النيل بعـد دعمها بضمان ٢ مليون طن من البترول سنويا من منتـوج طاقته يشكل خطرا مباشرا على أمنه وحياته اليوميـة بعـد ذلك، وليس معقولا أن يدعم شعب مصر قـوة معاديـة لـه وقائمة على حدوده، بكافة الطاقات الاقتصادية مـن بتـرول ومياه، وفرص للحياة الاقتصادية والاجتماعية الرغدة، فـي منطقة تطفح بالثورة ضدها مثل المنطقة العربية وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية التي لم تسلم لها إسـرائيل بأيـة حقـوق شرعية بعد.

ولا يمكن لشعب مصر ولا القوى الوطنيـة فيـه أن تجد أي منطق في طرح مد إسرائيل بمياه النيل بينما تشـتد الحاجة لهذه المياه لتوسيع الرقعة الزراعية المحدودة، التـي تؤكد وزارة الري والزراعة أن نصيب الفرد منها لن يـزد سهما واحد حتى عام ٢٠٠٠ نتيجة تزايد السـكان وتحـول الأراضي الزراعية إلى أراض للبناء بمعدل ٧٠ ألف فـدان

سنويا، وهو المعدل الذي يتحقق استصلاحه في أحسن الظروف بمياه النيل الحالية.

وإذا عقدنا مقارنة بين مواردنا من المياه والتي تصل إلى ٦١,٤ مليار متر مكعب لتبين أنها موزعة كالتالي:

٤٧,٥ مليار م^{٣} من النيل، ٧,٥ مليار م^{٣} من السد العالي، ١,٥ مليار م^{٣} من السودان سلفة ليست دائمة، و ٣,٥ مليار م^{٣} مياه جوفية، و ٢,٥ مليار م^{٣} مياه صرف. وفي نفس الوقت فإن احتياجاتنا من المياه سنة ٢٠٠٠ تبلغ وفقا لثلاثة تقديرات مختلفة تتراوح بين ٦٦,١٨ مليار م^{٣} و ٧٩,٤ مليار م^{٣} وتصل في تقدير ثالث إلى ٨٨,٩٣ مليار متر مكعب مياه، وبذلك يتضح أن علينا أن نبحث عن موارد مياه جديدة.

وتبذل اللجان الفنية لوزارة الزراعة والري جهدها لوضع أفضل الخطط لتوفر مياه الري والصرف حيث سيحتاج الأمر في وقت قريب إلى ٧,٥ م^{٣} بينما لا تحقق المشروعات المطروحة في مصر والسودان أكثر من ٢ مليار منها.

ومما يدهش الشعب المصري بالتأكيد أن تتجه معالجة الأزمة في مياه الري إلى طرح وزارة الري لفكرة

تحمل المزارعين في مصر لجزء من تكاليف نقل وتشـغيل مياه الري.. لأن مصر في رأيهم هي البلد الوحيد التي تمـد فلاحيها بالمياه دون مقابل! وهو ما ألمح إليه أيضا خطـاب رئيس الوزراء في تقديم الميزانية مؤخرا. فإذا كانت أزمـة مياه الري تؤدي إلى هذا الموقف الذي يتجاهل تـاريخ آلاف السنين لنظام الري في مصر، كما يتجاهل حالـة الفلاحـين الاقتصادية وكدحهم من أجل ري "قراريطهم الضئيلة"، فكيف بهؤلاء الفلاحين وهم يتلقون الأنباء غير السعيدة عن إرسال مياه النيل إلى صحارى إسرائيل!

والجانب الدولي لمسألة مياه النيل، لا يقل خطـورة عن جانبها المحلي الوطني، فهناك ثمانية دول غيـر مصـر يهمها كل قطرة من مياه النيل هي السودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير، وهي تشكل مـا يعرف بدول حوض النيل أو منطقة البحيـرات الاسـتوائية. وكلنا يعرف الظروف العسيرة والجهود التي بـذلتها مصـر أواخر الخمسينات حتى تم توقيع اتفاقيـة ١٩٥٩ المعروفـة باسم "اتفاقية مياه النيل" مع السودان لضمان الحـق العـادل للشعب السوداني والمصري في اقتسام مياه النيل وبناء مصر

للسد العالي لتنظيم عمليات الري في مصر. ومنذ ذلك الحين اتفق البلدان على أن تتم المشروعات الخاصة بمياه النيل بالمشاركة بين البلدين. وقام على أساس ذلك خزان الروصيرس، كما بدئ مؤخرا الحفر في قناة جونجلي في جنوب السودان بمناصفة التكاليف (١٠٠ مليون جنيه) ولتأكد الحق المشترك للشعبين في مياه النيل. كما نصت اتفاقية ١٩٥٩ في المادة خامسا [١] "أنه عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أي بحث في شئون مياه النيل مع أي بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين، فإن الحكومتين تتفقان على رأي موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية..." وتطبيقا لهذه المادة أُنشئت "الهيئة الفنية لمياه النيل" كهيئة مشتركة بين البلدين، وهي الهيئة التي تنسق منذ عام ١٩٦٥ مع بقية دول حوض النيل الأخرى بحوثا هيدروميتروبولوجية تمولها الأمم المتحدة لوضع أساس علمي مشترك لاستفادة الدول التسع من مياه النيل، ولم تصل بعد لاتفاق نهائي مشترك بين دول الحوض في هذا الشأن بل وتتعثر اجتماعاتها طوال السنتين الأخيرتين بسبب تضارب المصالح وخلافات مصر مع عدد من دول حوض النيل،

وآخرها تعثر اجتماع مقترح فـي نيروبـي بكينيـا بسـبب تصريحات مصر الأخيرة عن مياه النيـل. معنـى ذلـك أن ثمانية شعوب أخرى تضار مع مصر من أي إساءة لاستعمال مياه النيل، وهو الأمر الذي دعا المصادر السـودانية إلـى الاحتجاج بعنف على مجرد وجـود إسـرائيليين أو بحـوث إسرائيلية في الندوة التي كانت تزمع أكاديمية البحث العلمـي تنسيقها مع جامعة ميتشجن الأمريكية حول مياه النيـل فـي أوائل ديسمبر الحالي! وألغيت بسبب الاحتجاج السوداني كما احتجت المصادر السودانية على التصريحات التي نشـرتها مجلة أكتوبر مؤخرا. ولا شك أن السودان يقلقه أي تصـرف منفرد من جانب مصر في مياه النيل، والنصوص صـريحة في ضرورة التشاور والدراسـة المشـتركة، بـل وتـربط التصريحات السودانية صراحة بين أي بحث لهذا الموضوع وضرورة الحل العادل للصراع العربي الإسرائيلي في قضية فلسطين، كما أن السودان مثل مصر لابـد وأن تضـع فـي اعتبارها موقف الدول السبعة الأخرى المعنية بميـاه النيـل، وقد حذرت إثيوبيا صراحة – بدورها – من أي مساس بمياه النيل من أي طرف على حدة.. إن التصـريحات الرسـمية

الأخيرة حول مياه النيل يجب ألا تمر بشكل عابر، لأنها تمس شريانا حيويا لحياة شعبنا، ويجب أن تنتبه جميـع الهيئـات الشعبية والنقابية والثقافية والفنية والعلمية إلى خطورة ذلـك، وأن ما ينشر في الصحف الحكومية بين فترة وأخرى عـن أزمة مياه الري وعدم كفايتها وشكاوى الفلاحين من نقصـها لا يمكن أن تكون نتيجة تلك الكلمات الساخرة – والخطيـرة في نفس الوقت – عن "زمزم" و "القدس" لأنها سخرية فـي نفس الوقت من مقدرات شعبنا وثمانية شعوب أخـرى مـن حولنا.. والقوانين الدولية.. في أبسـط قواعـدها!! أم تـرى ستحقق إسرائيل شعارها الذي ما زال منقوشا على واجهـة الكنيست "من النيل إلى الفرات يا إسرائيل" فإذا كانت جحافل الغزو لم تصل إلى النيل فهـل نصـل نحـن بالنيـل إلـى إسرائيل؟!

* * *

* ما بين النيات الطيبة والالتواء المتعمد!

شفيق أحمد علي

روزاليوسف: ١٠ مارس ١٩٨٠ – العدد ٢٧٠٠

على استحياء شديد.. وفي زحمة السطور الداخليـة التي لا يكاد يلحظها القارئ.. كانت صحفنا اليومية الثلاث قد نشرت – في ١٨ يناير الماضي – تأكيد رئـيس الـوزراء لأعضاء مجلس الشعب بأن "ترعة السلام لن تروي سـوى الأراضي المصرية".

وفي الأسبوع الماضي.. قرأت في جريدة "القـدس" الإسرائيلية هذه السطور: "نوقش بالفعل تنفيذ مشروع لتحويل مياه النيل عبر سيناء من أجل ري صحراء النقب. كما ناقش الباحثون المصريون والإسرائيليون أيضا، خلال اجتماع في جامعة حيفا، وجود مشروع مشترك فيما يتعلق ببناء محطـة كهربائية ضخمة في سيناء تعمل بالطاقة الشمسـية.. ومـن المقرر أن يسهم هذان المشروعان في حل مشاكل الطاقة في البلدين"!!

هذا هو الخبر الذي نشرته الصـحف الإسـرائيلية.. ولكن، وفقا للتعريف العلمي للخبر.. فالخبر هو مـا يحتمـل الصدق والكذب.

قبل هذا "المدخل" كانت جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب المعارضة. قد نشرت – في ١٨ سـبتمبر ٧٩ – مـا يقول بأن "إسرائيل تقدمت بمشروع تعاون مائي، لنقل ميـاه النيل عبر الأنابيب إلى صحراء النقب.. وهذا المشروع سبق أن تقدمت به الحركة الصهيونية في عام ١٩٠٣ إلى اللـورد كرومر.. ورفضه".

وعلى الصفحة الأخيرة من نفس العدد.. قالت "جريدة الشعب" أيضا: "جاء ضمن الأخبار الصحفية أثنـاء زيـارة الرئيس السادات لمدينة حيفا، وفـي حـديث لسـيادته مـع الصحافة العالمية والإسرائيلية، أنه ليس هناك ما يمنع من أن تصل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء مـن خـلال النفق الذي يجري إنشاؤه حاليا تحت قناة السويس، ويتكلـف عشرات الملايين من الجنيهات".

وبعدها، خرج علينا غلاف "مجلة أكتـوبر" – فـي منتصف ديسمبر الماضي – مبشرا بمشروع "زمزم الجديدة"

ومؤكدا – بالبنط العريض – بأن: "الرئيس أمر بعمل دراسة كاملة، لتوصيل مياه النيل إلى القدس.. تخليدا لمبادرة السلام، ودليلا جديدا على أننا دعاة خير".

وهو – أيضا – نفس المعنى تقريبا الذي أكده الرئيس السادات، في الحديث الذي أجرته معه السيدة همت مصطفى، وأذاعه التلفزيون يوم عيد ميلاده.

راجت في أعقاب التصريحات السابقة ردود أفعـال عديدة وأقاويل مختلفة، فمنهم من أفتى متطوعا ودون سـند بأن موضوع بيع المياه هذا هو أحد البنود "السرية" المتفـق عليها في كامب ديفيد!، ومنهم من أقسـم – فـي الصـحف السودانية – على أن السودان مكلف من قبل "مؤتمر تـونس" بعمل تقرير حول مدى جديـة هـذه التصـريحات وكيفيـة مواجهتها عند اللزوم. ومنهم – كـ "صحيفة الوطن الكويتية" – من قال بأن السودان سيحد من مياه النيل المرسـلة إلـى مصر، إذا ما بدأت في تحويلها إلى إسرائيل، ومنهم من أقسم على أن إثيوبيا هي التي ستتولى هذه المهمة، خصوصا وأن حكومتها أعلنت أخيرا عن إقامة عدد من الحواجز والسـدود

على روافد النيل الأزرق الذي يأتي منه خمسة أسباع ميـاه النيل. ومنهم من لاذ "بالصمت" التام.. كالصحف المصرية!!

وقبل أن يمضي شهر كامل على هذه التصـريحات، وبعد أن أعطى الرئيس السادات إشارة البدء في حفر "ترعة السلام" صباح الثلاثاء ٢٧ نوفمبر الماضي، لتبدأ – كما تقول مجلة أكتوبر – من فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريـق الإسماعيلية – بورسعيد، متجهة تحت قناة السـويس.. إلـى سيناء، طالب زعيم المعارضة المهندس: إبراهيم شكري مـن وزير الري – في مجلس الشعب – إيضاح الهدف من ترعة السلام "في ضوء التصريحات القائلة بتوصيل الميـاه إلـى إسرائيل".

وعلى الفور: أكد الوزير ومن بعده رئيس الوزراء، بأن الترعة "لن تروي سوى الأراضي المصرية".

و.. وقعت جرائدنا الثلاث في مأزق.

وأمسكت الصحف بالعصا من الوسط.

فلا هي فسرت ما يحدث.. ولا هي أحجمت عن نشر "تأكيدات" رئيس الوزراء.

وحينما منحها الدكتور مصطفى خليل "فرصة العمر" للخروج من هذا المأزق، أصرت هي على نفس الموقف!

حاول د. مصطفى خليل أن يوضح الموقف أمام الرأي العام، قال: "إن التصريح الذي أدلى به الرئيس السادات، حول توصيل مياه النيل للقدس، في مجلة أكتوبر، كان يقصد به القول بأنه على استعداد للذهاب في خدمة القضية الفلسطينية إلى حد إرسال مياه النيل إلى القدس العربية التي يسكنها الفلسطينيون.. أي أن الرئيس السادات أراد إظهار مدى إصراره على حل القضية الفلسطينية، والقصة كلها تمثل إعلانا عن نية طيبة لحل القضية الفلسطينية" مهما كانت التضحية التي تتحملها مصر.

إننا نعرف جيدا أن هناك اتفاقية حول التصرف في مياه النيل بيننا وبين الدول الواقعة في حوضه، ونعلم أيضا أن التوسع الزراعي في مصر له متطلبات بالنسبة للمياه، ونعلم أيضا أن زيادة عدد السكان في مصر تجعلنا بحاجة إلى كل قطرة ماء في النهر، كذلك نعلم أن مياه النيل لو ذهبت إلى إسرائيل فسوف يشكل ذلك خرقا لاتفاقيات دولية، لا يمكن التهرب منها.. كل هذه الحقائق نعرفها ويعرفها

الرئيس السادات جيدا، وهو عندما يقول للرأي العـام، أنـا مستعد أن أعمل كذا.. فهذا يعني إظهار النيـة الحسـنة، ولا يعني أن هناك مشروعا وضع وأخذ طريقه للتنفيذ".

هذا هو نص التصريح الـذي أدلـى بـه الـدكتور مصطفى خليل ضمن حديثه الأخير لـ ـ "مجلـة الحـوادث" تفسيرا لما عجزت صحافتنا عن السعي إلى تفسيره، وهو كما نرى كافٍ وزيادة لإخراج القارئ المصري من حيرته.. إلا أن صحفنا الثلاث التي أفردت صـفحاتها لحـديث رئـيس الوزراء، نقلا عن الحوادث.. بـدلا مـن أن تقتـنص هـذه الفرصة – خروجا من مأزقها – وتضع هذا "التفسـير" فـي صدر صفحاتها الأولى.. أبت إلا أن تضعه – أيضا – فـي زحمة سطورها الداخلية، ليظل القارئ المصري في حيرته.

كيف؟! تعالوا أحكي لكم..

كانت جريدة "معاريف الإسرائيلية قد نشرت قبل عام تقريبا، مقالا تقول فيه بأن: "الصحف الأمريكية نشرت منـذ بضعة أشهر ما يقول بأن هناك اقتراحا إسرائيليا بـأن تقـوم مصر ببيع مياه النيل إلى إسرائيل".. واستطردت معاريف في نفس المقال المنشور في ٢٧ سبتمبر ٧٨ قائلة: "هذه الفكـرة

بالفعل فكرة إسرائيلية، وبالتحديد هي فكرة المهندس اليشـع كلي الذي يعمل الآن في شركة تاهال. وقد سبق له في عـام ٧٤ وقت أن كان يحلم بمبادرة الرئيس السـادات، أن نشـر دراسة مطولة في مجلة "وات" عن هذا المشروع، وقـت أن كان مسئولا عن التخطيط طويل الأمد.. لإسرائيل!!

وأضافت "معاريف" لقد كان المهندس اليشـع يجـزم بأنه سوف توجد ظروف سياسية تساعد على إقامة مشـروع ضخم يجلب مياه النيل إلى النقب.. حتى أنه جعـل عنـوان دراسته مياه السلام، وهي الدراسة التي كتبها لإعطاء إجابـة لمشكلة المياه التي ستضطر إسرائيل لمواجهتها بشدة لبضـع سنوات قادمة"!

هذا هو – كما تقول معاريف – تفتق عنه ذهن اليشع في عام ٧٤ .. وهو أيضا ما تروج له الصحيفة الإسـرائيلية في نفس مقالها قائلة: "لتنفيذ هذا المشروع مطلوب ليس فقط ظروفا سياسية مثل تلك التي تظهر الآن.. ولكن لابد أيضـا من إشعار مصر بأنها ستكون – هي الأخرى – صاحبة فائدة اقتصادية من هذا المشروع"!

كيف؟!

يقول اليشع: هناك دول كثيرة مستعدة لأن تتاجر بمورد طبيعي حتى مع دولة معادية، مثل الصين التي تبيع المياه لعدوتها هونج كونج. والفائدة التي ستجنيها مصر هي في الحقيقة، نابعة من هذا الاتجاه.. أي تبيع مصر لإسرائيل مياها لزراعة القطن بنفس الثمن الذي تبيع به القطن نفسه. وهذا الشيء نافع أيضا لإسرائيل، خصوصا وأن المزارع الإسرائيلي – كما تقول الجريدة الإسرائيلية – ينتج بالمتر المكعب من الماء ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصري من القطن بنفس متر الماء المكعب".

وحتى يصبح كل شيء واضحا.. تطوع السيد اليشع وقت أن كان مسئولا عن التخطيط طويل الأمد لإسرائيل، بوضع خريطة تفصيلية لخط سير المشروع.. يقول:

"ترعة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة حتى قناة السويس، يمكن توسيعها بصورة تستطيع بها إمدادنا بالقدر المطلوب من مياه النيل، هو ما يصل إلى ٣٠ متر مكعب في الثانية.. ويتم نقل مياه هذه الترعة بواسطة أنابيب تحت قناة السويس، إلى جوار الإسماعيلية، وفي الجانب الثاني تصب هذه الأنابيب في قناة مبطنة بالخرسانة، تقع في الشمال

الغربي بالقرب من طريق العريش – القنطرة. ومـن هنـاك تسير بمحاذاة طريق غزة – العريش، حتى خان يونس، وفي خان يتشعب مجرى المياه في اتجاهين.. واحد لقطاع غـزة وواحد للنقب الغربي في اتجاه أوفاكيم وبير سبع".

وتعلق معاريف على ذلك قائلة: عندما نشـر اليشـع دراسته هذه في أعقاب حرب أكتوبر، أعتقد الكثيرون بأنـه ضد طريق الصواب.

ولكن الآن كل من يمعن النظر فيهـا، يقـول إنهـا دراسة لمشروع هام جدير بالتنفيذ، وهو ما دفع شركة تاهال إلى الانهماك حاليا في دراسة المشروع بعـد أن أصـبحت احتمالات تنفيذه.. كبيرة!!

أما تكاليف المشروع، فقد قدرها اليشع وقتهـا بمـا يصل إلى ٣٠٠ مليون ليـرة.. إلا أن معـاريف تـراه الآن يحتاج إلى ملايين الـدولارات، وللحصـول علـى موافقـة مصر.. ينصح اليشع بضـرورة التـرويج إلـى أن مصـر "ستكون لها مصلحة من المشروع الإسرائيلي الذي يمكن أن يضار في حالة قيام إسرائيل بهجوم علـى مصـر، مثلمـا

لإسرائيل مصلحة في فتح قناة السويس، التي يمكن أن تضار في حالة قيام مصر.. بهجوم على إسرائيل!!".

إلى هذا الحد يروج الإسرائيليون "لحلمهم" في ميـاه النيل.

والأكثر من ذلك: يقول موشيه زنبر – محافظ بنـك إسرائيل السابق – في مقاله الذي نشرته أيضا معاريف فـي العاشر من أكتوبر ٧٨، "يجب مشاركة إسرائيل في تطـوير الاقتصاد المصري من خلال عقد بروتوكول اقتصادي يشجع التبادل التجاري والاسـتثمارات الإسـرائيلية فـي مصـر، ويضمن إمداد إسرائيل بالمياه والبترول المصري، علـى أن تركز الاستراتيجية الإسرائيلية على مشروعات تنمية مشتركة في سيناء لمنع تجدد خطر الحرب".

وكيف يا سيد زنبر؟!.

"بدون طاقة رخيصة بحجم كبير، وبدون توريد مياه بحجم كبير، يصعب التفكير في تطوير سيناء، خصوصا وإننا بحاجة إلى المياه والكهرباء لتطوير النقب.. بما لا يقل عـن حاجة المصريين إلى تطوير سيناء"!!

أرأيتم؟! زنبر يريد أن تقدم لهم الطاقة "الرخيصة" بحجم كبير.. في زمن يرتفع فيه سعر النفط! أما المياه فلم يشترط أن تكون رخيصة! ربما لأنه يفترض أنه سيحصل عليها مجانا مقابل ما أسماه "منع تجدد الحرب"!!

أما ليفي موراف – أحد كبار الاقتصاديين في إسرائيل – فيبدو أكثر كرما من السيد زنبر حيث يطالب، ضمن ما يطالب به في مقاله: "**عندما يأتي السلام**" المنشور في مجلة "بحوتم" الإسرائيلية في ٢٩ سبتمبر ٧٨ بنقل كمية معينة من مياه النيل إلى صحراء النقب مقابل رسوم.. وذلك لقلب منطقة سيناء والنقب الغربية إلى منطقة خضراء!!

هل سيناء – حقا – في حاجة إلى مياه النيل؟!

المهندس سيد مرعي يؤكد في كتابه "الزراعة المصرية" بأن سيناء بها خزان مياه جوفية يقدر بحوالي ٦ مليارات متر مكعب ماء.

وفوق ذلك: تؤكد أيضا الطبعة الخامسة من الأطلس العربي، الصادر عن وزارة التعليم في مصر.. بأن منطقة جنوب شرق سيناء من أكثر المناطق المصرية أمطارا، حيث

تتراوح كثافة الأمطار بها ما بين ٢٥٠ ملليمتر و ٣٧٥ ملليمتر.

أي أن سيناء – أو معظمها – ليست في حاجة كما نرى إلى مياه النيل.. خصوصا إذا ما تذكرنا أن الإسرائيليين أنفسهم لم يعتمدوا من قبل على مياه النيل في زراعة مستوطناتهم "يا ميت وعوفيرا وألون موريه وشومرون وجنفون وبيت آل". ثم أيهما أجدى.. أن نهتم بتنفيذ اقتراح عالمنا الدكتور فاروق الباز بمد مياه النيل إلى "الوادي الجديد" في خط أنابيب. يخرج من منخفض توشكي.. ليكون بمثابة شريان الحياة الذي يحمل مياه النيل من بحيرة ناصر إلى صحرائنا الغربية.. أم نمدها إلى سيناء.. وإذا قمنا بمدها ففي أي حدود، ولأي منطقة، ولأي مساحة؟

وما دامت دائرة موضوعنا اتسعت، فتعالوا نجلس أيضا إلى "عمدة" خبراء الري في مصر.. المهندس أحمد علي كمال، وزير الري الأسبق نستمع إليه.

قبل أن أنقل لكم ما قاله المهندس أحمد علي كمال.. إليكم هذه الكمبيالة الموقعة في ٨ نوفمبر ١٩٥٩.

"توافق جمهورية السودان على منح مصر سلفة مائية من نصيب السودان في مياه السد العالي، لتواجه بها ضرورة المضي في برامجها المقررة للتوسع الزراعي. وهذه السـلفة لا تزيد عن ألف وخمسمائة مليون متر مكعب مـن المـاء، تستردها السودان في نوفمبر ١٩٧٧".

صحيح أن السودان لم يسترد منا سلفته المائية حتـى الآن، **برغم مضي عامين وأكثر على ميعاد استردادها.. إلا أن الأرقام التي ذكرها لي المهندس أحمد علي كمال، تؤكـد أن ما تنتجه مصر حاليا من المواد الغذائية لا يزيـد عـن ٤٠٪ فقط من جملة احتياجاتهـا..** وهو الأمر – كما يقـول وزير الري الأسبق – الذي أدى أخيرا إلى وضـع سياسـة جديدة تعتمد على اتباع الطرق الحديثة فـي الـري لترشـيد استخدام المياه الحالية، فضلا عن مياه المصارف و"المجاري" والمياه الجوفية، لاستصلاح ٢,٤ مليون فدان.

ويقول أيضا المهندس أحمد علي كمال: من الطبيعي أن هذه السياسة سوف تستلزم لتنفيذها وقتا طويلا، وأمـوالا كثيرة. ونظرا لتزايد السكان المضطرد، فلابد من الاستخدام الأمثل لحصتنا الحالية من مياه النيل، لإنتاج وتعظيم النـاتج

عنها من المواد الغذائية.. خصوصا وأنه لم يعد لدينا فـائض من المياه يمكن الاستغناء عنه، وخاصة أننا ألمحنا إلى أننـا مضطرون لاستخدام مياه المصارف و"المجاري" في الري.. كما أننا سوف نضطر أيضا في المستقبل إلى تحليـة ميـاه البحر بالطرق المختلفة وعلى رأسها الطاقة الشمسية.

من كل ما سبق – يضيف المهندس أحمد علي كمال – بأن الأقوال التي تردد بأنه بالإمكان نقل كميات من ميـاه النيل إلى إسرائيل يستحيل تنفيذها.. لا لعدم وجـود فـائض يمكن الاستغناء عنه فقط.. وإنما أيضا لأن الاتفاقيات الدولية تحرم "جر" المياه إلى خارج حوض النهر لاستخدامها بمعرفة دولة أخرى لا تقع في حوض النهر.

* سيدي.. هناك من يقول بأننا نستطيع – إذا أردنـا – أن نعطي المياه لإسرائيل من حصتنا الحاليـة مـن ميـاه النيل؟!

- ومن يستسيغ ذلك أو يوافق عليـه؟ أن الاتفاقيـة الدولية أيضا تقطع بأن الدول الأخرى فـي حـوض النهـر "أولى".. خصوصا وأن هناك بعض الفصول التي يقل فيهـا إيراد النهر في بعض من الدول التسع المشتركة في حـوض

النيل.. ثم لا تنس أن "الحسنة لا تجوز إلا بعد الاكتفاء أهل البيت"؟!

* وفنيا.. هل يمكن مد النيل إلى إسرائيل؟!

- ممكن ما دامت هناك نقود.. وكلنا يعرف أن إسرائيل لا تزرع أراضيها زراعة اقتصادية، وإنما فقط تزرعها من باب حيازة الأرض، دون أن تهتم بالتكاليف التي تأتيها من دول أخرى. كلنا يعرف.. فهل يعقل أن نساعدها نحن أيضا على حيازة الأرض التي نطالبها بالجلاء عنها؟!

انتهى ما قاله لي "عمدة" خبراء مصر في الري.. فهل صحافتنا ما زالت في حاجة إلى المزيد للرد على الإسرائيليين؟!

* * *

* محاكمة مصطفى خليل

د. محمد حلمي مراد

الشعب: ٢٦ أغسطس ١٩٨٠

كشفت الرسائل المتبادلة بين الرئيس أنور السـادات ومناحم بيجين، رئيس حكومة إسرائيل، إثْر تعثر المفاوضات الدائرة حول الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة قرار الكنيست الإسرائيلي بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، وإعلان القدس عاصمة موحدة لها، عـن حقيقـة موضـوع توصيل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شبه جزيرة سيناء.

ويرجع تطلع الصهاينة إلى مياه النيـل إلـى عـام ١٩٠٣، حين جرت مفاوضات حول مشروع لتحويـل ميـاه النيل إلى صحراء سيناء لتطوين اليهود فيها، حتى تتخذ نقطة وثوب إلى فلسطين، بين هرتزل زعيم الحركـة الصـهيونية والحكومة البريطانية من جهة.. وبينه وبين اللورد كرومـر المعتمد البريطاني في مصر وبطرس باشا غالي (جد الدكتور

بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية حاليا) من جهـة أخرى.

وقد ضمن الأستاذ: كامل زهيري، نقيب الصـحفيين المصريين، كتابه الذي صدر حديثا بعنوان "النيل في خطـر" الوثائق الرسمية لهذه المرحلـة التاريخيـة مـن المشـروع الصهيوني الشديد الخطورة على حياة مصـر ومسـتقبلها.. وكشف عن بعض أسباب فشل هذا المشروع، ومن بينها مـا يتصل بكميات مياه النيل التي طلبتها الصهيونية لري سيناء، ومنها صعوبة تنفيذ فكرة الأنفاق تحت قناة السـويس فنيـا، وهو ما لم يعد صعبا الآن بعد تطور الفنون الهندسية الحديثة.

إلا أن فكرة المشروع عادت إلى الظهور مرة أخرى في أعقاب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ – وفقـا لمـا نشـرته جريدة "معاريف" الإسرائيلية في ٢٧ سبتمبر سـنة ١٩٧٨ – في تقرير نشر عام ١٩٧٤ للمهندس اليشـع كلـي، مـدير التخطيط طويل المدى بشركة تاحال، وهي شركة مسـاهمة إسرائيلية تختص بالتخطيط والدراسات المتعلقـة باسـتثمار الموارد المائية في إسرائيل، وتملك الحكومـة الإسـرائيلية

٥٢٪ من أسهمها، ويملك الباقي كل من الصـندوق القـومي اليهودي والوكالة اليهودية مناصفة بينهما.

ويرى المهندس اليشع كلي – وفقا لما نشرته جريدة معاريف – أن حل مشكلة المياه في إسرائيل يمكن أن يتم عن طريق إحضار مياه من نهر النيل إلى شمال صحراء النقب، وإنه يمكن إقناع مصر بأن الفائدة الاقتصادية التي تعود عليها من بيع مياه النيل إلى إسرائيل تعادل نفس الثمن الذي تبيع به القطن الناتج من استخدام هذه المياه في ريه!!

ثم توالت التلميحات والتصـريحات فـي الصـحف الإسرائيلية الأخرى والصحف العالميـة، وبـدأت الإشـارة رسميا إلى هذا المشروع منذ زيارة الرئيس السادات لحيفـا، وحضور شارون - وزير الزراعـة الإسـرائيلية - إلـى مصر، ثم نشرت مجلة أكتوبر – التـي انشـأها ويرعاهـا الرئيس السادات.. أول نبأ صريح في مصر، بعددها الصادر في ١٩٧٩/١٢/١٦، جاء فيه أن مياه النيل ستصل إلى القدس حتى يرتوي منها المؤمنون بالأديان الثلاثة الذين يتـرددون عليها، وأطلق على هذا المشروع اسم "زمـزم الجديـدة"!!.. كما نشرت أن الرئيس السادات أصدر تعليماته للفنيين – عند

إعطاء إشارة البدء في حفر ترعة السلام التي ستحمل ميـاه النيل إلى شمال سيناء – بدراسة إمكانية توصيل مياه النيـل عبر صحراء النقب إلى القدس!!

وإذا كانت الصحف المسماة بالقومية لم تعلق علـى هذا الموضوع الحيوي كأن الأمر لا يخص مصر أو لا يمس أهم مقومات حياتها، بل امتنعت عن نشر ما ورد لبعضها من تعليقات عنه، مما يدينها تاريخيا، فقد نشرت هـذه الجريـدة مقالين في صميم الموضوع، يبدو أنـه لـم يكـن لهمـا أي انعكاس لدى المسئولين، **أحدهما** للـدكتور: وحيـد رأفـت، الخبير المشهود له في القضايا السياسية والقانونية الدوليـة، أوضح فيه خطورة هذا المشروع على مستقبل مصـر ومـا يثيره من مشاكل بالنسبة للدول الموجودة معنا في حوض نهر النيل والبالغ عددها ثماني دول خلا مصر، **والمقـال الآخـر** للمهندس: عبد الخالق الشناوي، وزير الري الأسبق، تنـاول فيه الآثار الضارة لهذا المشروع على مصر فنيا من حيـث احتياجات الري ومستقبل مشروعاته.

ثم أثار المهندس: إبراهيم شكري، زعيم المعارضة، الموضوع داخل مجلس الشعب، أثناء مناقشة بيان الحكومـة

السابقة في بداية العام الحالي، غير أن وزير الري نفـى أن تكون ترعة السلام ستحمل مياه النيل إلى صـحراء النقـب بإسرائيل. ويمكن أن نتصور أنه صادق فيما يقول في حدود المعلومات التنفيذية المعروفة له.. ولكـن رئـيس الحكومـة حينئذ الدكتور: مصطفى خليل تصدى داخل مجلس الشـعب بنفي وجود فكرة توصيل مياه النيل إلـى إسـرائيل، وأردف ذلك بحديث مع مجلة الحوادث اللبنانية، أعيد نشره بالصحف المصرية، أخذ يعدد فيه مخاطر نقل مياه النيل إلى إسـرائيل ويؤكد عدم صحة النبأ القائل بوجود مثل هذه الفكـرة لـدى الرئيس السادات.. فهل كان صادقا فيما يقول علما بأنه كـان يرأس الوفد المصري للمفاوضات؟

وفجأة وفي الرسالة التي بعث بها الرئيس السـادات إلى بيجين بمناسبة إصدار القانوني الأساسي باعتبار القـدس مدينة موحدة عاصمة لإسرائيل، وردت الفقرة الآتي نصها:

"ولعلك تذكر أيضا أنني عرضت أن أمـدكم بميـاه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين في أرضكم. ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحي وقلت إن التطلعات الوطنيـة لشـعبكم

غير مطروحة للبيع.. وفي الواقع فلم يدر هذا بخلدي إذ عرضت عليكم تعاونا قد يؤدي إلى الخروج بحل مرض للطرفين. ورغم أن إزالة المستوطنات غير القانونية لا يجب أن يعلق على أي شرط، إلا أنني على استعداد للذهاب إلى هذا المدى لحل هذه المشكلة باعتبار ذلك إسهاما آخر لمصر من أجل السلام".

وبالرغم من رد بيجين الذي يقول فيه إنه "يجب أن نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس، وبين النواحي المادية، فلنفصل بين الموضوعين القدس من ناحية وماء النيل للنقب من ناحية أخرى، فقد عاد الرئيس السادات يؤكد عرضه مرة أخرى في رسالته الثانية قائلا:

"وقد ذهبنا إلى حد أن نعرض عليكم شريان الحياة – مياه النيل – إذا نجحنا في التوصل إلى حل لمشكلة القدس والمستوطنات".

وذكر الرئيس أنور السادات مرة ثالثة عرضه لنقل مياه النيل إلى صحراء النقب، للمعاونة على حل مشكلة القدس في خطابه إلى الملك الحسن الثاني ملك المغرب ردا على رسالته، وجاء في ذلك الخطاب ما يلي:

"ولم يكن هذا العرض قرارا انفردت به، بـل إنني بحثت الأمر وقلبته من جميع جوانبه مع نائب رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووفد المفاوضات، وكان هدفنا جميعا هو دفع مسيرة السلام قدما إلى أن تكتمل بشموخ مصر وتضحيات شعبها العريق".

ومما يستوقف النظر أن الصحف والمجلات المسماة بالقومية لم تشر إلى موضوع مياه النيل في هذه الرسائل سواء في المانشتات أو العناوين أو التلخيصات مما يدل على الرغبة في عدم توجيه أنظار المواطنين إلى هذا الموضوع الخطير.

وقبل أن نتناول هذا العرض المقدم لإسرائيل من الناحية الموضوعية، نريد أن نقف عند ما جاء بخطاب الرئيس السادات لملك المغرب من أن رئيس الوزراء كان يعمل بعرض "شريان الحياة في مصر".. وهو أمر طبيعي إذ أن رئيس الحكومة هو المسئول دستوريا عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، فلابد أن يعلم بتفاصيلها، وإلا كان متهاونا في ممارسة اختصاصاته، فضلا عن أنه كان يتولى وزارة الخارجية ويرأس وفد المفاوضة مع إسرائيل في شأن القدس

والمستوطنات والحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غـزة.. فكيف يقف الدكتور مصطفى خليل أمام مجلس الشعب منكرا فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل.

إن خروج الدكتور مصطفى خليـل مـن الحكومـة لا يعفيه من المسئولية عما وقع منه، ومن واجـب مجلـس الشعب – حفاظا على كرامته – أن يحاسبه عما أدلـى بـه خلافا للحقيقة للتمويه على أعضاء المجلس والشعب بأسـره، وأن يعمل حكم المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور في شأن محاكمة الوزراء، وقد ورد في المادة الثانية منها أن انتهـاء خدمة الوزير لا يحول دون إقامة الدعوى عليه.

أما عن موضوع توصيل مياه النيل إلى إسرائيل فهو أمر بالغ الخطورة لأنه كما عبر الـرئيس السـادات نفسـه صاحب هذا العرض "شريان الحياة في مصر".. فهل يجـوز في حكم أي منطق أو شرع أن يسلم شخص شريان حياتـه إلى آخر كي يتحكم فيه، أو أن يرتب له حقوقا على شـريان حياته، بحيث يستطيع أن يقضي عليها؟..

فما بالكم إذا كان هذا الشخص الذي تسلمه شـريان حياتنا أو نعطيه حقوقا عليه غير مأمون الجانـب، يناصـبنا

العداء، ويتربص بنا الدوائر، وقد حذرنا المولى عز وجل من خداعه وغدره وعدم البر بوعوده!!

وإذا دققنا النظر في هذا المشروع نجد أنه يتسبب لنا في العديد من الأخطار في الكثير من المجالات:

* فمن **الناحية الاقتصادية**: يحرم مصر من كمية من مياه النيل التي تحتاج إلى كل قطرة منـه لـري أراضـيها وزراعتها، ولا ننسى أن الزراعة في مصـر هـي عمـاد الاقتصاد القومي، وتعول غالبية سكانها علـى العـيش مـن العمل فيها.. كما نحتاج إليهـا لسـد احتياجاتنـا الأخـرى لأغـراض الشـرب والاسـتخدامات البشـرية الأخـرى والصناعية.

وإذا كان حصتنا من مياه النيل التي نحصل عليهـا بمقتضى اتفاقية معقودة مع السودان لا تكفينـا فـي الوقـت الحاضر، بدليل أننا بدأنا نخلطها بمياه الصرف لري أراضينا ببعض الجهات كمحافظة البحيرة، وتنازلت لنا السودان بصفة مؤقتة عن جزء من حصتها لسد احتياجاتنا فكيف يجوز لنـا أن نتعهد بمشاركة إسرائيل في هذه الحصة المحدودة!

* ومن **الناحية المستقبلية**: فإن مصر تتطلـع إلـى استصلاح المساحات الواسعة من الأراضـي الصـحراوية، ونتحدث عن إنشاء المدن الجديدة التي يتعين مدها بالميـاه، ونكثر من الحديث عن مشروعات الأمن الغذائي، وعن غزو الصحراء، فهل تتفق كل هذه التطلعات والخطـط والآمـال المستقبلية مع التنازل عن قدر من مياه النيل لإسرائيل حتـى ولو دفعت ثمنا لها!!..

* ومن **الناحية الاجتماعيـة**: فقـد عـاش الفـلاح المصري آلاف السنين يحصل على مياه النيل بـلا مقابـل مباشر لها اكتفاء بما يدفعه من ضريبة الأراضي والفرائض المالية الأخرى، ومن تقديم غلات زراعية وثمراتهـا لبلـده ليقتات منها سكانها وتدور بها عجلة الحياة الاقتصادية فيهـا، فأصبحنا نسمع الآن نغمة جديدة حول بيع مياه النيـل إلـى الفلاحين، في الوقت الذي نجتزئ منها قدرا ليس باليسير لنمد بها إسرائيل كي تستزرع صحراء النقب على حدودنا، وتقيم مستوطنات زراعية عسكرية تهجر إليها الآلاف المؤلفة مـن اليهود من سائر أنحاء العالم؛ لتشكل خطـرا يهـدد حياتنـا خاصة، وأنها لا تزال متمسكة حتى الآن بشـعار إسـرائيل

الكبرى من النيل إلى الفرات وهو لا يـزال منقوشـا علـى جدران الكنيست الإسرائيلي في ظل معاهدة السلام.

* ومن **الناحية الأمنية**: هل يعتبـر هـذا الوضـع المقترح بديلا عن المستوطنات في الضفة والقطاع في صالح الأمة العربية، حيث تصبح مصر – قلب العـالم العربـي – مهددة من إسرائيل بما يمكن أن تختلقه من أسـباب تتصـل بحقوقها التي سنرتبها لهم على مياه النيل، وبوجـود كثافـة سكانية إسرائيلية على حدودها المتاخمة لصحراء النقب التي ستتحول بفضل مياه النيل التي نقدمها لهم إلـى مسـتوطنات مسلحة ".. وهل إسرائيل التي نـدعمها زراعيـا وسـكانيا ونقويها في مواجهة مصر لا تصبح خطـرا بالتـالي علـى الفلسطينيين في الضفة وغزة؟! إننا لو سألنا الفلسطينيين الذين نعلن أننا نضحي بشريان حياتنا من أجلهم، لقالوا لنا كفوا عن هذه التضحية المزعومة!..

* ومن **الناحية الدولية**: هل تقبل الـدول الثمانيـة الموجودة معنا في حوض نهر النيل، والمنتفعـة بمياهـه أن ندخل لهم "شريكا مخالفا أو مشاكسا" في الانتفاع بهذه الميـاه والادعاء بحقوق ارتفاق عليه!.. لقد سبق أن احتجت الحبشة

(إثيوبيا) على هذا المشروع، وهددت باتخاذ الوسائل لعرقلـة وصول المياه إلينا باعتبارها دولة واقعة عند منبع النيل، بينما مصر تقع عند مصبه، مما اضطر الرئيس السادات إلى الرد على هذا الاحتجاج بالتلويح بإعلان الحرب حفاظا على حقنا في مياه النيل شريان حياتنا.. فهل من أجل سواد أو زرقـة عيون الإسرائيليين نعرض بلادنا ومياهنا وشعبنا للمخاطر؟.. وهل هذا هو السلام الذي نسعى إليه؟..

وإذا كانت هذه الأخطار التي ستحدق بمصر نتيجـة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل، فلماذا الإصرار على اعتبار هذا العرض قائما، خاصة وأن بيجين يقول بصريح العبـارة في خطابه بأنه لا ارتباط بين تقديم مياه النيل وبين موضوع القدس؟..

بل إنه حاول بكل صلف أن يلقننا درسا في أصـول الحكم ومبادئ الحياة، وهو وجوب التفرقة بين القيم التاريخية والخلقية والروحية (موضوع القدس)، وبين القـيم الماديـة (مياه النيل)!

والأكثر من ذلك فإن بيجين حريص على ألا ينتفـع بمياه النيل المعروضة عليه خلاف اليهـود الإسـرائيليين..

إذ لا يريد – كما يبدو في خطابه – أن تصل إلـى القـدس، حيث يتكتل العرب الفلسطينيون في الضفة الغربية، بل لعلـه يريد أيضا أن ينتزع وصف (زمزم الجديدة) الـذي أضـفى على مشروع توصيل المياه إلى إسرائيل.. فيقول بيجين فـي خطابه الأول ردا على رسالة الرئيس السادات:

"اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب، وفي ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء إلى القدس مطلقا".

بعد كل ذلك هل نصر على بقاء عـرض توصـيل النيل قائما!.. إن الضمير الوطني لأي مسئول لا أتصور أنه يوافق على استمرار هذا العرض قائما.

ومن هنا فإنني أطالب الرئيس أنور السادات أن يرد على الرسالة الثانية لمناحم بيجين متمسكا بما طالب به فـي خطابه الأول بالنسبة للقدس والمستوطنات، ومعلنـا سـحب عرضه في شأن مياه النيل، حيث إن (العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما) وما دام هذا العرض قدم لغرض معين، وهو حل مشكلة القدس والمستوطنات – حسـبما ذكـر الـرئيس السادات في رسالته وهو ما لا نوافق عليه أساسا – فإن هذا العرض يعتبر غير قائم للتفرقة التي يقررهـا بيجـين بـين

المشروعات المادية الاقتصادية وبـين الاعتبـارات والقـيم الوطنية والروحية، إذ زال بموجب هذه التفرقة السبب الـذي من أجله قدم الرئيس السادات عرضه الخاص بمياه النيل.

* * *

* مياه النيل هل تكفي حاجة مصر.؟

د. أحمد فؤاد الخولي

الشعب: ٩ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٢

لقد تناولت صحيفة الشعب – مشكورة – بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٦ – موضوع عرض مصر توصيل مياه النيل إلى صحراء النقب لتوطين الإسرائيليين بها أو إلى القدس لسقاية الحجيج تحت شعار – زمزم الجديدة – تيمنا ببئر زمزم التي فجرها الله سبحانه وتعالى ببيته المقدس بمكة المكرمة.

وإنني أود أن أعلق على هذا الموضوع من واقع الأرقام التي تؤكد حاجة مصر إلى مصادر مياه أخرى، بالإضافة إلى مياه النيل المتاحة حاليا لكي تحقق لأبنائها مستوى معيشيا لائقا خلال هذا القرن.

كلنا يعلم أن حصة مصر من مياه النيل كانت ٤٨ مليار متر مكعب قبل إنشاء السد العالي، وقد وصلت إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب بعد إنشائه، والمستخدم حاليا من هذه

المياه – وفقـا لبيانـات وزارة الـري – السياسـة المائيـة المستقبلية – الصادر في أكتوبر ١٩٧٥) – هو ٥١,٥ مليار متر مكعب موزعة كالآتي:

٤٨ مليار م^{٣} لري المحاصيل الزراعيـة (المسـاحة المنزرعة عام ١٩٧٤).

٢,٥ مليار م^{٣} لأغراض الملاحة في شهر يناير.

١,٠٠ مليار م^{٣} للشرب والمصانع

٥١,٥ ميار م٣ (الجملة).

وبالقياس على المعدل الحالي لاستخدام مياه النيل في الري – فإنه لمن الوضوح بمكان أن الفائض من إيراد النهر والذي يقدر بحوالي ٤ مليارات متر مكعـب – لا يكفـي إلا للتوسع الزراعي الأفقي في مساحة تقرب من النصف مليون فدان.

ولكن بالنظر إلى ما يقوم به العلميون والباحثون من رجال الزراعة والري بتطوير طرق الزراعة والري بأحدث أساليب التكنولوجيا – وتنفيذ سياسة ترشيد استخدام مياه الري – هذا بالإضافة إلى استخدام المياه الجوفية السـطحية التـي تقدر بحوالي نصف مليار متر مكعب. فإنه من المحتمـل أن

تتوفر كمية من فاقد مياه النيـل الحاليـة – تكفـي للتوسـع الزراعي الأفقي في مساحة حوالي مليون فدان أخرى.

ومما تقدم يتضح أنه إذا ما أحسن استخدام مياه النيل – وأحكمت جميع الثغرات التي تسبب في فقد مياهه – اللهم إلا بالنسب المسموح بها كالبخر والتسرب الطبيعي والصرف الزراعي السليم... إلخ – فإن ميـاه النيـل المتاحـة حاليـا لا تكفي إلا لري حوالي "٨ ملايين فـدان" – " أي بإضـافة حوالي ٢ مليون فدان مساحي إلى المساحة المنزرعـة عـام ١٩٧٤، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار المساحات المتزايدة من الأرز وقصب السكر ذات الاحتياجات المائية العالية.

ومن هنا نتساءل هل تكفي مياه النيل حاليا حاجـة مصر حتى نهاية القرن الحالي؟

فإذا توقعنا أن عدد سكان مصر سوف يصـل إلـى حوالي ٧٠ مليون حتى عام ٢٠٠٠ – فإننا سوف نكون فـي حاجة إلى زراعة ١٤ مليون فدان مساحي حتى يظل معـدل نصيب الفرد كما هو عليه منذ عام ١٩٥٢ – وهو ٠,٢ فدان للفرد.

إذن فالجواب صريح وقاطع بأن موارد النيل المتاحة حاليا – سوف تستنفد نهائيا خلال الخمس سنوات القادمة إذا ما نفذت خطط ومراحل التوسع الزراعي الأفقي المستهدفة في مواعيدها المحددة، ومن هنا أيضا تتضح ضرورة المبادرة بتنفيذ الخطط والدراسات الخاصة بإيجاد موارد أخرى للمياه ومنها:

١- مشروعات أعالي النيل.

٢- إعادة استخدام مياه المصارف بعد معالجتها بالأغشية الكهربائية.

٣- استخدام الطاقة النووية أو الشمسية في تحلية مياه البحر.

وفي ختام تعليقي على هذا الموضوع أود أن ألفت النظر إلى أن مشكلة قصور الموارد المائية – ليست مشكلة مصر وحدها – بل تكاد تكون مشكلة دولية قد أدركها العلماء والباحثون منذ أوائل النصف الثاني من هذا القرن، ولهذا فقد اتجهت بعض الدول ومنها إسرائيل إلى تطوير تكنولوجيا طرق الري والزراعة – وعلى سبيل المثال تعتبر إسرائيل رائدة استخدام طريقة الري بالتنقيط في العالم، كما اتجهت

كذلك إلى دراسات استخدام القوى النووية في تحليـة الميـاه المالحة لاستخدامها في الزراعة – وعلى الأخص اسـتزراع صحراء النقب.

وفي اعتقادي أن إسرائيل قد توصلت إلى وسائل فنية – ربما تكون أجدى لها وأرخص اقتصاديا من استغلال مياه النيل – التي تبعد عنها آلاف الأميال – ولكن يبدو أن فكـرة محاولة استخدامهم لمياه النيل فكـرة أيديولوجيـة، وليسـت اقتصادية. وخلاصة القول – فإنني أسأل الله سبحانه وتعـالى أن يوفق أبناء مصر إلى حماية شعب مصر من الإحسـاس يوما بأي قصور في موارده المائية وشكرا.

* * *

قضية حياة أو موت

د. نعمات أحمد فؤاد

الشعب: ٩ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٢

السلطة؟ لا.. لأن السلطة قامت لتتفيأ مصلحة الشعب وتتوخى خيره. والسلطة في النظام الديمقراطي – ونحن دائما نسلك أنفسنا في عداد الديمقراطيات في تأكيد وترديد – تستمد مشروعيتها من المحافظة على مصالح الشعب ووجوبها مرتبط بالتزامها بجوهر وظيفتها.

اتفاقية كامب ديفيد؟ لا.. فالمفروض فيها أو هكذا قالت الأجهزة، أنها لاستخلاص سيناء لنا، ثم حقوق الفلسطينيين لا انتزاع مياه النيل منا؛ ليضيف مستوطنات جديدة إلى إسرائيل.. واللاجئون في الخيام هائمون على وجوههم تمطرهم إسرائيل، كل يوم، أطنانا من القنابل، ونحن نتبادل رسائل الوداد مع إسرائيل. والحقيقة إنه من طرف واحد فإسرائيل تتحدى مشاعرنا. وتمتهن كرامتنا وتدوس مقدساتنا:

إن المستوطنات الحالية لإسرائيل شنت علينا ثـلاث حروب في ربع قرن نعاني إلـى هـذه اللحظـة جرائرهـا وآثامها.. فأي منطق يريد أن يضيف إليها مستوطنات جديدة أي ملايين جديدة من اليهود أي محاربين جـددا؟ يحـاربون المصريين والفلسطينيين والعرب جميعا.

إن زراعة النقب وما يتبعها من صناعة وازدهـار، واختلال التوازن الكيفي الذي يضيع معه الكـم أو القيـاس العددي، هو رسوخ لإسرائيل بإضافة أربعة ملايين آخـرين من الخارج، ثم امتدادها أكثر نحو الجنوب من سيناء وفـي مواطن البترول العربي، وتطويق مصر والسعودية ثم إطباق الفك المفترس عليهما معا.

وتصل مشكلة المياه في إسرائيل إلى حل سعيد يفوق أحلامها، وتتفاقم مشاكل مصر والعـالم العربـي بإسـرائيل الكبرى بعد أن شقي بها شقاء أسود وهي في المهد. أن النقب ثلثا إسرائيل، فإذا كان هذا تاريخ الثلث معنـا فمـاذا يكـون تاريخ الثلثين الآخرين أو الكل المتكامل. ويصبح الوعد، بـل العرض المتطوع!! أمرا واقعا، وحقا مكتسبا لا رجعة فيه!!.

وهكذا تتحرك إسرائيل بعد إتمام مشـروع طبريـة النقب، وتحويل مياه الأردن، فتستدير إلى النيـل.. ويصـبح التسلل المياهي كالتسلل الأرضي، حشرة تدب ثم تطن طنينا مزعجا.. ثم تستحيل وحشا مرعبا يبطش يمينا ويسارا وفـي كل اتجاه.

ومن يقرأ أطماع هرتزل، زعيم الصهيونية، في النيل وتخطيطه منذ أواخر القرن التاسع عشر للانقضـاض علـى ماء النيل، يلاحظ أن التخطيط لهـذا المشـروع، ولـد مـع التخطيط لتهويد فلسطين.. ومن هنا يقول كتاب "النيـل فـي خطر".. للأستاذ كامل زهيري:

[إن أخطار المشروع الصهيوني للحصول على مياه النيل لا تقل عن إنشاء إسرائيل نفسها عام ١٩٤٨].

إن إسرائيل تتكلم عن ماء النيل من خلفيـة قديمـة، تتجمع فيها:

* مذكرة هرتزل ١٩٠٣ إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا، وإلى الحكومة المصـرية فـي عهـد الخديوي عباس الثاني الذي رفض المشروع.

* تقرير البعثة الصهيونية فـي ٢٦ مـارس سـنة ١٩٠٣ التي مسحت سيناء جغرافيا وبشريا وطبيعيا، والتـي حددت المنطقة المطلوبة للاستيطان اليهودي بخط عرض ٢٩ الموازي لأبي زنيمه.

وبعد التقرير ونبعا منه، تقـدم هرتـزل بمشـروع الاتفاقية الذي ينص في غير حياء على أن:

[تمنح الحكومة المصرية الدكتور هرتزل، أو الشركة التي يؤسسها، الحق في احتلال الأرض الكائنة شرقي قنـاة السويس البحرية، وحق استعمارها لمدة ٩٩ عاما تتجدد.

وحق استغلالها كشيء تملكه].

هل سمعتم يا أهل الأرض عن احتلال بعقد أو عـن اتفاقية استعمارية؟!!.

وتنص الاتفاقية أيضا على [منع الحكومة المصـرية من التصرف في بقية سيناء تمهيدا للتعاقـد عليهـا بـنفس الشروط].

كما ينص البند العاشر على أن تحـرص الحكومـة على تعيين القضاة والموظفين والمستخدمين وفقـا لرغبـات المستعمرين ومصالحهم.

بهذا الاجتراء والافتراء تقدم هرتزل بمشروعه سـنة ١٩٠٣ حين كان يتحسس طريقه قبل أن تقـوم إسـرائيل.. وللإنسان المصري أن يتصور أي اتفاقية سوداء تنتظره بعد أن قامت إسرائيل واعترفت مصر بقيامها.

فرد بمفرده يبلغ به الإجرام أن يتقدم إلى حكومة بلد يقول لها أريد أن أحتلك وأستغلك كشيء أملكه!! وأمنعك من كذا.. إلخ. ما جاء في نصوص اتفاقية سنة ١٩٠٣!!

هذه هي "النوعية" التي تريد أن نستكثر من بركتهـا وتأتي منها بأربعة ملايين أخرى بعد أن نزرع لهـا النقـب بماء النيل!!!

كان هرتزل في البداية يقول لكرومر [نحـن نطلـب فقط من النيل مياه الشتاء الزائدة التي تجري عادة إلى البحر ولا يستفاد منها].

ثم يكشف تقرير البعثة الصهيونية عن نواياها السامة بقوله.. "سوف تبذل الشركة – شركة هرتزل المشار إليها في اتفاقية ١٩٠٣، كل جهد لإرغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصيفية من القناة وفي حالة فشل الخزانـات سـوف تدعو الشركة الصهيونية، الحكومة المصرية لتقديم المساعدة

وستواجه الحكومة موقفا حرجـا، فإمـا أن تشـهد خـراب مشروع، وإما أن تعطي المياه على حساب الأرض في مصر ذاتها".

وفي سنة ١٩١٩ تقدمت الصـهيونية بمـذكرة إلـى مؤتمر السلام بباريس تنص على أن "تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض بالقرب من صيدا، وتتبـع منـابع المياه النابعة من منطقة جبال لبنان حتى مصـر الفرعـون، ويتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القدس ووادي التـيم، وتتجه جنوبا، لنتبع الخط الفاصل بين المنحـدرات الشـرقية والغربية لجبل الشيخ".

لقد بدأت مجلة "أوت" الإسرائيلية منـذ سـنة ١٩٧٤ تتحدث عن [مياه السلام] – وللاسم دلالـة – حـين كتـب المهندس الإسرائيلي اليشع كلي عن "إحضار مياه النيل إلـى النقب الشمالي" وذلك في رأيه دون اعتبار لرأي دول حوض النيل!! لحل مشكلة المياه التي ستضطر إسرائيل لمواجهتهـا لبضع سنوات قادمة"!!.

وتحدث مقال اليشع كلي عن قناة من الإسماعيلية إلى خان يونس يبلغ طولها ٢٥٠ كليو مترا لأن إسرائيل يلزمهـا من النيل ثلاثين مترا مكعبا في الثانية".

وهكذا لم يأت الحديث عن ماء النيل عفوالخاطر يـا أصحاب الدفاع بنظرية "المناورة السياسية" إنه مخطط مروع محسوب له جذور، ومؤامرة داهية.

والآن أسأل:

[هل زرعنا صحراواتنا ورويناهـا لنـزرع النقـب لإسرائيل؟ إننا نستعين بجزء من حصة السودان في ماء النيل لأن حصتنا لا تكفينا].

إن الموازنة المائية لنهر تمول:

أن موردنا المائي الحالي ٥٥,٥ مليار مـن الأمتـار المكعبة.

فإذا أخذنا في الاعتبار أن عدد السكان يزيد مليونـا كل سنة، أي أننا في سنة ٢٠٠٠ ستصبح سبعين مليونا، وأن الفرد، كما يقول وزير الري، يستهلك في المتوسط من ميـاه الشرب ٣٥٠ لترا في اليوم، فإن معنى هذا أننا سـنة ٢٠٠٠ نحتاج عشرة مليارات جديدة من الأمتار المكعبة مع اعتبـار

أن سكان الريف، وعددهم حاليا ١٨ مليونا، سيزيد استهلاكهم للماء بدافع التحضر.

الأرض المزروعة ٦ ملايين فدان. مع التغاضي عن ستين ألف فدان اقتطعها الإسكان الزاحف على الزراعة بدل الصحراء، وحولها إلى أرض بناء. وتهلل للثورة الخضـراء أي: زراعة الصحراء، ومن الناس من "يستبدلون الذي هـو أدنى بالذي هو خير".. ومع التغاضي عن انتشـار الملوحـة على الأرض بعد السد العالي، بحيـث إن الأرض الكاملـة الخصوبة ثلاثة ملايين فدان لا ستة.

الذي نحتاجه من الأرض المزروعـة سـنة ٢٠٠٠ حوالي ١١ مليون فدان، كما يقول الدكتور مصطفى الجبلي.. ولكي تكفينا تزرع ثلاث مرات لتعطينـا ٣٣ مليـون فـدان محصول.

الفدان يحتاج ٢٠٠٠ متر مكعب.

إذن نحن نحتاج ٦٦ مليار متر مكعب من الماء تزداد إلى ٧٧ مليار بحكم الفاقد الطبيعي.. أي أن عندنا عجزا في الماء مقداره ١٢ مليار متر مكعب.

وهذه المعادلة الصعبة يحلها وزير الري على النحو التالي:

٢ مليار مياه جوفية في الدلتا.

٢,٨ مليار مياه جوفية في الصعيد.

١٠ مليارات إعادة استخدام مياه الصـرف. وهنـا اعتراضان:

* **الزراعيون** يقولون إنها مياه استنفدت أغراضـها وفيها من الملوحة ما يفسد الأرض.

* اعتراض يقول به **الدكتور الجبلي،** وهو أن هـذه ليست إضافة، ولكنها من حصة الـ ٥٥,٥٠ مليار.

٢ مليار بعد مشروع قناة جونجلي.

٧ مليارات بعد مشروعات أعـالي النيـل. وهـذه الأخيرة يعترض عليها الدكتور الجبلي بأنها مكلفة جدا وبعيدة التنفيذ.

هذه مشكلة مصر في المياه.

علما بأن "الأهرام" الاقتصادي عـدد ١٩٨٠/٨/١٨ يقول: إن العالم سنة ٢٠٠٠ سيواجه مجاعة كبرى.

وهب أن مصر ليس عندها مشكلة البتة، هل تستكثر من الأعداء؟

هل نزرع الشوك؟.

ومن يزرع الشوك لا يحصد العنب.

هل نقترض ونستعطي السـودان، للإغـداق علـى إسرائيل وتحقيق حلمها بدون جهد؛ فـي الفـرات والنيـل؟ إسرائيل المغتصبة يعرض عليها ماء النيل عرضا؟.

إن النيل ملك تسع دول هي التي تكون حوض النيل فكيف نتصرف فيه خارج نطاق هذه الدول، وبقرار انفرادي دون موافقتها؟ إن وزير الري يقول: إن أي تعامل مع النهر في شمال الوادي ينعكس على الجنوب بدءا بالسودان وانتهاء بتانزانيا. وإذا تصرفت دول حوض النيل مثل هذا التصرف، فأي مصير ينتظر مصر؟

وعندما تثور إثيوبيا لهذا الغرض نمـوه ونـزعم أن ثورة إثيوبيا على حقنا في توصيل الماء إلى سـيناء، وهـذا بديهي، لم يعترض عليه أحد فلا فرق بين منطقة ومنطقة في مصر أو في أي وطن، ولكن الاعتراض كان على الوعـود المبذولة لإسرائيل.

وهب أن النيل ملك لمصر وحدها. أنـه هنـا أمـة لا تملك إرادة منفردة التصرف في النهر مسقطة حق أربعين مليونا من المواطنين، بل مسقطة حق أجيال قادمة لا تملـك مصائرها أو حكمها.

النيل مال عام يحرم قانونيا ودستوريا المساس به:

لقد نشط المتحدثون منذ أشهر ينفون ما سمعناه بأذننا ورأيناه بعيوننا، إن وعد بماء النيل، وقلنا لعلـه حيـاء مـن كارثة الكوارث أو نزول على إرادة أمة من حقها الاحتـرام والنزول على إرادتها، فإذا بالوعد يتجدد في صورة مذهلة!!.

إن دعوة التوجه لرئيس إسرائيل درست في مجلـس الوزراء الإسرائيلي، الذي حولها على لجنة وزارية للدرس، ثم ناقشها الكنيست، ثم أخـذت عليهـا الأصـوات، فكانـت الموافقة بأغلبية ضئيلة.

وهنا قرروا ضم جميع المناقشات ووجهات النظر في ملف خاص يلتزم به رئيس الجمهورية، ويكون خلفيـة لـه يتبين منها الرأي والرأي الآخر!!.

دعوة تؤكد الاعتراف بهم، وكأن الاعتـراف أمنيـة إسرائيلية بعيدة المنال بل في حكم المحال.. هذه الدعوة على جدواها لهم تدرس هذه الدراسة، وتمحص هـذا التمحـيص، وزراعة النقب بماء النيل يكـون إرادة منفـردة ومتطوعـة تعرض على إسرائيل لا على مصر!!

نعطي ماء النيل مقابل الضفة الغربية ليروي ويخلق أرضا أضعاف الضفة الغربية مساحة وسكانا؟ وتخلق مشكلة أفدح من مشكلة فلسطين كلها؟.

إلى هذا الحد يكمم الخوف، في عصر الديمقراطيـة، الهيئات والصحف والأقلام؟ ثم بعد هذا نشغل الوقت والناس والصفحات بمجلس الشورى؟..

هل يستشار العلماء؟

هل يستشار أهل الرأي؟

هل يستشار المتخصصون؟

هل يستشار القانونيون والدستوريون؟

هل يستشار أحد؟

إلى أين نحن سائرون؟..

* حول شرعية التبرع بماء النيل

د. حامد ربيع

رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد

الشعب: ٩ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٢

هل نستطيع أن نتعرض لموضوع نقل مياه النيل إلى صحراء النقب بموضعية وحياد ومن منطلق المبادئ العامـة التي تتحكم اليوم في ممارسات القيادة في الـدول المتمدينـة دون أن ندع العاطفة أو الكبرياء الشخصـية تطغـى علـى مفاهيمنا لتمنعنا من حسن الرؤية وصدق الرؤية؟.. إن صح ما تداولته الأنباء، فما الذي يعنيه مد النيـل إلـى صـحراء النقب...؟

ومن حيث مبادئ السياسة التقليدية، والتي لا يستطيع أحد أن يناقش في صحتها، فإن مثل ذلك القرار هو: قـرار خارجي يتصل بالأمن القومي، خالق لحالة دائمـة لا يمكـن عقب ذلك إلغاؤها، مرتبطة بالانتماء الإقليمـي والجغرافـي للدولة المصرية.

ماذا يعني ذلك...؟

فلنتابع عناصر هذا التعريف:

أول هذه العناصر: إن مثل هذا القـرار هـو قـرار خارجي.. **والقرار الخارجي** يقصد به: كل إرادة معلنة تعني وتفرض التزامات في التعامل مع إحدى الـدول أو القـوى خارج الحدود القومية.

القرار الخارجي بهذا المعنى نوعان: **أحدهما** إجرائي يتصل فقط بإدارة مرفق تمثيل المصالح، كاختيار سفير على سبيل المثال.

وثانيهما قرار يتعلق بالأمن القومي، كما هو بالنسبة لمد مياه النيل إلى صحراء النقب.

وإذا كان لرئيس الدولة نوع من الحرية المقيدة فـي النوع الأول، فإنه بالنسبة للنوع الثاني يتعين عليه أن يفهم أنه يصير فقط أداة منفذة.. القرار السياسـي المتعلـق بـالأمن لا يصير إلا من صنع المؤسسـات.. ولـرئيس الدولـة أن يشترك بوصفه ينتمي إلى تلك المؤسسات.. بعـض الـدول كفرنسا تفرض طرح الموضوعات على الاستفتاء الشـعبي.. ولكن لا توجد دولة معاصرة تجرؤ على أن تجعـل القـرار

القومي من صنع – فقط – رئيس الدولة.. فردية القرار في هذا النطاق لا موضع لها.. رئيس الدولة تقتصر وظيفته على أنه يصدر أداة توفق وتنظم عملية صنع القرار.. والمؤسسات على الأقل بما في ذلك من جانب المؤسسة العسكرية، ومن جانب آخر طبقة العلماء، ثم مجلس الأمن القومي في صورته الحقيقية، كممثل لجميع القوى السياسية وليس كاجتماع لأنصار الرئيس وأصدقائه، يجب أن تشارك في إعداد وضع مثل ذلك القرار.. التقاليد البريطانية تفرض مشاركة رئيس حزب المعارضة.

كذلك فإن أي قرار خارجي أيا كانت نوعيته، يجب أن يخضع لمبدأ مطلق: التوازن بين المنفق والعائد.. ومعنى ذلك أن القرار الخارجي وهو حركة عاقلة – أو الفرض كذلك – يجب أن يؤدي إلى عائد. إن لم يزد فعلى الأقل يجب أن يتساوى مع الجهد الذي بذل.. ومن ثم يتعين علينا بخصوص قرار مد المياه المصرية إلى صحراء النقب أن نتساءل:

ما هو العائد على مصر..؟

مما لا شك فيه أن له عائدا مزدوجا وواضحا:

* **أولا**: تمكين الهجرة اليهوديـة مـن الاسـتقرار والإيناع في منطقة الشرق الأوسط.

* **ثانيا**: إعطاء مناحيم بيجين فرصة أخرى لتقويـة مركزه ومركز حزبه المتطرف أمام الرأي العام الإسرائيلي، بل وإلى حد معين أمام الرأي العام الغربي بمختلف شرائحه.

فهل هذا عائد إيجابي لمصر...؟

على أن أخطر ما يعنيه هذا القرار هو أن ينتهي بأن يخلق حالة دائمة لا يمكن إلغاؤها ترتبط بالانتماء الإقليمـي والجغرافي للدولة المصرية.

*** الشق الأول واضح لا لبس فيه**: أن هذا القـرار يعني إعطاء حقوق لأهالي منطقة النقـب فـي أن يصـيروا جزءا من وادي النيل يعتمدون عليه في معيشتهم، ولا يمكن عقب ذلك ولو بشطحة جديدة قطع ذلك الشريان عن أهـالي المنطقة.

*** الشق الثاني: هو الذي في حاجة إلى إيضـاح..** ذلك أن مصر تنتمي إقليميا وجغرافيا إلى حوض النيل.. هذه اللجنة المكونة من عدد محدد من الدول تملك مجموعة مـن المصالح التي تفرض نوعا من التماسـك والتجـانس فـي

الممارسات، وبغض النظر عن الاتفاقيات الدولية وهي قائمة وعديدة، فإن أي دولة تملك حق ارتفاق دولي علـى جميـع أجزاء النهر الذي يربط دول المنطقة.. ومن بين عناصر هذا الارتفاق الدولي: أن أي دولة لا تملك التصرف في مياه النيل إلا لأهلها ولذاتها، وليس من حقها بأي شكل من الأشكال أن تتصرف في مياه ذلك النهر لغير أهله إلا بالقبول والرضـا من جانب جميع دول الحوض.

ومن ثم فليس من حق مصر أن تنقل مياه وادي النيل حتى في نطاق نصيبها إلى خارج حوض النيل، بل حتى ولو كان ذلك بتصنيع مياهه وبيعها في السوق العالميـة.. هـذا الالتزام ليس مقصورا على مصر، بل إنه يمتد ليشمل جميع دول حوض وادي النيل.. وهو التزام لصالح جميـع الـدول التي تنتمي إلى حوض وادي النيل تثبـت جـدواه الأزمـة العالمية في المياه والتي يتنبأ الجميع بخطورتها في الأعـوام القادمة.

إن مصر تفتح اليوم بابا قد يصير قاتلا بالنسبة لهـا في المستقبل غير البعيد.. في لحظة معينة تساءل البعض عن إمكانية تحويل مياه النيل من الجنوب، وبصفة خاصـة لـو

شقت قنوات أو نسفت بعض الجبال التي تفصل أعالي النيـل عن حوض الكونغو، حيث إن هذا الأخير قادر على جـذب مياه النيل نحو الجنوب بدلا من سريانها باتجاه الشمال.. وما كان قديما خيالا أضحى اليوم حقيقة.. تحويل مجرى الأنهار الضخمة لم يعد مشكلة، وقد نفذ الاتحاد السوفيتي أكثر مـن مشروع واحد بذلك الخصوص.. ولو حدث ذلك فلن تستطيع مصر أن تعتمد إلا على مياه الحبشة.. ونحـن نعلـم مـدى استعداد الحبشة بدورها للنيل من مصر.. فهل من صالحنا أن نضع مقاليد وأساليب التعامل في الغابات مـع دول المنطقـة التي تنتمي إليها مصر جغرافيا؟.. أم أن علينا أن نعيد التفكير بالحصافة والتؤدة التي يجب أن يتم بها التعامل مع القرارات المصيرية؟

* * *

* الأرض.. والمياه.. والاستقلال

د. محمد عصفور

الشعب: ٩ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٢

الالتزام الذي يفرض على رئيس الدولة لا يعني فحسب مجرد تجهيز جيش يقف دائما على أهبة الاستعداد لرد العدوان على الوطن والأرض فحسب، وإنما هو يعني كذلك الحكمة السياسية في وضع سياسة خارجية سليمة تتجنب الدخول في مغامرات عسكرية.

ولما كانت السلطة التنفيذية – ورئيس الدولة بالذات – هي التي تحتكر في الواقع قرار إعلان الحرب، فإنها تكون مسئولة مسئولية دستورية عن وجوه التقصير أو عدم التبصر في الحرب.. وهي مسئولة كذلك عن أي تفريط في الاستقلال أو الأرض. ولهذا السبب فرقت المادة ١٥١ من الدستور بين نوعين من المعاهدات التي يبرمها رئيس الجمهورية: ففي حين ينفرد رئيس الجمهورية بإبرام المعاهدات العادية، توجب الفقرة الثانية من هذه المادة موافقة مجلس الشعب

"أو بالأدق الإقرار المسبق" على معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة، أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة.

غير أنه لا رئيس الدولة ولا الحكومة ولا مجلس الشعب ولا كل هذه المؤسسات الدستورية مجتمعة تملك اتخاذ أي إجراء يمس استقلال الوطن أو يخل بسلامة أراضيه، ولهذا السبب، فإن عرض السيد رئيس الدولة على رئيس وزراء إسرائيل حصة من مياه النيل لري صحراء النقب، هو عرض يتجاوز اختصاصات السيد رئيس الدولة، بل والمؤسسات الدستورية مجتمعة.. ولهذا لا أقر دعوة صديقي الدكتور: حلمي مراد السيد، رئيس الدولة، إلى سحب عرضه، لأن هذا العرض باطل دستوريا "كما أوضحت في مقال سابق" فلا يحتاج إلى سحب:

* فهو من جهة يعرض استقلالنا للخطر، لأنه فضلا عن تقوية إسرائيل [بما تستطيع أن تستجلبه من سكان يعمرون المناطق الصحراوية التي ستزرع]، فإنه يكسب

إسرائيل حقوقا تستطيع أن تدعي شرعية المحافظة عليها بقوة السلاح، وهو ما يهددنا بالغزو.

* وهو من جهة ثانية يمس سلامة أراضـينا، فـلا يعني الالتزام بسـلامة الأراضـي الحمايـة مـن الغـزو أو الاقتطاع.. وإنما يعني كذلك سلامة بقائها واسـتمرارها.. وبدون مياه النيل لن تسـتطيع مصـر أن تفـي بمتطلباتهـا الجوهرية في إحياء الأرض المـوات لمواجهـة الانفجـار السكاني الرهيب.

* وهو من جهة ثالثة تعديل حقيقي فـي جغرافيـة مصر، ومساس بحقوقها في السيادة.

* وهو من جهة رابعة تبرع أو هبة لماء النيل، وهو أمر لا تملك أي سلطة القيام به، لأن المادة ١٢٣ من الدستور [التي أحالت إلى قانون منظم] قصرت أحوال التبـرع علـى التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة، والتنازل عن أموالها المنقولة.. والنيل وهو شريان الحيـاة فـي مصـر وروحها ليست مياهه عقارا ولا منقولا مملوكا للدولة، وإنما هو ملك شعب مصر منذ أن وجد: في الماضـي والحاضـر والمستقبل.. ولا يستطيع جيل من الأجيال أن يتصرف فيه.

*** في ندوة حزب "العمل" الأسبوعية:**

إبراهيم شكري: "لا" لتحويل مياه النيل

الشعب: ٩، ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

واختتم المهندس: إبراهيم شكري، حديثـه بمناقشـة أحداث السياسة الخارجية فقال: لقد كشفت الخطابات المتبادلة أخيرا بين الرئيس السادات ومناحم بيجين عن عدم مطابقـة حديث الدكتور: مصطفى خليل، رئيس الوزراء السابق، عن مياه النيل للحقيقة، وهو الحديث الذي أعلنه في مجلس الشعب بناء على طلب مني، فلقد اتضح أن هناك عرضا رسميا بمد إسرائيل بمياه النيل، ولكن بيجين هو الذي رفض لأنه اعتبر ذلك نوعا من شراء الذمة الإسرائيلية.

وأضاف رئيس حزب العمل قائلا: لقد كان لحـزب العمل رأي واضح وصريح في هذه المسألة، وهو أنه يجـب ألا يكون هناك نقاش في نقل مياه النيل خارج مصر – فمياه النيل تعتمد عليها حياة مصر كلها – فضـلا عـن أن ذلـك

سوف يسبب لنا مشاكل وصراعات مع الدول التي لها حقوق في النيل.

*

أعلن المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمـل الاشتراكي في ندوة الحزب الأسبوعية أن نهـر النيـل هـو مصدر الحياة في مصر ولا يمكن أن تكون مياه هذا النهـر موضع مساومة أو استرضاء لإسرائيل. وأن مصر تحتـاج إلى كل قطرة من مياه النيل، وأن حزب العمل الاشـتراكي الذي يعبر عن رأي الشعب الذي يرفض بكل طوائفه فكـرة إمداد إسرائيل بالمياه سيعارض تنفيذ مثل هذا المشروع.

وأضاف زعيم المعارضة قائلا: لقد أعلنت في مجلس الشعب رفض حزب العمل الاشتراكي لفكرة إعطـاء ميـاه النيل لأي أحد. وقد كنا نأمل يومها أن تكون مجرد فكرة، أما الآن وقد اتضحت الحقائق وعرفنا من رسالة الرئيس لبيجين أنه قد عرض بالفعل إمداد إسرائيل بمياه النيـل، فلابـد أن يتحمل كل مصري مسئوليته ويقف بقوة ضد هذا المشروع.

وأشار المهندس: إبراهيم شكري إلى أنه حتى بعـد بناء السد العالي ما زالت بعض المحاصيل في مصر لا تأخذ

حقها من المياه، وهناك مساحات كبيرة من أراضينا محرومة منها، فكيف والحال هكذا نفكر في إمـداد إسـرائيل بميـاه النيل؟..

* * *

* عرض يتصادم مع الدستور

ممتاز نصار

الشعب: ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٣

عرض مياه النيل علـى إسـرائيل غيـر قـانوني، ويتصادم مع الدستور وتترتب عليه أخطار جسيمة في الحال والاستقبال ويجب العدول عنه.

"وجعلنا من الماء كل شيء حي"

فقد عبرت هذه الآية الكريمة بأفصح عبارة عن أثـر المياه في حياة الأمة، وقديما قيل إن مصر هبة النيل، ومـن المسلمات أن حوالي ٩٦ في المائة من أراضي مصر هـي أرض صحراوية، وأن المساحة الخضراء تكمن في شـريط ضيق هو وادي النيل، ويمثل ٤ في المائة من مساحة مصر، بمعنى أن مصر في حاجة إلى كل نقطة ماء من مياه النيـل لتعيش وتنمو طبقا للنمو السكاني المتزايد سنة بعد أخـرى، وبذلك تبرز أهمية مياه النيل وأثرها في حياة الملايـين مـن المصريين.

وقد عبر الأستاذ كامل زهيري نقيب الصحفيين في مؤلفة "النيل في خطر" عن أهمية هذا الموضوع فقال: "لا يملك الإنسان سوى الذهول في أن تظهر بغتة على صفحات الجرائد تلميحات أو وعود بمشروع خطير، لو صحت حكايته لكان كارثة وطنية تهدد مصر وحياتها ومستقبلها لأجيال قادمة.. ونعني بهذا الوعد أو المشروع تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء.

وقد ثبت مما نشر في رسائل متبادلة بين السيد رئيس الجمهورية ورئيس وزراء إسرائيل في شأن ما تم من إجراءات في وضع مدينة القدس وبسط السيادة اليهودية عليها واعتبارها عاصمة لإسرائيل.. أن السيد رئيس الجمهورية عرض على إسرائيل الانتفاع بمياه النيل في تعمير النقب.

فما هو الموقف القانوني والدستوري لهذا العرض، وما هي الأخطاء التي تنتج من هذا الإجراء إذا تم وتمسكت إسرائيل به.

وفيما يلي بيان الجواب على هذا السؤال..

وقبل أن نورد هذا الجواب يجدر بنا أن نسجل نص هذا العرض في رسالة السيد رئيس الجمهورية المرسلة

لرئيس وزراء إسرائيل، والتي نشرت في صحف مصر المسماة بالقومية يوم ١٩٨٠/٨/١٦، فقد جاء في هذه الرسالة ما يأتي بحصر اللفظ..

"وقد ذهبنا إلى حد أن نعرض عليكم شريان الحياة مياه النيل – إذا نجحنا في التوصل إلى حل لمشكلتي القدس والمستوطنات، وما كان بوسع أحد آخر أن يفعل مثل هذا من أجل التسوية الشاملة، وقد تطوعنا بعرض هذه الفكرة عليكم، بالرغم من التجاوزات التي نتعرض لها من أشقائنا العرب وسوء الفهم الذي نلقاه من جانبكم، ولكن هذا هو دورنا الذي قدر لنا أن نلعبه في المنطقة وهذا هو التزامنا للسلام".

وقد اقتنص رئيس وزراء إسرائيل هذه المعاني وسجلها بتحديد مياه النيل وتحديد المكان الذي سيتم به الانتفاع بهذه المياه.

فقال ما يأتي بحصر اللفظ..

"أعتقد يا سيادة الرئيس أن حديثنا القصير في العريش كان على النحو التالي..

أ- اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب، وفي ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء إلى القدس مطلقا.

ب- ومن ناحيتي فلم أذكر أن التطلعات القومية لشعبي ليست للبيع، وأعتقد أن مثل هذه اللهجة فيها تجاوز كبير لم استخدمه مطلقا في أحاديثنا، لقد أخذتم المبادرة وقدمتم إلي اقتراحا مزدوجا.. قلتم يجب أن نتصرف بحكمة وروية، وأنا على استعداد لأدعكم تحصلون على الماء من النيل لري النقب ودعنا نحل مشكلة القدس فإن حلها حل لكل شيء، وكان ردي يا سيادة الرئيس أن نقل الماء من النيل إلى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة حقا، ولكننا يجب أن نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس، وبين النواحي المادية فلنفصل بين الموضعين القدس في ناحية وماء النيل للنقب في ناحية أخرى.

ومن ذلك يتبين أن رئيس وزراء إسرائيل يحدد العرض الذي عرضه الرئيس عليه في شأن مياه النيل إلى أن الانتفاع محدد بري النقب وتعميره، ولم يعلق أحد هنا على هذا التحديد.

وبذلك فإننا نناقش الموضوع على ضوء ما جاء في الرسالتين ونوضح الإجابة على السؤال الذي طرحناه في بدء المقال وهو..

ما هو الموقف القانوني والدستوري والنتائج الخطيرة المترتبة على هذا العرض؟، ومن عجب أن هذا الموضـوع وهو يشكل قضية قومية كبرى يجب على الشعب أن يعيهـا ويتفهمها تماما، ومع ذلك فإن الصحف المسماة بالقومية لـم تعن بهذا الموضوع ولم تتحدث فيـه بكلمـة كـأن الأمـر لا يعنيها!!

لا شك أن مياه النيل هي من الأموال العامة بـنص المادة ٨٧ من القانون المدني.

إذ هي منقول مخصص لمنافع عامة، فقد ورد نـص المادة المذكورة: وأن تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامـة والتـي تكـون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسـوم أو قرار من الوزير المختص.

وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيهـا أو الحجـز عليها أو تملكها بالتقادم، ومن هذا النص القاطع الصريح يبين

أن المال العام لا يجوز التصرف فيه بالبيع أو الهبة أو العارية أو تقرير حق انتفاع عليه، وكذلك الوعد بأي من هذه الحقوق فإنه غير جائز إعمالا لقاعدة أن تحريم الكل يشمل تحريم الجزء، وبذلك فما كان يجوز عرض مثل هذا العرض عن مال عام لا يملك أحد التصرف فيه بنص القانون، ومن ثم فإن هذا العرض يكون غير منتج لأي أثر قانوني ويجب العدول عنه احتراما لسيادة القانون وسلطانه، وحماية المال العام أمر يوجبه القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢.

فقد نص القانون المذكور في المادة الأولى منه على أن "للأموال العامة حرمة.. وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن، وتعتبر حماية الأموال العامة في زمن الحرب واجبا من واجبات الدفاع القومي".

وتنص المادة الثانية على أن "يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا القانون ما يكون سلوكا أو خاضعاً لإدارة أو إشراف إحدى الجهات الآتية:

أ- الدولة ووحدات الحكم المحلي.

ب- الهيئات العامة، والمؤسسات العامة، والوحدات الاقتصادية التابعة لهما.

جـ - الاتحاد الاشتراكي أو المؤسسات التابعة له.

د- النقابات والاتحادات..

وبعد هذا السرد يبين أن عرض ميـاه النيـل علـى إسرائيل لري النقب هو إجراء يتصادم مع الدسـتور ومـع القانون، ويجب العدول عنه، خاصة وأن إسرائيل قد امتدحت هذا العرض واقتصرت في اعتراضها على التفرقة بينه وبين الروحانيات التي تعتد بها، وهذا لا يبعث على الاطمئنان بأن الأمر قد حسم بعدم مطالبة إسرائيل بمياه النيـل الآن، فهـذا العرض لم ينشئ لإسرائيل حقا، ولا يمكن أبـدا أن تترتـب عليه أي نتائج قانونية، وينبغي إعلان العدول عن ذلك منـذ الآن.

هذا عن الموقف الدستوري والقانوني لهذا العـرض، وأما النتائج الخطيرة التي تترتب على هذا العرض في حالة نفاذه، فإننا نوجزها بأن مياه النيل هي محل اتفاقات دولية – ولا تستطيع مصر وحدها أن تتصرف في ماء النيل لمنحـه لدولة أخرى في قارة أخرى غير قارة البلاد التي يمـر بهـا هذا النهر، ففي ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ "وقعت معاهـدة بـين بريطانيا وإثيوبيا وجاء في المادة الثالثة منها: " أن يتعهد ملك

الحبشة لدى حكومة بريطانيا بأن لا يصدر تعليمات أو يسمح بإصدارها فيما يتعلق لعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط، يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى النيل ما لم يوافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدما وحكومة السودان".

وفي عام ١٩٢٩ وقعت اتفاقية مياه النيل؛ لضبط واستخدام مياه النيل في السودان بحيث لا يؤثر ذلك على حق مصر المكتسب وحقها الطبيعي في مياه النيل، وقد أكد ذلك رئيس الوزراء المصري في خطابه إلى المندوب السامي البريطاني في ١٩٢٩/٥/٧ والذي جاء فيه: "إنه لا يجب المساس مطلقا بحقوق مصر الطبيعة والتاريخية في مياه النيل، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي للمحافظة على المصالح المصرية"، وكذلك نص على ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد طاقة. ولا يتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد النيلية الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذي يصل إلى مصر، أو تعديل تاريخ

وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجـه يلحـق ضـررا بمصالح مصر.

وقد جاء رد المندوب السامي في نفس التاريخ مؤكدا لكل ما جاء بكتاب رئيس الوزارة المصرية وموافقا على مـا جاء به.

ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية عام ١٩٥٩ وهي اتفاقيـة **الانتفاع الكامل بمياه النيل** المعقودة بين مصـر والسـودان، وتعني اتفاقية ١٩٥٩ بتنظيم استخدام المياه الواردة من منطقة البحيرات ومن الهضبة الإثيوبية منذ آلاف السـنين، عـلاوة على تنفيذ المشروعات اللازمة لاستقطاب الفوائد الضـائعة من النيل على طول مجراه، كما أن الاتفاقية المـذكورة قـد تركت الباب مفتوحا لأي دراسة فنية لأي طـرف مـن دول حوض النيل بما يكفل الاستغلال الكامل والأمثل لهذا النهـر العظيم من أجل مصالح الشعوب النيلية وحدها، وإعمالا لهذا الاتجاه فقد قام المسئولون المصريون عن مياه النيل بـدعوة وفد إثيوبي على مستوى عال لزيارة مصر في عام ١٩٧٠، وذلك عقب اجتماع تم في أديس أبابا بين رئيس جهاز ميـاه النيل في ذلك الوقت والمسئولين الإثيوبيين، كما سـبق ذلـك

زيارة قام بها وفد مصري إلى إثيوبيـا عـام ١٩٦٦ لـنفس الغرض، وفي عام ١٩٧٦ تم لقاء آخر بأديس أبابا بين هيئة مياه النيل والمسئولين الإثيوبيين عن المياه، وكان الهدف من كل هذه اللقاءات هو فتح آفاق التعـاون مـن أجـل الـدول المشتركة في مياه النيل دون غيرها، وهذه المعلومات جميعها هي التي أدلى بها السيد وزير الري المصري فـي مجلـس الشعب، وأثبتت هذه الحقائق في مضبطة الجلسـة السادسـة والثمانين في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠.

ومن ذلك يبين أن أمر مياه النيـل تحكمـه اتفاقـات دولية للوحيدين المنتفعين من مياهه، وهم كل الدول المشتركة في هذه الاتفاقيات الدولية والتي يمر بها النيل من منبعه إلى مصبه، وكل هذه الدول في أفريقيا وبالتالي فـلا يمكـن لأي دولة من دول النيل أن تشرك دولة أخرى خارج نطاق النيل في الانتفاع بمياهه، ومن ثم فإن عرض ميـاه النيـل علـى إسرائيل أمر يتصادم مع القانون الدولي علاوة على تصادمه مع الدستور والقانون المصري كما سلف البيان..

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الأستاذ: كامل زهيـري، نقيب الصحفيين، أوضح في مؤلفـه - سـابق البيـان - أن

الصهاينة منذ هرتزل يطمعون في مياه النيل، وقد طلبوا ذلك من المندوب السامي البريطاني اللورد كرومر، وأن اللـورد كرومر قد رفض هذه الأفكار لأسباب تقتضيها مصلحة مصر واستنادا إلى رأي العالم بأمور النيل الإنجليزي ويلكـوكس، وإلى تحقيق فني أجراه وكيل وزارة الأشغال المصرية، وكان إنجليزيا ويدعى مستر جارستن، وفيما يلي بيان عما ورد في هاتين الوثيقتين...

أولا.. في محاضر ويلكوكس.. فقد ورد في مؤلـف الأستاذ كامل زهيري ما يأتي بحصر اللفظ..

"ويبدو أن تيودور هرتزل لم يضيع وقته في شـرفة شبرد لمشاهدة الحفلات التنكرية، أو فـي ردهاتـه لسـماع موسيقى الفرقة الكلاسيكية التي كانت تعـزف فـي الفنـادق الكبرى، فقد كانت البعثة الصهيونية قد أشرفت علـى ختـام أعمالها، وأخذت تكتب تقريرها النهائي، وانطلق هرتزل في الرابعة مساء نفس اليوم الذي قابل فيـه كرومـر وبطـرس غالي، ليحضر في الجمعية الجغرافية، وفي قاعـة المحـاكم المختلطة محاضرة لأكبر خبراء الري وهو السـير ويليـام ويلكوكس.

وكان عنوان المحاضرة "مصر الجديدة" وقد تحـدث ويلكوكس في محاضرته عن الحضارات الزراعية القديمـة وحضارات الأنهار، وتحدث عـن مشـاريع الـري عنـد الكلدانيين.

ويروي هرتـزل فـي مذكراتـه عـن محاضـرة ويلكوكس..

"لعل أعظم ما أثار اهتمامي هو العدد المـذهل مـن الشبان المصريين الأذكياء الذين امتلأت بهم القاعـة. إنهـم سادة المستقبل. ومن الغريب أن الإنجليز لا يبصرون ذلـك. فهم يعتقدون أنهم سيتعاملون مع فلاحين إلـى الأبـد " وأن قواتهم اليوم التي تبلغ عددها ١٨ ألفا تكفي لهذا البلد الكبيـر ولكن إلى متى سيستمر ذلك!".

وإذا كانت ظاهرة "المصريين الأذكياء" قد لفتت انتباه هرتزل، وهم يحضرون محاضرة ويلكوكس فـلا شـك أن خطط الصهيونية قد أعمته عن معرفة الحقيقة، فلم يكن هـذا العدد المذهل من الشبان المصريين سوى الجيل الرابع مـن أجيال المهندسين الذين تخصصوا في الري والنهـر، وكـان أولهم في العصر الحديث محمد مظهر باشا، أول مبعوث في

مدرسة البولتكنيك عام ١٨٢٦، ومعه مصطفى بهجت باشـا، وهو الذي شارك في بناء القناطر الخيرية، وسافر إلى فرنسا لمقابلة المهندس موجبل عند ظهـور بعـض العيـوب فـي الفتحات الشرقية عام ١٨٤٣.

وقد أعقبه جيل علي باشا مبارك، ثـم تـلاه جيـل إسماعيل بك سري ولا شك كان يحضر هذه المحاضرة، لأنه كان مفتش الري لوسط الدلتا، وهو أيضـا خـريج مدرسـة السنترال "والد حسين سري باشا"، وسوف نلتقي به في نهاية العام ١٩٠٣ عند رفضه لتنفيذ مشـروع صـهيوني آخـر لتوطين الصهاينة في كوم أمبو؟

وأخيرا تكتـب البعثـة الصـهيونية تقريرهـا فـي الإسماعيلية في ٢٥ مارس وتجتمع مع هرتزل الـذي يقـدم بعض الملاحظات: وأهمها..

١- إنه كان يفضل لو أن القسم الأول من الجملـة، جاء كما يلي..

"لا يمكن السكنى فيها في الحالـة الحاضـرة، ولـو توفرت المياه يمكن السكن فيها".

٢- "وكان يفضل أيضا ألا يذكر السبب الـذي مـن أجله نريد أن نصل البلاد إلى خطة العرض ٢٩".

ومعروف أن خط عرض ٢٩ يسير موازيا لـ "أبـو زنيمة" تقريبـا علـى خلـيج السـويس، أي أن المشـروع الصهيوني كان يأمل الحصول على أكثر من ثلثـي مسـاحة سيناء، وليس كما شاع "على استحياء" بعـد ذلـك وعـرف مشروع العريش".

ومن الواضح أن هرتزل كان يريد إخفاء مقاصـده، ومطامعه، فهو تارة يريد إخفاء صلاحية المنطقـة للسـكنى وعدد سكانها، للتهوين من خطر المشروع، وتارة يريد إخفاء حجم المساحة المطلوبة، حتـى لا يشـق علـى الحكومـة المصرية ابتلاع المشروع.

وإذا كانت لندن قد رحبت وشجعت، نتيجة ضـغوط روتشيلد وجهود هرتزل وسعيهما لدى تشمبرلين ولانسدون، وإذا كانت القاهرة استقبلت البعثة وسهلت مهمتها، وفاوضتها ثم تحفظت حتى يأتي رأي الخبراء، فقد جاء القول الفصـل من خبراء نظارة الأشغال العمومية، حين كتب السير ويليـام

أدمون جارستن، وكيل النظارة، "١٨٤٩ – ١٩٢٥" تقريـرا نهائيا.

وكان جارستين في ممباسا بكينيا، وكان براملي كذلك معه ولذلك اعتذر عن اللحاق بالبعثة الصهيونية.

وقد انتهى جارستين في ٥ مايو ١٩٠٣ مـن كتابـة تقريره بالاشتراك مع فيرشوبل، المفتش العام لري الدلتا.

ويناقش هذا التقريـر الفنـي بالأرقـام المشـروع الصهيوني طبقا للافتراضات المقدمة، ليصل إلـى أضـرار المشروع، لأنه سيؤثر دون شك على ري الأراضي داخـل مصر.

ويفند التقرير الفني بـالرأي المشـروع الصـهيوني تأسيسا على أن ري ٦٠ ألف فدان في سيناء، هو ما يقترحه الصهاينة في البداية يحتاج إلى ٥١ مترا مكعبا في الثانيـة، ومليونا و ٣٤٠ ألف متر مكعبا في اليوم، وهو ما لا تستطيع ترعة الإسماعيلية توفيره. ويذكر أن الخزانـات المطلوبـة ستزيد من ملوحة الأرض، وقد سبق لشركة ري البحيرة أن قامت بتجربة مماثلة في البراري، ثم اضطرت للتخلي عـن المشروع.

ويرجع التقرير أن الخزانات المقترحة في المشروع الصهيوني قد لا تأتي بالنتائج المرجوة. وبهذا فسوف تبـذل "الشركة" كل جهد لإرغام الحكومة المصـرية علـى مـدها بالمياه الصيفية من القناة، وفي حالة فشل الخزانـات سـوف تدعو الشـركة "الصـهيونية" الحكومـة المصـرية لتقـديم المساعدة، وستواجه الحكومة موقفا حرجا "فإمـا أن تشـهد خراب مشروع هام"، و"إما أن تعطي المـاء علـى حسـاب الأرض في مصر ذاتها".

وينتهي تقرير جرستين أيضا، بأن الأنفاق المقترحـة تحت قناة السويس، ستثير مصاعب فنية ومشاكل ضخمة لأن تمرير ٥١ مترا مكعبا في الثانية خلال هذا النفق يتطلب على الأقل مد ثمانية أنابيب، قطر كل منها متران مما قد يـؤدي إلى تعطيل الملاحة في القناة.

ويقول جارسـتين.. "وانطبـاعي الماضـي، وهـو مستخلص من تجربة طويلة، أن مثل تلك الحالات يصـحبها ضغط شديد، وسترغم الحكومة على الرضوخ للطلبات، ومن أجل هذا فإنني لا أوصي بقبول المشروع".

ويبدو أن هرتزل أحس بالجو في القاهرة ولم تخدعه الموافقة المبدئية من بطرس غالي، كما لم يستطع في النهاية إخفاء حجم المشروع، والاستغناء عن المياه، وخاصة أن عام ١٩٠٣ كان العام التالي لإتمام خزان أسوان، فأسرع بالسفر إلى لندن عن طريق باريس ليقابل تشمبرلين في ٢٣ أبريل.

ويقول هرتزل في مذكراته..

قال لي تشمبرلين العظيم: لقد عثرت لكم على بلاد مناسبة أثناء سفري، وهي أوغندة، وهي حارة على السواحل، ولكن الطقس ممتاز في الداخل حتى بالنسبة للأوربيين وتستطيعون أن تزرعوا فيها القطن والسكر. وقد قلت لنفسي وأنا هناك: إن هذه البلاد تصلح للدكتور هرتزل.

ولكنك طبعا، تريد الذهاب إلى فلسطين أو ما يجاورها.

وأجاب هرتزل..

- يجب أن تكون قاعدتنا في فلسطين، ثم نستطيع بعد ذلك أن نستوطن في أوغندة، ذلك أن هناك عددا كبيرا جدا من اليهود يودون الهجرة. ولكن يجب أولا أن نضع أساسا قوميا، ولهذا فكرنا في العريش لوضع سياسة جذابة، ولكنهم

لا يفهمون ذلك في مصر. ولم أستطع أن أوضح لهم الأمور كما أفعل هنا في لندن.

ورغم أن اللقاء انتهى بوعد تشمبرلين بالحديث مع وزير الخارجية لانسدون للضغط مرة ثانية على كرومر إلا أن التقرير الفني – في ٥ مايو سنة ١٩٠٣ – قطع كل سبيل للقبول، وقد أرسل بطرس غالي باشا، بعد أسبوع واحد من التقرير، في ١١ مايو خطابا إلى الكولونيل جولد سمد الضابط الصهيوني، ومندوب هرتزل الجديد الذي حل محل جرينبرج، خطاب ينص على أن الحكومة المصرية نظرا لتقرير جارستين لا تجد بدا من رفض المشروع.

ويشكو هرتزل في مذكراته – على طريقته – من أنه "يبدو أننا أخطأنا بإعطاء مسودة المشروع لكلوديت بوزارة الحقانية المصرية، لأن فيها كثيرا من التفاصيل، بينما مذكرتي "كانت أقل تفاصيل وتبدو خالية من الأذى".

وأيا كان الأمر، أو الدافع فإن الحكومة المصرية رفضت المشروع الصهيوني بتوطين اليهود في سيناء، ومدهم بمياه النيل عبر القناة رغم الضغوط الصهيونية

النشيطة على تشمبرلين ولانسدوان، ورغم نفـوذ روتشـيلد الضخم.

وكان لابد من تأجيل مشروع "الدولـة" الصـهيونية الحاجز كما وصفها هرتزل وقد حدث ذلك عام ١٩١٧.

وإذ كانت مصر ملتزمة في اتفاقيات دولية مـع دول وادي النيل في تنظيم الانتفاع بمياه النيل وتحديـد حصـتها، فإنه لا يسوغ لمصر أن تتنازل عن مياه النيل لأي دولة بعيدة عن حوض النيل، بل وفي قارة أخرى غيـر القـارة التـي يجري فيها النيل، وإذ قيل إن إسرائيل ستنتفع مـن حصـة مصر فإن هذا القول يتعارض مـع مصـالح مصـر؛ إذ أن صحراء مصر أولى بالتعمير من صحراء النقب، ويكفي في إبراز حاجة مصر إلى كل نقطة ماء من مياه النيل، أن أهالي محافظة البحيرة مثلا – استعانوا بجميع الجهات – المسـئولة لإنقاذ محاصيلهم ومواشيهم لتعذر الحصـول علـى الميـاه وجفاف قنوات الري فيها. "تراجع صحيفة الأخبار الصـفحة الرابعة يوم ١٩٨٠/٨/٢٤".

وإني أناشد السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراره بإعلان العدول عن هذا العرض حتى لا تتشبث به إسـرائيل

مستقبلا، وما قد يجره هذا التشبث على مصر من أخطار في حاضرها وفي مستقبلها.

ومن عجب أن هذا الأمر قد سبق أن تحـدثت عنـه وكالات الأنباء، نقلت هذه الوكالات ما عرضه الرئيس فـي هذا الشأن وعندما سألنا المسئولين في مصر وقتها عن هـذا الموضوع فقد نفوا بصفة رسمية وفي قاعة مجلس الشـعب هذه الأنباء، وقالوا: إنها لا صحة لها ولم تحدث أي عروض في هذا الشأن، ولذلك وإيمانا منا بسيادة القانون فإننا قد طلبنا من رئيس مجلس الشعب مناقشة هـذا الموضـوع ودعـوة المجلس من إجازته لتحقيق هذه الواقعة ولإثبـات المسـئولة فيما حدث تحقيقا للرقابة البرلمانية وهي واجبة حتى لو كـان المسئول من الوزراء قد غادر منصبه الوزاري وذلك طبقـا لحكم المادة ١٦٠ من الدستور.

* * *

* مياه النيل وأزمة المشاركة السياسية

رفعت سيد أحمد

الشعب: ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٣

لا يمكن لمن يتعرض للعرض الرسـمي المصـري بتوصيل مياه النيل في مرحلة متقدمة مـن المباحثـات مـع إسرائيل إلى هذه الدولة.. لا يمكن وصف مثل هذا العـرض بأنه نتيجة لخطأ في التحليل أو في الرؤيـة الموضـوعية – الرسمية – للمسئولين. أو في عدم إدراكهـم لطبيعـة نوايـا الطرف الآخر في المفاوضات.

* لقد أثبتت التجارب الديمقراطيـة بالعـالم الثالـث حقيقة هامة أن لنا أن نستمع إليها بعملية وموضـوعية.. إن انهيار ديمقراطيات أو ما يسمى بالديمقراطيات – بمعنى أكثر دقة – في العالم الثالث كان أحد أهم أسبابه هو مـا تعـارف عليه في الفكر السياسي "بأزمة المشاركة السياسية" أن هـذه "الأزمة – الحقيقة" كانت المدخل الطبيعي لانهيار أنظمـة.. أو دخولها إلى متاهات ما قبل الانهيار الكبير.. دخولا متنوع

الدرجات والمستويات.. غير عاتي بداية لكنه عنيف وصريح ونياب ومتاهات تتفاعل فيها الأخطاء لتخلق في النهاية نقـاط وبشائر الأزمة الأكبر التي يصـعب الإفـلات السياسـي.. أو العسكري منها!!

إن المشاركة السياسية عملية تفاعل وتـداخل لآراء رجل الخبرة السياسية.. مع رجل الشارع العفوي التلقـائي.. مع رجل السلطة.. وصولا إلى تحقيق الأمثل لأهداف وأماني قومية عليا.. فأين نحن من هذا المفهوم؟! وأين نحـن مـن المفهوم الحقيقي للديمقراطية المرادف المنطقـي للمشـاركة السياسية؟

* إن مياه النيل كجزئية هامة فـي الإطـار الكلـي لأزماتنا تأتي لتتفرغ عمليا من "أزمة المشـاركة السياسـية" وتنتج عنها.. كيف؟

* إن مصر تعيش "أزمة مشاركة سياسـية" حقيقـة لا نقولها عفويا، لكن الواقع بدلائله يؤكدها.. وليست بحاجـة إلى تدليل؟!.. ولأننا نعيش هذه الأزمة فطبيعـي أن يكـون هناك تعمد مقصود إلى تزييف الحقائق والتاريخ والـوعي!! لقد أدرك حتى غير المهتمين أو المبالين بقضايانا أن الصراع

العربي – الإسرائيلي ليس مجرد صراع على حدود، بل هو صراع وجود وبقاء.. صراع حضاري بمستوياته ودوائـره ومشاكله الخالقة والناتجة.. وإن أمتنا العربية التي نرتبط بها عضويا وتاريخيا وحضاريا تعاني كنتيجـة لهـذا الصـراع وأيضا كسبب موصل إليه.. من مشاكل قاتلة مترابطة.. فمن تخاف اجتماعي واقتصادي يتطلب الاستغلال الأمثل لثروات أمتنا وإمكانياتنا الاقتصادية.. إلى قيادات مهترئة تفتقد الإرادة المستقلة في صنع وخلق سياستنا القومية حين تسـمح بـأن تصير مجرد أداة طيعة في لعبة الصراع الكبرى بين القوتين العظميين، إلى وحدة عربيـة، ولا تريـد أن نحقـق رغـم حتميتها.. إلى صراع حضاري مع غزوة صهيونية.. يـؤدي بدرجة أو بأخرى إلى استمرار حالة التمزق الإقليمي.. الذي يودي إلى ما سبقه من مشاكل سابقة مكونة "نظرية الأوانـي المستطرقة"، التخاف يؤدي إلى قيادات مهترئة.. والأخيـرة تؤدي إلى الوقوع بلا وعي ألعوبة في أيدي الدول الكبرى.. التي تخشى وبعنف وحدة هذه الشعوب.. تلك الوحـدة التـي تتحد وتحدد دينامية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.

إن النيل العظيم ليس ملك مصر وحدها ولكنه ملـك هذه الأمة العربية والأفريقية، والأخيرة تتنـاقض مصـالحها "أتوماتيكيا" مع مصالح إسرائيل في القارة السـوداء والنيـل العظيم الذي تمتلكه أمتنا يصير بهذا أداة فعالة في الصـراع وليس أداة قائلة لحق أحد الطرفين برفع المستوى الاقتصادي والحضاري للطرف الصهيوني الآخر.

* النيل العظيم بهذا المعنى يأتي ليصير بالأزمة التي تثار حول مياهه دليلا آخر على انعدام "التفاعلية السياسـية" فلو وجدت المشاركة، ولـو تحققـت بمفهومهـا الصـحيح المتعارف عليه لكانت النصيحة السياسية بأننا فقراء.. وبأننـا في أحوج ما نكون لكل قطرة ماء مـن نيـل مصـر لهـذه الصحراء الشاسعة التي تسبح فيها مصر.. قد لقت صدى.

لكن الأزمة تتعدى كل هذا لتصير استهانة واضـحة بمياه النيل وبشعب النيل.. وبرجال الـرأي والخبـرة علـى أرض النيل.. فأمة المشاركة السياسية تجمع.. وتشمل.. وتعم ولا تقف عند بعد واحد فأبعادها تتفرع وتتعدد!

* إن تحقيق مشاركة سياسية واعية يمثـل مناعـة ديمقراطية صلبة لأي نظام يبغي البقـاء.. إن فهـم حركـة

التاريخ وتحليلها يؤكد أنه يسير نحو الديمقراطية.. بأبعادها الاجتماعية والسياسية.. والوقوف أمام عجلة التاريخ قد يفيد وقتيا.. لكنه لا يجدي على المدى البعيد.. فهل ندرك هذه الحقائق؟ وهل ندرك أن التقدم الحقيقي لأي بلد من البلاد ليس سوى عملية تتفاعل فيها الآراء الصحيحة بالواقع وقضاياه لخلق تصور أمثل للعمل؟!

* * *

* النيل في خطر.. ومصر أيضا

كامل زهيري

الشعب: ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٣

إنه موضوع خطير يحتاج إلـى مناقشـة صـريحة ونزيهة ومن غير تهوين أو تهويل ليس سبقا صحفيا.. ولا خصومة حزبية ولكنه حوار حول مصر ونيلها ومستقبلها.

ليس موضوع تحويل ميـاه النيـل إلـى القـدس، أو النقب سبقا صحفيا، ولا خصـومة حزبيـة. ولا جـدلا أو اجتهاد. إنه موضوع خطير. وهو لا يقل خطورة في ظني عن اتخاذ قرار حفر قناة السويس في مصر!.

وقد كان محمد علي عاقلا وحكيما حين رفض فكرة قناة السويس حين عرضها عليه وفد السان سـيمونين الـذي زار مصر عام ١٩٣٤. وقال إنه لا يريد أن يوقع مصر بين أنياب الدول الكبرى. بل وكان محمد علي حصيفا أيضا حين رفض القرض الذي عرضه عليه آل روتشيلد بعد حملته على

سوريا وفراغ الخزانة المصرية من المال، لأنه كان يعـرف مغزى هذا القرض ونهايته.

.. بينما كان سعيد باشا مـن أتعـس الحمقـى فـي تاريخنا. وأصبحت حماقته نكبة على عهده والعهود التاليـة. وظللنا قرابة مائة عام، ومصر للقناة بدلا من أن تكون القناة لمصر!

١- واليوم يحتاج موضوع مياه النيل إلـى مناقشـة صريحة ونزيهة، ومن غير تهوين أو تهويـل، أو حتـى أن يأخذ النقاش شكل الجدل الصحفي أو النزاع الحزبي. فالأمر أكبر منا جميعا، لأنه حوار حول مصر ونيلهـا ومسـتقبلها ومستقبل الأجيال القادمـة، والمؤرخـون – فـي مصـر – والمهندسون والقانونيون وخبراء الزراعة والـري والأمـن الغذائي مدعوون جميعا ليـدلوا بـآرائهم فـي أبعـاد هـذا الموضوع الخطير بل لست أبالغ إن له جوانب عسكرية فـي المدى البعيد.

٢- وإذا كنت قد دفعت إلى المطبعة بكتاب "النيل في خطر" أو الأطماع الصهيونية في مياه النيل من هرتزل إلـى بيجين "١٩٠٣ – ١٩٨٠"، فكان هدفي الأول هـو أن أثبـت

بوثائق لا يمكن دحضها أن حركة الصهيونية تخطط منذ أيام اللورد كرومر وتيودور هرتزل والملكة فيكتوريـا والخـديو عباس حلمي وبطرس باشا غالي للحصول على مياه النيـل، وتحويلها إلى سيناء للتوطن لمـدة ٩٩ عامـا، بنـاء علـى مشروع عرضه هرتزل على كرومر، ثم رفضـه جارسـتن وكيل نظارة الانشغال أسس فنية، وهي الخوف على كميـات مياه النيل بعد الانتهاء "عام ١٩٠٣" من بناء خزان أسـوان حتى تبقى المياه لحوض النهر للتوسع الزراعـي، وخاصـة لتحويل مصر إلى مزرعة لانكشير كما كانوا يقولون.

٣- وإذا كان الكشف عن هـذه الوقـائع والوثـائق الخفية، يكشف أيضا عن إغفال مؤرخينـا وساسـتنا، حتـى عظمائهم، وأكثرهم نزاهة ووطنية في الإشـارة للمشـروع الصهيوني القديم المعروض عام ١٩٠٣. فلا الرافعـي، ولا مذكرات محمد فريد، أو عباس حلمي، أو أية مذكرات نشرت حتى الآن أشارت إلى مشروع تحويل مياه النيل عام ١٩٠٣.

ورغم أن الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل كان يقظا إلى حد الالتهاب والتوتر، لمشكلة السودان، والجـيش، والحدود الدولية لمصر، وحادثة طابة، ودنشواي، ومشـكلتي

الجلاء والدستور، وقانون المطبوعات، إلا أن الحزب وجرائده لم تلمس المشروع الصهيوني. ويرجع ذلك إلى السرية المطرقة التي أحاط بها هرتزل مشروعه "كما بينا أن هرتزل جعل أعضاء البعثة وهم زعماء الحركة الصهيونية في النمسا وجنوب إفريقيا ولندن وكبير الأطباء في حيفا" يقسمون على عدم الإفشاء بأي شيء أو الإدلاء بأي حديث صحفي، وطبيعي أن الإنجليز أنفسهم لم يذيعوا شيئا عن المشروع، حتى أن كتاب كرومر الشهير عن مصر، وكتاب ملنر، وستورز، وراسيل لم تشر من قريب أو من بعيد كذلك، وطبيعي أن بطرس باشا غالي ناظر الخارجية حينذاك لم يفتح فمه!

والمقطوع به أن هذه السرية التي رفضها الاحتلال والصهيونية جعلت هذه الصفحة سرا مطبقا لم تتكشف في حينها لأحد من الوطنيين.

٤- وقد خصصت في الكتاب ستة فصول، منها خمسة للمشروع الصهيوني القديم الذي كان يقوم به هرتزل إلى تشمبرلين وسالسبوري في لندن، ثم عاد لتقديمه إلى كرومر عام ١٩٠٣، ثم خصصت فصلا سادسا وأخيرا

للمشروع الجديد الذي ظهر على صفحات الجرائد الإسرائيلية وعلى لسان المهندس اليشع كلي، رئيس هيئة تاحال، وهـي هيئة تخطيط المياه في إسرائيل، منذ عام ١٩٧٤.

وكان الهدف من الكتاب – إذن – هو كشـف أبعـاد المشروع الصهيوني القديم، والمشروع الصهيوني الجديـد، وللتحذير من مخـاطر الموافقـة عليـه، لأسـباب دوليـة، ودستورية، وأمنية، مع الإشارة إلى المؤلفات الأمريكية التي ظهرت منذ عام ١٩٣٨ حول تعمير النقب وتهجيـر اليهـود إليها، وإحياء الزراعة النبطية نسبة إلى حضارة الأنباط قبـل الإسلام بمائتي عام، وكانوا يزرعون سيناء، شريط شـرقي خليج العقبة ويمتد شمالا إلى عاصمتهم البتراء "فـي الأردن الآن".

وأخطر هذه الكتـب كتـاب لودرميلـك المهنـدس الأمريكي، الذي استند إليه جونسون لتحويل مياه الأردن، لأن لودرميلك صاحب نظرية إعادة تسكين اليهود فـي فلسـطين وإعادة إحياء الزراعة في صحراء سيناء، والنقب. بتحويـل مياه الأردن، والنيل. والحديث يطول عـن كـل مـا كتبـه الجاسوس لورنس عن صحراء سيناء أو كتبه جارفز، حـاكم

سيناء البريطاني عن إمكانيات الزراعة في النقب وكل ذلـك حديث تاريخي يطول. ولكن الأخطر والأهم هو الحديث عن مشاريع إسرائيل القائمة لتعمير النقب، وحشدها بمزيـد مـن الصهاينة الذين سوف يقدم أغلبهم من شرقي أوربا، وهم على الغالب من غلاة الصهيونيين للإقامة علـى حـدود مصـر الدولية. ومن المؤسف أن نتقدم نحن بأيدينا ما يضعفنا، وبما يقوي إسرائيل في العدد والكثافة السكانية.

ولقد كانت غاية الكتاب (النيل في خطر) إثبات:

١- أن هناك مشروعا قديما، وأطماعا قديمة منـذ عـام ١٩٠٣.

٢- وهناك أيضا مشروع جديد، ظهر عام ١٩٧٤.

وحديثنا إذن عن أطماع إسرائيل في مياه النيل لـيس حديثا عن أشباح هائمة أو أوهام طارئة، بل هي أطماع قديم ترجمها الصهيونيون إلى مشاريع مدروسة.

وإذا كنا منذ عام تماما، وعلى التحديد منذ سـبتمبر ١٩٧٩، قد بدأنا الإشارة إلى المشروع الصهيوني الجديد، ثم بدأ الجدل حوله، وظل الأمر يتأرجح ما بين التهوين الساذج أو تهويل جامح أو قلق يصل إلى حد الهم، ويرجع ذلك إلـى

قلة المعلومات الرسمية، ولم يكن يكفي الاعتماد على ما نشرته مجلة أكتوبر (١٤ أكتوبر ١٩٧٩) عما سمته مشروع زمزم، وحاولت أن تصبغ مشروع تحويل مياه النيل إلى القدس عبر النقب بصبغة دينية، وكأن الدين يسمح بالتنازل عن السيادة الوطنية وإهداء اليهود شريان الحياة لشعب يعتمد منذ آلاف السنين على الري من النهر!، ولم يعرف أحد من عامة الشعب ماذا حدث في زيارة أريل شارون، وزير الزراعة الإسرائيلي للقاهرة، ولا عن زيارة وزير الزراعة الأمريكي (على الرغم من إدلائه بعد عودته بحديث في الإذاعة الأمريكية، لم ينشر في مصر حول المشروعات المشتركة بين سيناء والنقب)، ولا عن زيارة البارون أدمون روتشيلد، ودور عائلة روتشيلد منذ أيام محمد علي معروفة، ودورهم في استيراد عمال سودانيين لتجفيف مستنقعات فلسطين شمالي بحيرة طبرية عام ١٨٨١ قبل إنشاء أول مستعمرة صهيونية معروفة كذلك، ناهيك عن الدور الخطير لآل روتشيلد أيام قناة السويس، في عهد إسماعيل، ودورهم الأخطر في إقامة إسرائيل ذاتها. ولكن كل هذه الزيارات واللقاءات الرسمية لم تستطع صحافتنا "القومية" أن تهتم سوى

بنشر الصور الباسمة، لهذه اللقاءات أو التعليقات الساذجة. كما لم يتقدم أحد من حضرات أعضاء مجلس الشعب لا بطلب إحاطة، ولا بسؤال، ولعل بعضهم يعلم، والمرارة في فمه – أنه لن يفوز بشيء من الحقيقة، لأن أحد النواب هو الدكتور: حلمي الحديدي أثناء مناقشة بيان وزير الدولة للشئون الخارجية للدكتور بطرس غالي، قد وجه سؤالا صريحا عن تحويل مياه النيل لإسرائيل، وكان ذلك برئاسة الدكتور فؤاد محيي الدين، كرئيس لجنة للشئون الخارجية في مجلس الشعب، وقد أذيع بيان الوزير في التلفزيون، ثم قطع الإرسال عن الإجابة حين جاء دور السؤال عن قضية مياه النيل! وكأن الموضوع لا يتصل بقضية من أخطر قضايا القومية.

وإذا كانت الصحف "القومية" التي تشكو عادة من ازدحام الكتاب والصحفيين على صحفاتها، قد فضلت الصمت التام، وانضمت إلى سياسة الإذاعة والتليفزيون التي ترسل سبعين ساعة أو أكثر في اليوم الواحد وهي سياسة الحديث عن كل شيء عدا القضايا القومية الخطيرة، فإن بعض الأقلام التي دأبت أن تلقي في روع القراء أنها قريبة أو

مقربة من الدوائر الحكومية، أخذت تتهم الأقلام التي أثارت موضوع تحويل مياه النيل إلى إسرائيل بأنها أقلام مشككة. بل تطوع أحدهم بتفسير خطة الرئيس السادات في جريدة الأهرام، وتطوع آخر في جريدة الأخبار بنشر حديث لأحد السادة المحافظين، وكان يعمل وكيلا أول لوزارة الري، لينزل جام غضبه على الذين يرجفون بأن ترعة السلام (ترعة العنانية سابقا) لها علاقة بتحويل مياه النيل إلى النقب.

ولم يقل أحد أن ترعة السلام لها علاقة بتحويل مياه النيل إلى النقب، فالمشروع الصهيوني يحدد مسار القناة من الإسماعيلية إلى العريش لتتجه إلى رفح، ثم تعبر الحدود المصرية لتنوع لفرعين إلى الشمال والنقب (وقد نشرت صورة لخريطة المشروع في الكتاب).

ويا ليت الأمر وصل إلى هذا الحد. ولكن حديث السيد رئيس الوزراء السابق: مصطفى خليل، في مجلة الحوادث اللبنانية، والذي نشرته الجرائد اليومية، كاد يقطع كل قول وشك، لأنه كذب أي كلام عن المشروع ولم يعد هناك مجال لتصديق مجلة أكتوبر (١٩٧٩/١٢/١٦)، وتبددت "الشكوك" التي أثارتها "الشعب" في يناير ١٩٨٠، ولم يبق

مجال للجدل الفقهي بين الدكتور: محمد عصفور (جريدة الشعب ١٩٨٠/١/٢٢) والدكتور: ممدوح توفيق، حول دولية النهر، وحقوق دولة المصب على النهر، ولا الرأي الفقهي الذي أدلى به الدكتور: وحيد رأفت، كل ذلك كاد يقطعه رئيس الوزراء، خاصة أنه أيضا رئيس وفد المفاوضات مع إسرائيل!

ولكن نص خطاب الرئيس السادات إلى مناحيم بيجين المنشور في ٨٠/٨/١٣ كشف أن الذين يدعون القرب من الحكومة هم أبعد عن الحكومة من المعارضة، لأنهم لا يدافعون عن الحكومة ولا يعرفون من قراراتها وأسرارها شيئا، وهم يدافعون كما يتخيلون، لا كما يعرفون، لأنهم لا يعرفون شيئا. وكشف الخطاب كذلك أن الذين هاجموا الأقلام التي اعترضت على وعد إسرائيل بتحويل مياه النيل إنما يهاجمون دون أن يكلفوا أنفسهم تقصي الحقائق، لأنهم متطوعون "عمال على بطال".

وقد كشف خطاب الرئيس السادات – أن عرض تحويل مياه النيل إلى القدس عبر النقب إنما يرجع إلى

محادثات أسوان "الفقرة ١٤ من الخطاب" ثم قال بيجين في رده أيضا أن العرض تكرر في العريش (مايو ١٩٧٩).

وأمام هذه الخطابات الرسمية لم يعد هناك حاجة إلى اجتهاد. فلا اجتهاد مع النص الصريح الواضح.

وإذا كان ثمة اختلاف بين الخطابات فهو ليس خلافا على عرض نقل مياه النيل إلى النقب، ولكن بيجين قال: إنه يعتقد أن الرئيس السادات لم يذكر نقل الماء إلى القدس. واقترح مياه النيل إلى النقب.

وتشاء الصدف أيضا أن تنشر رسالة الرئيس السادات للملك الحسن ردا على خطابه، وجاء فيه ما يلي:

"وانطلاقا من هذا المفهوم فقد ذهبت إلى أبعد المدى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في اقتناعه بالتسليم بضرورة احترام حقوق العرب المسلمين في القدس، وبوجوب وقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة والبدء بإزالة المستوطنات القائمة، كحافز للجانب الإسرائيلي، فقد عرضت عليه إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر في مياه النيل لاستخدامها في إعادة تسكين المستوطنين في منطقة النقب بعد إجلائهم عن المستوطنات القائمة في الضفة الغربية

وغزة، وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون إسرائيل معنا في حل مشكلة القدس والمستوطنات".

وفي أحسن الفروض والاحتمالات – وهو ما نفضله – بأن تتخلى إسرائيل عن سياستها في الضفة الغربية وغزة.

وحتى هذا التفسير يعني:

١- إن عرض مياه النيل إلى النقب له مقابل، وهـو مـا أراد مناحيم بيجين كما يبدو من رده المنشـور – أن يفصل بينه وبين التخلي عن القدس، أو التخلي عـن الضفة الغربية وغزة.

٢- إن مناحيم بيجين لم يرفض العرض بميـاه النيـل، ولكن يريد أن يفصل بينه وبين موضوع القدس.

ومعنى ذلك – وياللهول – إنه يريد القدس، وميـاه النيل، وعدم الجلاء عن كل الأراضي العربية – بل وإسكات وزير الخارجية المصري عن الاتصال بالدول الأفريقية، بل وعتاب مصر أنها صوتت في الأمم المتحدة ضد إسـرائيل! (راجع خطاب بيجين).

ونحن إذن مع كل الآراء التي أظهرت أننا لا نستطيع – قانونيا – باعتبار نهر النيل نهرا دوليا: أن نتصرف فـي

مياه النيل بما يضر دول المنبع، ومنهـا دول شـقيقة مثـل السودان، ودول جمعنا بها جيرة تاريخية، وعلاقات تعـاون مئات بل آلاف السنين.

ولا نستطيع دستوريا كذلك – وقد بين أساتذة القانون الدستوري من أساتذتنا ذلك بوضوح.

ولكنني هنا أستأذن أن أضيف أن القضية أكبر كثيرا من كل هذه الحجج؛ لأنها أيضا تتصل بمسـتقبل العشـرين عاما القادمة.

فنحن أمام:

١- عرض الرئيس السادات بتحويل مياه النيل إلى النقب والقدس.

٢- مشروع إسرائيلي مدروس ومنشور منذ عام ١٩٧٤.

٣- تكتيكات تفاوضـية يلجـأ إليهـا بيجـين، إذ أنـه لا يرفض المشروع "المادي"، ويطالب الآن بالمشروع "الروحي"، فهو يبدأ بالأصعب، وهو موضوع القدس، ويطرح الأسهل وهو موضوع مياه النيل.

ونحن أمام مخاطر عظمى، أهمها الأمـن الغـذائي المصري، وأنا من المؤمنين بأن مصر لابد أن تنتقـل مـن النهر إلى البحر، أي لابد من التوسع الزراعي بأقصى طاقة، لتصل إلى ١١ مليون فدان، حين أصبح عددنا سـنة ٢٠٠٠ هذا الرقم الرهيب ٦٧ مليون نسمة (أي ضعف عدد سـكان الإمبراطورية العثمانية من الأناضول إلى تونس حتى الـيمن جنوبا).

وإذا كان المتاح لنا الآن هو ٥٥ مليار متر مكعـب، سيزداد بعد تنفيذ قناة جونجلي، المشروع المصري السوداني عام ١٩٨٢، بضعة مليارات فإن العجز سيبقى ٢٢ مليار متر مكعب أي أقل من نصف كمية المياه الحالية.

ومع كل الآمال التي نضـعها فـي التوسـع شـرقا وشمالا، ومع المعجزات الهندسية التي يصـنعها المهنـدس المصري في نفق أحمد حمدي، أو السـد العـالي أو غـزو الصحارى، فإن الحصة القصوى المخصصة لمصر – طبقـا لاتفاقيات دولية – هي أقل كثيرا من حاجتنا الفعلية أمام زيادة السكان المؤكدة؟

نحن نبغي تطبيق القرار ٢٤٢ في النهايـة وجـلاء القوات الإسرائيلية المعتدية عن كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وإسرائيل لها تفسيرات وأهداف اتضحت تمامـا في خطاب بيجين الأخير.

والكارثة أن مصر وكما كتبت من قبل أيضا – دفعت ثمن حروب أربعة، ولا زالت تدفع ثمنها حتى الآن، ويـراد لها أن تدفع ثمن السلام مقدما.

ومن أجل ذلك، فالقضـية ليسـت جـدلا صـحفيا، ولا نزاعا حزبيا. إنها قضية أخطر من أن يكون الحديث فيها تهوينا أو تهويلا. بل إنها تحتاج إلى حديث بالأرقـام، عـن حاجتنا البشرية والاقتصادية من الآن حتى عام ٢٠٠٠، بـل لعلها تحتاج إلى أن نغيـر أساسـا نظرتنـا إلـى السياسـة والدبلوماسية، ذلك أن الصراع حول الطاقة إذا كان محـور صراع الثمانينات، فإن الصراع القادم الذي لن يقل عنه حدة، هو الصراع حول المياه. وهو ما نبهت إليه في كتاب النيـل في خطر. وأعود إليه لأن مصر أيضا في خطر، ولن يغفـر لنا التاريخ الصمت أو المحاسنة.

* قرار باطل لا يصححه الاستفتاء

د. حسين خلاف

الشعب: ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٤

تواترت الأنباء في الفترة الأخيرة عن عرض قدمـه المسئولون في إسرائيل خاص بتعمير النقب بمده بمياه النيل، وذلك مقابـل تفـاهم يـتم بـين الطـرفين بشـأن القـدس والمستوطنات.

- وليس هناك شك أن نسلم جميعا بالصعوبات التي يلقاها الجانب المصري في مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني، وأننا نرجو له النجاح في هذه المباحثات، إحقاقا للحق العربي. ورغم ذلك، فقد تملكنا جميعا، على حد تعبير الأستاذ: كامـل زهيري، نقيب الصحفيين، ذهول حين وردت أنباء العـرض المذكور، حيث لا يمكـن قبولـه مـن النـواحي القانونيـة أو السياسية أو الاقتصادية.

فمن الناحية القانونية، فإن مياه النيل، مثالها في مثال غيرها من الأموال العامة، تعتبر غير قابلة للتصرف فيهـا،

كما لا يجوز تملكها بالتقادم، ولا يصـح تعريضـها للفنـاء أو التناقض، ولا يصح لأحد الادعاء بحقوق ارتفاق عليهـا. كذلك وعلى الأخص، فمياه النيل جزء لا يتجزأ من حياة كل مصري، حتى لتنتفي هذه الحياة بدونها. لذلك ترانا نتمسـك بحقوقنا في تلك المياه، قدر تمسكنا بكل شبر مـن أرضـنا، حتى لو كان رمالا تذروها الرياح. ويتفرع على ذلـك كـل قانون أو قرار أو إجراء يستهدف الانتقاص من حقوقنا فـي تلك المياه يعتبر باطلا بطلانا مطلقا، وهو بطلان لا يصححه أي إجراء آخر، كأن يجرى الاستفتاء عليه، فالاسـتفتاء، إن جرى مثلا على قرار مد النقب بمياه النيل، لا يضفي علـى ذلك القرار صحة ليست منه. كذلك فليس يكفي في تصـحيح بطلان مثل هذا القرار، بغرض صدوره، أن يقال إن إسرائيل ستحصل على مياه النيل مقابـل تنازلهـا عـن ادعاءاتهـا بخصوص القدس والمستوطنات، فالحقوق المتعلقة بالسـيادة، والحق في مياه النيل بعض منها، لا يتم النزول عنها بتقـديم مقابل جل أو هان.

وعلى أية حال، فإن إسرائيل وإن أبـدت إعجابهـا بالشق الأول من العرض الخاص بمد النقب بمياه النيل، فإنها

لم توافق على المقابل بخصوص القدس أو المستوطنات، فهي تريد أن تحتفظ لنفسها بكلتا الحسنيين، وأن نخرج نحن من الصفقة صفر اليدين.

أما من الناحية السياسية، فنلاحظ، بالنسبة لعلاقاتنا السياسية مع الخارج، أن توزيع مياه النيل يهم دولا أخرى غيرنا، كما أنه يخضع لأحكام اتفاقات تمت في هذا الخصوص بين تلك الدول، وذلك منذ سنوات طويلة. وقد روعي فيها تحقيق العدالة في توزيع المياه. وكان من أثرها الاستقرار في العلاقات السياسية بين مصر والدول المذكورة، من أجل ذلك فثمة خطر حقيقي أن تدعي إسرائيل، بمناسبة وصول المياه إلى النقب، وجوب معاملتها كطرف في الاتفاقات، وهو ما لا تطمئن إليه على الأقل بعض الدول المطلة على النيل.

كما يخشى إقحام إسرائيل نفسها في هذا الميدان إلى إحلال الاضطراب محل الاستقرار في العلاقات بين الدول المذكورة، وفي ذلك ما يعرض مصالحنا نحن لخطر أكيد، خاصة فإنه إذا تقرر لإسرائيل حصة في مياه النيل، فإنها

ستطالب أيضا في أغلب الظن، بإعادة النظر في الاتفاقـات المذكورة لتتفق "مع الوضع الجديد".

وعلى أية حال يلاحظ أن إسرائيل تعمد حاليـا إلـى التهوين من شأن المياه التي يحتمل، في ظنهم أن ستحول إلى النقب، وذلك بمقولة إن هذا الماء كان يذهب هدرا إلى البحر، وإسرائيل تتغافل بذلك عن الجهود الجبارة التي بذلتها وتبذلها مصر في سبيل البحث ومحاولة الاستزادة عن طريق إقامـة القناطر والسدود، والإفادة من مياه الصرف والمياه الجوفية، مع إجرائها حاليا التجارب المتصلة لمعرفة مـدى إمكانهـا الأخذ بطرق الري عن طريق الرش والتنقـيط إلـخ. ومـن البدهي أنها لا تستطيع، حتى إذا رغبت في ذلك، في القيـام بكل هذه الأوجه من النشاط والمشروعات دفعة واحدة، فثمة مقتضيات مالية وفنية واقتصادية من شأنها إدخـال عنصـر الزمن في الموضوع. وهذه المقتضيات نخضع لها نحن كما يخضع لها غيرنا.

ولو اقتصر الحال على مجرد انتفاء أي نفع بالنسـبة لنا من الإنفاق المشار إليه لهان الأمر، لكن هـذا الاتفـاق،

حسبما طالعتنا به الأنباء في الآونة الأخيرة، يمكن أن ينطوي على ضرر بالغ.

ويجرنا ذلك إلى الكلام عن الناحية الاقتصادية.

فمن جهة، فإن حاجتنا إلى الماء وهي قائمة حاليا كما هو معلوم، ستتزايد بسرعة على مر السنين، وذلـك تحـت تأثير تكاثر السكان والسعي إلى رفع مستوى المعيشة، وتزايد الحاجة إلى الماء من أجل التصنيع وخلافه. وملايين الأفدنـة من الأراضي الجديدة التي لابد لنا من إضافتها إلى المساحة المزروعة الحالية، والتي ننفق في سبيلها الجهود والأمـوال الطائلة، تحتاج في إصلاحها واستزراعها إلى مقادير طائلـة من الماء، ونحن في سبيل التفاوض في هذا الشأن مع الدول الأخرى ذات الشأن المطلة على النيل.

فإذن فكيف نعطي ونحن المحتاجون؟ وكيف نضـع بأيدينا حدا للتنمية في بلادنا؟

على أن الأمر لا يقتصر على الماء في حـد ذاتـه، فالمياه للنقب خطوة تتبعها خطوات، ولابد أن نتبـين وجـه المنفعة التي تعود علينا من كل منها، كما لابد أن نتعرف إلى النتائج السياسية وغيرها التي تترتب على تغيـر خريطـة

المنطقة إن صح ما يقال من تقرير نصيب في ميـاه النيـل لإسرائيل، وإنا لنرجو أن يصرف المسئولون عنـدنا النظـر عن هذا الاتجاه، بعدما تبين ضرره من أكثر من وجه.

* * *

* .. وتصبح النقب – أيضا – هبة النيل!

عبد العظيم أبو العطا

الشعب: ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٤

ترددت كثيرا، حين أردت أن أكتب في موضوع مياه النيل وإسرائيل، وكان مصدر ترددي أنه أمر ثقيل جدا على النفس أن يقترن اسم إسرائيل في مقال أو دراسة باسم مـاء النيل..

لقد تعودنا لعشرات السنين، أن يقتـرن مـاء النيـل بمصر والسودان وبهضبة البحيرات الاسـتوائية، والهضـبة الحبشية، حيث منابع النيل ومصادر مائه ...

وجاهد المهندسون المصريون منذ القرن الماضـي، لاكتشاف المنابع، ثم لترويض النهر، ثم لكشف أسراره، ثـم للسيطرة على موارده والتحكم في إيراده، جاهدوا وبذلوا من أجل نقطة الماء.. وكان الإحساس دائما أن نقطة الماء بالنسبة للمصريين هي مصدر الخير، ومبعث الحيـاة لـيس لجيـل واحد، ولكن لكل الأجيال، وعندما تزايد السـكان، وضـاق

الوادي بأهله، اشتدت الحاجة إلى نقطة الماء، وبدأ الإحساس بندرتها، بل بدأ الخوف من نضوبها، وعجزها عـن الوفـاء بالمقومات الأساسية لحياة شعب تعود أن يستمد منها الحياة..

وعلى مدى أربعـين عامـا، عكـف المهندسـون المصريون على دراسة كل الإمكانيات المتاحة لهـم لتنميـة موارد النيل، ولضمان استمرار الحياة في واديه..

وقالوا بضرورة إنشاء مشروعات كبرى للري فـي الهضبة الاستوائية (في أوغندا وزائير وتانزانيا وكينيا) وفي الهضبة الحبشية في إثيوبيا وفي السودان الشقيق.

وأعدوا لهذه المشروعات دراسات أخذت من جهـد وفكر الإنسان المصري شيئا ليس له مثيل في أي مكان آخر في العالم.

* ثم جاءت فكرة السد العالي، فكانت الإنقاذ العاجل لشعب مصر والسودان، بمشروع واحد يمكن لهم من زيـادة المتاح من ماء النيل بنحو ٤٠٪ كل عام. ويحقق لهم رصيدا إضافيا يزيد الأرض المروية في مصـر بـأكثر مـن ٣٠٪ ويزيد الأرض المروية في السودان بأكثر من ٤٠٠٪.

وكانت ثورة حقيقية في تنظيم موارد النيل والـتحكم فيها لصالح الشعبين، ولكنها لم تكن آخر المطاف..

* فإن قدرا يماثل تماما ما حققه السد العالي، يضيع الآن في منطقة السدود بالسودان ويحتاج إلى مشروعات تزيد في حجمها وتكاليفها عن السد العـالي، ويسـتغرق تنفيـذها عشرات السنين.

ولقد بدأنا فعلا في عام ١٩٧٦ في إنشـاء أول هـذه المشروعات في جنوب السـودان بالتعـاون بـين البلـدين الشقيقين.

ولن تحقق قناة جونجلي فائدتها النهائية، دون إنشـاء المشروعات الأخرى في زائير وأوغندا والتخزين في بحيرة فيكتوريا حيث شواطئ كينيا وتنزانيا، التي لابد أن ترضـى بالتعويض عن إغراقها بماء التخزين..

* ذلكم هو أمر مصر مع النيل.. جهـاد ضـروري ومستمر من أجل توفير نقطة الماء والسيطرة عليها وإحكـام توزيعها، واعتماد أساسي في مشـروعاتها علـى التعـاون والصداقة والوئام الكامل مع السودان، ثم دول حوض النيـل

جميعا وبغير استثناء، ليس من أجل المتاح الآن ولكن من أجل المطلوب منهم غدا..

* لهذا لم أطرب أبدا، حين سمعت تصريحات رسمية متعددة، تقول إن أحدا لا يستطيع أن يمنع مصر حقها في ماء النيل، وإلا فهي الحرب..

هذا حق.. ولكن...

* مصر ليست في المتاح لها الآن، إنما مصر في المطلوب لها غدا، والمطلوب لها كثير، وكله يرتبط بعلاقاتها بدول حوض النيل.

* ثم من قال إن مصر تملك ما نستخدم الآن من ماء النيل؟ مصر لها حق استغلال ما تستعمل الآن، ولكن الملكية مشاع لكل دول حوض النيل. خصص حق استغلال لمصر، وحق استغلال للسودان في قدر معين، أحكمته وأقرته الاتفاقيات الدولية بين مصر والحبشة حينا، وبين مصر وأوغندا حينا آخر، وبين مصر وإنجلترا، وبين مصر والسودان.. إلخ.

* ووضع هذا شأنه لا يجعل لأي طرف حق توزيع الماء لغير ما خصص له، ولا يجعل من حق مصر مثلا،

نقل ماء النيل إلى إسرائيل.. إن مجرد طرح هـذا التفكيـر غريب عن كل فكر، وغريب عن كل تصور ممكن..

* لو كان لدينا نقطة مـاء زائـدة، فلنردهـا إلـى السودان، ولديه عشرات الملايين من الأفدنة الصالحة للـري تترك عطشى لندرة الماء... وهذا حق السودان.

لقد أتاحت اتفاقية عام ١٩٥٩ للسودان ١٨,٥ مليـار للري لا تكفي لغير ٣٪ من المسـاحة القابلـة للـري فـي السودان.

وفي مصر ونحن لا زلنا نعيش فـي بحبحـة السـد العالي من المياه، عمدنا إلى استخدام نحو ٣ مليـارات متـر مكعب من مياه المصارف المالحة نسبيا في الـري، وإلـى استخراج مياه جوفية من أعماق تناهز ١٠٠٠ متـر لتـوفير مياه الري في الوادي الجديد، وبتكاليف باهظة.

وهذا شأننا في مصر، فلا يستطيع أحد أن يقـول إن لدينا الآن فضلة نسمح بها للغير..

* وحتى إذا كان ذلك متاحا، فهل علـم السياسـيون المصريون، إن حاجة الشعب المصري قبل نهاية هذا القـرن تبلغ نحو ٢٠ مليار متر مكعب إضـافية، لا نعـرف كيـف

سندبرها، وسيلجأ رجال الري في مصر إلى إجراءات عنيفة ومشروعات متعددة، لضمان ذلك. وإن استطاعوا (وأسـمح لنفسي بالشك في إمكانية ذلك ما لم ينصلح حالنـا) فسـوف يكون ذلك إعجازا آخر مثل إعجاز السد العالي.

* هل علم السياسيون في مصر أن أمامنا تدبير ٢٠ مليار جديدة لاستصلاح ٤ ملايين فدان جديدة، لكي نضـمن فقط المستوى الحالي لنصـيب المـواطن المصـري مـن الأراضي الزراعية، والذي لن يتجاوز ٤٠٠ لتر مسطح فـي عام ٢٠٠٠؟!

وهل يجوز مع هذا كله أن نفكر في أن نسخو علـى أحد بمائنا المقدس النادر من أجل تسويات سياسية..؟!

* ماذا يعني ماء النيل في النقب.. إنه يعنـي مولـد إسرائيل أخرى جديدة تماما.

إنه يعطي إسرائيل مساحة زراعية تناهز ٢٠ ضعفا للمساحة المنزرعة حاليا، ويسمح لإسرائيل بمضاعفة سكانها الحاليين، والحصول على ٥٠٠ ألف فدان جديدة في النقب.

وتولد إسرائيل الكبرى..

وتجاوز مصر كثافة سكانية لم تحمل بهـا إسـرائيل التي كانت مزعومة..؟!

وتصبح إسرائيل دولة نيلية – لا قدر الله؟.

ويصبح لإسرائيل حق ارتفاق على مياه النيل والعياذ بالله؟...

وتصبح النقب هبة النيل أيضا؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولكن لا مصر ولا السودان تملـك أو تسـتطيع أن تحول مياه النيل خارج حوضـه، أي خـارج وادي النيـل أو خارج قارته أي خارج إفريقيا... ذلك أمر مقطوع به فنيا وقانونيا..

وأي مجادلة في ذلك هـي إهـدار لحقـوق مصـر وإضرار بمصالحها العليا، وقضاء على حصيلة جهد الأجيال ومستقبل الأجيال..

* في ظل الاحتلال الإنجليزي الغاشم، لـم يسـتطع الاستعمار إلا أن يفـرق بـين صـراعنا السياسـي معـه، ومصالحنا المقدسة في مياه النيل، فكانـت اتفاقيـة ١٩٢٩،

واتفاقية ١٩٥٠. ولم تخضع أبدا ميـاه النيـل للمسـاومات السياسية من أي نوع ولأي غرض.

كان ذلك حقا يحسه المستعمرون ويستشعرون قداسته لدى الفلاح المصري، ويعلمون أن جرائم القتل فـي مصـر معظمها يحدث من أجل الخلاف على اقتسام مياه الري.

فإن ذلك شرارة الخطر، التـي تمـس أوتـار كـل مصري، وتحركها بالصخب أو الهدوء. فهل يفوت علينا مـا لم يفت على الاستعمار؟!

* وفي مصر ونحن ننادي بترشيد مياه الري، بعد أن أسرفنا إسراف السفهاء فيها. من أجل توفير مـوارد جديـدة سوف نضطر إلى إعادة الانضباط إلـى الفـلاح المصـري المستخدم للمياه، وإلى المهندس المصري المـوزع للميـاه، وإلى إحكام مشروعاتنا وإعادة الكفاءة إليهـا وإلـى ضـبط التوزيع والسيطرة على سلامته، وإلى تقنين حصص المياه.. إلى غير ذلك من إجراءات سوف ترتبط في ذهن الفلاحـين المصريين بقسوة النظام، وثقل الانضباط..

فهل يمكن أن يواكب ذلك كله، نقل الماء إلى جـار لا يحمل له الفلاح المصري من ذكـرى سـوى قتـل الأخ والابن في أربع حروب متتالية.

* لقد قال المهندس الإسرائيلي ليشع كلـي، مـدير التخطيط في مكتب طحال الهندسي، إن إسرائيل تسـتطيع أن تدفع ثمنا للمياه المستوردة بقدر ما تعطيه من إنتاج في البلاد المصدرة لها.

والماء في مصر لا يباع بثمن، حتى وإن كان عائده في إسرائيل خمسة أضعاف عائده في مصر.

* لقد زرت كل الدول العربية في الأشهر الأخيـرة لدراسة مواردها المائية والأرضية ووضع برنـامج للتنميـة الزراعية لسد فجوة الغذاء العربي.

ووجدت أن الماء في كل بلد عربي له مـن النـدرة والقدسية مثل ماله في مصر تماما.

* وإسرائيل تسرق ماء الري من الأردن، وتسـرق الماء من مزارع الفلسطينيين في الأرض المحتلـة وسـوف تسرق ماء نهر الليطاني في جنوب لبنان.

ولكنها مع مصر تريد أن تحصل عليه فـي تسـوية سياسية أو مساومة على الحقوق.

* إن عائد المتر المكعب من مياه الري فـي الأردن وبعض مناطق تونس نحو دولار واحد، ولا أدري ما هو في إسرائيل.

ومعنى إعطاء ١٠٠٠ مليون متر مكعب لإسـرائيل من مياه النيل أن نعطيها دخلا إضافيا يساوي ١٠٠٠ مليون دولار سنويا على الأقل.

* إن في سيناء ٩٠٠ ألف فدان قابلـة للاستصـلاح على مياه النيل، ويتراوح رفع المياه فيها بين ٣٠، ٦٠ مترا فوق سطح البحر.

ونستطيع أن نـوطن فـي سـيناء ٤ أو ٥ ملايـين مصري على هذه الأرض... فأين تكون الأولوية – التوطين في سيناء أو التوطين في النقب...؟

* حين كنت وزيـرا الـري والزراعـة وضـعت استراتيجية كاملة للتوسع في مصر في ٢,٨ مليـون فـدان جديدة، وكان منها المساحة المذكورة في سيناء (٦٠٠ ألـف فدان) شرقي القناة، وعلى امتداد الساحل الشـمالي.. وكـان

منها نحو ٥٠٠ ألـف فـدان غربـي القنـاة، وكـان مـن المشروعات اللازمة لإمداد هذه المساحة بالمياه، قناة تسـمى العناية (التي سميت الآن قناة السلام) تأخذ مياهها من أمـام سد فارسكو على فرع دمياط.

وتقع المساحات الأخرى في شمال الـدلتا، وغـرب الدلتا، ومصر الوسطى، ومصر العليا والوادي الجديد.

ونرى من ذلك أن مساحة التوسع الزراعي، تتـاخم الكثافة السكانية في مصر، وترتبط بإيجاد المناطق المطلوب للمجتمعات الجديدة. ولكن ذلك يرتبط أيضا بتـوفر مصـدر المياه فقد تم اختيار الأرض حيث يوجد أو يتوافر أو يمكـن توصيل الماء، وستبقى مسـاحات مـن الأرض المصـرية الخصبة قاحلة لعدم إمكانية الري.

وهذا هو الحال بالنسبة لنا، تحكمنـا فـي حركتنـا الاستيطانية والزراعية نقطة الماء النادرة والغالية. فهل يمكن أن نفكر في مد الغير، حتى لو لم يكن عدوا، بهذا المصـدر الطبيعي النفيس.

* إن الماء في مصر هو أغلى المصادر الطبيعيـة جميعا وأبقاها. سوف ينضب البترول في كـل مكـان وقـد

تتدهور الأراضي الزراعية هنا أو هناك لسـبب أو لآخـر. ولكن نقطة الماء تبقى هي المصدر الوحيد الذي يهب الحيـاة والعيش والرخاء حين يستغل وحيث يتم توجيهه.

إن كل مشروعات الأمن الغذائي في مصـر وفـي الدول العربية وفي العالم كله، تعتمد في المكان الأول علـى توفر المورد المائي.

* لقد علمنا من دراستنا في العالم العربـي أن فـي الإمكان سد الفجوة الغذائية بمشروعات للتنميـة الزراعيـة، تعتمد كلها على مشروعات للري وتدبير المياه وتتكلف نحو ٣٠ مليار دولار.

وإن العجز في الغذاء العربي سوف يكلـف العـالم العربي نحو ٢٥٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠.

* فهل يمكن أن ندعم إسرائيل بمثـل هـذه الثـروة المائية الإضافية التي هي في تصورها تمثل ١٪ من إيـراد النيل الطبيعي، وهو أمر ضئيل بالنسبة لنا على حد قـولهم، ولكن ذلك بمقياس القائم في الدول العربية يعتبر أمرا هـائلا فإن معظم الدول العربية لا تتاح لها المياه السطحية إلا أقـل من مليار.

* إن أمامنا واجبا قوميـا، بتنـوع همـم الأجيـال المخلصة لمجرد المحافظة على البقاء.

- في استصلاح وزراعة ٤ ملايين فدان جديدة قبل عام ٢٠٠٠.

- في تنفيذ مشروعات كبرى للـري فـي مصـر وخارج الحدود تناهز تكاليفها ٢٠٠٠ مليون جنيه.

- في تغيير نمط الزراعة وأساليب الزراعة والـري في ٦ ملايين فدان من أجل اسـتقطاب الإسـراف، وسـوء الاستغلال وتطوير الإنتاج الزراعي إلى معدلاته العالمية.

وسنبقى في حالة فقر غذائي ما لـم نـنهض بهـذه المشروعات الكبرى، وسنبقى مستوردين للغذاء علـى هـذا النحو الذي يتفاقم حجمه عاما بعد آخر.

ومن الخطورة بمكان أن ندعم الزراعـة فـي بلـد مجاور، يضع كل استراتيجيته ومقومات بقائه على السيطرة الاقتصادية على جيرانه.

* ولو تطرق إلى ذهن أي مصري فـي أي عهـد أو في أي زمان إمكانية تصدير مياه النيل لكان ذلـك أمـرا ممكنا وميسورا للدول العربية المجاورة مثـل ليبيـا التـي

لا توجد لديها أي موارد سطحية للمياه، ومثل الأردن التـي تقوم حياتها كليا على توفر ثلث مليار فقط من هذه المياه.

بل لقد سبق التفكير يوما ما إلى مد السعودية بميـاه الشرب عن طريق ملء بواخر البترول العائدة بعـد تفريـغ شحنتها في خط سوميد، عن طريق تقابل الفواقد في ترعـة السويس، وشحن هذه البواخر عن طريق خط الأنابيب بـين السويس ورأس أوديب.

طرأت لي هذه الفكرة عندما كنـت وزيـرا للـري، ورغم أنها في تصورنا كان لها ما يبررها قوميـا وإنسـانيا وتعاونا أخويا، بل واقتصاديا، إلا أن الحـرج الـذي منـع المضي فيها، كان يرتبط ببعض الاعتبارات الكثيـرة التـي أشرت إليها في سياق هذا المقال.

لقد كان هذا هو شأننا في السـعودية الشـقيقة لنـا والشقيقة السودان فهل يكون لنا شأن في مد إسرائيل بقطـرة واحدة من مائنا.

* من وجهة النظر الفنية وحدها، ذكرت ما ذكرت، أما الناحية السياسية والقانونية والاقتصادية والآثار المترتبـة

على مجرد إطلاق فكرة مياه النيل لإسرائيل، فلها حديث مع الآخرين قد تتسع له صفحات وصفحات.

وتبقى كلها من أجل مصر ورخاء مصر، ومسـتقبل مصر...

والله يهدي إلى سواء السبيل.

* * *

* أطماع إسرائيل وأحلامها

ممتاز نصار

الشعب: ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ – العدد ٧٤

أوضحنا في مقالنا السابق أن الصهيونية العالمية كانت ترنو إلى مياه النيل في تعمير مستوطناتها الأولى منذ سنة ١٩٠٣، وأوردنا المحاولات اليائسة التي أقدم عليها هرتزل في هذا السبيل لدى المندوب السامي البريطاني ممثل الاحتلال المذكور: اللورد كرومر، والخديوي عباس، وبطرس باشا غالي، رئيس الوزراء، وقد رفض الإنجليز تحقيق حلم الصهيونية في هذا الشأن. وما زالت أطماع الصهيونية وأحلامها تتجه إلى هذا الأمل وتحاول تحقيق أطماع الصهيونية.

وفيما يلي نكشف النقاب عن آراء الصهيونية ومفكريها في هذا العصر، ومنه يتضح أن الصهيونية ما زالت ترنو إلى هذا الأمل وتحاول تحقيقه، وفيما يلي بيان عن آرائهم في هذا الشأن حتى يدرك المصريون جميعا

الأخطار المحدقة بهم في استلاب مياه النيل شريان الحياة لهم في حاضرهم وفي مستقبلهم، وللماء فلسـفة خاصـة لـدى الصهيونية العالمية وعقيدتها، إذ أنه خيـر ذريعـة تخطـيط تصوري نهائي – للحدود الإسرائيلية "من النيل إلى الفرات". ويمكن تفسير الزحف المتكرر إلى سـيناء بأنـه محـاولات متكررة للوصول إلى النيل، آية ذلك ما قاله مفكرهم: **ليفـي مراف – حوتام** ١٩٧٨/٩/٢٩ إذ قال ما يأتي:

"من الممكن أن تتطور في مجالات أخرى من القطاع الاقتصادي شبكة من العلاقات الاقتصادية – أكثـر تعقيـدا وتداخلا واستمرارا، في الزراعة معروف منذ الآن أن هناك مشاريع تنمية مصرية واسعة بالنسبة لمنحدرات الجبال فـي سيناء ومناطق مشارف رفح، ويمكن دمج هذه المنطقة فـي مشاريع نقل كميات معينة من مياه النيل إلى النقب مقابل دفع مبلغ من المال بالطبع، وبالتالي تحويل منطقة شمالي سـيناء والنقب الغربي إلى مزارع خضراء كما في أوربا، وأن المياه المصرية مع الخبرة والمهارة الإسرائيلية في هذه المجـالات تستطيع أن تخلق المعجزات، والإمكانية الأخرى تكمن فـي تصدير المهارة الإسرائيلية ومعدات الري اللتين تسـتطيعان

معا أن تقوما بالانقلاب المطلوب فـي الزراعـة المصـرية المتمثل في الانتقال من أسلوب الري التقليـدي إلـى الـري المراقب والمتطور.

وفي موضع آخر يذكر صاحب المقال كاشـفا عـن زاوية أخرى عن التفكير الإسرائيلي "ومـع مـرور الـزمن وتحويل الهدوء إلى وضع دائـم ومسـتمر يـزداد إغـراء الاستثمار في المنطقة التي تمتلك طاقة عاملة قوية ورخيصة من جهة، ومتطورة مدربة من جهة أخرى، وهنـاك أيضـا الخطر الكبير وهو أن يحدث التحويل في القطاع الاقتصادي الإسرائيلي إلى مشارف رفح ويصبح قطاعا مؤلفا من أفندية يهود وأموال أمريكية وعمل مصري رخيص ..".

ومما يؤكد قيام هذه الأماني في ذهن الصـهيونية أن إسرائيل تحاول جاهدة أن تحصل على مياه النيل لري النقب، وأن تحصل على العمالة المصرية الرخيصة في تعمير النقب حتى يستوعب ملايين عدة من اليهود في هذه البقعة وتنمـو إسرائيل وتحقق أحلامها، وفي هذا المعنى كتبـت صـحيفة معاريف الإسرائيلية مقالا لـ**يرفال اليتـور** يكشف عن هـذه الأحلام الوردية والأماني الإسرائيلية ١٩٧٧/١٢/٣٠.

وإننا نهيب بالمصريين جميعا أن يطلبوا من الحكومة العدول عن عرض مياه النيل على إسرائيل لري النقب؛ لدفع الأخطار الجسيمة التي تصـيب بلادنـا فـي الحـال وفـي المستقبل. وإننا على يقين بأن إسرائيل مهما حاولـت فلـن تصل إلى نقطة ماء من مياه النيـل، لأن أراضـي مصـر الصحراوية أولى من صحراء النقب بالتعمير.

{ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب}.

صدق الله العظيم

* * *

* متناقضات غريبة

د. محمد حلمي مراد

الشعب: ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ – العدد ٧٤

إن المتابع للتصريحات الرسمية والقرارات الحكومية تنتابه الدهشة من التناقضات الغريبة التي تنطوي عليها بحيث يكاد يصاب بالدوار وفقد توازنه المنطقي.. بل تصل الأمور في بعض الأحيان إلى درجة اللامعقول، إذ نجد في نفس البيان أو الكلمة: الشيء ونقيضه!!

وارتفاعا بالمسئولية فوق شبه التخبط، لا نجد تعليلا لهذه الظاهرة سوى محاولة الوصول إلى أهداف مرسومة قد تغيب عنا باتخاذ وسائل وأساليب تبدو لنا غير منطقية، مثال ذلك إثارة مشكلة في غير دورها بغية صرف الأنظار عن قضية قادمة أو مطروحة، أو خلق أجهزة مكلفة للخزانة العامة، كمجلس الشورى إلى جانب مجلس الشعب بلا اختصاصات ملزمة تبرر هذه النفقات الطائلة، لمجرد إيجاد وريث للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بعد إلغائه

للإشراف على الصحف المسماة بالقومية، بدلا من تحويلهـا إلى منشآت شعبية يتملكها المواطنون لتكون هـذه الصـحف بعيدة عن سيطرة الحكومة أو الحزب الحاكم.

بل أحيانا يقصد هذا التضارب في التصريحات، بـل ويكلف أكثر من شخص بأداء نفس المهمة، أو يعهد لأكثـر من جهة بالرد والبيان عما يثور من تساؤلات، حتى يجد كل طرف أو ذي شأن ما يرضيه فـي تصـريح أحـد هـؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات.. فأحيانـا نجـد حـديثا لـوزير الخارجية يخالف تصريحا لوزير الدولة للشئون الخارجية، ثم بيانا في اتجاه آخر لرئيس الدولة أو رئيس الحكومة!!.. ولكل أن يختار لنفسه ما يحلو منها.

ولعل أبرز وأخطر موضوع تجلت فيه هذه الظاهرة هو توصيل مياه النيل – شريان الحياة فـي مصـر – إلـى إسرائيل عبر شبه جزيرة سيناء ليـروي صـحراء النقـب، لتصبح صالحة لتوطين الألوف المؤلفة من اليهود المهجرين من شتى أنحاء العالم.

فبينما يعلن الإسرائيليون ذلك عقب زيـارة الـرئيس السادات لحيفـا، وتنشـر مجلـة أكتـوبر الصـادرة فـي

١٩٧٩/١٢/١٦ أن الرئيس السادات أمر بعمل دراسة كاملـة عن توصيل مياه النيل إلى القدس عندما أعطى إشارة البـدء في حفر ترعة السلام (المتجهة من غرب فارسكور تحت قناة السويس إلى سيناء) لتكون مياه النيل هي "زمـزم الجديـدة" يرتوي منها المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة، ثـم يكـرر عرضه لنفس المشروع في حديثه للإذاعة والتلفزيـون مـع السيدة همت مصطفى في يوم مـيلاده الماضـي الموافـق ١٩٧٩/١٢/٢٥... يقف الدكتور: مصطفى خليـل، رئـيس الحكومة وقتئـذ، ويعلـن أمـام مجلـس الشـعب بجلسـة ١٩٨٠/١/١٧ لينفي هذا المشروع ويعلن أن "مياه النيل لـن تروي إلا الأرض المصرية"، ثم يعطي حديثا لمجلة الحوادث اللبنانية تنشره الصحف المسماة بالقومية، ويذكر فيه علمـه وعلم الرئيس بكل مخاطر وأضرار هذا المشروع، فيقول ما نصه:

"نحن نعلم جيدا أن هناك اتفاقيات للتصرف في ميـاه النيل بيننا وبين الدول الواقعة في حوضه، ونعلـم أيضـا أن التوسع الزراعي في مصر له متطلبات بالنسبة للمياه، ونعلم أيضا أن زيادة عدد السكان في مصر تجعلنا بحاجـة لكـل

قطرة ماء في النهر، كذلك نعلم أن مياه النيل لو ذهبت إلى إسرائيل فسوف يشكل ذلك خرقا لاتفاقيات دولية لا يمكن التهرب منها... كل هذه الحقائق تعرفها، ويعرفها الرئيس... وهو عندما يتكلم للرأي العام ويقول: أنا مستعد أعمل كذا، فهذا يعني إظهار النية الحسنة، ولا يعني أن هناك مشروعا قد وضع وأخذ طريقه إلى التنفيذ".

ولكن الدكتور: مصطفى خليل أغفل أن الرئيس السادات أعطى أوامره – وفقا لما نشرته مجلة أكتوبر ذات الصلة الوثيقة بالرئيس – لوضع الدراسات التنفيذية لتوصيل مياه النيل إلى القدس.. ثم كشف الرئيس السادات في الرسائل المتبادلة بينه وبين مناحيم بيجين، رئيس الحكومة الإسرائيلية، أن موضوع توصيل مياه النيل لإسرائيل لم يكن مجرد كلام موجه للرأي العام كما يزعم الدكتور: مصطفى خليل ولكنه كان عرضا رسميا من الجانب المصري في المفاوضات وأن هذا العرض لا زال قائما... كما أوضح الرئيس السادات في رسالته إلى الحسن الثاني ملك المغرب أنه لم ينفرد باتخاذ القرار بتقديم هذا العرض، ولكن شاركه فيه رئيس الحكومة ووفد المفاوضات أي الدكتور: مصطفى

خليل حيث كان يرأس الوزارة، ويتـولى منصـب وزيـر الخارجية، ويرأس الوفد المصري لمفاوضات الحكم الـذاتي للفلسطينيين مع إسرائيل!!

وقد طالبنا في مقال سابق بوجوب محاكمة الدكتور: مصطفى خليل عن بيانه المنافي للواقع أمام مجلس الشـعب عن مياه النيل، طبقا للمادة ١٦٠ من الدستور التي لا تعفيـه من المسئولية رغم تركه الوزارة، ونحن في انتظـار عـودة مجلس الشعب من إجازته لنرى كيف يحرص على ألا يدلي أمامه رئيس الحكومة أو أحد أعضائها ببيان منافٍ للحقيقـة مع علمه بذلك، حتى تصبح سابقة خطيرة في تاريخ الحيـاة البرلمانية عندنا!!

ولم نسمع ردا على هذا الاتهام من الدكتور: مصطفى خليل على خلاف عادته، بالرغم مـن أنـه لا زال متصـلا بالمفاوضات الدائرة مع إسرائيل بصفته نائب رئيس الحـزب الوطني الديمقراطي للشـئون الخارجيـة، ولا زال ممـثلا للحكومة المصرية، ولكن في موقع خلاف الـوزارة وهـو المصرف العربي الدولي بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر في اليوم التالي لتركـه الـوزارة

ونشر في نفس عدد الجريدة الرسمية المنشور به قرار تشكيل الوزارة الجديدة (العدد ٢٠ تابع في ١٥ مايو ١٩٨٠) وأصبح رئيسا لمجلس إدارة هذا المصرف، وهو نفس المصرف الذي كان يعمل فيه قبل توليه رئاسة الحكومة.

وهذا التعيين في المصرف العربي الـدولي باطـل قانونا لمخالفته للمـادة ٢٨ مـن قـانون مجلـس الشـعب، إذ لا يجوز أن يعين الدكتور: مصطفى خليل، وهو عضـو بمجلس الشعب عن دائرة قصر النيل، ممثلا للحكومة في هذا المصرف المعتبر شركة دولية تسهم فيها الحكومة أثناء مـدة عضويتها... ولذا فإننا نطالب الـدكتور: مصـطفى خليـل بتصحيح وضعه إما بالاستقالة مـن رئاسـة مجلـس إدارة المصرف العربي الدولي، وهو ما لا يتصور لضخامة راتب هذا المنصب وملحقاته، أو بالاستقالة من عضـوية مجلـس الشعب، على أن يعاد تعيينه بقرار جمهـوري جديـد؛ إذ أن القرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ قد شـابه الـبطلان لمخالفتـه القانون وقت صدوره.

وإذا كان رأي القوى الوطنية السياسية على اختلاف اتجاهاتها قد عبرت عن رفضها لفكرة توصيل مياه النيل إلى

إسرائيل، وأبانت جريدة الشعب بما نشرته من وجهات نظـر أقطاب متخصصين في كافة فروع العلم المتصلة بالموضوع من النواحي: الفنية والدولية والسياسـية والدسـتورية عـن محاذير ومساوئ هذا المشروع، فإننا نناشد الـرئيس أنـور السادات أن يعلن عدوله عن هذا العرض من جانبه، خاصـة إذا أخذنا في اعتبارنا الأمرين الآتيين:

١- أنه ليس من حق رئيس الدولة، أو أي مؤسسـة من المؤسسات الدستورية، أو حتى هذا الجيـل مـن شـعب مصر، أن يتصرف في النيل باعتباره شـريان الحيـاة فـي مصر، وملكا لشعب مصر على تعاقب الأجيال في الماضـي والحاضر والمستقبل، ويعتبر مثل هذا التصـرف معـدوما دستوريا وغير قابل للإجازة بقانون أو استفتاء.

وإذا كان الأخ الدكتور: محمد عصفوري يرى أنـه لا محل لسحب هذا العرض لانعدامه دستوريا، فإنني حريص على إغلاق هذا الباب منذ البداية حتى لا نجاهـد مسـتقبلا للخلاص من أمر واقع مخالف لكل شرع ودسـتور، أو فـي أقل القليل حتى لا نعطي الطرف الآخر فرصة يتوصلون بها للإفادة من عرض باطل صدر في يوم من الأيام.

٢- إن مناحيم بيجين، رئيس حكومة إسرائيل نفسه، رفض هذا العرض ولم يقبل ربطه بحـل مشـكلة القـدس أو المستوطنات كما سبق أن ذكرنا.

وإذا كان الرئيس السادات يتحدث دوما عـن أهميـة المعارضة، وعن نظام تعدد الأحزاب، ويشيد بالديمقراطيـة، فإنه لا يكفي أن تعبر المعارضة والأحزاب غير الحاكمة عن عدم قبولها لهذا العرض الباطل دستوريا ووطنيـا، وكأنهـا تصيح في فضاء لا يعيرها أهمية ولا يحفل بالرد عليها، وهو الذي يجمع حاليا بين عدة صفات تقتضيه كل صفة منهـا أن يحسن الاستماع إليها، وأن يفد من موقفهـا للعـدول عـن عرضه، وأن يتقبل منها المشورة والنصيحة بصدر رحـب: فهو رئيس للدولة، ورئيس للحكومة [مع اعتراضـنا علـى الجمع بين هاتين الرئاستين لمخالفتهـا للدسـتور]، ورئـيس الحزب الوطني الديمقراطي صاحب الأغلبية الساحقة داخـل مجلس الشعب.

هذا وإلا وقع التناقض بين ما يطالب بـه الـرئيس السادات من ضرورة توحيد المواقف في الأمـور القوميـة، ومن وجوب الحرص على تـوافر مقومـات الديمقراطيـة

السليمة، وبين هذا الموقف القائم علـى تجاهـل الأحـزاب المعارضة والرأي الآخر.

* * *

*** ندوة نقابية المحامين:**

نكبة مصر بعد فلسطين

الشعب: ٢١ أكتوبر ١٩٨٠

عقدت نقابة المحامين ندوتها الثانية بمقر النقابة عن: مد مياه النيل إلى إسرائيل، وقد تحدث فـي النـدوة كامـل زهيري نقيب الصحفيين، ود. نعمـات فـؤاد، ود. محمـد عصفور، وأحمد الخواجه نقيب المحامين، وحضـر النـدوة أكثر من ٧٠٠ مستمع.

قال **د. محمد عصفور**: إن مشروع توصـيل الميـاه لإسرائيل صورة صارخة للخروج عن الدستور. فالمفروض أن التصرف في جزء من الوطن يخرج إطلاقا عن أي سلطة دستورية أو السلطات مجتمعة، وليس من حق الشعب كله أن يتصرف في جزء من الوطن.

- **ومن الناحيـة الدوليـة**: لا يجـوز لمصـر أن تتصرف في مياه النيل وهي مرتبطة بمعاهـدات مـع دول حوض النيل.

- **ومن الناحية الدستورية**: فإن أحـدا لا يملـك أن يتصرف في مال عام.

- **ومن الناحية القومية**: لا يجوز أن نفرط في مياه النيل ونحن نشكو من قلتها، إننا بذلك نعطي إسرائيل الحـق في شيء لا تملكه ولا نملكه نحن. ثم نجعل منه نقطة نـزاع في المستقبل.

- إننا سنزيد من قوة إسـرائيل العسـكرية نتيجـة توصيل مياه النيل على النقب. بالإضافة إلـى أن إسـرائيل سوف تصبح دولة زراعية من الطراز الأول.

وقالت **د. نعمات فؤاد**: إن مد مياه النيـل لإسـرائيل إنما هو نكبة مصر بعد فلسطين، وهو أمر لا يملكـه أحـد حاكما أو محكوما. لأن هذا النهر مال عام لهذه الأمة.

- سوف تزرع إسرائيل ٦ مليون فدان في صـحراء النقب إذا تم توصيل المياه لها.

- إن إسرائيل تعاني حاليا من مشكلة المياه. فنسارع نحن لحل مشكلتها على حساب مصر.

- إن هذا المشروع الذي تبنته إسرائيل قبل ظهورها رفضه كرومر والخديو عباس الثاني فهل نوافق عليه الآن.

- هل نمزق اتفاقية مياه النيل الدولية مع دول حوض النيل.

- لقد تكرر في الخطب الرسمية أخيرا بأن النيل يلقي في البحر ٦ مليار متر مكعب، وهذا خطأ علمي لا أساس له من الصحة بعد السد العالي. ولكن الذي ستأخذه إسرائيل من مياه هو من حصة مصر. ويقدر الخبراء الزراعيون بأن مد المياه إلى صحراء النقب سوف يساعد إسرائيل على زرع ٦ مليون فدان، أي نفس نسبة المساحة المزروعة في مصر عام ١٩٥٣، والتي نقصت الآن بسبب امتداد العمران إلى الأراضي الزراعية. هل هو وادي النيل أم وادي إسرائيل.

* إنني أطالب النقابات وخاصة نقابة المهندسين أن تعلن رفضها مد مواسير الماء لإسرائيل، كما أطالب الجامعات على اختلافها بإعلان رفضها.

كما أطالب بإدانة المنافقين على اختلاف أشكالهم وتسجيل أقوالهم وأفعالهم حتى يحق أن يحتقرهم الشعب ويحاسبهم.

وقال **كامل زهيري** نقيب الصحفيين: إنني منذ عـام قدمت كتابي "النيل في خطر" وقلت إن مصر بـدون النيـل قاحلة، وأنها تعيش على النهر فقط، وقد رأيت بعض الأقلام تشكك بأن المشروع وهمي. وقال أحدهم في جريدة سيارة أن مشروع مد إسرائيل بمياه النيل مجرد "ورقة تفاوضية".

- إن تعمير النقب معناه أن إسرائيل تعمر جزءا من أرضها، والزيادة السكانية قد تصل من ٣ إلـى ٥ ملايـين، ومخاطر هذه الزيادة ليست فقط في قلب التوازن السياسي في المنطقة بل هناك مخـاطر عسـكرية كبيـرة لأن الجـيش الإسرائيلي يعتمد على التعبئة العامة وقت الحرب. ولو أتحنا لإسرائيل الزيادة فإننا نمنحها فرصة تحويل جيشها إلى جيش نظامي.

- إن المشروع هدف قديم لإسرائيل قبـل إنشـائها. حينما رفضه كرومر وبطرس غـالي عـام ١٩٠٣. ولكـن رفض هذا المشروع وفشله لم يجعل الصهيونية تيأس.

- أين نحن من سعد زغلول وقد كان إنذار "اللـورد اللنبي" إليه يحمل سبعة مطالب، الطلب السادس يتصل بميـاه النيل، ويطالب بأن يكون للسودان الحق في إنشاء كـل مـا

تريده من مشروعات. فإذا بسعد زغلـول يـرفض الإنـذار ويتمسك بحقوق مصر في مياه النيل.

- إن هذه المخاطر أكبر وأخطر من بيـع هضـبة الأهرام لبعض المستثمرين. فهو خطر يهدد مسـتقبل أمـن مصر.

وأختتم **أحمد الخواجه** نقيب المحامين الندوة قائلا:

إن القضية من الناحية القانونية واضحة وتؤكـد أن نهر النيل ليس نهرا إقليميا أو قوميا ولكنه نهر دولي يحكـم تنظيمه بين الدول معاهدات.

ولكن القضية ليست قانونية بل أعم من ذلك.. هـي قضية الحرية.

* * *

* عتاب ثان للمعارضة

فتحي رضوان

الشعب: ٢١ اكتوبر ١٩٨٠ – العدد ٧٨

من واجب المعارضة - بدون رغبة منـي - فـي التوجيه أو التعليم، فالمعارضة في بلادنا أكبر من أن نحتاج إلى شيء من ذلك، فشخص مثلي يعـرف قـدرها، ولكـن المعارضة لا تكمل إلا إذا استمعت إلى معارضة الآخرين لها لتضرب مثلا في احترام المعارضين والبحث عن آرائهم.

وها أنذا أتداول مع إخواني المعارضـين بصـوت عال. وفي علانية كاملة فأدعوهم إلى عدم التحول بأسـباب المعارضة. إلى أقل من مستواها. فمثلا أنا لا أحب أن أقـيم معارضتي للتبرع بماء النيل لأعداء الوطن من أول التـاريخ وإلى عهد لا يدري أحد نهايته. باعتبار أن ماء النيـل مـال عام، والمال العام لا يجوز أن نتصرف فيه بأي وجـه مـن وجوه التصرف.

ذلك لأن المانع عندي - بمجرد التفكير في هذا التبرع الغريب - أن إسرائيل ليست دولة صديقة، ولا دولة محايدة، حتى أعاونها بأغلى وأعز ما تملك مصر، هو ماء نيلها، شريان حياتها، ومصدر وجودها، وسر بقائها وثرائها على طول الحقب والعصور. فلو تصورنا أن الأرض تفجرت ينابيع ماء؛ فأغنتنا عن ماء النيل، وأصبحنا لا نعرف كيف نتصرف فيه، فليس من الجائز أن نعطي منه قطرة لإسرائيل التي جاهدنا سنوات بعد سنوات لنجليها عن الأرض التي اغتصبتها من أرضنا نحن، والتي تسمى فلسطين، عتبة دارنا.. والمدخل إلى بلادنا.. وخط الدفاع الأول عن وطننا.. حتى لو سلمنا جدلا أن إسرائيل تابت وأنابت وغير الله خلق أهلها. وأصلح من طباعهم وحرصوا على صلح حقيقي. وصادق فإن الأمم لا تنسى خلافاتها مع الآخرين، بمجرد صلح يكتب على ورقة. فالأمم الكبيرة.. تتئد طويلا.. في تقدير ما يجري بينها وبين غيرها من محالفات ومعاهدات واتفاقات. والتاريخ الحديث يحدثنا عن صلح أبرم بين فرنسا وألمانيا حتى بدا للناس المتعجلين أنهما باتا حليفتين صديقتين.. وأن السلام ساد فعلا، بدليل توالي

مواثيق السلام في أوروبا والشرق الأقصى، ولم تلبث الحرب أن اندلعت من جديد كحريق هائل التهم كل مواثيق الصـلح. ومعاهدات السلام.. وقد تكرر هذا بين روسيا وتركيا. وفـي كل مكان آخر.. فمن غير المعقول أن نتصور أن أحقاد بني إسرائيل سينزعها اتفاق كامب ديفيد حتى ولو وصـل إلـى غايته. وأتيح للفلسطينيين أن يقيموا لأنفسهم دولة مستقلة. ولو عدلت إسرائيل عن سياسة العدوان، والاستيطان، وإنكار حق العرب في القدس جميعا.. فإذا كان شيء من هذا كله يتحقق، وإذا كنا نذهب إلى مفاوضات الصلح مضطرين مـرغمين، لأن صديق الحكومة – كارتر يضغط علينا أدبيا وماديـا أن يحفظ ماء وجهه، ولا نكشفه في الانتخابـات، وأن سـقوطه يضرنا، لأن – ريجان – أشد ميلا لإسرائيل، وأكثر خضوعا للعناصر المحافظة في بلاده. وقد استجبنا لهذا الضغط بعـد غضبه مصرية: أوهمت أن مصر رفضـت حقـا وصـدقا المشاركة بشيء، بمن يسن حد سيف ويرهقه ويصقله ويقدمه هدية لعدوه الذي لا يجد سلاحا..

هذا هو الاعتراض على التفريط في ماء النيل قل أو كبر: احتجنا إليه أو استغنينا عنه، جاز لنا أن نتصرف فيه أو استحال.

فقد آن أن نعالج شئون الحرب برجولة وصلابة وأن نعمل للحرب وكأنها ستقع غدا. وللسلام فإنه لن يتحقق قبل يوم القيامة. فإن حدث العكس فحبا وكرامة. وإن تحققت مقتضيات التوجس والاحتياط. عشنا بين الدول كراما. واحترمنا العدو والصديق.

كذلك لا يسرني كثيرا أن نناقش موضوع مجلس الشورى، ومن ناحية عدم نزاهة الانتخابات التي جرت تمهيدا لعقده. فكأننا لم نتعظ من جميع الانتخابات والاستفتاءات، التي لم تعرف قط النزاهة ولا الاستقامة. وكأننا فوجئنا بما جرى في انتخابات مجلس الشورى. مع أن القوانين الانتخابية التي وضعت خصيصا له، عبرت بجلاء وصراحة، أن هذا مجلس الحكومة، وأنه محرم على غير أنصارها وأتباعها. ولا بأس عندي في ذلك فقد جرده قانون إنشائه من كل ما يجعله عنصرا مؤثرا في السياسة. والواجب أن نرفض إنشاء هذه المجالس حتى ما انقطعت صلته

بالسياسة بطريق مباشر فقد أصبحت هذه المجالس بمكافـآت أعضائها، والموظفين الملحقين بأماناتهـا، والمبـاني التـي تشغلها. والأوراق والأحبار، وبدل الانتقال المصروف لهؤلاء الأعضاء الذين يعاونوهم على اختلاف وظـائفهم، وتبـاين مرتباتهم.. أصـبحت هـذه المجـالس ابتـداء بالمجـالس المتخصصة، وانتهاء بمجلس الشورى أعباء على ميزانيتنـا المنهكة المتعبة، التي ترجو إما، أن تخرج من بعد المرض، إلى دور النقاهة بسياسة تقشف غاية في الشدة لفتـرة غيـر قصيرة، يضرب فيها الرؤساء المثل في كل ما يفعل بحياتهم العامة والخاصة، في المظهر والجوهر، والملبس والمأكـل، والمناسبات التي يخرجون فيها للجمهور، والمناسبات التـي يجمعون فيها الناس ليسمعوا ويتثقفوا في السياسـة المحليـة والخارجية ثم يصفون جلوسا ووقوفا، فنسجل لهم الأشرطة، وتعرض على الناس.

وإما إن تقرر أن الموتى قد اشتركوا في الانتخابـات العامة وأن نزلاء المستشفيات. قد نافسـوا زملاءهـم فـي الاستمتاع بهذا الشرف. فهذا ليس فيه شيء جديد. ولا أحسب أنه يطرف القراء أو يدهشهم..

فإن الموتى في بلادنا منذ أول الحياة النيابية الحديثة فيها، هم أهم الناخبين وأحرصهم علـى الإدلاء بأصـواتهم. ولعل موتانا معذورون في إبداء هذا النشاط المحمـود، فقـد ألفنا ألا نحرص على تجشم متاعب الانتخابـات، وحضـور الجمعيات العمومية حتى في النوادي والنقابات، وأما نـزلاء المستشفيات، بما فيها مستشفيات الأمراض العقليـة، فـإنهم بدورهم معذورون، فإن البقاء الطويل داخل دور العلاج ممل ويبعث على السأم، والحركة الانتخابية تجدد الهمـة وتـدخل الأمن إلى القلوب..

وما دمنا قد عرفنا هذه الحقائق. وأصبحت ألف بـاء حياتنا، فلا يجوز لنا أن نعود إلى عرضها، ولو كان العرض بأسلوب ممتع، وطريقة أكثر متعة تنتزع من نفوسنا المتعبـة ضحكة أو ابتسامة..

إننا نمنح لبعض المنشآت، فوق حجمها، ونثقل بهـا الناس وهي لا تسمن ولا تشبع من جوع ..

* * *

* النيل هو مصر

د. نعمات أحمد فؤاد

الشعب: ٢١ أكتوبر ١٩٨٠ – العدد ٧٨

تحميل إسرائيل على ماء النيل. من الذي يستطيع أن يفرضه على الشعب المصري رغم أنفـه؟.. قـوى الأرض جميعا لن تستطيع...

ولكن أهكذا يكون تقرير مصير أمة بكل أجيالها...؟

وتطرح جامعة الإسكندرية عشرة أسئلة حائرة.. ومن العجيب أن الإنسان المصري الأشد حيرة. لم يجـد بينهـا، سؤالا واحدا عن الطامة الكبرى، أي ري النقب مـن مـاء النيل!!

٣٠/٢٩ [تسعة وعشرون على ثلاثين] من مسـاحة مصر صحراء، لابد أن تخرج إليها بعد أن ضاق الوادي، ثم نزرع النقب لإسرائيل؟!!

ومع هذا نمر بالموضوع كراما في صمت!

الصحافة القومية لا تحرك ساكنا في أكبـر قضـية قومية.

الجامعة المصرية لا تسأل كأن شيئا يزلـزل الأرض تحت أقدامنا لم يحدث. المانشيتات تبدئ وتعيـد فـي اللحـم لامتصاص الاهتمام والطاقة معا.

كأن الإنسان المصري، معدة، فحسب.

هوان وامتهان.

ولكن إسرائيل لا تتكلم في اللحم.. إسرائيل تـدرس وتبحث متحولا تاريخيا وجـذريا فـي حياتهـا.. التجـذير الإسرائيلي في الأرض المتغصبة عن طريق الزراعة.

وهو قرار سياسي بالدرجة الأولى. فجاء في محضر الكنيست – الأربعاء ٢١ يونيو [حزيران] سنة ١٩٦٧، فـي أعقاب الهزيمة، أي لم يسكرهم النصر أو يشغلهم الغناء، عن الأمر الهام.. [أما بالنسبة لمصر وسوريا والأردن ولبنـان]، فإنه يمكن عقد اتفاقيات سلام بين إسرائيل وهذه الدول علـى أساس الحدود الدولية قبل سنة ١٩٤٨ – وهو ما نلهث وراءه الآن...

ومما لا شك فيه إنه عند تسوية المشكلة لـن تكـون هناك صعوبات خاصة للوصـول إلـى مشـروع تطـوير اقتصادي إقليمي مشـترك لاسـتغلال ميـاه الأنهـار وري المناطق الشاسعة، ولاستغلال الكهرباء، والكنوز الطبيعيـة، ص٧٣٣.

وبعد هذا تنشر صحفنا أخبارا تصـنعها إسـرائيل. وتضعها على لسان فئة منها تفيد تضررها من كامب ديفيـد، وهي حلمهم منذ سنة ١٩٦٧ كما رأينا.

مسرحيات إسرائيلية لترسيخ الزهور عندنا لنعطـي أكثر.. ثم لتغطية مكاسبهم من كامب ديفيـد حتـى لا ينتبـه أحد.. منطق إسرائيل يقول عنا: دعهم مسترسلين في الغناء.

.. إنه النيل الذي حرموا من مثله، بل حرموا منه.. تقول موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية:

يرتبط تاريخ "الشعب اليهودي" كما هـو وارد فـي أسفار موسى الخمسة بمصر والمصريين منذ البداية، إذ يبدأ هذا التاريخ بالعبودية في مصر ثم الخروج منهـا – وهـي اللحظة التي تحول فيها اليهود إلى شعب.. لكل هذا أصبحت

مصر رمزا للعبودية والمنفى، وتحول المصـريون رمـزا للأغيار ص٣٦٦.

وهكذا نرى عقدتهم من مصر معقدة راسـخة فـي أعماقهم، فقد جاء في كتاب هجادة ليلة عيد الفصـح حسـب طقس الشعار لديهم:

[في كل جيل وجيل ملزوم الإنسان أن يحسب نفسـه كأنه هو الذي خرج من مصر] ص٢٠.

... ...

إن الأحياء الجديدة التي يشير إليها الوعد بماء النيـل إنما هي [مستعمرات زراعية عسكرية]. وهو المعنى الحرفي لتسمية "كيبوتز" ويؤكد هذا ما قاله موشى ديان في المناظرة بينه وبين د. بطرس غالي أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية [١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩]. وأوردته مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر سنة ١٩٨٠.. يقول الأستاذ: أحمد بهاء الـدين فـي كتاب: "إسرائيليات":

[إن هذا الدافع يكمن وراء محاولة إسرائيل تحويـل نهر الأردن وزراعة النقب أكثر من يكمـن وراء أي سـبب آخر].

وفي هذه المحاولة لم تصـطدم إسـرائيل بمشـكلة الأرض، ولكنها اصطدمت بمشكلة الماء.

وفي الدراسة التي قام بهـا "جوزيـف كلاتزمـان" الفرنسي عن مشكلة الماء في إسرائيل. والدراسة التي قام بها الكاتب الإسرائيلي "الكس روبنز" عـن اقتصـاد إسـرائيل، وينتهي البحث إلى هذه النتيجة:

كل المياه المتوافرة في إسرائيل الآن لا تزيد علـى ١٢٠٠ مليون متر مكعب في السنة، وحوالي ثلثي هذه الكمية يأتي من الآبار، والثلث الباقي من الأنهار والجداول وميـاه الوديان.. ومن هذه الكمية يذهب ستون مليونـا [٦٠ مليـون متر للزراعة].

ومن هذا الاستخدام العنيف لمياه الآبار. يتزايد خطر ازدياد نسبة ملوحة الأرض الزراعية، خصوصا فـي تلـك المناطق القريبة من شاطئ البحر.

وليست المشكلة التي تواجه إسرائيل هي قلة المـاء فقط. ولكن المشكلة أيضا هي أن كل المياه المتوافرة موجودة في جزء معين منها. في حين أنها تريد أن تشتغل بالزراعـة في أماكن أخرى بعيدة عن مصادر المياه للأسباب التي سبق

ذكرها. الأمر الذي يجعلها مضطرة إلى تحمل نفقات باهظة لحفظ المياه ونقلها إلى مناطق بعيدة كالنقب.

ولهذه الأسباب كلها أصبح سعر الماء مرتفعـا فـي إسرائيل، بل وأحيانا غير اقتصادي. حيث تصل تكاليف ري المكان الواحد إلى ١٧٠ جنيها حسب تقدير أسعار الستينات.

مشكلة خطيرة تتهدد إسرائيل وتعوق نموها.. هـذه المشكلة نتطوع نحن بحلها حلا سعيدا يتعس مصر وأهلهـا تعاسة لم تعرفها مصر ولا تستحقها مصر...

ولكن لا.. لن تأخذ إسرائيل قطرة واحدة مـن مـاء النيل، وفقا لأحكام القانون والدستور وحقوق الإنسان.

النيل الذي قالت عنه لادي دف جوردون: [لـو أن الجنة على الأرض تحققت فعلا لأخذت جانبـا كبيـرا مـن نصيبي فيها على شاطئ النيل].

والتي ندت عنها هـذه الكلمـة الحـارة إنجليزيـة. لا تحمل اسمه. ولا يحملها على التعطف له انتماء أو ولاء.

سأل الكاتب الألماني "لودفج"، فلاحا عمـا إذا كـان يعتقد أن الإنجليز يكيدون لمصر، فيحبسون عنها ماء النيل.. فأجاب الرجل الطيب في ابتسامة مشيرا إلى السماء:

[عبثا يحاولون أن يسلبونا النيل، لقد وهبنا الله النهـر يجري حتى يبلغ حقل الفقير فيرويه منه].

لم يملك لودفيج أن هتف متعجبا:

ما من إله غير الله إلا أن الفلاحين يؤمنـون بنهـر يقرر سخطه أو رضاه في أعالي أفريقيا، مـا يكـون عليـه المحصول المصري من القلة أو الوفرة.

ولم يتردد أن يجعله في أديان الشـرق دينـا رابعـا مقتبسا من الحياة، موجها لها، منشئا لقيمها.

الدين.. النيل.. الهرم

هذه الثلاثة مقدساتنا ولا يملك المساس بهـا أحـد.. حتى الغزاة تحاشوها في رهبة فلم يمسها منهم أحد.. ومـن حاول لقنته مصر درسا، حفظه التاريخ.

فحين حاول الرومان المساس بعقيدة مصر المسيحية تصدت مصر لهم وخاضت من أجـل المسـيحية "موقعـة الشهداء"، حين أعيا نابليون التمثيل، على مصر الإسـلامية والتمسح بالدين حتى ادعى أنه حامي حمى الإسلام.. حـين أعيته الوسائل انفجر غاضبا ودخل الأزهر بجنوده، قاومتـه مصر مقاومة عاتية لم تدر له ببال وهو الذي اجتاح أوربـا

في أسابيع خرت على قدميه، وظلت في قبضـته الحديديـة أعواما: ولكن الحملة الفرنسية لم تعمر بمصر أكثر من ثلاث سنوات خرج منها نابليون بليل وقتلت فيها قائده الأول "كليبر" ومصرت فيها قائدة الثاني "مينو" فأسلم وتزوج مصرية مـن رشيد.

ولكن إعلاء للحق. وإملاء للحقيقة، أقول.. إن الحملة الفرنسية اقترنت بالدراسة العلمية، إذ أحضر نابليون معه نيفا وأربعين عالما في مختلف فروع المعرفة وعبأ منه بأنه قادم على بلد التاريخ قبل التاريخ.. بلد التراث والآثار والعطـاء الحضاري الموصول.. وكتبت الحملة الفرنسية كتاب "وصف مصر" واكتشفت الحملة "حجر رشيد" وكانت الحملـة بدايـة ليقظة، وإرهاصا للنهضة الكبيرة التـي أرسـاها وأذكاهـا وزكاها. محمد علي الكبير.

وقف نابليون عند هضبة الأهرام وقال لجنوده فـي وعي بها: [أن أربعين قرنا تطل عليكم]..

أما النيل فقد حظي بشرف الذكر في القرآن الكـريم في مواضع عدة فلم يرد نهر في سياق الفخر غيـره.. ولـم يطلق على نهر اسم [البحر] غيره، ولم يطلق على نهر لفظة

الجمع "الأنهار" غيره فهو في القرآن الكـريم: "الـيم" وهـو "البحر" وهو "الأنهار".

موسى نفسه سيدهم. زها عليه فرعون مصر بالنيل وتساءل في عزة المصري وزهو الحفي:

ونَادى فِرعون فِي قَومِهِ قَالَ يا قَومِ أَليس لِي ملْك مِصـر وهذِهِ الأنْهار تَجرِي مِن تَحتِي أَفَلاَ تُبصِرون

من اعتداده بنفسه، واعتزازه بمصره. قـال قولتـه الباقية. كبيرا شامخا.

ويتفق "أرمان" في كتابه في مصر القديمة.

The Literature of the Ancient Egypt.

مع مستشرق في كتابه:

Historie ancienne des Peuples de l'orient classique

على القول، إن قدماءنا كانوا يرون، النيل، نهـرهم "وحدهم" فقد كانوا يحددون الجنسية المصرية بأن [كل إنسان يشرب من ماء النيل تحت جزر الفنتين فهو مصري].

ومن صلواتهم لله في نشيد أخناتون:

"وهبت قبل السماء المطر لشعوب الجبال أما النيـل فهو يخرج لمصر وحدها".

ثم يتجه شاعرهم إلى النيل مترنما:

إنك أعظم من البحر.. حقا إنه منبع اللؤلؤ والمرجان ولكنك تنبت الشعير... وما دام لا يـأكلون الجـوهر الحـر فالشعير أحسن.

إن الإنسان المصري يؤثر النيل على البحر، ويرتفع به عليه مع معرفته بما يحوي البحر من كنوز.. ولكن [مـا دام الناس لا يأكلون الجوهر الحر فالشعير أحسن].

تعبير صادق دافئ بسيط وعميق.

وفي الدولة الإسلامية.. أخذ المؤرخون الإسـلاميون يؤرخون للنيل في نهاية كل سنة من حيث الزيادة والنقصان كحدث جليل من الأحداث الهامة الكبرى، بـل كـان أهمهـا لعامل الدوام الذي يلازمه، فإن الحدث - أي حـدث مهمـا يعظم - يقتصر ذكره على السنة التي يقع فيها.. أمـا النيـل فإنه يذكر كل سنة ولم يظفر بهذا نهر آخر غيره.

ومن يقرأ الطبقات الكبرى للشعراني يستوقفه ما جاء في ترجمة الشيخ علي الخواص الصوفي المصري [عاش في

القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي] من أنه كان يكنس المقباس ويخرج الطين فيه بنفسه، لا يمكـن أحـدا أن يساعده فيه، ويصلي لله وينفق على الناس نفقة عظيمة.

كان المصريون القدماء ينقشون رموز النيـل علـى جدران معابدهم.

وكان المصريون المسيحيون يتلون من أجله "أوشية المياه" في كنائسهم.

والمصريون المسلمون نقشوا الآيات القرآنية الكريمة على جدران المقياس ويصلون صلاة الاستسقاء مـن أجـل زيادته.

بل عزل السلطان، القاضي يحيى المناوي، تطيرا من مجرد عدم زيادة النيل في أيامه، كما يحكي ابن أيـاس فـي تاريخه.

وتؤمن مصر بالمسيحية ثم بالإسلام، وتؤمن معهـا بتقديس الله وحده ثم لـدعوة مسـيحيين ومسـلمين بـالنهر "المبارك".

إن المحنة التي تتهدد وجودنا وأجيالنا بنقل مائه إلى إسرائيل بما يعني هذا من حرماننا منه كرد فعـل مـن دول

جنوب حوضه، هذه المحنة تتطلب علاجا لا تاريخيا، ولكنني بوقفتي التاريخية هذه، أريد أن أقول إن النيل بالنسـبة إلـى الإنسان المصري، والوجدان المصري، ليس مجـرى مـاء فحسب، ولكنه جذور وأعراق ضاربة في أعماق القدم.

* * *

* في المؤتمر الأول للفلاحين بحزب التجمع

الحكم بالمذلة والعطش بعد الجوع

التقدم: ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩، العدد ٤٦، السنة الثالثة.

وجه المؤتمر الأول للفلاحين في الحـزب الـدعوة لإنشاء اتحاد عام للفلاحين المصريين، يناضلون من خلالـه هذه القوى المتربصة بالفلاح المصري التي تكبله بعناصـر التخلف والجهل لكي تستمر في السـيطرة علـى مقدراتـه ومقدرات البلاد.

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية مؤقتة للـدعوة لإنشاء هيئة تأسيسية للاتحاد العام للفلاحين.

وأعلن المؤتمر معارضته لتزويد إسرائيل بمياه النيل، وطالب بضرورة التحرك للتصدي عمليا لهـذا المشـروع. ودعى المؤتمر جبهوي للمطالبة الفورية بالبدء وإعادة بنـاء

الهيكل التعاوني للاتحاد العام للفلاحين بالانتخاب الحر المباشر.

كما أصدر المؤتمر برنامجا حدد فيه المهام الأساسية طويلة المدى، والمهام العاجلة لحل المشاكل الملحة للفلاحين المصريين.

وكان المؤتمر الأول للفلاحين بالحزب قد بدأ اجتماعاته صباح الخميس ٢٠ نوفمبر بجلسة افتتاحية ضمت أكثر من مائة مندوب يمثلون، بجانب فلاحي حزبنا من مختلف المحافظات.. من شمال البحيرة حتى جنوب قنا – عددا من زملائنا من أساتذة الجامعات والباحثين والمتخصصين في المسألة الزراعية. بالإضافة إلى بعض أعضاء الأمانة العامة للحزب ومندوبين من مكتبي العمال والتنظيم والمدعوين – من خارج حزبنا، من ذوي الاهتمام بالقضية الزراعية/ الفلاحية.

وقد استهل حسين عبد الرازق، أمين العمل الجماهيري بالحزب الجلسة بكلمة قصيرة – باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر – رحب فيها بالمندوبين والضيوف موضحا فيها أن هذا المؤتمر إنما هو ثمرة جهد مشترك من

مكتب الفلاحين، ولجنة العمل الجماهيري، والعديد من الهيئات المركزية والمحلية، تنفيذا لتوصية المؤتمر العام للحزب المنعقد في ١٠، ١١ أبريل ١٩٨٠ – بتكليف اللجنة المركزية بالدعوة إلى مؤتمر قومي حزبي للفلاحين لدراسة المشكلة الزراعية في مصر وإصدار برنامج مطلبي فلاحي.

ثم تحدثت شاهندة مقلد، أمينة مكتب الفلاحين بالحزب، فقالت.. "ونحن نبدأ أعمال مؤتمرنا في لحظة خطر داهم على الوطن وطبقاته الكادحة، يدفع الفلاحون كما يدفع العمال – من قوتهم وعرقهم ودمائهم كل يوم ثمن مواجهته، يشعر حزبنا ومكتب الفلاحين فيه – أن هذا المؤتمر لا يأتي للحملة الخطرة، ولا هو آت من فراغ، بل هو تتويج لخبرة النضال والتنظيم في معارك الفلاحين المصريين المجيدة لا في ظل ثورة يوليو، أو في ظل النضال ضد الارتداد عليها فحسب، ولكن منذ أن اندلعت شرارة الثورة الوطنية الديمقراطية قبل مائة عام مع عرابي ابن الفلاحين البطل ولم تنطفئ – ولن تنطفئ جذوتها".

ثم قالت.. "والآن.. والمعارضة يقودها حزب تقدمي يضم طلائع العمال والفلاحين من أجل الوقوف في وجه

الردة الوطنية والاجتماعية، لابد أن ينشأ اتحادهم بمساندة هذا الحزب، وفي حمايته من أجل الارتقاء بالزراعـة وتحـديث الريف، من أجل قانون إصلاح زراعي جذري، ومن أجـل سد الفجوة التي تزداد اتساعا كل يوم بين الريف والمدينـة.. إلى آخر ذلك من المطالب التي تطرحها الأبحاث المعروضة علينا والتي ستصيغونها من خلال مؤتمركم".

وانتهت وقائع الجلسة الافتتاحية بكلمة خالـد محيـي الدين، أمين عام الحزب التي قال فيها.. "ليس صدفة أن ينعقد مؤتمركم في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة لسياسة الانفتاح والتبعية الاقتصادية، التي أدت إلى ارتفاع مديونيـة مصر للعالم الخارجي بأرقام فلكية وصلت إلـى ١٧ مليـار دولار، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، والارتفاع الهائل في الأسعار ومعدلات التضـخم، والسـوء البالغ في توزيع الدخل وأزمة الغذاء والسكن.. وفوق ذلـك كله الأخطار الناجمة عن اتفاقيـة الصـلح بـين الحكومـة المصرية والعدو الإسرائيلي، وما يسمى بسياسة "التطبيـع". فالفلاحون المصريون – وأنتم طليعة بيـنهم جـيش الثـورة

الرئيسي. كانوا دائما – وما زالوا – هـم الوقـود الـواعي لحركة التحرر الوطني منذ طرد الهكسوس وحتى الآن".

.. وأضاف قائلا.. "إذا كان المجتمع كله يعاني مـن آثار السياسة الاقتصادية للسلطة المصرية، تلك السياسة التي اتجهت بوضوح وتعمد لإتاحة الفرصة للرأسمالية الأجنبيـة، والرأسمالية الطفيلية، وكبار الملاك لأحكام سيطرتهم علـى الاقتصاد المصري.. فإن الريف المصري يتحمـل العـبء الأكبر في هذه المعاناة. لقد تعمدت الحكومة إهمـال التنميـة الزراعية، وتنمية الثروة الحيوانية وبدائلها، وشنت الحكومـة هجمات متصاعدة ضد قوانين الإصلاح الزراعي وخاصـة استقرار العلاقة الإيجارية. ولجأت تحت دعاوى مختلفة إلى تصفية الحركة التعاونية الزراعية، ثـم مكنـت للشـركات الأجنبية من تملك واستغلال الأرض الزراعية. وكان منطقيا بعد هذا كله أن نرصد اختلال خريطة الدخل القـومي فـي الريف لصالح كبار الملاك.

.. ولم تكتف السلطة المصرية بهذا كله.. فـإذا بهـا تعلن على لسان رئيس الجمهورية.. رئيس الوزراء.. رئيس الحزب الحاكم، نيتها عن مد مياه النيل إلى إسرائيل، بينمـا

مصر مواجهة خلال سنوات قليلة بعجز في مواردها المائيـة يتراوح بين ٢ ، ١٦ مليار متر مكعب. فهـل يريـدون أن يحكموا علينا – بعد الجوع – بالمذلـة القوميـة والعطـش أيضا؟! إننا نقولها بثقة كاملة.. لا.. وألف لا.. فشعب مصر – وفلاحيه في المقدمة – سيسقطون كل السياسات الراميـة لخدمة المستغلين وضـرب مصـالح الفلاحـين والطبقـات الشعبية، وسيردون مخططيها على أعقابهم خائبين.

* * *

كمال حسن علي:

الفكرة ليست عابرة والسادات هو الذي قدم العرض

الشعب: ديسمبر ١٩٨٠

شهد مجلس الشعب يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر الماضي معركة عنيفة بين المعارضة والحكومة من أجل مياه النيـل، وتنشر – الشعب – اليوم تفاصيل هذه الجلسة التاريخيـة لأن الصحف – القومية – تجاهلت رأي المعارضـة فـي هـذه القضية الخطيرة.

وسجلت المعارضة، ممثلة في زعيمهـا المهنـدس: إبراهيم شكري رئيس حزب العمل الاشتراكي، موقفا تاريخيا صلبا للوقوف في وجه أية محاولة للتفريط في قطرة واحـدة من مياه النيل شريان الحياة في مصر. وأصر على معرفـة كل الحقائق.

بدأت الجلسة بطلب إحاطة وثلاثة أسئلة من النـواب مدرجة بجدول الأعمال كلها تتساءل عما نشر عـن فكـرة توصيل مياه النيل لإسرائيل!

وكانت المفاجأة الأولى عندما حاول كمـال حسـن علي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أن يتهرب من توضيح الحقائق أمام مجلس الشعب قائلا: إن خطاب الرئيس السادات أمامكم يوم الأحد ٢٣ نوفمبر الماضـي كـان فيـه الكفاية.. وهنا قاطعه المهندس: إبـراهيم شـكري، زعـيم المعارضة قائلا: إن حديث الرئيس السادات كان أمام الهيئـة البرلمانية للحزب الوطني وليس أمامنا كمجلس شعب. ونحن من حقنا أن نعرف كل الحقائق.

ورغم أن الدكتور: صوفي أبو طالب اعترض علـى مقاطعة زعيم المعارضة محاولا حماية وزير الخارجية، كان من الواضح أن وزير الخارجية قد اضطر إلـى الاسـتجابة لطلب زعيم المعارضة بتوضيح الحقائق:

فاستأنف حديثه قائلا: لقد طرح الرئيس السادات هذا الموضوع في معرض حديثه مع بيجين في العـريش وبعـد تسلم ٨٠٪ من أراضي سيناء ولم تبـق إلا قضـية القـدس

والحكم الذاتي.. طرحه من أجل إيجاد تسوية عادلة من أجل القدس، وتبيين كيف أنه مستعد للتضحية من أجل القدس، وقد رفض بيجين الفكرة منذ البداية وانتهى الأمر، ولم ترد فـي الخطابات المتبادلة بينهما حينما توقفت المفاوضـات بسـبب إجراءات الكنيست الإسرائيلي الخاصة بالقدس.. ولم تتخذ أي إجراءات تنفيذية حول هذا الموضوع، ولم يطرح الموضوع في أي إطار للتفاوض مع إسرائيل سواء في مفاوضات الحكم الذاتي أو تطبيع العلاقات، ولو حدث ذلـك لتطلـب الأمـر عرض الموضوع على المجلس أو إجراء مفاوضـات مـع الدول المستفيدة من مياه النيل.. ولو أدى الأمر إلى التضحية بجزء من مياه النيل من أجل آمال الفلسطينيين فلن نتردد في ذلك، سوف نطرح الموضوع على المجلس.

وتحدث سيد جلال [حزب العمل الاشتراكي] فطالـب الحكومة بأن تعلن بصورة قاطعة أن هذا العرض كأن لم يكن وأنه لن تصل نقطة مياه من نيل مصر إلـى إسـرائيل لأن شعب مصر يرفض ذلك.

ويرد المهندس: إبراهيم شكري، زعـيم المعارضـة ورئيس حزب العمل الاشتراكي، على بيان وزير الخارجيـة

قائلا.. إن هذا الموضوع قد شغل الشعب لأهميته وخطورته وقد سبق أن استفسرت عن هذا الموضوع هنا فـي مجلـس الشعب في دورته الماضية بعد أن نشر في صـحيفة، مـن المعروف أنها وثيقة الصلة بالمسئولين، وبعد أن أشار إليـه الرئيس السادات في حديث له يوم ٢٥ ديسمبر الماضي وجاء بعد ذلك مصطفى خليل رئيس الوزراء في ذلك الوقت ونفى تماما أي تفكير في إمداد إسرائيل بمياه النيل، وأكد أنـه لـن تذهب نقطة واحدة من مياه النيل خارج الحـدود المصـرية وصدقنا هذا الكلام واقتنعنا به.. لكن ماذا حدث بعد ذلك؟!

لقد فوجئنا بعد ذلك بنشر الخطابات المتبادلـة بـين الرئيس السادات وبيجين، حيث أشار الرئيس السـادات فـي خطابه لبيجين أنه عرض عليه توصـيل ميـاه النيـل إلـى القدس..

وجاء في رد بيجين على رسالة الـرئيس السـادات بالحرف الواحد "اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب وفي ذلـك الحديث لم تذكروا نقل المياه إلى القدس بل إلى النقـب وأن نقل مياه النيل إلى النقب فكرة عظيمة ولكننا يجب أن نفـرق

بين النواحي المادية والمسائل الروحية إن لنـا حقوقـا فـي القدس لا يمكن المساس بها!

وأضاف إبراهيم شكري قائلا: إذن أيها السادة فإن ما ذكره مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق في هذه القاعـة ليس صحيحا.. ولا يمكن لأحد أن يدعي أنه لا يعرف فقـد جاء في رسالة الرئيس السادات للملك الحسن ملك المغـرب "أن إمداد إسرائيل بمياه النيل ليس قرارا انفردت به ولكنـي قلبته بين جميع جوانبه مع نائب رئيس الجمهورية ورئـيس الوزراء ووفد المفاوضات"، وبهذا يتضـح أيهـا السـادة أن مصطفى خليل كان يعرف هذا الموضوع وقد أخفـاه عـن مجلس الشعب، ويتضح أيضا أن الأمر ليس كما ذكره وزير الخارجية كان فكرة عابرة بل كان معروضـا علـى وفـد المفاوضات لدراسته.

وتابع زعيم المعارضة حديثه لنواب الأمة قائلا: إنكم تعلمون أن نظامنا رئاسي، وهـذا النظـام يعطـي لـرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية كبيرة، هـذا بالإضـافة إلـى أن رئيس الجمهورية هو في الوقت نفسه رئيس الوزراء ورئيس لوفد المفاوضات. وبذلك فإن أي مفاوض في وفد المفاوضات

لا يمكنه رفض قرار رئيس الجمهورية. وكلكم تعلمـون أن وزير الخارجية والمستشـار الأول للـرئيس قـد اضـطرا للاستقالة عندما اختلفا معه.

ومضى المهندس: إبراهيم شـكري قـائلا.. كلكـم تعلمون أيها السادة أن بيجين لم ولن يرفض مثل هذا العرض السخي.. وأنه رفض المساومة على تعريب القدس ومن هنا يتضح أن بيان نائب رئيس الوزراء ليس دقيقا لأنه قال: إنـه أقفل هذا الموضوع نهائيا. لأن بيجين فـرق فـي خطابـه للرئيس السادات بين النقب وإمدادها بالمياه وبين موضـوع زمزم الجديدة.

وأضاف أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيـة يقول: إنه عندما نبحث الموضوع سوف نأخذ رأيكم.

وتساءل المهندس: إبراهيم شكري في مـاذا تأخـذ رأينا؟!! هل تريد أن تأخذ رأينا في أن نركع تحـت أقـدام إسرائيل ونعطيها حياتنا وثروتنا تزرع بها المستوطنات على حدودنا في النقب لتكون مصدر تهديد لنـا خاصـة بعـد أن أصبحت سيناء منزوعة السلاح بالكامل؟

وأضاف زعيم المعارضة.. إنني بكل الأسف أقـول إن هناك من زود الرئيس السادات بمعلومات غير صحيحة، فالرئيس السادات يقول: إننا نقذف في البحر يوميا ٦ مليارات متر مكعب من المياه.. وهنا نواب فارسكور يقولون لكم هل يفتح سد فارسكور أو سد أدفينا ليقذف في البحر بأي كميـة من المياه؟! الذي يحدث أننا نصرف كمية من الميـاه أثنـاء السدة الشتوية لكن تتوازى ميـاه النيـل بـالبحر ولتحسـين الملاحة النهرية " إننا لا نقذف ماء للبحـر وإلا لاعترضـت السودان على ذلك. وقالت: إن هذه المياه من حقهـا.. ولـو افترضنا أن هناك أي سوء اسـتخدام للميـاه التـي تـذهب للمصارف فلا نتصور أنه يمكن أن نعطيها لإسرائيل.. إننـا نتحدث عن المبدأ.. والثلث مليار التي قلنا إننا زرعنـا بهـا الأرض في سيناء يمكن أن تستغلها إسرائيل وتضاعف بهـا الأرض المزروعة بواسطة نظام التنقيط وتوسيع المساحات، وتجلب المزيد من السكان في النقب، وتكثـف المسـتوطنات على حدودنا في سيناء المنزوعة السلاح، وفوق كل ذلك فإن معظم أراضينا صحارى ونحتاج في استصلاحها إلـى كـل قطرة من مياه النيل..

وقال إبراهيم شكري.. ولعلكم تذكرون كيف وقفنـا جميعا في وجه محاولات إسرائيل للاستيلاء على أي كميـة من مياه نهر الأردن.. إننا نرفض من حيث المبـدأ إعطـاء إسرائيل قطرة واحدة من مياه النيل حتى وإن كانت زائدة عن حاجتنا.

إن المهم هو الكمية لأننا لو وافقنا على إعطائهم أي كمية فسيأتي يوم نوافق فيه على إعطائهم المزيد مـن ميـاه نيلنا.. ونحن نصر على إلغاء هذه الفكرة تماما.

وأضاف زعيم المعارضة: إننا نقدر للرئيس السادات ما فعله في حرب أكتوبر التي بفضلها استطاع كل عربي أن يرفع رأسه، "أما هذا الموضوع فأنا أرى أنه شـيء خطيـر وأنا أقول للرئيس السادات بكل التجلة الاحترام .. لا .. لـن نسمح لليد التي حررت سيناء أن تكون هي ذات اليـد التـي تعطي إسرائيل ماء نيلنا.

وعقب كمال حسن علي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، على حديث إبراهيم شكري فأكـد أن مـا جـاء بخطاب الرئيس السادات هو ما حدث بالضبط.. وأنه طـرح هذه الفكرة من أجل إرساء قواعد السلام في الشرق الأوسـط

وأن الرئيس لم يصدر أية توجيهات لبحث هـذا الموضـوع وأنه لم يطرح على مائدة المفاوضات.. أما بالنسبة لما جـاء على لسان زعيم المعارضة حول المستوطنات.. فلقد اعترفنا بإسرائيل من خلال معاهدة كامب ديفيد واعترفنـا بحـدودنا معها، ولها أن تقيم ما تشاء من مستوطنات داخل حـدودها. وأنه من الغريب أن يعترض أحد على ذلك..

وأننا قادرون على الدفاع عن أرضنا وحمايتها، وإذا كان بيجين قد رفض الفكرة، فإن هذا الموضوع يعتبر منتهيا.

ووقف حلمي عبد الآخر، وزير الدولة لشئون مجلس الشعب، كالعادة ليكرر أحاديثه المعروفـة فـي مثـل هـذه المواقف، وحاول رئيس مجلس الشعب أن يمنعه باعتبـار أن الحكومة ممثلة في نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيـة.. ولكن حلمي عبد الآخر أصر على الحـديث انطلاقـا مـن تصوره أنه الوحيد الذي يمثل الحكومة في المجلس!.. وعند ذلك اعترضت المعارضة وبعض نواب الأغلبيـة وطـالبوه بالسكوت، ولكنه مرة أخرى أصر على الكلام والتهجم علـى المعارضة فلم يضف جديدا إلى كلام وزير الخارجية ولكنـه وقف ليوجه شتائم إلى زعيم المعارضة!!

ورد عليه المهندس: إبراهيم شكري قائلا بحسم "قف مكانك" أنت تتعرض لي بالباطل.. وواضح أنـك لا تعـرف شيئا عن أي شيء.. هل تتصور أن هذا الأسلوب يوصـلك إلى رئاسة الوزارة؟!.."

وصفق نواب المعارضة والنواب المستقلون وعـدد كبير من نواب الأغلبية لهذا الرد.

وتحدث المستشار ممتاز نصار، النائـب المسـتقل، فأعلن أنه بكل الصدق والموضوعية يؤيد تماما كل ما قالـه المهندس: إبراهيم شكري، لأنه عبر عما يجـيش بصـدري وبصدر كل وطني مخاص لمصر ولنيلها..

وأضاف أن البيانات التي تلقيها الحكومة فـي قاعـة مجلس الشعب قد أقام الدليل علـى أنهـا لا تمثـل الحقيقـة والواقع.

وهنا اعترض الدكتور: صوفي أبو طالب، قائلا: إذا كنت تتهم الحكومة فسـبيل ذلـك هـو الاسـتجواب، ورد المستشار: ممتاز نصار، قائلا: إنني هنا أعرض وقائع فـي إطار السؤال المطروح، وبعد أن أنهي بياني فربما أحول ذلك إلى استجواب.

وأشار إلى أنـه فـي الـدورة الماضـية تسـاءلت المعارضة عن صحة ما أذاعته وكالات الأنباء الأجنبية عند زيارة الرئيس لحيفا من أنه قد عرض توصيل ميـاه النيـل لإسرائيل، وجاء مصطفى خليل إلى هذه القاعـة وأعلـن أن مسألة مياه النيل لم تعرض على إسرائيل علـى الإطـلاق، وتبين بعد ذلك من خلال وثائق رسمية أن الرئيس قد عرض على بيجين إعطاه إسرائيل مياه النيل وأنه تفاوض مع نائـب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في الموضوع.

أما كمال حسن علي، نائب رئيس الوزراء ووزيـر الخارجية، فهو يقول: إن هذه كانت فكـرة عارضـة ولـم تعرض للبحث ولم تطرح لمفاوضات وأنها مسألة إنسـانية.. فإن هذا القول تنقصه الدقة.

ويقول أيضا إنه إذا طلـب الفلسـطينيون الخـلاص فسوف نضحي من أجلهم بمياه النيل.

وتساءل المستشار ممتاز نصار كيف نعطي شـريان حياتنا ومصدر رزقنا لأحد؟!.. إن هذا خطأ جسيم اعتـرض عليه، وهذا العرض لا يمكن أن يقوله مسئول مصري وهـو يعلم أن القانون والدستور يحرم ذلك. لأنه حتـى المجلـس

الموقر لا يملك التصرف في مياه النيل لأنها ملـك للأجيـال القادمة ولذلك فأنا أعتبر مجرد العرض خطأ جسيم.

وعقب كمال حسن علي "إنني لم أقـل أنهـا فكـرة عابرة، بل أقرر أن الرئيس السادات عرض هذا الموضـوع على بيجين ولكنها لم تطرح على مائدة المفاوضات وعنـدما قررت أنه إذا طلب الفلسطينيون الخلاص فسـوف نضـحي بمياه النيل من أجلهم، فإنني أقرر أن لمجلسـكم الحـق فـي رفض أي شيء تعرضه الحكومة عليه؟

وقال صوفي أبـو طالـب: رئـيس المجلـس "إذن الحكومة تقطع بأن هذا الموضوع قد انتهى".

وبعد أن انتهت الجلسة تقدم بعـض نـواب حـزب الأغلبية بتهنئة نواب المعارضة على موقف إبراهيم شـكري وصلابته في حماية مصالح مصر وحقوق شعبها.

* * *

L'EGITTO HA UN FIUME: E' IN VENDITA

مجلة ATTUALITA الايطالية – ١٥ ديسمبر ١٩٧٩

ella sinistra egiziana si discute apertamente un progetto colossale che Sadat vorrebbe tenere nascosto: utilizzo delle acque del Nilo da parte di Israele. Le probabili reazioni nei paesi interessati al fiume. Egitto, nonostante il boom turistico e il petrolio del Sinai, permane una grave crisi economica e anitaria. L'emigrazione intellettuale è dell'ordine del 27% per i medici, del 10% per i maestri.

« Sai perché manca il sapone in Egitto? Fa parte della ategia del governo. La mancanza di sapone fa sì che gli iziani usino meno acqua che viene inviata a Israele ». Ne- ultimi tempi circola al Cairo questa battuta che sottoli- a la crisi economica che attraversa il paese e il problema ll'utilizzo delle acque del Nilo.

Nella capitale si svolge da qualche mese un dibattito se- i-clandestino sullo sfruttamento e sulla vendita delle acque l Nilo a Israele. Se attuato, questo piano è destinato a mu- re la fisionomia economica e sociale della regione, con im- icazioni e conseguenze politiche tali da superare i confini i paesi direttamente interessati e da coinvolgere la soprav- venza stessa dei regimi egiziano e israeliano.

Questo progetto è considerato un « segreto pubblico », in uanto, seppur coperto dal segreto militare, è oggetto di ibattito nell'ambito (limitato) delle organizzazioni di sini- ra e di alcune personalità.

Ash-Sha'b, organo del Partito socialista del lavoro, ha pub- licato un breve articolo sull'argomento e critica questo pro- etto perché, come rimarca con foga il leader di questa for- nazione, Ibrahim Shûkri: « Non è il momento favorevole er realizzare questo progetto, quando la nostra terra è occu- ata da Israele ».

In Egitto si teme che Sadat voglia mettere il paese di ronte al fatto compiuto, così come ha fatto sino ad oggi, enendo all'oscuro l'Assemblea del popolo. Al Cairo inoltre iene sottolineato che Sharon, ministro israeliano dell'agri- oltura, ha compiuto numerose visite nel paese. Visite che au- nentano i timori e le incertezze sul futuro delle acque del Nilo.

Kamel Zuheiry, capo del sindacato dei giornalisti, è la oce più qualificata per discutere su questo problema. Ha volto ricerche di carattere storico anche in Francia e sta crivendo un libro sull'argomento. « Le acque del Nilo ver- anno incanalate con condotte fino al deserto del Negev, pas- sando sotto il Canale di Suez. Le acque saranno utilizzate per incrementare le terre coltivabili e per la produzione in- dustriale ».

Non si conoscono i dettagli del progetto, che ha una por- tata colossale per lo sforzo finanziario in cui anche le ban- che statunitensi sono coinvolte.

Assoluta dipendenza reciproca

La vendita delle acque del Nilo a Israele riveste un'im- portanza vitale per l'Egitto, così come il canale di Suez nel secolo scorso. Il Nilo e il controllo delle sue acque determi- nano gli eventi dei paesi attraversati da questo fiume biblico. La caduta di Idi Amin è stata probabilmente accelerata a se- guito delle sue minacce di deviare il corso delle acque del Nilo (un ramo nasce in Uganda) dopo l'accordo Egitto-Israe- le (cf. *Regno-att.* 10, 1979, 220).

Già alla fine del secolo scorso e all'inizio di questo ven- nero finanziati progetti inglesi e americani per utilizzare le acque del Nilo in Palestina. Poi non se ne fece niente.

L'esecuzione del progetto sarebbe inoltre estremamente pericoloso per gli arabi e per Israele. L'irrigazione di nuove terre coltivabili determinerà l'immigrazione massiccia di ebrei in Israele, tanto che si prevede il raddoppio della popolazio- ne ebraica in pochi anni, capovolgendo il presente rapporto etnico tra arabi ed ebrei.

Non si devono sottovalutare i problemi d'ordine interna- zionale per la gestione delle acque del Nilo. Il Nilo attraver- sa sei paesi. Ma, mentre per l'Egitto la presenza del Nilo è vitale e alle radici della sua esistenza (tanto che un prover- bio arabo afferma « L'Egitto è il Nilo »), gli altri paesi usu- fruiscono anche delle piogge. Questa dipendenza delle acque del Nilo venne tenuta nel debito conto nell'accordo tra Egit- to e Sudan nel 1959 quando, con la diga di Assuan e la for- mazione del lago Nasser, venne concesso al primo un mag- giore sfruttamento. Ben difficilmente i sei stati interessati sa- ranno d'accordo nel concedere a Israele l'utilizzazione delle acque.

L'attuazione di questo piano farebbe dipendere più stret- tamente Israele sia dall'occidente per il reperimento dei ca- pitali, sia dai limitrofi paesi arabi e africani per lo sfruttamen- to delle acque. Il piano darebbe un ulteriore incentivo ai sa- bra e agli estremisti religiosi per il controllo alla fonte delle acque del Nilo, aumentando sia gli insediamenti ebraici nelle zone occupate sia l'espansionismo israeliano che giustifica la proprio politica con « la sicurezza delle frontiere ». Con la dipendenza dalle acque del Nilo sussisterebbe per Israele l'incentivo per controllare direttamente anche l'Africa nera.

Da parte egiziana si assisterebbe invece all'impoverimen- to del paese che con il massiccio incremento demografico (un milione di nuovi nati all'anno) non riesce a far fronte al fab- bisogno alimentare. Inoltre l'esercito di fellahin egiziani sa- rebbe escluso dal progetto, che arricchirebbe ulteriormente la classe di nuovi ricchi, beneficiata da Sadat.

Tali conseguenze interne e internazionali daranno guerra o pace al Medio Oriente? Al Cairo qualcuno si domanda: « La quinta guerra arabo-israeliana sarà causata dalle acque del Nilo? ».

Il dibattito non è astratto: si basa sulla politica israelia- na per il controllo delle acque nei territori occupati, che si è accentuata dal 1967. I contadini palestinesi sono soggetti a molte restrizioni per lo sfruttamento delle acque. Solo pochi palestinesi hanno il permesso di scendere oltre i 100 metri per ottenere acqua con le pompe. Nella striscia di Gaza, per piantare alberi di aranci gli arabi devono avere il permesso dal governatore militare. Permesso che non viene concesso dal 1967. Si prevede che nel giro di pochi anni gli aranceti di Gaza, la principale fonte economica dell'area, saranno con- dannati a morire.[1]

Crisi economica ed emigrazione

Un dirigente della rivista economica *al-Ahram al-Iqtisadyi* mi parla a lungo delle difficoltà e degli aspetti positivi del- l'economia egiziana. Sottolinea che crisi economica e sovrap- popolazione sono fenomeni strettamente correlati. Con un tasso annuale del 2,59%,[2] l'Egitto è uno dei paesi con il mag-

---

[1] Uri Davis, « Settlements and politics under Begin », *Merip Reports* 78, 1979, 14.

[2] Central Agency for Public Mobilisation and Statistics, *Statistical year book*, Arab Republic of Egypt 1952-1977, Cairo, Central Agency for Public Mobilisation and Statistics, 1978, p. 14.

وثائق وخرائط

نص مشروع الاتفاقية التي قدمها تيودور هرتزل إلى الحكومة المصرية لحصول الصهاينة على امتياز التوطن في سيناء، مايو ١٩٠٣.

Text OF THE Draft Agreement for Granting the Right to the zonist Organization to Establish Settlements in Sinai Presented to the Egyptian government by Teodor Herzl on ٣ May, ١٩٠٣.

BETWEEN THE EGYPTIAN GOVERNMENT on the one side, and on the other DR THEODOR HERZL, acting in the name of a society to be formed, the following has been agreed:

١. The Egyptian Government grants Dr Herzl or the company to be formed by him the right to occupy and to colonize the territory situated to the east of the Suez Maritme Canal and composing about… square kilometers and bordered: on the north by the Mediterranean, on the cast by the uncontested Ottoman frontier,

on the south by a line corresponding to the ٢٩th degree northern latitude.

٢. The concession is granted for a term of ٩٩ years; however, the government can pronounce its forfeiture (following six months notice) any time in case of non-observance of the conditions stated below.

٣. The Company will have the right to utilize the grant territory, as a thing belonging to it, except with respect to the rights of certain parties, such as mining and the like, obtained from the Egyptian Government prior to the present date.

٤. The colonists introduced by the Company into the grant territory will have to be local subjects. Each colonist who is not an Ottman subject will have to declare expressly in writing that he accepts the exclusive competence of the indigenous administrative and judicaiary authorities. This declaration will be accompanied by a certificate issued by the authorities of his country of origin attesting that it is lawful for him to acquire Ottoman

nationality and that in any case they will never claim him as a subject or a protected person.

٥. The grant lands as well as the colonists will remain subject in every respect to the laws and regulations which govern the territory, as well as to the indigenous authorities, an exception being made for the questions of personal status which will be under the jurisdiction of the religious authorities to be set up by the colonists under the same conditions which obtain among the other non-Muslim communities established in Egypt. These religious authorities will have to be recognized by the Government.

٦. The grant territory being completely uncultivated, is free of any impost for a period of ٥ years. Thereafter, the Colony will pay as an annual rent, replacing all other imposts or taxes on the territory or the colonists, a sum equal to one twentieth of the net revenue of the Colony.

٧. The company is authorized to construct harbours in the grant territory, and to open all lines or means of communication, such as

roads, railroads, telegraph and telephone lines, etc. and to engage in all enterprises of any description.

٨. The Company will be allowed to receive habour and lighthouse dues, but the entry into any port it will construct will be absolutely free of dues to the vessels of the Egyptian Government.

٩. In order to establish the revenues mentioned in art. ٦, which will form the basis for the receipt of an income by the Government, the Company will keep regular books which will be subject to the control of the Egyptian Government. Any difference relative to the amount of revenues will be brought before a commission of three members, of whom one will be nominated by the Egyptian Government, the other by the Company, and the President by the British Government.

١٠. The Government, in the choice and designation of judges, functionaries and employees, will consider and take into account as far as possible the wishes and interests of the colonists.

The conditions of the development of the colonization permitting, the Government will take into consideration all demand for the establishment of municipalities, as long as it does not present a right to infringe on the above articles.

١١. For the duration of the present concession, the Government will not accord any other concession in the grant territory.

١٢. Upon the expiration of the present concession, the Company will have the right to renew it for an equal period by paying annual does which will be fixed at the average of the last ١٥ years.

١٣. the Government will not accord for ٥ years from now any concession relative to that part of the Sinai Peninsula which is not comprised in the present contract. During this period the Company may obtain from the government the concession for the remainder of the Peninsula on the basis of the present agreement.

١٤. The question of the eventual supply of water from the Nile will be the object of a later agreement.

صورة نص تقرير السير ويليام جارستين، وكيل نظارة الأشغال العمومية، يبين أسباب رفض المشروع الصهيوني، ١٥ مايو ١٩٠٣

Text of Sir William Garstin's Report Explaining the Reasons for Rejecting the Zonist Project ١٥ May, ١٩٠٣.

SIR W. E. GARSTIN'S NOTE ON THE IRRIGATION OF THE PELUSIAC PLAN.

١. Have examined this question with the Inspector General of Irrigation Lower Egypt; we are agreed in considering that the project, as presented, is not one that should be approved.

Mr Stevens considers that a discharge of ١٢ metres cube per second, (at Ismailia) during five months of the year, would be sufficient. With this, he proposes to irrigate flood crops, but the maturing of the winter crop and the irrigation of the summer crop would be effected by the aid of water stored in artificial reservoirs, constructed on the Pelusiac Plain.

Mr Verschoyle, Inspector General of Irrigation for Lower Egypt, points out that the proposed discharge of ١٢ metres cube, is absolutely insufficient for the purpose required. The area proposed for irrigation is ٦٠،٠٠٠ Feddans. The amount of water required to irrigate this area, during flood, (applying our Egyptian formula) would be ٣٠ cubic metres per Feddan; we then get ٦٠،٠٠٠ x ٣٠ = ١،٨٠٠،٠٠٠ metres cube of water. This amount is independent of the water to be stored for use in winter and summer.

Adding to this the water required for flood irrigation as previously given, we get:

٢،٥٤٠،٠٠٠ + ١،٨٠٠،٠٠٠ = ٤،٣٤٠،٠٠٠ M٣ per diem = ٥١ metres cube per second.

To render the Ismailia Canal capable of passing such an extra discharge would require a very considerable expenditure.

In the foregoing calculation, no allowance has been made for percolation throughout the banks. This at any rate for many years, is likely to be very considerable, and in order to obtain the necessary quantity of water, a still further

addition should be made to the storage goea Amin in such a large surface, the wave action on the bank would be serve, and they would require to be revetted will stone.

Lastly, there in the very important question of wheather the water thus stored would remain fresh, or become brakish, or even salt, owing to the salts contained in the soil in which the reservoirs were made. This of course could only be solved by experience. My own pinion is that the danger is a very real one. I may mention that the Behera Irrigation Co. made an experiment in the "Birari" some years ago, in connection with shallow storage reservoirs and, after a few years' trial, abandoned them.

It will be seen from the above that I do not consider the scheme, as proposed, to be good one. I am convinced that without summer irrigation it would never pay.

Supposing then that the storage reservoirs do not succeed what would happen? The reclamation company would undoubtedly use every endeavour to force the Egyptian Government to assist them by summer water from the Canals. It cannot be too strongly insited upon that this would be impossible,

even were the storage capacity of the Assouan Reservoirs more than doubled. In spite of this instance, I feel convinced, that the company would (in the event of their storage reservoir failing) call upon the Government for assistance. The latter would be in the position of either having to see a large and important scheme wrecked, or giving water to the determent of the land in Egypt proper. My own impression, which is derived from a long experience of similar, although smaller, cases in Egypt, is that the pressure would be too great and that the Government would have its hands forced and be eventually obliged to yield to the demands made. For this reason I cannot recommend the present scheme.

Although experience in Egypt, shows, that some fifty per cent of the gross area is annually cultivated with Sefi crops, I will, for the purpose of calculation, allow only ٤٠ per cent in the present instance: in other words, that ٢٤،٠٠٠ Feddans will be cultivated in summer. The water required for the irrigation of this area would then be:

١٢٢ days x ٢٤،٠٠٠ Feddans x ٣٠ metres cube = ٣٧،٨٠٠،٠٠٠ metres cube of water.

The supply of winter irrigation, i.e. from Janjuary to March, after the Canal supply was ceased, is arrived as follows:

Deducting the Sefi area from the gross area we get:

٦٠،٠٠٠ – ٢٤،٠٠٠ = ٣٦،٠٠٠ Feddans, under winter irrigation, and allowing ٢٥ metres cube of water per Feddan, the water required would then be ٣٦،٠٠٠ Feddans x ٩٠ days x ٢٥ metres cube = ٨١،٠٠٠،٠٠٠ metres cube of water.

The total water to be stored would be as follows:

For summer crops = ٨٧،٨٠٠،٠٠٠ metres cube

For winter crops = ٨١،٠٠٠،٠٠٠ metres cube

١٦٨،٨٠٠،٠٠٠

or say ١٦٩،٠٠٠،٠٠٠ of metres cube.

We now come to the question of evaporation on these shallow reservoirs.

Accepting Mr Stephen's daily rate of ٠,٠٠٨ metres we get (for seven months of the year = ٢١٠ days) ٢١٠ x ٠,٠٠٨ metres = a total depth of ١,٦٨ metres. Allowing that the reservoir has a depth of water equal to three metres, and it could hardly exceed this; we get ٣,٠ – ١,٦٨ = ١,٣٢ metres of depth available for irrigation.

$$\text{T area of reservoir required} = \frac{١٦٩،٠٠٠،٠٠٠}{١,٣٢} =$$

١٢٧،٠٠٠،٠٠٠ square metres.

I may point out that this represent an area covered by the reservoirs, amounting to ٣٠،٠٠٠ Feddans, or half he area to be cultivated.

The amount of water evaporated would be ١٢٧،٠٠٠،٠٠٠ x ١,٦٨ = ٢١٣،٠٠٠،٠٠٠ metres cube.

The total cube of water to be stored thus becomes ١٦٩،٠٠٠،٠٠٠ + ٢١٣،٠٠٠،٠٠٠ metres cube = ٣٨٢،٠٠٠،٠٠٠ metres cube.

The discharge in the Canal (to provide this five months) would then be:

٣٨٢،٠٠٠،٠٠٠

___________ = ٢،٥٤٠،٠٠٠ metres cube per diem.

١٥٠

I now turn to another portion of the project, viz.. the proposed siphons under the Suez Canal. Although these would not directly affect the Irrigation Service, it seems to me that there are grave difficulties connected with the execution of the proposed works.

Mr Verschoyle points out, that to pass ٥١ metres cube per second through such a siphon, at least eight pipes (of ٢ metres diameter each) would be required even allowing a velocity of ٢

metres paccond through them. Such pipes would as Mr Stephens proposes, of course, be floated into position and lowered into trenches dredged for them in the bed of the canal. How long would such a work take to do and how would the traffic of the canal be carried on during the operation? Even if all went well it would probably necessitate at least eight days' difficult and delicate work. We had considerable experience of such works in Egypt, having put down several similar siphons under our large canals, where no traffic (or only such as can easily be stopped) exists. In each case the work has been difficult and a long one. I can hardly believe that the Suez Canal company would ever allow such an operation, (which would certainly temporarily block their traffic) to be carried out. Should it refuse, the only other alternative would be to make a diversion of the Canal: or to turnnel under the bed and thus lay the pipes. Either of these alternatives would entail works of very considerable magnitude. They would, moreover, be works of great difficulty, and involving a very large expenditure of money.

I think under the circumstances the estimate of $٣٠٠,٠٠٠ would be very largely exceeded.

Supposing money to be no object, there still remains the difficulty of supplying Sefi water. I am so convinced that this difficulty is a real one that, in spite of the laudable objects of the scheme, I am most reluctantly driven to oppose it in the interests of Egyptian irrigation.

I fell convinced that in the case of failure of the storage reservoir, a failure which is at least possible (and it is in my opinion highly probable) the Egyptian Government would feel itself morally bound to assist the Company, at the expense of the Egyptian Land owners, whatever may be the agreements at present entered into, and however stringent the clauses made against such a course.

(S) W. E. Gartin

Under Secretary of Stage for Public Works.

May ٥th ١٩٠٣

ترجمة نص تقرير سير وليام جارستن وكيل
وزارة الأشغال العمومية ٥ مايو ١٩٠٣ وأسباب
رفض المشروع الصهيوني على أسس فنية

"بحثت المسألة مع المفتش العام للري، في مصر السفلى، واتفقنا على أن المشروع، بالطريقة المقدم بها، لا يجب الموافقة عليه.

يرى مستر ستفنس أن توفير كمية ١٢ مترا مكعبا في الثانية (في الإسماعيلية)، خلال خمسة شهور في السنة، تكفي. وبهذه الكمية يقترح ري محاصيل الفيضان، وأن إنضاج المحاصيل الشتوية، وري المحاصيل الصيفية بفضل المياه المخزونة في خزانات صناعية، تقام في سهل الفرما. (سيناء).

ويوضح مستر فيروشويل، المفتش العام للري في مصر السفلى، أن الكمية المقترحة لـ ١٢ متر مكعب، لا تكفي مطلقا للغرض المطلوب. فالمساحة المقترح ريها ٦٠,٠٠٠ فدان. وكمية الماء المطلوبة لريها، خلال الفيضان، (باستخدام صيغتنا المصرية) ستكون ٣٠ مترا مكعبا للفدان،

وبهذا يكون المجموع ٦٠,٠٠٠ × ٣٠ = ١,٨٠٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه، وهذه الكمية تعتمد على المياه التي يمكـن خزنها لاستخدامها صيفا وشتاء. وعلى الرغم من أن التجربة في مصر، تظهر، نحو ٥٠٪ من مجموع المنطقـة يـزرع سنويا بالمحاصيل الصيفية، فـإنني مـن أجـل الحسـاب، سأفترض ٤٠٪ في حالتنا.. أي ٢٤,٠٠٠ فدان سوف تزرع في الصيف. وبذلك تكون كمية الماء المطلوبـة لـري هـذه المساحة كالتالي:

١٢٢ يــوم × ٢٤,٠٠٠ × ٣٠ متــر مكعــب = ٧٨,٨٠٠,٠٠٠ متر مكعب.

وتزويد مياه الري، من يناير إلى مارس بعد توقـف القناة، سيكون كالتالي:

بإنقاص المنطقة الصيفية من مجموع الكمية، تكـون النتيجة كالتالي ٦٠,٠٠٠ – ٢٤,٠٠٠ = ٣٦,٠٠٠ فدان للري الشتوي. وبحساب ٢٥ متر مكعب للفدان، يكون المطلوب من الميــاه ٣٦,٠٠٠ × ٩٠ يومــا × ٢٥ متــر مكعــب = ٨١,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب.

ويكون مجموع كمية المياه المطلوب خزنها كالتالي:

للمحاصيل الصيفية = ٨٧,٨٠٠,٠٠٠ متر مكعب

للمحاصيل الشتوية = ٨١,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب

١٦٨,٨٠٠,٠٠٠

أو لنقل: ١٦٩,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب

ونصل بعد ذلك إلى مسألة تبخر المياه في مثل هذه الخزانات الضحلة ولنقبل المعدل اليومي الذي اقترحه مستر سـتفنس، وقدره ٠,٠٠٨ متر، وبذلك يكون (في سبعة شـهور – ٢١٠ يوما)، ٢١٠ × ٠,٠٠٨ متر = أي ١,٦٨ مترا. وبذلك يكون عمق الخزان ٣ أمتار، ويصعب أن يزيد على ذلك، فتكـون النتيجة ٣,٠ – ١,٦٨ = ١,٣٢ متر من العمق مهيأ للزراعة.

وتكون مساحة الخزان المطلوبة =

$$\frac{١٦٨,٠٠٠,٠٠٠}{١,٣٢} = ١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ \text{ مترا مكعبا}$$

ولعلي أبين هذه المساحة المختصة للخزانات، تصـل إلى ٣٠,٠٠٠ فدان، أي نصف المساحة المستهدفة للزراعة. وتكون كمية المياه المتبخرة كالتالي:

١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ × ١٦٨ = ٢١٣,٠٠٠,٠٠٠ متر كعب

وبهذا تصبح الكمية المخزونة

١٦٩,٠٠٠,٠٠٠ + ٢١٣,٠٠٠,٠٠٠ =

٣٨٢,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب

وبذلك يكون إذن المستخرج من القناة (خلال ٥ شهور):

٣٨٢,٠٠٠,٠٠٠

__________ = ٢,٤٥٠,٠٠٠ متر مكعب في اليوم

١٥٠

وإذا أضفنا إلى ذلك المياه المطلوبة لـري الفيضـان كمـا حددناها آنفا، تكون النتيجة:

٢,٤٥٠,٠٠٠ + ١,٨٠٠,٠٠٠ = ٤,٣٤٠,٠٠٠ متر مكعـب اليوم = ٥١ متر مكعب في الثانية

ويتطلب لتلك الكمية نفقات هائلة، حتى تستطيع قنـاة الإسماعيلية توفير ذلك.

هذا مع أننا نحسب حساب التسرب على الضـفتين. ويمكن أن يصبح ذلك على مر السنين هامـا جـدا، ولـذلك يصبح لازما للحصول على الكمية الضرورية مـن زيـادة مخزون المياه، وفي مثل هذه المساحة الواسعة، تصبح حركة الماء عنيفة على الضفاف، ولابد من تغذيتها بالحجارة.

وأخيرا، تأتي نقطة هامة جدا، فيما إذا كانـت هـذه المياه المخزونة ستبقى نقية، أو فاسـدة، أو حتـى تصـيبها الملوحة، نظرا لملوحة الأرض التي ستقام فيها الخزانـات. وهذه المشكلة يمكن أن تحل بالطبع بالتجربة. وفي اعتقـادي الخاص أن هذا الخطر حقيقي. ويمكن أن أذكر أن شركة ري البحيرة قامت بتجربة في البراري منذ بضـعة أعـوام. ثـم اضطرت إلى التخلي عن المشروع بعد أعوام نظرا لضحالة الخزانات. ويبدو مما بينا، آنفا، إنه بدون الري الصيفي، فإن المشروع لن ينجح.

ونفترض إذن، أن الخزانات لن تـنجح فمـا الـذي يحدث؟

إن شركة الإصلاح بلا شك ستبذل كل جهد لإرغـام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصـيفية مـن القنـاة.

ولا يمكن الإصرار بقوة على أن هذا سيكون مستحيلا، حتى لو تضاعفت كمية المخزون وراء خزان أسوان. وعلى الرغم من ذلك المثل، فإنني مقتنع أن الشركة (فـي حالـة فشـل خزاناتها) ستدعو الحكومة المصرية للمسـاعدة. وسـتكون الأخيرة في موقف، إما أن نشهد خراب مشروع هام، أو أن تعطي المياه على حساب الأرض في مصر ذاتها. وانطباعي الخاص، وهو مستخلص من تجربة طويلة، أن مثـل هـذه الحالات، رغم أنها حالات أصغر، يصحبها ضـغط شـديد، وسترغم الحكومة على الرضوخ للطلبات. ومن أجـل هـذا فإنني لا أوصي بالمشروع.

وأنتقل الآن إلى شق آخر من المشروع، وهو الأنفاق المقترحة تحت قناة السويس. على الرغم من أنها لن تـؤثر مباشرة على نظام الري، يبدو لي أن ثمة مشـاكل ضـخمة تتعلق بتنفيذ الأعمال المقترحة.

ويبين مستر فيرشويل أن تمرير ٥١ متر مكعب في الثانية خلال هذا النفق، يتطلب على الأقل ثمانية أنابيب (قطر كل منها ٢ متر) ويقترح مستر ستنفس أن هـذه الأنابيـب، تعوم، وأن تخفض في أنفاق تشق من أجلها في جسم القنـاة.

فكم من الوقت يستغرق مثل هذا العمل، وكيف تسير أعمـال القناة خلال هذه العمليات؟

وحتى لو سار كل شيء على ما يرام إلا أن هذا يثير صعوبات شديدة ودقيقة. ولنا تجارب لمثل هذه الأعمال فـي مصر، وقد أنشأنا أنفاقا تحت عديد من القنـوات الكبـرى، ولكن لم يكن يوجد مرور بها (أو كان يمكن وقفة بسـهولة). وفي مثل هذه الحالة كان العمل صعبا وطويلا، ولست أعتقد بسهولة أن شركة قناة السويس ستسمح بمثل هذه العملية. فإذا ارتفعت، فالبديل الآخر هو تحويل القناة، أو شق نفق تحـت جسم القناة، توضع فيها الأنابيب. وأي من هذه البدائل تتطلب عملا ضخما. وسيكون صعبا جدا ويتطلب نفقات هائلة.

وأظن في مثل هذه الظروف أنه سيتجاوز تماما مبلغ الـ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه.

ومع افتراض أن المال لن يكون عائقا، فسوف تبقى المصاعب لتوفير المياه الصيفية. ولهذا فإنني مقتنع أن هـذه المشكلة حقيقية، على الـرغم مـن أن أهـداف المشـروع محمودة، فإنني مضطر على الرغم مني إلـى معارضـته، لصالح الري المصري.

وإني لمقتنع أنه في حالة فشل الخزانات، وهو علـى الأقل محتمل (وفي اعتقادي إنه محتمل جدا)، فإن الحكومـة المصرية سوف تكون أدبيا مضطرة إلى مسـاعدة الشـركة على حساب ملاك الأراضي المصريين، أيا كانت الاتفاقـات المعقودة الآن، ومهما كانت الاحتياطات التي قد توضع ضـد هذا الاحتمال.

ويليام. أ. جارستن

وكيل نظارة الأشغال العمومية

٥ مايو ١٩٠٣

صورة خطاب هرتزل إلى وزير خارجية بريطانيا يرد فيه على تقرير السير ويليام جارستين برفض المشروع على أسس فنية، ويطلب تدخل الحكومة البريطانية لمراجعة قرار اللورد كرومر والحكومة المصرية

My Lord,

I have had handed to me by Colonel Coldsmid who has been representing me in Egypt since the return of the Commission of enquiry in the Sinai Peninsula, a letter from H. E. Boutton Pasha and a memorandum from Sir William Garstin, copies of which I encose. I doubt not Your Lordship has received copies of these documents from Lord Cromer.

Your Lrdship will observe that the Egyptian Government bases its refusal to grant any concession in the Peninsula, upon the

report of Sir Williams Garuin as to the difficulty of supplying Irrigation to the Pelusiac Plain. As to this I have the honour to transmit to your Lordship a letter I have received from Mr. G.H.

Stap Mens, C. B., who was a member of the commission of enquiry and was specially charged with irrigation questions. From Mr. stephens observations it would appear quite clear that the conclusions to which the Egyptian irrigation autborities have at rived are at least open to question.

Assuming however that so far as the Pelusiac Plain is concerned, the Irrigation authorities are correct, then I respectfully submit that there still remain large portions of the Territory examined by the commission of enquiry which, as is shown in a letter received by me from Mr. L. Kessler who had charge of the Commission, and which I enclose for Your Lordship's perusal, are still capable of being utilized for the purposes of a Jewish Settlement.

As I have before pointed out to Your Lordship, even before the commission started upon its enquiry in the Sinai Peninsula we were aware that the territory was at peesent by no

means in viting as a colonizing centre. But we are willing to make it so by the expenditure of large sums of money and by the labour of intelligent and willing immigrants. Hence it secms to me that in view of the opinions expressed by Meurs. Kessler and Stephens after seeing the letter from H. E. Boutros Pasha and the memorandum from Sir William Garstin, the Egyptian Government has denounced the scheme upon altogether insufficient evidence.

I am, I need scarcely say, perfectly willing in this matter to leave myself in Your Lordship's good hands, and to accept Your advice as to what we should do under the circumstance. But Your Lordship will not be unmindful of the object we have in view in obtaining a concession from the Egyptian Government, now that the urgency of the matter has grown even since I had the honour of first seeing Your Lordship upon the subject.

I shall therefore fell deeply obliged if Your Lordship will use Your good offices with the Egyptian Government to reconsider the matter, and if necessary Mr. Kessler and Mr. Stephens shall proceed to Cairo to further discuss matters with the authorities three.

I have the honour or remain.

Your Lordship's

most bumble and obedient krvant

Th. Herzl

ء من وكلب الوجهين الاولى
وا بإحدى غرف الشركة
م التوتوغرافية لتنتخب هذا
كلب الوجهة الاولى الذين
د من كبار الموا نين والتشا
ل مجلس الادارة من هذا
حر عن بانتخاب عال اذكيه
ب الرجل حتى المعرفة
لمرة ٭ خص الكمرى اليوم
ومة والوجهاء والاعيان الذين
القاهرة لحضور التشرف
م التعيد لسمو واجب. الاعبر
بجدل المقدم ٭ حدثت في ومباي
وع التي اعض في ٢٧ نوفبر
لطاعون و٥٨ وفاة . اما في
حدثت ٢٢ وفاة في الاسبوع
في ١٢ نوفبر
ع ٭ س بالسويس منذ ٢٩ نوفبر
ي ٩٧٣ حاجاً بينهم ٣٥٩ عثمانياً
ين و١٢٥ من الكافر و٥٨ من
من جنسيات مختلفة وقد القتهم
نها ١٦ انكليز بجو واحدة عثمانية
حربية ٭ وصلت الباخرة
ول برنس تنقل ١٠٠ صندوق
من البارود و ١٦٠ صندوقاً
صندوقاً من المواد الانفجارية

محة لما يقولون

قول خبير
مقالة افتتاحية في عدد الاهرام
بي ١٧ دسمبر سنة ٩٠٣ تحت
مايقولون) جاء فيها من الغرز
ورى القوانين ما لم اكن اظن
با الاختصار اللي بجريدة الاهرام
ن صفحاتها . واذ لي ان اظن
ن عمل حضرات اعضاء هذا
ت تعديل قوانين العقوبات
وما عهد نشر تلك التعديلات
لجدال بين اعضاء لجنة المجلس
: القانونية اياماً طويلة وانتهت
خير ما كشف مشروع الحكومة
٢ أ.ف. عماد المحكمة الاهلية

الخط الشلبي) في الحكومة لان الحكومة تتداخل في المجلس . وكل ذلك يدخل الشك ويدخل الين في الثقة والثقة في اليقين . ولو كان اعضاء المجلس لا يزالون علوا بالجلسة . عملاً بالوحشة لما انكسف بعد انال الذاتية ناقلاً من الاعتصام في نظر الحكومة اليوم

فالخطر يستقيل الاثر اعضاء على المجلس في سبيل الحق ولا يوجد فيه احد يعبر ولي احد على كيليم اعمران ويعيشون الحق والثقة من ايجابها يعني ما يستطيعون . فيودي ان جريدة الاهرام تساعد اعضاء المجلس على الكثيرة في هذا العمل الشريف ولا تدل في طلبنا بما يشير منه واشنة تشير بعض الاعضاء من بعض او رئاسة مجلس المجلس بخروجه سبب ترجع اليه

اما مشروع محاكم الجنايات فلم يجمع فيه كلام مع احد من اعضاء المجلس الى اليوم ولكن الكلام في بعض الفاظ من تعديل قوانين العقوبات وتعميق الجنايات التي ارسلت من المجلس الى النظارة وتحديد المواد منها ولم يكن في مثل هذا الامر ما يقتضي هذه الضجة الشديدة على فهم المراد من الالفاظ يحصل الحكومة على الموافقة وقبول ما رده المجلس وبعد بها من النظارة ورد اقوال المجلس بحوره وقوف على مراده

والمرجو ان تنشروا هذا في جريدتكم تحريراً للحقيقة التي تصبون الى اليها والسلام

«الاهرام» يسر تقبل هذا الكلام والبحث طويل لا تقدر ان نبيه حقه اليوم فلنا عودة اليه ان شاء الله لان الكاتب فهم منا غير المراد

حوادث محلية

الجناب الخديوي — عاد سمو الجناب الخديوي بعد صلاة الظهر في جامع عمر الى قصر عابدين العامر حيث تشرف بمقابلة خصوصية سعادة المحسن الكبير احمد منشاوي باشا فلقي من سموه كل رعاية والتعطف ثم فضيلة الحسيب منتسب السيد احمد عبد الخالق السادات فاجل سموه واحسن مقابلته ثم سعادة بطرس باشا غالي ناظر الخارجية ومكث بحضرة سموه مدة غير وجيزة عرض على سموه فيها بعض الشؤون المتعلقة بمنصبه ثم سعادة محمود بك شكري رئيس الديوان التركي الخديوي سابقاً

عيد الفطر — غدا تعيد الامة الاسلامية الكريمة عيد الفطر المبارك فتتبادل التهاني بالعيد السعيد وتلبس البلاد حلة بهيجة

المستعمرة الاسرائيلية
في القطر المصري

يعرف قراؤنا خبر ابتياع الخواجات سوارس والسير ارنست كاسل لسهول كوم امبو من الحكومة المصرية على شروط بسطناها في ذلك الحين وخلاصتها ان حضراتهم يأخذون من الحكومة ٣٠ الف فدان فيصلحونها ويدفعون للحكومة ثمن الفدان الواحد ٢٠ قرشاً اي ٦ الاف جنيه من ثمن الارض كلها فاذا نجحوا في اصلاح الثلاثين الالف فدان كان لهم في السنوات العشر الآتية اخذ السهل كله ومساحته نحو مئة الف فدان بالثمن ذاته وتعهدت لهم الحكومة بمنحهم رخص وابورات الري لري تلك الارض كلها وقد اعطتهم اول رخصة لري عشرة الاف فدان وستعطيهم في العام المقبل الرخص لري باقي الثلاثين الف فدان على شرط ان يدفعوا ١٠ قروش من ري كل فدان في السنة الاولى و٢٠ في السنة الثانية و٢٥ قرشاً في السنة الثالثة و٣٠ قرشاً من ابتداء السنة الرابعة وتعفى الارض في السنوات الاولى من كل ضريبة ثم تضرب عليها ضريبة خفيفة حتى ١٥ سنة على تعميرها

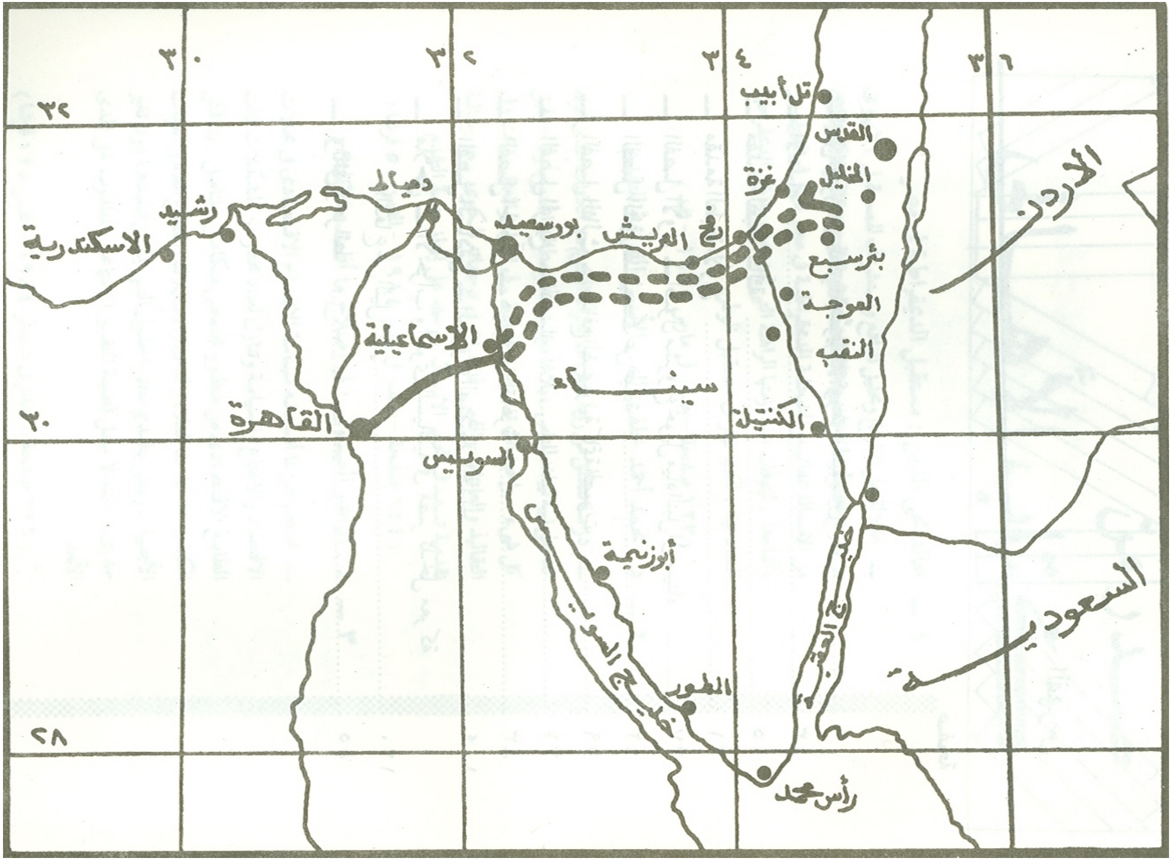
ومعلوم ان الخواجات سوارس والسير كاسل اصحاب الارض قد عينوا عزتلو المهندس الشهير اسمعيل بك سري لوضع الرسوم براتب ١٢٠٠ جنيه في السنة وطلبوا منه ان يجرد خدمة هذه الارض فيعطوه ٣ الاف جنيه في السنة فأبى . وقد علمنا من الثقاة الخبيرين ان هذا السهل سيكون بعد اصلاحه مستعمرة صهيونية اذ يقررون اصلاحه بالفلاحين الاسرائيليين المصريين كما فعل روتشلد في فلسطين وقد انتدب الآن اصحاب الارض بعض الاسرائيليين للشروع بالاعمال الابتدائية وهكذا تنشأ مستعمرة صهيونية في ارض مصرية واغنوا الصهيونيين عن السفر الى شرقي اوغندا وسواحل افريقيا كما ارادت انكلترا

الجرائد
في هذه الـ
الازبكية لشاب
تحتم بنرنسا في
القونصلاتو الفر
الجريدة وصاحـ
ان تعني الشاب
هذه الجريدة في
لقاله وتحقق
الناس ودهش
المحافظة اذ ان
القاهرة على .
على بعرض ا
شدة وطأة الـ
وطابعها قد سيـ
الطلب لان في
كيا قالاه طمن
وتمت الصيوناي
وتقت بعد الشر
على مقام الاسر
وشهد الشهود
الثلاثة ارسلوا
مصر اما صاحـ
وبهذا يرجع الى
الناس والتظاو
ترت عنه الـ
وطنياً . قبل اذ
تقدر الحكومة
بالسكوت اـ
لا يحملون على
الاداب العمو
الاهرام يقبل الى
حريتها كلا و
بكل وجوهها
حتى تقدر على
ضغط القضاة
ولكننا نرى بعض ما
علم من الحر
ما كتبه قرأ الله

« الأهرام » تنشر ١٩ ديسمبر ١٩٠٣
أخبار أول مستعمرة صهيونية فى مصر ، ٦٠ الف فدان فى كوم أمبو .



كيليكيا
طرسوس
هيرابوليس
انطاكية
حلب
سوريا الاولى
قبرص
اللاذقية
جبلة
أفاميا
رستن
فينيقيا الثانية
طرابلس
بترون
جبيل
بيروت
صيدا
صور
بتولمايس
دورا
ابولونيا
يافا
عسقلون
غزة
بيت ايليا
فلسطين الثالثة
فلسطين الثانية
فلسطين الاولى
اللبوة
بعلبك
دمشق
بانياس
الغوطة
حوران
طبرية
بصرى
بلا
بيسان
نابلس
جراسا
أم الجمال
الانباط
سورية البيزنطية



٣٠
٣٢
٣٤
٣٦
٣٢
٣٠
٢٨
تل أبيب
القدس
الخليل
غزة
الأردن
بئرسبع
العوجة
النقب
فخ العريش
بورسعيد
دمياط
رشيد
الاسكندرية
الإسماعيلية
القاهرة
سيناء
الكنتيلة
السويس
أبوزنيمة
السعودية
خليج السويس
الطور
رأس محمد